محمد الصّحبي البعزاوي

ثنائيّة " المخبر عنه والمخبر به " في العربيّة : دراسة إعرابيّة دلاليّة

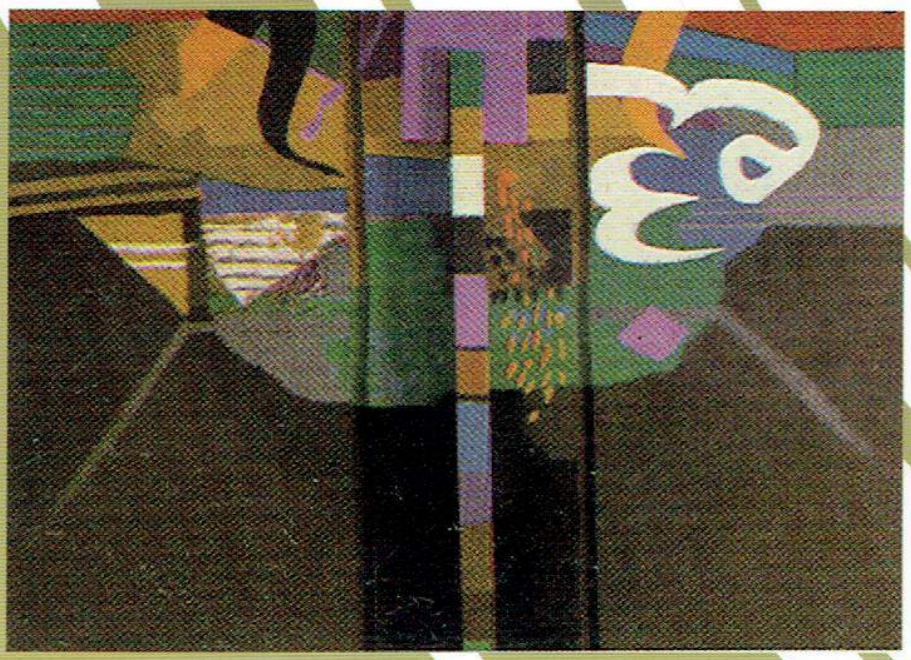

كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بسوسة

محمد الصّحبي البعزاوي

ثنائيّة «المخبر عنه والمخبر به» في العربيّة : دراسة إعرابيّة دلاليّة

كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بسوسة

المطبعة الرّسميّة للجمهوريّة التونسيّة
2008

العنوان : ثنائيّة « المخبر عنه والمخبر به »
في العربيّة :
دراسة إعرابيّة دلاليّة

تأليف : محمد الصّحبي البعزاوي
الطبعة . الأولى 2008

المطبعة الرسميّة للجمهوريّة التونسيّة
شارع فرحات حشّاد – رادس 2098
الهاتف : 71434211
الفاكس : 71434243

نشر كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بسوسة
الهاتف : 73301800
الفاكس : 73301903
ISBN 978 -9973 -962 -17 -1

الإهـــــــداء

إلى أستاذي المنصف عاشور، غمرني بتوجيهاته وأفادني بدروسه وشجّعني بعنايته...، تقديرا واحترامًا.

إلى والديّ الأكرمين، اعترافا بالجميل.

إلى زوجتي التّي أخذت بنصيبها من عناء هذا البحث، حبّا ووفاء.

إلى ولديّ ريّان وغفران حرمتهما رعايتي وهما في أمسّ الحاجة لي.

هذا الكتاب في الأصل أطروحة دكتورا عنوانها :

"شكل المخبر عنه والمخبر به في العربية :

دراسة إعرابية دلالية"

أنجزت بإشراف الأستاذ المنصف عاشور وناقشتها بكليّة الآداب بمنوبة لجنة علميّة متركّبة من الأساتذة عزالدين المجدوب (رئيسا) والشاذلي الهيشري ورفيق بن حمّودة (مقرّرين) وتوفيق العلوي (عضوا) وذلك يوم الجمعة 07 سبتمبر 2007 وأسندت إلى صاحبها شهادة الدكتورا في اللّغة العربيّة بملاحظة مشرّف جدّا.

شكـــــــــــــر

أتوجّه بعد الانتهاء من هذا البحث بالشّكر الخالص إلى كلّ من ساعدني على إتمامه إصلاحا ونسخا وتسفيرًا وفي مقدّمتهم عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة الأستاذ رفيق بن حمودة. كما أتوجّه إلى الأستاذ عزالدين المجدوب بخالص الشكر والتقدير لتشجيعه لي على المضي قدما في البحث. وإلى أصدقائي وزملائي محمّد بوهلال ومحمّد التاجوري والطيّب بن نصر الذين قرؤوا العمل وكانت ملاحظاتهم فيه مفيدة وإلى السيدة منوبية بن خيرية حرم بن ساسي لما بذلته من جهد في إخراج هذا الكتاب على النّحو الذي هو عليه.

تقديم

إنّه بحث يفترض يحوسب يؤوّل. يفترض النّواة العامليّة تتخزل مسترسلة في الأبنيّة النّحوية بدايتها عقد تامّ ينقل إلى علاقات متكرّرة في نسق النقصان يؤكّد المتكلّم في نطاقه هندسة الدّلالات. فمن المبتدإ والخبر والابتداء والمبنيّ عليه والمخبر عنه والمخبر به والمحدّث عنه والمحدّث به والمحكوم عليه والمحكوم به والموضوع والمحمول والبؤرة والخبر والقديم والجديد وإلى المسند إليه والمسند والاسم والفعل والحرف والحركة والرّأس والمخصّص والموصول والصّلة والجار والمجرور والمضاف والمضاف إليه والمنعوت والنّعت هكذا يتواصل العقد والوصل لتوليد المعنى.

وهو بحث قراءة في تاريخ ثنائيّة المخبر عنه والمخبر به تستوعب مطلق الأبنيّة الإعرابيّة على وجه كليّ توضّحه مبادئ ومقاييس تتحكّم في كيان المركّبات يحقّق أدوارها الوظيفيّة الإعرابيّة والدّلاليّة ويحرّك علاقاتها المثاليّة في مختلف الألسن على ثوابت ومتغيّرات يجري فيها المتكلّم عاملا موّلدا لانهائيّا محطّات الفائدة في سؤاله وجوابه وأمره ونهيه وإثباته ونفيه وما يكرّره في شكل لا نهائيّ ثنائيّ في غاية التّجريد النّحوي الدّلالي يستجيب لدلائليّة غارقة في البعد والقرب من إنجاز المتكلّم وجهاز النّظام.

تلك هي أطروحة المخبر عنه والمخبر به تؤرّخ للنّواة العامليّة متنقّلة في هندسة التصوّر والاستعمال تختبرها في الأنحاء واللّغات وتحوسبها في الألسن وتمثّلها بمقتضى مبادئ النحو ومقاييسه. وهي تنظر في كليّة شكل بسيط يختزل المعنى في اسميّة تؤلّف الاسميّة والفعليّة والحرفيّة في حركة السّمات في نطاق التعلّق والعمل والاحتياج الإعرابيّ الدّلالي إلى التّمام. ولا نقصان إلاّ بالتّمام.

وهذه الثّنائية المتحرّكة في الأبنيّة صورة للجاري في الذّهن والكائنة في نفس المتكلّم والمخاطب وتصميم لدلالات لا نهائيّة عامليّة نؤكّد أنّها تظهر ولا تظهر في المنجز من الأطروحات بحسب الأهداف. واستوفى البحث فيها في حدود مسطّرة وإشكاليات مرسومة ومنهاجيّة قائمة مظاهر المعمول وعامله وتوقّف النصّ في طور من أطوار عمليّة نحويّة كليّة رأينا صاحب البحث فيها أوفى بشيء من وعوده العلميّة اللّسانية. ونؤكّد ما لمحه سيبويه عرضا أنّ ما زاد إلاّ ما نقص. وهكذا البحث لا ينتهي.

المنصف عاشور
كليّة الآداب والفنون والإنسانيات منّوبة
جوان 2008

مقدّمة

1 - موضوع البحث

"**المخبر عنه والمخبر به في العربية**" عنوان نقصد به دراسة الدّلالة والمعاني النّحوية في عدد من الأبنية والمركّبات ونقترح من خلال هذه الثنائية بيان منهج النّحاة في التّعامل مع قضايا الإعراب والدّلالة من حيث التفسير والتنظير والتّجريد.

فالموضوع أساسه تفهّم ثنائية "المخبر عنه والمخبر به " وبلورة تصوّر واضح لها بالإضافة إلى محاولة تفهّم آراء النّحاة وتأويل ما قدّموه بخصوصها.

وقد استندنا لبلوغ غاياتنا إلى فرضيات عمل استخلصناها من التصوّرات اللّسانية القديمة والحديثة وأهمّها :

❖ افتراض وجود علاقة استرسال تركيبي دلالي بين الثنائيات النّحوية المتشابهة وما تفضي إليه من أبنية عاملية.

❖ افتراض كون "**المخبر عنه والمخبر به**" ثنائية نحوية موغلة في التجريد يصحّ إطلاقها على الجمل وما ينشأ بينها من علاقات إعرابية دلالية مثلما يصحّ إطلاقها على المفردات والمركّبات النّحوية.

❖ افتراض كون العنصر الأوّل في الرتبة "**مخبرا عنه**" سواء أكان مرفوعا أم غير مرفوع.

وقد جعلنا من نصوص التّراث النّحوي بداية من كتاب سيبويه منطلقا في البحث في هذين المفهومين وما يتّصل بهما من قضايا.

ومن المفيد أن ننبّه في مقدّمة هذا البحث إلى أنّ استخلاصنا فرضيات عمل من الدّراسات اللّسانية الغربية لم يمنعنا من التعامل معها تعاملا نقديا يستند إلى ما وُجد في النّظرية النّحوية العربية من تصوّرات

وأراء. فنحن نستفيد من النّظريات اللّسانية ولا نعرض عن الآفاق التّي تفتحها ونحاول في مقابل ذلك أن نبرز مواقف النّحاة العرب وأراءهم في الموضوع المدروس بما يجعل العمل دراسة للتصوّرات الغربية انطلاقا ممّا وُجد في النّظرية النّحوية العربية ودراسة للنّظرية النّحوية العربية انطلاقا من الفرضيات التّي استقيناها من تلك الدّراسات ومن طريقة طرحهم لبعض الإشكاليات المتعلّقة بمجال العمل النّحوي خاصّة أنّنا إزاء تصوّرات متوازية من حيث منهج التحليل وطريقة التعليل.

وبالرغم من أنّ ثنائية "المخبر عنه والمخبر به" تعني أوّل ما تعنيه علاقة بين عنصرين يكون الخبر بموجبها مثبتا أو منفيا فإنّنا نفترض أنّ النّحاة قد عالجوها في الجملة باعتبارها بنية عاملية وفي غيرها من المركّبات النّحوية. فهي في تقديرنا بنية دلالية نووية كامنة وراء نمط من التفكير نحاول تقديم ملامحه الأساسية وتفهّمه بمراعاة كفاءتهم التفسيرية في معالجة الدّلالات النّحوية وبلورة العلاقات الإعرابية.

2 - من دوافع البحث في "المخبر عنه والمخبر به"

لم يكن بحثنا في "**المخبر عنه والمخبر به**" متولّدا من عدمٍ فقد كان فكرة تخامر ذهننا وتلحّ علينا كلّما نظرنا في العلاقة بين المستويات اللّغوية وحاولنا أن نتبيّن ما يوجد بينها من روابط. وقد ولدت هذه الفكرة منذ كنّا طلبة بكلية الآداب بمنّوبة وأخذت تربو شيئا فشيئا بمتابعتنا درسا في اللّغة في إطار شهادة الدّراسات المعمّقة عنوانه : "**بعض المقولات المعنوية الدّلالية المسيّرة للأبنية والأدوات النّحوية**" ألقاه الأستاذ محمد صلاح الدّين الشريف وذلك في السنة الجامعية 96- 97.

وقد كانت السنة الجامعية 97- 98 مناسبة أولى اهتممنا فيها بالأبنية النّحوية من خلال دراسة قدّمناها لنيل شهادة الدّراسات المعمّقة في البحث عنوانها : "**تفاعل البنية النّحوية مع سائر البنى اللّغوية : دلائل الإعجاز أنموذجا**".

غير أنّنا كنا نشعر بأنّ "المخبر عنه والمخبر به" ثنائية متحكّمة في مختلف الأبنية النّحوية وأنّ وجوه تحكّمها فيها لا يمكن تحديدها إلاّ بمعرفة علاقة هذه الثنائية بالثنائيات الأخرى القريبة منها على نحو ما.

وقد ازددنا اقتناعا بأهمية البحث في ثنائية "**المخبر عنه والمخبر به**" حين نبّهنا أستاذنا المنصف عاشور إلى قيمتها وحفّزنا على النّظر فيها وذلك بتوجيهنا ومساعدتنا على بلورة إشكالياتها.

وقد كنّا نجتمع بصفة دورية في إطار حلقة تكوين يشرف عليها الأستاذ محمد صلاح الدين الشريف ساعدتنا على تنمية معرفتنا بالنّظريات اللّسانية. فكانت تلك الحلقة مناسبة أخرى مكّنتنا من بلورة بعض إشكاليات الموضوع فصار عملاً نحويا بعدما كان فكرة تخامر الذّهن.

ومن أهمّ الدّوافع إلى إنجاز هذا البحث إنجازًا نحويا يفرده بالتفسير والتأويل غياب دراسة مستقلّة تنظّم مختلف العلاقات التّي فسّر بواسطتها الدّارسون صلة "**المخبر عنه بالمخبر به**" أو صلة هذه الثّنائية بغيرها من الثنائيات في الدّراسات اللّغوية قديما وحديثا كثنائية "**المسند إليه والمسند**" و "**الموضوع والمحمول**" و"**المتحدّث عنه والمتحدّث به**" و"**المعلومة القديمة والمعلومة الجديدة**" و **المعطى وغير المعطى**" وغيرها من الثّنائيات.

وممّا دفعنا إلى إنجاز هذا العمل ما لاحظناه من تردّد في استعمال هذه الثّنائيات في عدد من الدّراسات اللّسانية المهتمّة بقضايا الإعراب والدّلالة حتّى أنّك تجد في الدّراسة الواحدة توظيفا لعدد من المفاهيم النّحوية المتشابهة على جهة الترادف والتسليم بذلك دون ملاحظة ما يوجد بينها من فروق دلالية.

وممّا دفعنا إلى إنجاز هذا العمل أيضا محاولة تفهّم خصائص "المخبر عنه والمخبر به" باعتبارهما بنية دلالية قريبة من المتكلّم بعيدة عنه. فهي

تتحكّم في مختلف ضروب الإنجاز اللّغوي إذ يعبّر من خلالها المتكلّم عن أغراضه ومقاصده في الاستعمال والتخاطب اليومي ويغفل عن تبيّن ما به تختصّ وهو ما دعانا إلى معالجة نحوية تشدّها آراء النّحاة ومنهجهم في تفسير المسائل وتجريدها.

وقد أفضت هذه الأسباب ولم تكن الوحيدة إلى محاولة تتبّع كيفية تعلّق المفاهيم النّحوية في عدد من الدّراسات اللّسانية القديمة والحديثة وتحقيق قراءة نحوية تبيّن خصائص الجهاز النّظري الذي اعتمده النّحاة في معالجتهم "**المخبر عنه والمخبر به**".

ولم يكن اهتمامنا بهذين المكونين متوقّفا على تبيّن نوع العلاقة بينهما ولا على تحديد علاقة المفاهيم النّحوية بعضها بالبعض الآخر – فذلك مهمّ لا محالة- وإنّما تجاوزناهما إلى طرح الإشكاليات وإثارة القضايا التّي تتعلّق بالثنائية مباشرة أو تتعلّق بها بشيء من التأويل. "فالمخبر عنه والمخبر به" فضاء عمل وأداة بحث تمكّن الباحث من التفكير بواسطتها وقد مكّنت مستعمليها من التعبير بها.

3- صعوبات البحث

إنّ أبرز الصّعوبات التّي واجهتنا في إعداد هذا العمل وفرة البحوث التي أشارت إلى ثنائية **المخبر عنه والمخبر به** أو تطرّقت إليها بصورة جزئية لا تبرز معالمها في علاقتها بالأشكال القريبة منها أو المشابهة لها. فهي ثنائية تتقاطع فيها مختلف الأصول النّحوية كأقسام الكلام والإعراب والعمل والإسناد والمواضع الوظيفية وغيرها من الأصول. وكونها كذلك يجعلها حاضرة في مختلف الدّراسات اللّغوية بقطع النّظر عن نسبة ذاك الحضور. فتوجّب علينا الاطّلاع قدر الإمكان على تلك الدّراسات – ولم يكن ذلك هيّنا- قصد انتقاء ما بدا لنا مفيدا في تحديد خصائص هذين المكوّنين ورسم حدودهما.

وقد أفضت هذه الصّعوبة إلى صعوبة أخرى تتمثّل في تعدّد المداخل المتعلّقة بالاهتمام بهذه الثّنائية. وهو ما أفضى إلى تشعّب المعطيات وزاد المفاهيم النّحوية غموضا.

ومن الصّعوبات التّي عددناها جوهرية في عملنا ما حدّث به النّحاة عن المخبر عنه والمخبر به والثنائيات المشابهة لهما. فقد بدت لنا النّظرية النّحوية العربية دائرة على هذه الثّنائية تنطلق منها في التفسير وتؤول إليها في التجريد والتنظير. ولعلّ كونها كذلك قد جعلنا نبحث عن القضايا التّي من شأنها أن تبرز خصائص هذين المكوّنين وتمكّننا من ترصّد طرافة هذه النّظرية في علاقتها بالنّظريات اللّسانية الأخرى.

4- أقسام البحث

يشتمل بحثنا الذي خصّصناه للمخبر عنه والمخبر به في العربية على قسمين :

- **القسم الأوّل** : يتعلّق هذا القسم بالثنائيات المشابهة للمخبر عنه والمخبر به في عدد من الدّراسات اللّسانية القديمة والحديثة. ويجيء هذا القسم بمثابة المقدّمات النّظرية لما نروم بلوغه من البحث في المخبر عنه والمخبر به في العربية. وقد قسّمناه إلى أبواب ثلاثة هي :

❖ **الباب الأوّل : الثنائيات المشابهة للمخبر عنه والمخبر به في الدّراسات اللّغوية اليونانية قديما.**

❖ **الباب الثّاني : أهمّ المقاربات المنطقية واللّسانية المعالجة للقضايا المتولّدة من المخبر عنه والمخبر به والمفاهيم الشبيهة بهما.**

❖ **الباب الثالث : كيفية تولّد الدّلالة والمعاني النّحوية في بعض التصوّرات اللّسانية الحديثة.**

وقد قمنا فيها بعرض أهمّ المقاربات اللّسانية التّي بدت لنا مؤثّرة في معالجة مكوّني الشكل سواء من حيث الأسبقية أو من حيث نوعية

القضايا التّي تعالج أو من حيث تصوّر كيفية تولّد الدّلالة والمعاني النّحوية. وقد تطرقنا في هذا القسم إلى تحديد أنواع العلاقات التّي فسّر بواسطتها اللّسانيون صلة "المسند إليه" بـ"المسند" أو "المتحدّث عنه" بـ"المتحدّث به" أو "الموضوع" بـ"المحمول" وغيرها من الثّنائيات.

ولاحظنا في الأثناء مآخذ اللّسانيين المتأخّرين على سابقيهم في مسألة نوع العلاقة بين الثنائيات النّحوية المشابهة لثنائية "المخبر عنه والمخبر به". وبيّنا بعض الصّعوبات التّي اعترتهم في معالجتهم عددًا من القضايا الإعرابية ذات الصلة بالمفاهيم النّحوية المتشابهة وحاولنا تفسيرها بما يوجد في النّظرية النّحوية من تصوّرات وأراء.

وقد انتهينا في مختلف أبواب هذا القسم وفصوله إلى استخلاص فرضيات عمل ساعدتنا على معالجة المخبر عنه والمخبر به في النّظرية النّحوية العربية.

- **القسم الثّاني : المخبر عنه والمخبر به وما يطرحانه من قضايا في النّظرية النّحوية العربية.**

يتضمّن هذا القسم كما يدلّ عليه عنوانه محاولة قراءة لأراء النّحاة في "المخبر عنه والمخبر به" وما يثيرانه من قضايا إعرابية دلالية. وقد قسّمناه إلى ثلاثة أبواب هي :

❖ **الباب الأوّل : حالة الرّفع في العربية وعلاقتها بالحالات الإعرابية الأخرى.**

❖ **الباب الثّاني : الإسناد في الكتاب هندسته وكيفية دراسته.**

❖ **الباب الثّالث : صور تحقّق "المخبر عنه والمخبر به" في النّظرية النّحوية وموضع الفائدة من الكلام.**

وسيلاحظ قارئ هذا العمل أنّنا خصّصنا الباب الأوّل لحالة الرّفع في العربية لما لذلك من أهميّة في تحديد خصائص "**المخبر عنه والمخبر به**"

الإعرابية والدّلالية ولما تثيره تلك الحالة في علاقتها بالحالات الإعرابية الأخرى من قضايا خلافية تساهم في إبراز منهج النّحاة في تفسير المسائل وتأويلها.

ولم يكن الباب الثّاني منفصلا عن الباب الأوّل بل كان جاريا مجراه. فقد تدرّجنا فيه من عرض الأشكال النّحوية المشابهة للمخبر عنه والمخبر به في **الكتاب** فرسمنا سلّمها التجريدي وبيّنا ما يوجد بينها من فوارق دلالية وأكّدنا بالإضافة إلى ذلك خاصّية حركية الأبنية النّحوية بتأكيدنا على ما يوجد بين المفاهيم النّحوية المتشابهة وما يحكم الأصول النّظرية المجرّدة للجمل من استرسال دلالي تركيبي.

ولم نغفل في هذا الباب عن دور العوامل النّحوية في تحقيق الكيانات اللّغوية وعن القضايا التّي أثارها النّحاة بخصوص هذه المسألة وما تضمّنته من طرافة في التفسير والتنظير.

ولعلّ أهمّ ما انتهينا إليه في هذا الباب أنّ الإسناد باعتباره الفائدة الحاصلة من تركيب المسند إليه والمسند مدروس في الكتاب من زاوية المتكلّم والمخاطب اللّذين ينجزان الألفاظ للتعبير عن الأغراض والمقاصد.

أمّا الباب الثّالث فقد خصّصناه لاختبار ما افترضناه في مواضع مختلفة من البحث ويتمثّل ذاك الافتراض في اعتبارنا "**المخبر عنه والمخبر به**" ثنائية دلالية حركية تامّة تسترسل في مختلف الظواهر اللّغوية فتخترقها من أصغر الوحدات النّحوية إلى أكبرها. ولم نغفل في هذا الباب عن معالجة موضع الفائدة من الكلام ولا سيّما في الجملة باعتبارها بنية عاملية تحليلية تتضمّن غرضا إليه يقصد المتكلّم.

القسم الأوّل

الثنائيات المشابهة "للمخبر عنه والمخبر به" في الدراسات اللسانية قديما وحديثا : المنطلقات والنتائج

الباب الأوّل :

الثنائيات المشابهة "للمخبر عنه والمخبر به" في الدراسات اللّغوية اليونانية قديما

الباب الثاني :

أهمّ المقاربات المنطقية واللّسانية المعالجة للقضايا المتولّدة من "المخبر عنه والمخبر به" والمفاهيم الشبيهة بهما

الباب الثالث :

كيفية تولّد الدّلالة والمعاني النّحوية في بعض التصوّرات اللّسانية الحديثة

البـــاب الأوّل

الثنائيات المشابهة "للمخبـر عنه والمخبـر به"

في الدراسات اللغوية اليونانية قديما

الفصل الأوّل :

أقسام الكلام عند أفلاطون ودورها في ترسيخ ثنائية (sujet/prédicat)

في نظام الجملة

الفصل الثّاني :

القضية عند أرسطو تركيبها وأقسامها وصلتها بمفهوم الخبر عند النّحاة والبلاغيين

الفصل الثالث :

الموضوع والمحمول عند الرّواقيين علاقة بين الجسم وحركته وثنائية لغوية موسومة بالحركية والاسترسال

تمهيـــــــد :

نعمل في هذا الباب على معالجة عدد من المسائل النّحوية المتعلّقة بثنائية (sujet/prédicat) وما تفضي إليه هذه الثنائية من إشكاليات. فالباب أساسه تفهم طريقة اليونانيين في مقاربة الـ« sujet » والـ « prédicat » من حيث خصائصهما وعلاقتهما بأقسام الكلام من ناحية وبالقضايا باعتبارها أبنية إعرابية دلالية متوقّفة عليهما من ناحية أخرى.

ومع أنّ المسائل التّي نروم معالجتها في مقاربتي أفلاطون وأرسطو والمقاربة الرّواقية نحوية خالصة فإنّنا نعتقد أنّ في تلك المقاربات من المادّة ما يمكّننا من طرح القضايا وإثارة الإشكاليات ما أمكن قصد تقريب ثنائية (sujet/prédicat) باعتبارها من الثنائيات القريبة من ثنائية "المخبر عنه والمخبر به" والشبيهة بها من حيث بنيتها ومجال إجرائها.

ثمّ إنّ اهتمامنا بهذه الثنائية عندهم من شأنه أن يحدّد لنا مساهماتهم النّحوية ودورهم في ضبط خصائص "الاسم" و "الفعل" وما يجري بينهما من علاقات خاصّة أنّهم لم يكتفوا بوجهة نظر واحدة في التعامل مع هذا المبحث. وعلى هذا الأساس فإنّ دراسة ثنائية sujet/prédicat في ضوء الملاحظات النّحوية اليونانية من شأنه أن يمكّن الدّارس من معرفة منزلة تلك التصوّرات وأهمّيتها بالنّظر إلى ما استقرّ في الدّراسات الغربية من ملاحظات وأراء في الموضوع.

الـفصـل الأوّل

أقسام الكلام عند أفلاطون وعلاقتها بثنائية (sujet/prédicat) في نظام الجملة

- تمهيد

يعتبر أفلاطون (428 ق م ـ 348 ق م) من الفلاسفة اليونانيين الذين استأثروا بمجهودات الباحثين على اختلاف مشاربهم لما حظيت به مؤلفاته من دقّة في التّبويب وتنوّع في المسائل المدروسة. فلقد اهتم بالقضايا السّياسية والاجتماعية والأخلاقية اهتماما بالغا في أغلب مصنّفاته ولا سيّما في الأعمال الكاملة (œuvres complètes) إضافة إلى اهتمامه بالمسائل المعرفية التي تعرّض فيها إلى أنواع المعرفة واهتم بعلم المنطق إلى جانب اهتمامه بقضايا اللّغة وغيرها من القضايا.

وإذا كان اهتمامه بمختلف تلك المسائل يُعْزَى إلى الواقع الرّاهن، فإنّ عنايته بقضايا اللغة لا تخرج بدورها عن ذاك الواقع. فلقد تعددت الأقوال وتناقضت حتى أصبح الحديث عن خطابات حقيقية وأخرى باطلة (Platon, Le sophiste, 155,230). فكان من الضّروري أن يواجه مختلف تلك الخطابات بالعودة إلى الظاهرة اللّغوية وما تثيره من قضايا، إذ أكّد على تعدّد الخطاب باحتماله ثنائية الصدق والكذب وأرجعه إلى سلطة العقل (Platon, le Sophiste, 233) خاصّة أن السوفسطائيين يعتبرون كل خطاب حقيقة وأنه لا وجود لخطاب صادق وآخر باطل (Platon, le Sophiste, 218). فكانت فلسفته منخرطة بذلك في الممارسات القوليّة لتميّز الخطاب الذي له معنى من الخطاب الذي لا معنى له.

ولم يكن اهتمامه بقضايا اللغة مبوّبا في موضع بعينه وإنّما كانت المسائل تعرض مثلما تعرض أغلب المسائل الأخرى بشكل غير مترابط في المحاورات. وإذا كان هذا الأمر يصدق على عدد كبير منها فإنه يتجسم بوضوح في محاورة " Cratyle" حيث يعرض عددا من المشاغل

الفكرية المتصلة بالظّاهرة اللّغوية كالبحث في "أصل الأسماء" وما نتج عنه من ملاحظات وأراء تتعلّق بأقسام الكلام وبأهميّة المسند إليه (le Sujet) والمسند (le Prédicat)[1] في تحقيق الجملة إضافة إلى ما للغة من دور في تحقيق التّواصل وتمييز الأشخاص من الأشياء.

ولم يقتصر في إثارته لتلك المشاغل على محاورة "كراتيل" فحسب وإنّما اهتمّ بها في محاورة السوفسطائي أيضا من خلال عرضه أنواع الجمل وبيانه شروط تحقّقها.

وبالرّغم من أنّه لم يسق أراءه اللّغوية بشكل مترابط ولم يجمعها في مكان واحد ، فقد عدّه الدّارسون رائد الدّراسات اللّغوية اليونانية وأوّل فاحص للمشكلات النحوية (John Lyons, 1970,pp 8-11). وسنعمل فيما يلي من هذا الفصل على جمع مختلف تلك الأراء وتبويبها بما يساعدنا على معرفة خصائص المسند إليه والمسند ودورهما في تحقيق بنية "الجملة"[2].

1. أقسام الكلام وعلاقتها بالمسند والمسند إليه

1.1. أقسام الكلام

لم تكن عناية أفلاطون بأقسام الكلام غاية في حدّ ذاتها وإنّما تتنزّل في إطار حاجته إلى تحليل الخطاب وفهم مكوّناته. ومن ثمّ فإنّ اعتباره أقسام الكلام وسيلة من وسائل فهم الخطاب يفسّر علاقة تلك الأقسام ببنية الخطاب ويبرّر اهتمامه بها.

---

1 نقترح لمفهومي (sujet) و (prédicat) ثنائية المسند إليه والمسند وإن كانت هذه الثنائية أعمّ في تقديرنا من المفهومين الفرنسيين على النّحو الذي تردّدا فيه عند أفلاطون وهو ما سيتوضّح في موضعه من العمل.

2 استعملنا مصطلح "جملة" للمفهومين الفرنسيين " phrase" و " Discours ". وإذا كان مفهوم "phrase" لا يثير مشكلا في تعريبه فإن مفهوم "Discours" الذي يقابل عادة بالخطاب لم يرد عند أفلاطون بمعنى الخطاب وإنما جاء بمعنى الجملة الخبرية المثبتة أو المنفية. فيصبح مفهوم " Discours" بمعنى "proposition" عند أرسطو. وهو ما حملنا على استعمال مفهوم القضية إلى جانب مصطلح الجملة وإن كانت كل قضية جملة وليست كل جملة قضية.

وبالعودة إلى ما قدّمه من ملاحظات وآراء حول هذه المسالة يمكننا أن نقف على أصناف الألفاظ عنده. فقد جاء في محاورة "كراتيل" أنّ الحروف : "تستعمل لتشكيل مقاطع الكلمات كما تستعمل تلك المقاطع لتشكيل العلامات المتمثّلة في الأسماء والأفعال" (Platon, Cratyle, 672-673).[1]

ويمكن تأكيد هذا التّصنيف بما جاء في محاورة "السوفسطائي" حين بيّن "الغريب" حاجة المتكلّم إلى نوعين من العلامات للتعبير عن الأشياء ووصفها هما الأسماء (les noms) والأفعال (les verbes) (Platon, Le Sophiste, 220).

وقد فرّق أفلاطون بين هذين الصنفين بذكر ما يتميّز به أحدهما عن الآخر. فكلّ ما دلّ على عمل يعود إلى صنف الأفعال وكل قائم بعمل من تلك الأعمال يعود إلى صنف الأسماء (Platon, le Sophiste, 220 et Cratyle, 619).[2]

ولذلك فإنّ تمييزه بين هذين الصّنفين يضع في الاعتبار دورهما في بنية الخطاب حيث يتم إنجازهما وبناؤهما. فالاختلاف بين الأسماء والأفعال يعود إلى ما يتميّز به الاسم عن الفعل من سمات نحوية في بنية القضية. فإذا كان الاسم ينجز العمل فيضطلع بوظيفة المسند إليه فإنّ

---

1 تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ الفلاسفة العرب قد أطلقوا مصطلح "كلمة" على "الفعل" من خلال ترجمتهم للفلاسفة اليونانيين وشرح أعمالهم. يقول الفارابي في هذا السياق : "إنّ الألفاظ الدّالة منها ما هو اسم ومنها ما هو كلم والكلم هي التي يسميها أهل العلم باللسان العربي الأفعال" (الألفاظ المستعملة في المنطق ، ص 41). ويمكن العودة في السّياق نفسه إلى ابن رشد "تلخيص كتاب العبارة ، ص 100 وما بعدها، وإلى أبي حامد الغزالي ضمن "معيار العلم في فنّ المنطق" ، ص ص 51- 52.

2 « ... Ce qui exprime les actions, nous l'appelons verbe (...) quant aux sujets qui font ces actions, le signe vocal qui s'y applique est un nom ». (le Sophiste, 220).

الفعل باعتباره عملا يصف نشاط المتكلّم فيُرْفَعُ إليه[1] وهو ما يجعل الاهتمام بالقضية مشروطا بالإلمام بالوحدات اللّغوية المفيدة باعتبارها من أهمّ المنطلقات في كلّ تحليل وتصنيف.

ومن مظاهر اهتمام أفلاطون بتلك الوحدات دراسته الأسماء والأفعال وتمييزه بينها على أساس أن الأفعال أحداث الأسماء وأنّ حاجة الأفعال إلى الأسماء في التعلّق من قبيل حاجة الأسماء إلى الأفعال عنده. فقد ذكر أنّ الأسماء في تتاليها لا تكوّن خطابا كما لا تكوّن الأفعال بمعزل عن الأسماء ذاك الخطاب[2]. وهذا التصوّر يسمح بتأكيد علاقة أقسام الكلام بأصناف الوظائف في بنية القضيّة.

2.1. صلة أقسام الكلام "بالمسند إليه" و "المسند"

إذا كان مصطلح "أقسام الكلام" يطلق على عدد من الوحدات النّحوية المجرّدة فقد بيّنا في العنصر السّابق أنّ تلك الوحدات التّي يعرضها أفلاطون ، وهي الأسماء والأفعال ، تتحكّم في بنية القضية باعتبارها الأساس المعجمي الذي تقوم عليه تلك القضية بصفتها وحدة كلامية. ولذلك فقد وصل تلك الوحدات بضربين من المفاهيم عند تسمية الموجودات والإخبار عنها هما "المسند إليه" (sujet) و "المسند" (prédicat) خاصّة أنّ أصناف الكلمات في المعجم على صلة بأصناف الوظائف في الجملة. فإذا كان اهتمامه بأقسام الكلام منصبّا على الوحدات اللّغوية التّي تمثّل مادّة اشتقاق القضايا فإنّ الاهتمام بالمسند إليه والمسند هو في جوهره اهتمام بالعلاقات المنظّمة لتلك الوحدات في أبنية القضايا بحسب ما تقرّه اللّغة من إمكانات في التركيب وما يتمتّع به المتكلّم من قدرة على التّعبير.

1 ذهب الدّارسون إلى اعتبار أفلاطون أوّل من فرّق بين الاسم والفعل حين وضع خصائص كلّ منهما انظر في ذلك على سبيل الذكر (Lyons, 1970, 12-13)

2 Des noms tout seuls énoncés bout à bout ne font donc jamais un discours, pas plus que des verbes énoncés sans l'accompagnement d'aucun nom » (Le Sophiste, 220).

وقد أدرك أفلاطون منزلة هذين المكوّنين في الإبانة عن المعاني التّي تعتري الأسماء والأفعال في التركيب فاعتبر التقيّد بهما شرط تحقّق الكلام والعدول عنهما شرط فساده (Platon, Cratyle, 618). ولمّا كانت فائدة الكلام مشروطة بالعلاقات الإسناديّة في نظام الجملة فقد عمل على الاهتمام بتلك العلاقات من خلال اهتمامه بجزئيها الأساسيين "المسند إليه" و"المسند". فما المسند إليه والمسند في نظره ؟ وما هي خصائصهما ؟.

1.2.1. مفهوم الجملة عند أفلاطون ودوره في تحديد خصائص "المسند إليه والمسند"

نعمل في هذا العنصر على جمع بعض الملاحظات التّي يمكن أن تساعدنا على تعريف "المسند إليه والمسند" عند أفلاطون وتحديد طبيعة العلاقة بينهما بالعودة إلى مساهماته اللّغوية وهي كما يلي :

أ - تقوم الجملة على جزئين حتّى يتحقّق معناها وتتمّ فائدتها (Platon, le Sophiste, 220 ; Cratyle, 629)

ب - لا يستطيع تعاقب الأسماء بمفردها أن يشكّل جملة أبدا ولا يقدر تعاقب الأفعال دون أسماء أن يشكّل جملة. بمعنى إنّ مجرّد تتالي الأسماء أو الأفعال لا يمكنه أن يكوّن جملة (Platon, le Sophiste, 220).

ج - تكون الجملة إمّا صادقة أو كاذبة ولا يمكنها أن تكون إلاّ كذلك (Platon, le Sophiste, 221 et Cratyle, 615-616).

د - تكون الجملة إمّا مثبتة وإمّا منفيّة (Platon, le Sophiste, 223-224).

تبرز مختلف الملاحظات المذكورة مشاغل أفلاطون اللّغوية ودوره في الدّراسات اللّغوية اليونانيّة. فقد اهتمّ بالجملة واعتبرها موضع الفائدة لأنّها ليست قسما من أقسام الكلام يصلح أن يكون عنصرا لوحدة

أكبر منه وإنّما هي تمثيل لتلك الأقسام حين يحوّلها المتكلّم من طور التجريد إلى طور الإنجاز. إذ "الأصوات لا تبلّغ عن إثبات لعمل ما أو نفيه – أو لوجود أيّ شيء يكون أولا يكون- حتّى تمتزج الأفعال بالأسماء عندئذ تتطابق الكلمات وتشكّل جملة" (Platon, le Sophiste, 220-221).

ومن البديهي أن يكون الاهتمام بالجملة مفضيا إلى الاهتمام بمكوّنيها الأساسيين "المسند إليه والمسند". فقد ورد على لسان سقراط (Socrate) في معرض حديثه عن "أصل الأسماء" أنّ للاسم "زيوس" معنى يصعب فهمه لأنه يشبه الجملة المقسّمة إلى جزئين إذ يدعوه بعضهم "زينا" مستعملين نصف الجزء ويدعوه الآخرون الذين يستعملون النصف الآخر "دیا" ويعني الاسمان معا "طبيعة الإله(Platon, Cratyle, 629). ويتّضح ممّا تقدّم أنّ الجملة بصفتها مشبّها بها تتكوّن من جزئين يكون الأوّل موضوعا أو مسندا إليه ويكون الثاني محمولا أو مسندا يحدّث عن العنصر الأوّل. فكما لا يتمّ معنى "زيوس" الذي يعني "طبيعة الإله" إلاّ بالجمع بين الجزئين "زينا" و "دیا" لا تتمّ الجملة ولا تتحقّق فائدتها إلاّ بائتلاف مكوّنيها "المسند إليه" و"المسند". عندئذ يصبحان ضروريين لا يمكن الاستغناء عنهما في دراسة القضايا وتحديد درجة صدقها أو بطلانها.

وقد عدّ "الغريب" (l'étranger) العلاقة بين المسند إليه والمسند علاقة "احتياج" لأنّه لا يمكن للأسماء بمفردها أن تشكّل جملا وتحقّق فائدة ما[1]. وفي مقابل ذلك فإنّ عقد نسبة ما بين مكوّني هذه الثنائية – بمراعاة قوانين النّحو وأحكامه- من شأنه أن يتمّم تلك الفائدة. يقول الغريب : "عندما يقول شخص ما "الانسان يتعلّم" (...) يصل إلى إعطاء تصريح عن شيء ما (...) وهو لا يسمّي فحسب بل ينجز شيئا ما بوصل الأفعال بالأسماء، ولذلك نعُدُّ هذا النوع من التعلّق جملة"(Platon, le sophiste, 221).

---

1 تتمثل فائدة الجملة في نظر أفلاطون في الإثبات أو النّفي. ويكون الإثبات والنّفي عنده بمطابقة الجملة للواقع الخارجي.

ثمّ إنّ حرص أفلاطون على ملاحقة السوفسطائيين وتعريتهم ممّا يدّعون لغويا قد فرض تقسيما للجملة انطلاقا من فهمه للوجود يأخذ بعين الاعتبار ثنائية الصّدق والكذب. يقول الغريب : "هناك جمل تتحدّث عمّا هو باطل وهي جمل زائفة (...) وعكسها هي الحقيقة" (Platon, le sophiste,222-223) ويتمّ تحديد مقياس الصّدق والكذب – في نظر أفلاطون- بالنّظر إلى علاقة الجملة بما تحيل عليه في الوجود. من ذلك أنّ الجملتين :

1 - (أ) ثياتيتوس (THÉÉTÉTE) يجلس.

- (ب) ثياتيتوس الذي أتحدّث معه الآن يطير (Platon, le sophiste, 222) تستجيبان لتلك الثّنائية فتكون (1 أ) صادقة باعتبار مطابقتها لحالة الأشياء في الوجود فيما تكون (1 ب) كاذبة لأنّ المتصوّر في ذهن المتكلّم لا يتطابق مع الوجود الخارجي[1]. إذ الجملة يمكنها أن تكون منسجمة نحويّا من حيث وصل الأسماء بالأفعال كما هو الحال في (1 ب) وهي مع ذلك كاذبة دلاليًا لأنّها قد أخبرت عن الموضوع (ثياتيتوس) بخلاف ما هو عليه في الواقع. وإذا كانت السّلامة النّحوية لا تعني بالضرورة الصّدق الدّلالي فإنّ شرط الصّدق الدّلالي عنده مطابقة الجمل للواقع.

ولئن قيّد مفهوم الصّدق الدّلالي نوع التعلّق بين الأفعال والأسماء – لكونه يُعْنَي بالتعلّق الممكن في الكون دون سواه- فقد حدّد منطلق أفلاطون في الدّراسة اللّغوية، وهو منطلق منطقي فلسفي بالأساس تزداد معالمه وضوحا بعرض خصائص المسند إليه والمسند.

---

1 يذهب أفلاطون إلى أنّ الصّدق والكذب لا يتعلّقان بالجمل وحسب وإنّما يتعلّقان بالتصوّر والتفكير والرّأي، فهذه الأشياء "قابلة لأن تكون صادقة أو كاذبة" (le Sophiste ، 223- 224). ويفسّر ذلك بوحدة التفكير والخطاب، إلاّ أنّه يرى أنّ التفكير حوار داخلي بشأن شيء ما والخطاب مظهر لغوي يجسّم التفكير. وبما أنّ التفكير والرأي والتصوّر يتعلّق كل واحد منها بشيء موجود فإنّ وجود الشيء دالّ على قابلية الحكم عليه بالصحّة والبطلان.

1.1.2.1. خصائص المسند إليه

لا تتقيّد دراستنا للمسند إليه بالاسم بصفته عنصرا معجميا وإنّما يقع تبيّن خصائصه انطلاقا من الصّور التركيبية التّي يتعلّق فيها المسند إليه بالمسند. فقد بيّن أفلاطون أنّ المسند إليه مكوّن ضروري لا غنى عنه في التركيب اللّغوي وذهب إلى أنّ جواز الحديث عن الجملة مشروط بوجود الاسم المسند إليه العمل في تلك الجملة. وبما أن صدق القضيّة عنده مشروط بمطابقتها للواقع فإنّ المسند إليه عنده يكون منطقيا "un sujet logique " لكونه عنصرا فاعلا في القضية.

وهو يرى أنّ وجود "المسند إليه المنطقي" في التركيب اللّغوي غير كاف لتكوين جملة ولكن ينبغي أن يشكّل المسند إليه مع العنصر المسند علاقة يجتمع من خلالها "الشيء" و"العمل" بمساعدة الاسم والفعل. وقد أكّد الغريب ذلك بقوله : "إنّ تتالي الأفعال بمفردها لا يشكّل جملة من ذلك أنّ (يمشي)،(يجري)،(ينام) وكلّ الأفعال الأخرى الدّالة على أعمال حتّى وإن قيلت كلّها بشكل متسلسل فإنّها لا تشكّل جملة. وكذا الأمر إذا قلنا (أسد)، (أيّل)، (حصان) أو أيّة كلمات أخرى تعبّر عن الفواعل (...) فلا يمكنها أن تكوّن جملة .[1](Platon, le sophiste, 220)

وإذا كانت الجملة عند أفلاطون تقتضي توفّر عنصرين فإنّه يؤكّد على ضرورة توفّر عنصر المطابقة بين هذين العنصرين حتى تحصل الفائدة وينجز المتكلّم عملا ما بوصله الأفعال بالأسماء. ولذلك تحدّث في محاورة السوفسطائي عن نوعين من التعلّق اعتبر الأوّل "ممكنا" وهو

1 « ...Car c'est cela même que je voulais dire, qu'énoncés dans une suite comme celle-ci ils ne font point un discours (...) que donc, une autre fois, l'on dise : lion, cerf, cheval, et tous autres noms qui dénomment les sujets faisant les actions, c'est là encore une suite d'où n'est jamais résulté aucun discours » (Platon, le sophiste, 220).

تعلّق يتطابق بمقتضاه الفعل مع الاسم واعتبر الثاني "غير ممكن" لعدم توفّر عنصر المطابقة بين الأسماء والأفعال (Platon, le sophiste, 221). وقد رسّخ مفهوم المطابقة بين مكوّني الجملة حين شبّه فعل المتكلّم في اللّغة بفعل الرسّام في المادّة. فإذا كان الرسّام ينشئ شكلا يدويّا محكوما بالتّناسق والانسجام فإنّ المتكلّم ينجز بدوره شكلا لغويا يمكن تسميته بالخطاب أو الكلام الذي يأتلف بدوره من عدد من الجمل المتناسقة والمنسجمة (Platon, le sophiste, 618).

2.1.2.1 خصائص المسند

يمكن تعيين خصائص المسند بالعودة إلى "الفعل" باعتباره المكوّن الذي يقع بواسطته الإخبار عن أثر "المسند إليه" في الوجود أوّلا وفي سياق الجملة ثانيا. فالمسند يتعلّق بالمسند إليه في القضيّة فيعبّر عن العمل (action) أو الكيفيّة (qualité) وهو ما يجعله مختلفا عن المسند إليه في وظيفته الدّلالية وخصائصه التركيبيّة وإن كان يشترك معه في كونه عنصرا ضروريا لا يمكن الاستغناء عنه. وقد بيّن الغريب هذه الأهميّة حين اعتبر تعاقب الأسماء بمفردها غير كاف لتشكيل الجمل (Platon, le sophiste, 220). إذ المتكلّم غير قادر على أن يكرّر نفس السّمات المعنويّة النّحوية في مختلف محلاّت الجملة لأنّ ذلك يؤدّي إلى انعدام الفائدة من الكلام. فالأسماء تظلّ في حاجة إلى الأفعال أو ما يعمل عملها حتّى يتمّ الكلام وتتحقّق الفائدة. ولذلك يعرّف الغريب الاسم بقوله : "والآخر الذي يكون إشارة واضحة وضعت على أولائك الذين ينجزون العمل (action) نُسمّيه اسما مسندا إليه (sujet)" (نفسه، 220). فالمسند يرد في الجملة بصفته دليلا على عمل المسند إليه دون أن يسند إليه شيء. ولعلّ علّة وجوده هذه هي التّي حدت ببعض الدّراسين إلى القول : "إنّ المحمول لا وجود له إلاّ باعتبار وظيفته في قضيّة ما" (عبد الرحمان بدوي، أرسطو، 84).

وتتحدّدُ وظيفة المسند في الموضع الذي يلي المسند إليه فيكوّن المعلومة التّي يمكن حملها على المسند إليه. وبما أنّ المسند إليه - عند

أفلاطون- منطقيّ باعتباره قائما بالعمل فإنّ المسند بصفته عملا للمسند إليه يكون بدوره منطقيّا. فيكون حديث أفلاطون عن خصائص المسند إليه والمسند حديثا عن عنصرين منطقيين مكوّنين للقضيّة (Lyons, 1970, 259).

وقد بيّن أنّ المسند المنطقي يرد "جملة موجزة تنهض بمهمّة الإخبار عن المسند إليه كما يتّضح من محاورة سقراط لهرموجينس (Hermogène) بشأن دلالة الكلمات. يقول سقراط : "يبدو أنّ الكلمة جملة موجزة تعني أنّ" الهدف الذي يتمّ البحث عنه يكون اسماً" (Platon, Cratyle, 670) .

إنّ مختلف الملاحظات المذكورة بشأن خصائص المسند إليه والمسند تمثّل عدداً من المعطيات أهمّها كون الجملة لا تكون كذلك إلاّ إذا كانت عناصرها متناسقة في بنية نحوية مفيدة. وذلك من شأنه أن يدعم علاقة الاحتياج بين مكوّني الثّنائية ويعلّل أوجه التّرابط بينهما. ثمّ إنّ عودة هذين المكوّنين في الجمل المثبتة والمنفيّة كفيلة بأن تكسبهما قيمة تكرارية تؤكّد جريانهما في البنية النّحوية المحقّقة للأخبار.

2 - دور منطلقات أفلاطون في دراسة اللّغة في الحدّ من ثنائية "المسند إليه" و"المسند"

لقد بيّنا في مقدّمة الفصل أنّ أفلاطون محكوم بمواجهة السوفسطائيين وأنّ تلك المواجهة قد أملت عليه الاهتمام بالظّاهرة اللّغوية ودراسة الجمل بما في ذلك تحديده خصائصها. ولعلّ دراسة الجمل بالعودة إلى قيمتي الصّدق والكذب – وإن كان لها ما يبرّرها عند أفلاطون- من شأنها أن تحدّ من استرسال "المسند إليه والمسند". فلقد اقتصر على الجمل الخبرية المثبتة والمنفيّة التّي تستجيب لثنائية الصّدق والكذب دون الاهتمام بالجمل الإنشائية المختلفة والحال أنّ الكلام يكون إنشائيا كما يكون خبريا.

ثمّ إنّ مقاربة القضايا باعتماد الصّدق والكذب قد ضيّقت من مفهوم المسند إليه (sujet) حين اعتبره أفلاطون منطقيا وحسب (sujet

logique) كما ضيّقت من مفهوم الجملة حين جعلها مكافئة لمفهوم القضية بصفتها جملة خبرية مثبتة أو منفية.

ولعلّ حصره أقسام الكلام في الأسماء والأفعال دون سواهما – وهو يدرج تحت قسم الأفعال الصّفات كذلك [1] – قد جعل مفهوم القضية عنده مرتبطا بالقضايا الثنائية التي تقتضي موضوعا ومحمولا دون القضايا الثلاثية التّي تقتضي بالإضافة إلى الموضوع والمحمول رابطة (copule) وهو ما يجعل مفهوم الجملة مكافئا عنده للقضايا الثّنائية فيزداد استرسال ثنائية "المسند إليه والمسند" وجريانها في البنية النّحوية محدودية.

ورغم كون مختلف الملاحظات المذكورة تبرز قصور تصوّر أفلاطون للمسند إليه والمسند فإنّها تؤكّد في نفس الوقت مزيّته في التنبّه إلى قيمة هذين المكوّنين واعتبارهما شرطا لازما لكون الجملة. إذ تتكوّن الجملة من مكوّنين يترتّب على توفّرهما تحقّق الفائدة من الكلام خاصّة أنّ لكلّ جملة غرضا إليه يقصد المتكلّم.

خاتمة الفصـل :

انتهينا في هذا الفصل إلى تحديد مساهمات أفلاطون اللّغوية انطلاقا من اهتمامه بأقسام الكلام. وقد بدت لنا تلك الأقسام وثيقة الصلة بأصناف الوظائف في الجملة. فكان اهتمامه بالأسماء والأفعال على أساس ما بين هذه الألفاظ من علاقة وما تفضي إليه تلك العلاقة من قضايا.

فلم تكن الأسماء والأفعال عنده وحدات لغوية مستقلّة بذاتها وإنّما هي وحدات وظيفية تنخرط في علاقة إسنادية حتّى تتحقّق القضية فتكون مثبتة أو منفية وتخضع تبعا لذلك للتصديق والتكذيب بناء على مطابقتها للكون الخارجي أو عدم مطابقتها له.

---

1 يمكن العودة في شأن هذه الملاحظة إلى (Lyons, 1970, 12)

وبما أنّ القضايا موصولة بالوقائع فقد عدّ الأسماء أشخاصا باعتبارهم كيانات حقيقية والأفعال أحداثا أو صفات ووصلها بضربين من المفاهيم عند تسمية الموجودات والإخبار عنها هما المسند إليه والمسند.

وقد اعتبر التقيّد بهذين المفهومين شرط تحقّق القضايا والعدول عنهما شرط فساده. وحدّث عن شرط المطابقة بينهما حتّى تحصل الفائدة.

ورغم تنبّه أفلاطون إلى أهميّة هذين المكونين واعتبارهما ضروريين لا غنى عنهما في تكوين القضايا والتعبير عن الوقائع فقد لاحظنا قصورا في التعامل مع "المسند إليه والمسند" أهمّه أنّه يعتبرهما مكوّنين منطقيين ويعدّ الكلام جملا خبرية مثبتة أو منفيّة لا غير.

الفصـــل الثّـاني

القضيّة عند أرسطـو

تركيبها وأقسامها وصلتها بمفهوم الخبر

عند النّحاة والبلاغيين

- تمهيد

بعد النّظر في خصائص "المسند إليه والمسند" عند أفلاطون نهتمّ في هذا الفصل بتصوّر أرسطو للقضيّة من حيث تركيبها وأقسامها. فقد انطلق في "العبارة" de l'interprétation من تحليل الأقوال (Les discours) وبنى تصوّراته المنطقية على الأقوال الجازمة (Les discours déclaratifs) دون غيرها من الأقوال. فهي تمكّن من توليد صيغ صادقة من صيغ صادقة أخرى على النّحو الذي رسمه في دراسته للتسلسل الاستدلالي (Robert Blanché, 1996, 45-48).

وقد دعاه الاهتمام بالأقوال الجازمة إلى دراسة الإيجاب والسّلب والصّدق والكذب وتمييز القضايا المتقابلة من القضايا المتضادّة.

ولمّا كانت الألفاظ المفردة مادّة تتشكّل منها الأقوال فقد اهتمّ بها وعمل على تحديد خصائصها فميّز بين "الأسماء" و"الأفعال" و"الأدوات" وضبط قيودا لكلّ صنف منها تعود إلى الأقوال باعتبارها مجال العلاقات التّي تجري فيها وميدان تحقّق معانيها ووظائفها.

وبما أنّ القضيّة صورة من صور تعلّق المحمول بالموضوع (sujet/prédicat)[1]، فقد وصل أرسطو دراسة القضيّة وما توصف به من إيجاب أو سلب بهما فعالجهما وبيّن كيفيّة وجود المحمول للموضوع.

وقد لاحظنا أثناء اهتمامنا بالأقوال الجازمة عنده أنّها وثيقة الصّلة بمفهوم الخبر عند النحاة والبلاغيين. ولذلك نعمل في هذا الفصل كما

---

1 ترجمنا ثنائية (sujet/prédicat) عند أرسطو "بالموضوع والمحمول" بالنظر إلى ما وُجد عند الفلاسفة العرب الذين نقلوا أعماله. فقد استعملوا ثنائية "الموضوع والمحمول" أثناء اهتمامهم بالقضايا الأرسطية وما ترتّب على ذلك من اهتمام بمسألة الائتلاف التّي تفضي إلى دراسة الصدق والكذب والايجاب والسّلب. (ن. في هذا السّياق مثلا الفارابي، الحروف، 127 وما بعدها وابن رشد، تلخيص كتاب العبارة، ص 58، 68، 69).

يدلّ على ذلك عنوانه على معالجة القضيّة الأرسطية وتحديد صلتها بمفهوم الخبر في إطار دراستنا ثنائية "المخبر عنه والمخبر به" وتحديدنا صور مقاربتها في الدّراسات.

1- الألفاظ المفردة ودلالتها على المقولات الأرسطية :

1.1. الألفاظ المفردة

تمثّل "الألفاظ المفردة" عند أرسطو الأقسام التّي تتألّف منها الأقوال. وقد أضاف إلى قسمي "الأسماء" و "الأفعال" اللّذين وضعهما أفلاطون قسما ثالثا سمّاه بالرّوابط (Les conjonctions) وجعل تحته ما لم يكن اسما أو فعلا (Lyons, 1970, 12)[1].

وبما أنّ تقسيم الكلام إلى وحدات مفيدة من أهمّ المنطلقات في كلّ تحليل وتصنيف، فقد اهتمّ أرسطو بتلك الوحدات اهتماما بالغا مكّنه من تحليل القضايا وتصنيفها. إذ تنبّه لبعض خصائص "الاسم" و "الفعل" وعمل على حدّهما في ضوء تلك الخصائص. فالاسم "صوت دالٌّ باتّفاق على معنى، غير مقترن بزمان" (Aristote, de l'interprétation, 90) وهو عنده قسمان : بسيط (nom simple) ومركّب (nom composé) . وقد ميّز بينهما على أساس أنّ جزء الاسم المركّب يدلّ على معنى في حين أنّ جزءه البسيط لا يدلّ على شيء من معناه (Aristote, de l'interprétation, 90-91).

كما بيّن تجذّر مقولة الجنس في الأسماء فصنّفها على أساس التذكير والتأنيث. ولاحظ وجود عدد من الأسماء التّي لا تقبل التذكير

---

1 نشير في هذا السّياق إلى أنّ إقرار "ليونس" وغيره من الباحثين بتقسيم أفلاطون الكلام إلى صنفين وتقسيم أرسطو له إلى أربعة أصناف لم يحل دون إشارة عدد من الدارسين إلى بعض الغموض الذي يكتنف مساهمتيهما. وقد أرجع ابن حمودة ذلك إلى أنّ مبحث أقسام الكلم" لم يكن عندهما صريحا مقصودا لذاته وإنّما تستنتج آراؤهما في ذلك من مواضع مختلفة مما كتباه في المنطق وفي البلاغة" (ابن حمودة، 2004، 182).

والتأنيث وهي الأسماء التّي وصفت في الدّراسات اللّغوية لاحقا بمفهوم "المحايد" (neutre) (Lyons, 1970, 12).

وقد ميّز في إطار تحديده للاسم وضبط خصائصه بين الاسم وحالات اقتران الاسم (les « cas » d'un nom) . إذ اعتبر حالات من قبيل "لا إنسان" (non-homme) أو "لزيد" (à Philon) أو "من زيد" (de Philon) حالات غير محدّدة لا تكتمل فائدتها بذكرك إيّاها حتّى تقرنها بما تكمّل به الفائدة (Aristote, de l'interprétation, 92).

وممّا وظّفه في دراسة الأسماء من حيث وصفها والإحاطة بها حالات تصرّف الاسم. فالاسم "ينتقل من حالة الرّفع الدّالة على معنى الفاعلية إلى غيرها من الحالات كالنّصب الدّال على معنى المفعولية".

فدراسة "الاسم" لا تقوم على طريقة واحدة عند أرسطو بل تجمع بين الاسم باعتباره قسما من أقسام الكلام والاسم باعتباره جزءا من التركيب اللّغوي يتصرّف بحسب موضعه في القول.

وقد مثّلت الخصائص المعتمدة في تحديد الاسم موضوع جدال في الدّراسات النّحوية العربية القديمة. فتباينت مواقف النّحاة بشأن حدّ الاسم. وقد عرض الزجاجي أغلب تلك المواقف في "الإيضاح" (ن. الإيضاح في علل النّحو ص 48 وما بعدها) وعمل على مناقشتها وإبراز نقائصها مقترحا حدّا للاسم يعتبره جامعا مانعا. ونحن نلاحظ أنّ الخصائص التّي حدّ بها أرسطو الاسم هي الخصائص المعتمدة في تحديد الاسم عند الزّجاجي وعند غيره من النّحاة وإن كان لكلّ لغة منهجها في تقسيم الكلام وتصنيفه وحدّه. كما نلاحظ أنّ الاشتراك في الخصائص لا يعني التماثل في الحدّ. فقد علّل الزّجاجي اختلاف الحدود باختلاف المنطلقات. وذهب إلى حدّ الاسم بقوله : "الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيّز الفاعل والمفعول به" (الإيضاح، 48). وقد اعتبر هذا الحدّ داخلا في مقاييس النّحو وأوضاعه "وليس يخرج عنه اسم البتّة. ولا يدخل فيه ما ليس باسم" (نفسه). وقد أرجع حدّ

الاسم إلى أوضاع النّحو لأنّ : "المنطقيين وبعض النّحويين قد حدّوه حدّا خارجا عن أوضاع النّحو، فقالوا : "الاسم صوت موضوع دالّ باتّفاق على معنى غير مقرون بزمان. وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم وإنّما هو من كلام المنطقيين" (نفسه).

ومن المفيد الإشارة إلى أنّ الحدّ الذي اعتبره الزجاجي خارجا عن أوضاع النّحو ومقاييسه هو الحدّ الذي وضعه أرسطو للاسم في "العبارة" وقد ذكرناه في حدّ الاسم. إلاّ أنّ أرسطو قد عرّف الاسم على أوضاع النّحو أيضا حين اعتبره متنقّلا بين الفاعلية والمفعولية. ولهذه الأسباب لاحظ بعض الدّارسين أنّ تقسيم اليونانيين للكلام – وما يقتضيه التقسيم من تمايز في خصائص الوحدات وحدودها – في حدود ما يعرف عن أفلاطون وأرسطو : "موسوم في وقت واحد بالمنطق والنّحو" (عاشور، 2004، 32 وابن حمودة، 2004، 181 - 182).

وأمّا "الفعل" فقد حدّده على جهة اقتران معناه بزمان محدّد. فهو يدلّ بالإضافة إلى المعنى الذي يفيده على معنى الزمان. فكلمة "صحّة" تدلّ على المعنى المقصود منها ولا تفيد معنى الزّمان ولذلك يُدرجها في باب الأسماء. أمّا قولك : "في صحّة جيّدة" (est en bonne santé) فيفيد المعنى الذي تفيده كلمة "صحّة" ويفيد معنى الزّمان فيكتسب سمات الأفعال ويصنّف ضمنها (Aristote, de l'interprétation, 92). فالأفعال تختلف عن الأسماء من حيث دلالتها على الزّمان. وقد أدرك أرسطو تحكّم مقولة الزّمان في الفعل في اللّغة اليونانيّة فاستخلص حالات تصرّف الفعل بانتقاله من الزّمان الحاضر إلى غيره من الأزمنة (Lyons, 1970, 12)[1]. كما تحدّث عن أهمّ خصائص الفعل التعليقية حين وصله بالاسم. فقد ذكر أنّ الفعل المسند علامة دالّة على ما نقوله بشأن الاسم المسند إليه (Aristote, de l'interprétation, 93) والهامش (3) من نفس

---

1 ويمكن العودة بشأن هذه الملاحظة إلى مجلّة Langages ، 92 ، ديسمبر 1988، باريس ، ص 18.

المصنّف، 92). ولذلك فإنّ اهتمامه بحالات تصرّف الفعل وحديثه عن خصائص الفعل التعليقية يجعلان الفعل عنده جزءا من تركيب الأقوال ولم يكن قسما من أقسام الكلام يتصوّر قبل تصريفه.

إنّ قيمة هذه الملاحظات ووجاهتها تتأكّدان من خلال استمرار التمثيل بها واعتمادها في التمييز بين الوحدات اللّغوية. فقد حدّد نحاة الاسكندرية والنّحاة العرب وغيرهم من النّحاة الفعل من جهة دلالته على الحدث والزّمان. وذهبوا إلى التمييز بين المفردات اعتمادا على هاتين الخاصيتين[1]. كما عالجوا الأفعال من جهة تحديدهم لصيغ تصرّفها حسب دلالتها على الماضي أو الحاضر أو المستقبل [2]. وقد ذهب المحدثون بدورهم إلى الاهتمام بالفعل من جهة الاستعمال فراعوا حالات تصرّفه وأقاموا التصنيف بين الأفعال على هذا الأساس.

ويعود الاشتراك الحاصل بين مختلف التصوّرات المقاربة للأسماء والأفعال في تقديرنا، إلى كون الأسس المعتمدة في دراسة هذين القسمين كالحدث والزمان وحالات تصرّف الاسم والفعل، تعدّ من الكلّيات العامّة التّي تشترك فيها مختلف اللّغات وليس من باب تأثّر اللاّحق بالسّابق. كما أنّ اختلاف المنطلقات يؤدّي إلى اختلاف الأغراض وتباين الغايات. فإذا كان التصوّر الذي انبنت عليه النّظرية اللّغوية العربية متمثّلا في أنّ اللّغة أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم الاجتماعية، فإنّ أرسطو "قد ذهب مذهبا آخر في تصوّر طبيعة اللّغة ووظيفتها. وهو مذهب هيمن على التقاليد الغربية في التفكير اللّغوي إلى بدايات القرن الماضي . ذلك أنّ أرسطو يذهب إلى "أنّ ما يخرج بالصّوت دالّ على الآثار التّي في النّفس" وهو ما يجعل اللّغة

---

1 انظر التمييز الذي وضعه الزّجاجي بين الأفعال والمصادر والظّروف،الإيضاح، 52- 53.

2 انظر في هذا الإطار (Aristote, de l'interprétation, 92) فيما يتعلّق بالنّحو الإغريقي و (سيبويه، الكتاب، I - 12) بخصوص النّحو العربي.

لديه دليلة [هكذا] على ما بالنّفس من علم ومعرفة يقينية أو ظنّية محصّلة من انعكاس الكون الخارجي فيها" (خالد ميلاد، 2001، 478-479).

2.1. دلالة الألفاظ المفردة على المقولات

اعتبر أرسطو في تحديده للمقولات (les catégories) أنّ الألفاظ المفردة التّي تدلّ على معان مفردة تدلّ على الجوهر أو على الكمّ أو على الكيف أو على الإضافة أو على أين أو على متى أو على وضع أو على له أو على أن يفعل أو على أن ينفعل[1]. وقد استدلّ على المقولات بألفاظ مفردة كالاستدلال على مقولة الجوهر بلفظتي الإنسان والفرس ومقولة الكيف بأبيض وكاتب...إلخ. وبيّن أنّ المقولات مفاهيم مجرّدة ليس يدخلها الصدق والكذب ولا يُدَلُّ عليها بإيجاب ولا سلب إلاّ إذا ركّبت بعضها إلى بعض. يقول أرسطو : " فالمعاني المفردة ليس يدخلها الصّدق والكذب – مثل قولنا إنسان على حدة وأبيض على حدة- إلاّ إذا ركّبت فقيل إنسانٌ أبيضُ، فإنّه قد يمكن أن يكون هذا القول صادقا وقد يمكن أن يكون كاذبا. فعند التركيب يحدث الأمران جميعا، أعني الإيجاب والسّلب والصّدق والكذب"، (Aristote, catégories, 22)[2].

---

1 « Les expressions sans aucune liaison signifient la substance, la quantité, la qualité, la relation, le lieu, le temps, la position, la possession, l'action, la passion ». (Aristote, catégories, 221-222)

وقد استندنا في عرض المقولات على النحو المذكورأعلاه إلى ترجمة ابن رشد، تحقيق محمود قاسم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980، ص 82.

2 وممّا يقوله بخصوص الألفاظ المفردة : « Aucun de ces termes en lui-même et par lui-même n'affirme, ni ne nie rien ; c'est seulement par la liaison de ces termes entre eux que se produit l'affirmation ou la négation. En effet, toute affirmation et toute négation est, semble-t-il bien, vraie ou fausse, tandis que pour des expressions sans aucune liaison il n'y a ni vrai ni faux : par exemple, homme, blanc, court, est vainqueur (Aristote, catégories, 22-23).

2- توقف القول على مفهوم التعلّق ومطابقته للخبر عند النّحاة والبلاغيين

يتنزّل اهتمام أرسطو بمفهوم التعلّق في إطار بحثه عن الصّورة التّي يتشكّل وفقها القول. فهو شرط كون القول ودرجة قوية من درجات تشكيل دلالته. وممّا يدلّ على أهمية التعلّق في بناء الأقوال تعريف أرسطو القول الجازم (discours déclaratif)[1] على هذا الأساس. فالقول الجازم عنده قولٌ "يثبت شيئا لشيء أو ينفي شيئا عن شيء" (Ariste, de l'interprétation, 95). وهو قول يحتمل الصّدق والكذب بالنظر إلى ما يوجد في الكون الخارجي (نفسه). وقد لاحظ أنّ من الأقوال ما لا يحتمل الصّدق والكذب كالدعاء فهو قول من الأقوال لكنه ليس بصادق ولا كاذب (نفسه). وقد أوجز دلالة القول الجازم كما يتبيّن من الحدّ في دلالتي الإيجاب والسلب. فالإيجاب عنده إثبات وجود محمول لموضوع والسلب نفي وجود محمول لموضوع (Ariste, del'interprétation, 97).[2]

وبما أنّ القول الجازم عند أرسطو يتشكّل على أساس الحكم الموجب أو السّالب فهو يوافق الخبر عند النّحاة والبلاغيين. فقد ذهب عبد القاهر الجرجاني إلى تصنيف الخبر على أساس الإثبات والنّفي باعتبار أنّ معاني الكلام لا تُتصَوَّرُ إلاّ فيما بين شيئين. يقول في هذا الإطار : "ومن الثّابت في العقول والقائم في النّفوس ، أنّه لا يكون خبر حتّى يكون مخبر به ومخبرعنه، لأنّه ينقسم إلى "إثبات" و "نفي".

1 القول الجازم هو العبارة التّي استعملها الشرّاح من الفلاسفة العرب ويوافق عند أرسطو القضية فقد استعمل في "العبارة" عبارتي (discours déclaratif) و(proposition) في معنى واحد ففسّر القضية البسيطة بالقول الجازم (De l'interprétation، 95).

2 «Une affirmation est la déclaration qu'une chose se rapporte à une autre chose ; une négation est la déclaration qu'une chose est séparée d'une autre chose » (Aristote, de l'interprétation, 97).

و"الإثبات"، يقتضي مثبتا ومثبتا له، والنّفي يقتضي "منفيا" و "منفيا عنه" (دلائل الإعجاز، 527). وقد اعتبر حال الذي يتصوّر الخبر دون "المخبر عنه" الذي نثبت له أو ننفي عنه و "المخبر به" الذي يكون مثبتا أو منفيا" حال من خرج من البيان إلى الهذيان (نفسه).

وقد وصل الخبر بالمتكلّم المخبر الذي يوصف بالصّدق إن كان الخبر صادقا وبالكذب إن كان كاذبا. إذ "لا يتصوّر أن يكون خبر حتى يكون له "مُخْبِرٌ" يصدر عنه ويحصل من جهته، ويكون له نسبة إليه، وتعود التّبعية فيه عليه، فيكون هو الموصوف بالصّدق إن كان صدقا وبالكذب إن كان كذبا" (نفسه، 528).

أمّا الخطيب القزويني فقد حدّد الخبر بالنّظر إلى أوضاع المخاطبين. فإن كان المخاطب خَالِيَ الذهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر كان الخبر ابتدائيا. وإن كان متصوّر الطرفين، متردّدا في إسناد أحدهما إلى الآخر، طالبا له، كان الخبر طلبيا. وإن كان حاكما بخلافه منكرا له كان الخبر إنكاريا (الإيضاح في علوم البلاغة، 92- 93).

وقد سمّى ابن حزم الأندلسي كتاب "العبارة" بكتاب الأخبار(ن. بشأن هذه الملاحظة، ميلاد، 2001، 479)، على جهة أنّ الخبر عديل للإنشاء وأنّ أرسطو قد اهتمّ بالقول الجازم (الخبر) دون غيره من الأقوال تحقيقا لوظيفة اللّغة التي تتمثّل عنده في الإخبار عن الوجود، مقدّما في ذلك الإثبات على النّفي على اعتبار أنّ النّفي فرع أصله الإثبات (ميلاد، 2001، 95)[1].

وقد أفضى به الاهتمام بالقول الجازم إلى معالجة "الموضوع" "والمحمول" باعتبارهما طرفي الحكم في القول إذ تصبح العلاقة بين

1 تجدر الإشارة في هذا السّياق إلى أنّ المبخوت قد اعتبر الجمع بين النّفي والإثبات على أساس الفرع والأصل نزعة عامّة تبنّتها عديد النّظريات. وقد دعا في هذا الإطار إلى ضرورة التريّث ومراجعة طبيعة العلاقة بين النّفي والإثبات خصوصا إذا وقع طرح مشكلة شروط تحقّق عمل النّفي مقارنة بشروط تحقق عمل الإثبات وتمّت معالجة مشكلة المضمون الإحالي للقول المنفي (ن. المبخوت، 2001، 9).

القول من جهة و"الموضوع والمحمول" من جهة ثانية علاقة تشارطية يكون القول بموجبها المجال الحيويّ لبروز تلك الثنائية، فيما تصبح تلك الثنائية متحكَمة في بناء الأقوال[1] على قدر تحكّم المتكلّم في وسمها بالإيجاب والسّلب. ولذلك عرّف "الموضوع" على أنه : ما يقع عليه الحكم بالإيجاب أو السلب" (Aristote, De l'interprétation, 91-92) وأمّا "المحمول" فهو : "ما نحكم به إيجابا أو سلبا" (نفسه، 92- 93). كما اهتمّ بكيفية وجود المحمول للموضوع من خلال اهتمامه بمفهوم الجهة في القضايا ذوات الجهات (les propositions modales)[2].

وبما أنّ الجهة عنده مفهوم لغوي به تتحدّد كيفية وجود المحمول للموضوع فهي تتعلّق بصورة اعتقاد المنشئ للقول. وقد عبّر أرسطو عن مفهوم الاعتقاد في مفتتح كتاب العبارة بـ "أحوال النّفس" (les Etats de l'âme) ممّا يجعل دلالة القول منبنية على مفهوم الاعتقاد، خاصّة أنّ : "الأصوات المنطوقة رموز إلى أحوال النّفس"(Aristot, De) (16a), 89 (l'interprétation,.

ولمّا كانت الأقوال أو القضايا دالّة على الآثار التّي في النّفس وجب فيها الإيجاب والسّلب والصّدق والكذب. وقد اعتبر أرسطو الإيجاب والسّلب قيمتين منطقيتين تتّصلان "بالوجود" في علاقته بالأشياء في الكون الخارجي" (ميلاد، 2001، 482). واهتمّ بهاتين القيمتين في مختلف أنواع القضايا، فقابل بين الضّروري (le nécessaire) والممكن (le possible) في القضايا ذوات الجهات (نفسه، 134- 135) وأرجع الجهة إلى هذين المفهومين لأنّه : "إنّما قُصد بها أن تكون دلالتها

---

1 ن. Catégories ، 71، هامش 1 ، « les termes qui tombent sousl'affirmation et la négation ne sont pas des propositions, mais des choses, lesquelles sont la matière des propositions »

2 ن. De l'interprétations ، 132- 133 ، استندنا في عبارة "القضايا ذوات الجهات" إلى ترجمة ابن رشد في تلخيص كتاب العبارة، ص 105.

مطابقة للموجود، والموجود قسمان إمّا بالقوّة وإمّا بالفعل. والضّروري يقال على ما بالفعل والممكن يقال على ما بالقوّة" (ابن رشد، تلخيص كتاب العبارة، 105). كما ذهب إلى أنّ حرف السّلب في القضايا ذوات الجهات لا ينبغي أن يوضع مع المحمول ولا مع الكلمة الوجودية في القضايا الثلاثية، وإنّما يجب أن يوضع مع الجهة بحيث يكون : سلبُ قولنا في الشيء إنّه يمكن أن يوجد قولنا : إنّه ليس يمكن أن يوجد وهكذا الأمر في سائر الجهات" (Aristote, De l'interprétation, 135).

ورغم تنبّه أرسطو إلى أهميّة الجهة في دراسة القضايا إيجابا وسلبا، فإنّ حصره المفهوم في "الضّروري" و "الممكن" يقلّص من تنوّعه وثرائه[1]. كما أنّ مقابلته بين مفهومي الضّروري والممكن تقصي إمكانية تردّد بعض الأقوال بينهما خاصّة أن من الأقوال ما يكون خالصا للوجوب ومنها ما يكون خالصا للإمكان ومنها ما يكون متردّدا بينهما كما سيتّضح في مواضع أخرى من هذا العمل.

3- تسلّط قيمتي الصدق والكذب على القضايا المتقابلة على جهة الإيجاب والسّلب ودور الموضوع والمحمول في اختزالها وتكرارها

إنّ اهتمام أرسطو بالقضايا ذات القيم الصّدقية قد حمله على تصنيف المعاني التّي تتألّف منها تلك القضايا استنادا إلى قيمتي الصّدق والكذب. ذلك أنّ منها ما يستجيب للقيمتين ومنها ما لا يلزمه ذلك. وقد وصف تلك المعاني في "المقولات" بـ"المتقابلات" (les opposés) وعدّها أربعة أصناف هي : "المضافان والمتضادّان والعدم والملكة والموجبة والسّالبة" (Aristote, Catégories, 67). وقد مثّل لهذه المتقابلات في

---

1 ذكر السّاوي أنّ المناطقة لم يروا في الجهة غير الضّرورة والإمكان والامتناع، كما ذكر أنّهم قد جمعوا تحت اسم الضّرورة الوجوب والامتناع. فالوجوب عندهم ضرورة الوجود والامتناع ضرورة العدم. كما ميّزوا في الإمكان بين الإمكان العاميّ والإمكان الخاصّي. وبناء على هذه التقسيمات صنّفوا القضايا الموجّهة إلى متلازمات متعاكسة ومتلازمات غير متعاكسة (البصائر النّصيرية، الفصل السّادس، في مواد القضايا وتلازمها وجهاتها، 110).

إطار شرحها ووضع الحدود بينها فاعتبر "الضّعف والنّصف" مثال المضاف و"الخير والشرّ" مثال المتضادين و "العمى والبصر" مثال "العدم والملكة" وزيد جالسٌ وزيدٌ ليس بجالس مثال الموجبة والسّالبة[1].

وخصّ المتقابلة على جهة الإيجاب والسّلب بالصدق والكذب دون سائر المتقابلات، باعتبار أنّ الإيجاب (l'affirmation) قول موجب يتمثّل في إثبات وجود محمول لموضوع والسّلب (la négation) قول سالب يتمثّل في نفي وجود محمول لموضوع. أمّا المتقابلات الأخرى : "فيُدلّ عليها بألفاظ مفردة أو ما قوّة دلالتها قوّة اللّفظ المفرد (ولذلك) لم يتّصف شيءٌ منها بالصّدق ولا بالكذب" (المرجع نفسه ، 75).

وإذا كانت المتقابلات لا تدلّ على الصّدق والكذب لكونها متقابلات يدلُّ عليها بألفاظ مفردة فإنّ تركّبها ضمن قضايا لا يهيّئها مباشرة لمشاركة الموجبة والسّالبة من حيث دلالتهما على الصّدق والكذب (Aristote, Catégoes, (13b), 75). وإنّما تظلّ مشروطة عند أرسطو ببعض القيود يمكن توضيحها بالنّظر إلى القضايا (1) و (2) و(3) :

(1) أ- سقراط مريض

ب - سقراط صحيح

(2) أ- زيد أعمى

ب - زيد بصير

(3) أ- سقراط مريض

ب - سقراط ليس مريضا

---

1 L'opposition, dans chacun de ces cas, peut s'exprimer schématiquement de la façon suivante : celle des relatifs, comme le double à la moitié celle des contraires, comme le mal au bien ; celle de la privation a la possession, comme la cécité à la vue ; celle de l'affirmation à la négation, comme il est assis, il n'est pas assis » (catégories, 67).

إذ تمثّل القضيتان (1أ) و (1ب) قولين متضادّين، فيما تتقابل القضيتان (2أ) و(2ب) على جهة العدم والملكة، أمّا (3أ) و (3 ب) فإنّهما تتقابلان على جهة الإيجاب والسّلب. وقد ذهب أرسطو إلى التمييز بين مختلف القضايا المذكورة بالنّظر إلى مدى استجابتها لقيمتي الصّدق والكذب بالإضافة إلى انتمائها إلى أصناف مختلفة من المتقابلات. فإذا كانت (3أ) و (3ب) تدلاّن على الصدق والكذب دون قيد أو شرط فإنّ القضايا (1أ) و (1ب) و (2أ) و (2ب) لا تكون صادقة أو كاذبة إلاّ بتوفّر شرط على الأقلّ. فقولك : "سقراط مريض" أو "سقراط صحيح" لا يكون أحدهما أبدا صادقا أو كاذبا في نظر أرسطو إلاّ متى كان "الموضوع المتّصف بأحدهما موجودا (...) أمّا متى لم يكن موجودا كان القولان جميعا كاذبين" (Aristote, Catégories, 75-76)[1].

ولئن كانت المتقابلة على جهة التضاد تقتضي شرطا واحدا حتى تصير صادقة أو كاذبة فإنّ المتقابلة على جهة العدم والملكة يكون أحدهما صادقا أبدا والآخر كاذبا بشرطين :

- أن يكون زيدٌ موجودًا
- أن يكون في الوقت الذي من شأنه أن يوجد له البصر.

فإذا لم يكن موجودا : "كذب فيه أنّه أعمى وأنّه بصير" (نفسه).

إن وجود القيد وانعدامه يسمح بتصنيف القضايا المتقابلة من جهة استجابتها لقيمتي الصدق والكذب تصنيفا تراتبيا تكون فيه القضايا

---

1 « Socrate se porte bien est, en effet, le contraire de Socrate est malade. Mais même dans ces expressions, il n'est pas toujours nécessaire que l'une d'elle soit vraie et l'autre fausse. Sans doute, si Socrate existe. L'une sera vraie et l'autre fausse, mais s'il n'existe pas, toutes les deux seront fausses (Catégories, 75-76).

التّي تخضع إلى القيمتين دون قيد أو شرط في رأس الجدول فيما تُرتّب القضايا الأخرى حسب عدد الشروط المقيّدة لها على النّحو التّالي :

القضايا المتقابلة	الصدق والكذب	
	الخصائص	قيود التحقق
الموجبة والسّالبة	ضروري	∅ القيد
المتضادّة	غير ضروري	∃ قيد
الملكة والعدم والمضاف	غير ضروري	∃ قيدين

فالقضايا الموجبة والسّالبة والمتضادّة والمتناقضة قضايا صادقة وكاذبة. إلاّ أنّ الموجبة والسّالبة تختصّ من بينها في أنّها تحتمل الصّدق والكذب دون قيد أو شرط لأنّها الوحدة الأولى التّي يثبت بها المتكلّم شيئا أو ينفيه (Aristote, De l'interprétation, 95). وهي تحتمل الصدق والكذب لأنّها تخبر عن الوجود الذي "ينعكس في الاعتقاد ويعبّر عنه باللّغة" (ميلاد، 2001، 479).

وإذا كان المتكلّم هو الذي يحكم بالإيجاب أو السّلب باعتباره واضع النّسبة بين "الموضوع" و "المحمول"، فإنّ دلالة لفظ المحمول أو الموضوع هي التّي تجعل من الإيجاب والسّلب واحدا أو متعدّدا. فالإيجاب أو السّلب يكون واحدا متى كان ما يدلّ عليه لفظ المحمول والموضوع فيهما معنى واحدا (...) فأمّا إذا كان لفظ الموضوع فيهما أو المحمول ليس يدلّ على معنى واحد فليس الإيجاب واحدا ولا السّلب واحدا" (Aristot, De l'interprétations chap, De l'unité et de la pluralité des propositions, 105). ويمكننا أن نوضّح هذا التصوّر بالنّظر إلى القضيتين (4) و(5) :

(4)الانسان أبيض

(5)الانسان ليس أبيض

إذ لا خلاف في أنّ القضيتين متقابلتان إيجابا وسلبا ومتّفقتان في الموضوع والمحمول. فالموضوع في القضيتين واحد وهو "الانسان" كما أنّ "المحمول" واحد وهو "صفة البياض". هذا إضافة إلى كون معنى الانسان واحدًا كما أنّ معنى البياض واحد في القولين. ويترتّب على دلالة لفظ الموضوع أو المحمول على معنى واحد وحدة الإيجاب والسّلب. أمّا إذا احتمل الموضوع أو المحمول أكثر من معنى فإنّ الإيجاب والسّلب يكونان على عدد المعاني التي يحتملها اللّفظ الدّال على الموضوع أو المحمول. وقد بيّن أرسطو ذلك بقوله : "إن وضع واضعٌ للإنسان والفرس اسما واحدا – وهو ثوب مثلا- فقال : الثوب أبيض الثوب ليس بأبيض لم يكن هذا الإيجاب واحدا ولا هذا السّلب سلبا واحدًا. وذلك أنّ قولنا "الثوب أبيض" يدلّ على إيجابين لأنّه يدلّ على ما يدلّ عليه قولنا : الإنسان أبيض والفرس أبيض وهما قضيتان لا واحدة. وكذلك قولنا الثوب ليس بأبيض يدلّ على سلبين"(Aristote, De l'interprétation, 105).

إلاّ أنّ اهتمام أرسطو بالقضايا الموجبة والسّالبة في علاقتها بالصدق والكذب لا يُغَيّبُ عنّا الدّور الذي ينهض به "الموضوع والمحمول" في القضايا المختلفة. فهما يتجاوزان إنتاج القضايا إلى اختزالها بدليل أنّ القضيّة "الثوب أبيض" تختزل قضيتين موجبتين والقضية الثوب ليس بأبيض تختزل قضيتين سالبتين كما يتّضح من الرّسم الموالي :

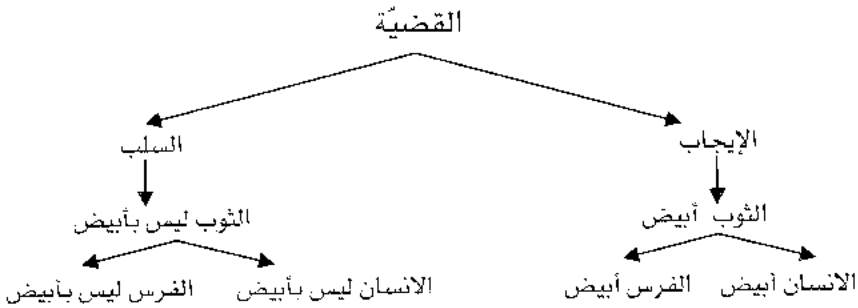

فالمتكلّم لا ينجز في حالة الإيجاب قضيتين وإنّما ينجز قضية واحدة تختزلهما وتنوب عنهما وكذا الأمر في حالة السّلب. وفي مقابل ذلك فإنّ عودة الموضوع والمحمول في مختلف القضايا التّي تتولّد من القضيّة "الثوب أبيض" في حالتي الإيجاب والسّلب، تكسبهما قيمة تكرارية. ومن ثمّ فإنّ خاصيتي الموضوع والمحمول أي (الاختزال والتكرار) تزدادان كثافة كلّما كان لفظ الموضوع أو المحمول يحتمل أكبر عدد ممكن من المعاني وهما تتقلّصان كلّما كان الموضوع والمحمول مقصورا لفظاهما على معنى بعينه. وبالقاعدة نفسها يحدّد أرسطو كمّ الإيجاب والسّلب في القضايا.

فالاهتمام بالقضايا مرتبط وثيق الارتباط بالموضوع والمحمول. وبما أنّ القضايا عند أرسطو تخبر عن الوجود إيجابا وسلبا فإنّ الحكم عليها بالصّدق والكذب لا يتسنّى إلا بالمقارنة بين مضمون القول وحالة الأشياء في الكون. وهذا التصوّر يجعل "الموضوع" و "المحمول" عنصرين منطقيين باعتبارهما طرفي الحكم في القضية التّي تعبّر عن الواقع.

خاتمة الفصـــل

لقد صنّف آرسطو القول إلى جازم وغير جازم وأفرد القول الجازم بالعناية باعتباره موضوع علم المنطق. فهو عنده وحدة أولى يمكن للمتكلّم أن يثبت بها شيئا أو ينفي شيئا. وهي تحتمل الصّدق والكذب بالنّظر إلى علاقة مضمونها بحالة الأشياء في الكون. وقد بيّنا أنّ هذه الوحدة توافق الخبر عند النّحاة والبلاغيين. وهي تتألّف من "موضوع" و "محمول" كما يتألّفُ الخبر من "مخبر عنه" و "مخبر به" أو هي تتألّف من "موضوع" ورابطة (copule) و"محمول" عندما تكون القضية ثلاثية.

وقد أرجع هذين المفهومين إلى نوعين من الوحدات اللّغوية الموجودة في أغلب الأنحاء هما الاسم والفعل. وعمل على تحديد خصائص الأسماء والأفعال في إطار دراسة الموضوع والمحمول والتمييز بينهما. وقد آل نقاش هذين المكوّنين إلى اعتبارهما مفهومين منطقيين يوصفان باختزال

القضايا وتكرارها بالنظر إلى ما يحتمله لفظ الموضوع أو المحمول من معان.

إلاّ أنّنا نلاحظ أنّ حصر أرسطو دلالة الأقوال الجازمة في مفهومي الصّدق والكذب يقصي الفروق الدّلالية القائمة بينها[1] والحال أنّ كلّ اختلاف بنيوي يؤدّي إلى اختلاف دلالي كما سيتّضح لاحقا.

وسنتبيّن في القسم الثّاني من عملنا أنّ "الموضوع والمحمول" يصبحان من مقتضيات الخطاب حين يتجاوزان الأقوال الجازمة إلى غيرها من الأبنية الخطابية التّي تفرضها علاقة المتكلّم بالمخاطب كعلاقة السؤال بالجواب. إذ يمثّل السؤال "الموضوع" فيما تمثّل جملة الجواب "المحمول" وهكذا. ومهما يكن من أمر فإنّ أرسطو قد ساهم من خلال دراساته المنطقية في بلورة مفهوم لغوي قد صار ثنائية مقولية في الدّراسات اللّسانية رغم أنّه كان يعتني بها على سبيل المنطق ولم يكن يعالجها معالجة نحوية تلغي مسألة التقابل بين المفاهيم وتريك تحرّك العناصر داخل ما يحسبه المناطقة بنى ثابتة.

---

1 ذهب أرسطو في "العبارة" إلى الاهتمام بالقضايا من حيث صدقها وكذبها وبيّن في الإطار نفسه عدم اعتداده بالفروق الدّلالية بينها. « La transposition du sujet et du verbe n'entraîne aucun changement dans le sens de la proposition » (De l'interprétation, (20 b), 124).

الفصـــل الثّالـــث

الموضوع والمحمول عند الرّواقيـيـن

علاقة بين الجسم وحركته وثنائية لغوية موسومة بالحركيّة والاسترسال

- تمهيد

تجمع أغلب الدّراسات المتعلّقة بالرّواقية (Stoïcisme) على قيمة الآراء التّي يصدر عنها الرّواقيون وخاصّة ما تعلّق منها بـ"المنطق والطبيعات والأخلاقيات". وقد شكّلوا من هذه العلوم نسقا موحّدا لأنّهم لا يقرّون لأيّ منـها - رغم تباين موضوعاتها- بأيّ استقلال ذاتي، بل يقيمون بينها ترابطا لا فكاك فيه.

ومع أنّ المسائل الأخلاقية قد غلبت على المسائل الطبيعية والمنطقية فإنّ الدّراسات المتعلّقة بالرّواقية قد اعتنت بصفة خاصّة بمميّزات المنطق الرّواقي في علاقته بالمنطق الأرسطي. وقد أثارت مسألة العلاقة بين المنطقين جدلا كبيرا بين الدّارسين بلغ حدّ التّضارب في الآراء. إذ اعتبره زلّر (Zeller) و برانتل (Prantl) تكرارا عقيما لمنطق أرسطو وأنّ جهد الرّواقيين لا يتجاوز مجرّد اصطناع مصطلح خاصّ بهم (Jean Brun, Le Stoïcisme, pp.35-36). وقد ذهب (Zeller) إلى حدّ القول : "إنّ الرّواقيين لم يروا الهدف الحقيقي للمنطق حين سقطوا في شكلانية فارغة وعقيمة"(Robert Blanché, 1996, 93). أمّا (Prantl) فقد غالى في النقد حين تحدّث عن غبائهم غير المحدود (نفسه). في حين رأى "غاليان" (Galien) أنّهم : "قد أخطأوا في إعمال فكرهم بالتعابير أكثر من إعماله بالأشياء ذاتها" (نفسه).

إلاّ أنّ عودة بعض المحدثين إلى المنطق الرّواقي كان لها أثر كبير في ردّ الاعتبار إلى ذاك المنطق وإبراز خصوصيّته. فقد تحدّث "ج.برين" عن الدّور الذي اضطلع به كلّ من "فيكتور بروشار" (Victor Brochard) في "منطق الرّواقيين" و"لوكاسيوفيتز" في "تاريخ منطق القضايا" في وضع تصوّر دقيق للمنطق الرّواقي (Le stoïcisme, 36) وقد اعتبر "روبير بلانشي" هذين العملين مرحلتين هامتين في إعادة قراءة المنطق الرّواقي وتأهيله (Blanché, 1996, 94).

ومن المفيد الإشارة إلى أنّ الرّواقيين قد نزعوا إلى تأسيس جهاز مصطلحي خاصّ بهم. فقد كانوا يستعملون مفهوم "الجدل" بدل "المنطق" وكان مفهوم المنطق يطلق عندهم على كلّ ما يتعلّق باللّغة، بما في ذلك البيان والنّحو" (Lyons, 1970, 13) . وعلى هذا الأساس ذهب عبد الرّحمان بدوي أثناء اهتمامه بمنطق الرّواقيين إلى القول : "إنّ البحث المنطقي قد آخذ ينتقل من صلته بالوجود إلى صلته باللّغة وإلى نوع من الصّورية واضح" (خريف الفكر اليوناني، ص 21). فلم يعد الأمر متعلّقا حينئذ بإحداث جهاز مصطلحي يخالف به الرّواقيون المفاهيم الأرسطية والأفلاطونية كما ذهب إلى ذلك "زلّر" (Zeller)، وإنّما يتعلّق بتصوّر جديد للمنطق يأخذ بعين الاعتبار الدّور النّحوي في الكلام[1] وما يمكن أن يثيره من قضايا تتعلّق بالمقولات النحوية وببعض الأصول النّظرية المجرّدة.

ورغم قلّة ما وصلنا من أعمال الرّواقيين إن لم نقل انعدامه، فإنّ بعض الدّراسات المنجزة حول الرّواقية عامّة قد ساعدت على ضبط أعمالهم اللّغوية النّحوية ومكّنت من معرفة الأسس الجديدة التّي خالفوا بها التصوّرات اليونانية. وسنعمل انطلاقا من تلك الدّراسات على النظر في بعض المسائل اللّغوية بحثا عن تصوّر واضح" للموضوع والمحمول" عندهم يضع في الاعتبار خصائص المفهومين وطبيعة العلاقة بينهما.

1- أصناف القول عند الرّواقيين وخصائصها

يطلق الرّواقيون مصطلح "القول" على المفردات اللّغوية كما يطلقونه على الجمل باعتبارها قضايا جزئية عندهم. ويميّزون بين الضّربين بتخصيص مصطلح القول. فهم يعتبرون المفردات اللّغوية "أقوالا ناقصة" فيما يعتبرون الجمل والمقدّمات والقضايا "أقوالا كاملة" (Robert (Blanché, la logique et son histoire, 108

---

1 ن. بشأن الملاحظة الأخيرة، العدد الخاص من المجلة الفرنسية Langages عدد 92، ديسمبر 1988، ص ص 16- 17. ويمكن العودة أيضا إلى المنصف عاشور، 2004، ص ص 31- 32 وLyons ، 1970، 13) .

1.1. الأقوال النّاقصة

تجمع الدّراسات المهتمّة بأقسام الكلام على أنّ الرّواقيين يقسّمون الكلام إلى أربعة أقسام هي الاسم (nom) والكلمة (verbe) والرّابطة (conjonction) وأداة التعيين المنفصلة (article) . ومنهم من يضيف قسما خامسا بتفريع قسم الأسماء إلى قسمين منفصلين هما قسم الاسم العلم (le (nom propre) وقسم الاسم العام (le nom commun). ومهما كان عدد هذه الأقسام فهي تمثّل عندهم "أقوالا ناقصة" ما لم تنخرط في علاقات نحوية تسند بمقتضاها الأفعال إلى الأسماء.

وقد اهتمّ الرّواقيون بهذا النوع من الأقوال فميّزوا بين الدّال والمدلول والموضوع أو بين القول والمقول وموضوع القول (Lyons, 1970, 13) [1].

فالدّال شيء ماديّ جسماني يتمّ التعبير عنه بواسطة مجموعة من الذبذبات الهوائية ويقع إدراكه عن طريق الحواسّ باعتبارها أصلا لكلّ معرفة[2] أمّا المدلول فقد أطلقوا عليه عبارة (le lekton) ويتمثّل في المعنى الذي ندركه بصفتنا متكلّمين للغة ما (Blanché, La logique et son histoire, 107).

ويرى الدّارسون أنّ مصطلح "اللّكتون" يشغل مكانة خاصّة عند الرّواقيين لأنّ فلسفتهم ماديّة تقول بجسمية الأشياء بما في ذلك النّفس (Brun, le Stoïcisme, 54) . أمّا "اللّكتون" فهو : "الشيء اللاّجسمي وغير المادّي الذي هو معنى العبارة" (Blanché, la logique et son histoire, 107). وقد أكّد بدوي خصوصية المدلول باعتباره تصوّرا خاليا من كلّ أثر للتعبير الخارجي بقوله : " وبهذا يتميّز المقول أوّلا من الجسم أو الموضوع الذي يناظر التصوّر، ويتميّز ثانيا من اللّفظ اللّغوي أو التعبير الصوتي الذي يعبّر به عن المقول، ويتميّز ثالثا من العملية الذهنية التي بها يتكوّن المقول" (خريف الفكر اليوناني، ص 21). وهذا

---

1 نشير إلى أنّ المقول والقول وموضوع القول هي المفاهيم التي استعملها بدوي في مصنّفه "خريف الفكر اليوناني" ، وقصد بها الدّال والمدلول والموضوع.

2 ن. وولترستيس تاريخ الفلسفة اليونانية، 1984، ص ص 279- 280.

التصوّر يجعل المفاهيم موزّعة توزيعا تقابليا تكون الدّوال والموضوعات بمقتضاه أجساما وتكون المدلولات خلاف ذلك.

ونحن نلاحظ أنّ قيمة هذه الحدود تكمن في مساعدتنا على معرفة الأهميّة التّي كان يعلّقها الرّواقيون على تحليل اللّغة كما تمكّننا من معرفة مدى استيعابهم للأصول الأوّلية التّي تشتق منها القضايا. فقد كوّنوا جهازا مفاهيميا مكّنهم من التّعبير عن تلك الأصول والتمييز بينها. فالأسماء عندهم أجسام والأفعال حركات الأجسام (نفسه). وقد أفضى تمييزهم بين الأسماء والأفعال على أساس (جسم/حركة) إلى الحديث عن أسبقية الأسماء عن الأفعال واعتبار الاسم جسما والفعل حدثا دالاّ على حركة الجسم.

وبما أنّ تحديد الأفعال مشروط بالأسماء لكونها أدلّة عليها فإنّ الرّواقيين لم يدرسوا الأفعال مجرّدة من كلّ سياق أي باعتبارها مفاهيم مستقلّة بنفسها وإنّما باعتبارها محمولات في قضايا. إذ بمجرّد أن تكون الأفعال أحداثا دالّة على الأجسام لا تتصوّر إلاّ متعلّقة بها. وهذا التصوّر يبرز سيطرة مفهوم التعلّق على منهجهم في التعامل مع الأقوال.

وممّا يؤكّد اهتمامهم بالتعلّق وتعاملهم مع الأقوال تعاملا نحويا إعرابيا انكبابهم على دراسة العلامات الإعرابية والحالات الإعرابية في اللّسان الإغريقي (Lyons, 1970, 13) وتمييزهم بين الصفة والفعل وجعلهم الصفة مفهوما مماثلا لعلامات الاسم مخالفا لعلامات الفعل (ابن حمودة، 2004، 183).

وأمّا الاسم فقد عدّوه مفهوما نحويا يتميّز بعدد من السّمات المجرّدة تجلّت في الأجسام باعتبارها أسماء. فبدت عندهم أشياء مجرّدة تدلّ عليها الأفعال[1]. وهذه الفائدة التجريدية تجعل للأجسام صورة حركية – أي غير ثابتة في أبنية بعينها- تتّضح في الأبنية المركّبة خاصّة.

1 نشير في هذا السّياق إلى أنّ إرجاع الأجسام إلى مفهوم مجرّد لم يكن حكرا على الرّواقيين وإنّما أرجع الفارابي بدوره الجسم إلى "الكلّيات العامّة" ووصفه بصفتي العام والمطلق اللتين تدلاّن على طابعه المجرّد. يقول الفارابي مقارنا بين الانسان والحيوان والمغتذي والجسم : " (...) والجسم أعمّها فهو يحمل على الانسان والفرس والنخلة والحجر حملا مطلقا" (الألفاظ المستعملة في المنطق، 64).

وممّا يدلّ على وجاهة المفاهيم الرّواقية استمرار التمثيل بها في القرن الرابع للهجرة. فقد عرّف أبو القاسم الزّجاجي الأفعال بـ "حركات الفاعلين" (الإيضاح في علل النّحو،53) وفسّر ذلك بتمييزه بين "فعل المتكلّم" و "فعل زيد" في قول القائل : "قام زيد". يقول الزّجاجي : و "قام" في قولك : "قام زيد" ليست هذه اللّفظة بفعل زيد إنّما هي فعل المتكلّم وفعل زيد حركته، وهذه عبارة عنها" (الإيضاح، 43). وعرّف أبو بكر بن السرّاج الفعل اللاّزم والمتعدّي على هذا الأساس. إذ يكون اللاّزم : دالاّ على خلقة أو حركة للجسم في ذاته وهيئة له" (الأصول في النحو، I ،203) أمّا المتعدّي فـ : "كلّ حركة للجسم كانت ملاقية لغيرها" (نفسه).

وتحدّث ابن سينا عن علاقة الأجسام بالحركات وبيّن الهيآت التّي تبدو عليها الحركة. إذ تكون "في الكمّية لأنّها لا تقبل التنقّص والتزيّد فخليق أن يكون فيها حركة كالنموّ والذّبول والتخلخل والتّكاثف الذي لا يزول فيه اتّصال الجسم (...) وقد توجد الحركة في الكيفيات فيما يقبل التنقّص والاشتداد كالتبيّض والتسوّد... (فأمّا الأين) فإنّ وجود الحركة فيها ظاهر جدّا... (وأمّا الوضع) فإنّ فيه حركة على رأينا خاصة كحركة الجسم المستدير على نفسه... فهذا الجسم قد تبدّل وضعه بحركته المستديرة. (كتاب النّجاة، 105-106).

ثمّ إنّ مسألة الأسبقيّة بين الأسماء والأفعال التّي اهتمّ بها الرّواقيون قد بدت من أهمّ المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين. وقد عرض الزّجاجي جانبا منها ضمن : "باب القول في الفعل والمصدر أيّهما مأخوذ من صاحبه (الإيضاح،56). وربّما كان اعتبار يسبيرسن (Otto Jespersen) الأسماء قبل الأفعال والصّفات والظّروف في نظرية المراتب الثلاث (La théorie des trois rangs)، ضمن فلسفة النّحو (La philosophie de la grammaire) متولّدا من أثر التصوّرات الرّواقية في الدّرس اللّساني الحديث.

وقد لاحظ "روبيريلانشي" أنّ المناطقة المتأخّرين قد أفادوا من تصنيف الرّواقيين للمفردات اللّغوية على أساس الدّال والمدلول والموضوع وانتهى إلى أنّ هذه القسمة تتوافق تماما مع التوزيع الذي قام به "فراك" (Frege) لاحقا(Blanché, la logique et son histoire, 107) .

وبناء على ما تقدّم، فإنّ المفاهيم اللّغوية التّي أقرّها الرّواقيون تشمل مختلف مستويات التركيب من أدناها (الأسماء والأفعال) إلى أقصاها حيث الأسماء والأفعال موضوعات ومحمولات ضمن قضايا.

2.1. الأقوال الكاملة

ذكرنا في مقدّمة العنصر أنّ الرّواقيين يضعون تحت "الأقوال الكاملة" الجمل والمقدّمات والقضايا. وهذا يعني أنّ الأقوال الكاملة محكومة بمفهوم التعلّق – وإن كنا تبيّنا ذلك في الأقوال الناقصة أيضا – وما يترتّب عليه من مسائل تتعلّق بتركيب القضايا وعلاقته بالصّدق الدّلالي.

وقد بيّنت الدّراسات أنّ الأقوال الكاملة تشمل عند الرّواقيين مختلف أنواع القضايا (Le stoïcisme, 46-47, la logique et son histoire, 108)، وهو أمر يفضي إلى تتبّع مختلف العمليات التّي تجرى على القضايا البسيطة (كالفصل والوصل والشرط والعطف...) فتصبح بموجب ذلك مركّبة ويثير عندنا مسألة العلاقة بين " **الموضوع والمحمول** " وما تقتضيه من تفسير لمفهوم الحركية الذي وصفنا به الأسماء في الفقرات السّابقة.

1.2.1. القضيّة في المنطق الرّواقي، حدّها وأصنافها

1.1.2.1. حدّ القضيّة

أطلق الرّواقيون مصطلح "قضية" على كلّ مضمون اعتقادي قابل لأن يحكم عليه بالصدق أو الكذب حين يتشكّل تركيبيا. فإذا دلّ التركيب عند متقبّل ما على مطابقة مضمون الاعتقاد للكون الخارجي عدّ القضية مثبتة كانت أو منفية صادقة وإذا دلّ عنده على عدم مطابقة ذاك المضمون للكون الخارجي عدّها كاذبة.

وقد أفضى تحديدهم القضيّة انطلاقا من مفهومي الصدق والكذب إلى تصنيف الأقوال التامّة إلى أقوال تقريرية مثبتة أو منفية هي القضايا وأخرى إنشائية. يقول ديوجين لآرس (Diogène Laerce) : " يوجد فرق بين القضية والسّؤال والاستفهام والأمر والقسم والدّعاء والنّداء. فالقضية إثبات لم يوصف بالصدق أو الكذب والسّؤال أمر بيّن كالقضيّة غير أنّه يطلب جوابا، كقولنا : هل النّهار موجود ؟" فهذا السؤال ليس صادقا أو كاذبا على عكس القضية التي تكون صادقة وكاذبة. والاستفهام هو ما يتعذّر الإجابة عنه بنعم أو لا مثلما هو الحال في السّؤال، بل تكون الإجابة (إذا طلب منّا مثلا أين يسكن ايديون ؟) بقولنا : "إنّه يسكن في هذا المكان" (فلسفة الرّواق، سعيد، 1999، 64 - 65). ولعلّ التمييز الذي فرّق به "ديوجين لآرس" بين القضية باعتبارها قولا تقريريا يقبل التصديق والتكذيب وبين القول الإنشائي الذي لا يحتمل ذلك لخلوّه من الإثبات والنّفي، يجعل القضيّة الرّواقية مطابقة لمفهوم الخبر عند النّحاة والبلاغيين على نحو ما تقدّم في القضايا الأرسطية (ن. فصل 2، 26- 27- 28).

ثمّ إنّ الرواقيين قد شدّدوا في تعريفهم القضية على أن تكون تامّة مفهومة وعلى هذا الأساس عرّفها كريزيبوس بأنّها : "الأمر التّام الذي يتجلّى بذاته على نحو ما هي عليه" (Blanché, la logique et sonhistoir, 109). وتمام القضيّة عندهم إئتلاف "الموضوع" مع "المحمول" على نحو تحسن به الفائدة كما كانت فائدة الخبر تحسن بائتلاف "المخبر عنه" مع "المخبر به" وجريان الثاني منهما على الأوّل.

ولا يخفى أنّ الخصائص التّي اعتمدها الرّواقيون في حدّ القضيّة هي التّي اعتمدها أرسطو من قبل فبدت القضية عند كليهما قولا تقريريا مثبتا أو منفيا. ولكنّ التّماثل في وضع حدّ صارم للقضية لا يعني حصول توافق في الآراء. إذ تعبّر القضيّة الأرسطية عن علاقة بين معان أو تصوّرات كقولك : "الإنسان ميّت" فيكون كلّ من "الانسان" و "ميّت"

معبّرين عن فكرتين معنويتين بالأساس. أمّا القضيّة الرّواقية فتعبّر عن وقائع تحدث في الزّمن، مثل قولك : "ايديون يتنزّه" أو قولك : "هناك نهار" (Brun, le Stoïcisme, 46).

ويزداد التباين بين التصوّرين بمجرّد النّظر في كيفية الحكم على القضايا. إذ يرجع الرّواقيون صدق القضيّة أو بطلانها إلى أحوال ذاتية نفسية تتحكّم في مبدإ المطابقة بين مضمون القضية والموضوع الخارجي. أمّا أرسطو فلا يرجع مبدأ المطابقة إلى أحوال ذاتية وإنّما يعتبره مبدأ موضوعيا ثابتا يستند إليه لمعرفة ما إذا كانت القضية صادقة أو كاذبة.

فالحكم على القضية بالصدق أو الكذب مشروط بالأخلاق عندهم. وقد بيّنا في مقدّمة هذا الفصل أنّ من خصائص الفلسفة الرّواقية أنّها تعمل في شكل نسق موحّد آكّده كريزيبوس حين اعتبر أنّه لا قيمة لأيّ قسم من أقسام الفلسفة الرّواقية إذا وقع النّظر إليه بمعزل عن القسمين الآخرين (Brun, le Stoïcisme, 31-32).

ولذلك فإنّ القضايا الرّواقية ليست قضايا أرسطية كما يعتقد البعض وإنّما تدرج تلك القضايا ضمن رؤية متكاملة لها خصائصها المفهومية وأغراضها المنطقية النّحوية التي تساعد على تقريب العلاقة بين الموضوع والمحمول وتمكّن من اختبار حركية الموضوعات واسترسالها.

2.1.2.1. أصناف القضايا الرّواقية

1.2.1.2.1. القضايا البسيطة

تتألف القضية البسيطة عند الرّواقيين من موضوع ومحمول وتتلخّص عنايتهم بها في الاهتمام بهما بصفتهما مكوّنين ضروريين لا غنى عنهما في بناء القضية. إذ يرى الرّواقيون أنّ التعبير عن الموضوع يكون بواسطة اسم موصوف أو ضمير أمّا المحمول فيعبّرون عنه بالفعل باعتباره حركة

دالّة على الموضوع. وقد مكّنهم هذا التصوّر من الإقرار بأسبقية الموضوع على المحمول باعتبار أسبقية الجسم على الحركة. فتصبح العلاقة بين الموضوع والمحمول في بنية القضية علاقة بين الجسم وحركته. إذ يكون الاسم الموصوف أو الموضوع أو المخبر عنه جسما مجرّدا وتكون الصّفة أو المحمول أو المخبر به حركة.

وقد حلّلوا القضايا تحليلا نحويا أقاموه على أساس التعلّق بين الأسماء والأفعال وراعوا فيه القواعد التّي تصنّف على أساسها المعاني النّحوية المختلفة في بنية القضيّة كاللّزوم والتعدية والبناء للمعلوم والمجهول (Lyons, 1970, 13). وعالجوا السّمات النّحوية المجرّدة للاسم في إطار تحديدهم خصائصه المقولية وتفسيرهم أسبقيته على الفعل فانتهوا إلى أنّ الرّفع باعتباره سمة ما يشغل محلّ الفاعلية من عناصر اسمية حالة مطلقة أو حالة مباشرة (le cas « direct » = nominatif) تتولّد منها الحالات الإعرابية المائلة « obliques » (les cas) (نفسه). وقد تساءل يالمسلاف في "مقولة الحالات الإعرابية"(La catégorie des cas) عن مدى اعتبار الرّفع حالة مطلقة (Louis Hjelmslev, La catégorie des cas, 43) وانتهى إلى اعتباره حالة إعرابية أولى تتولّد منها الحالات الإعرابية الأخرى في إطار بحثه عن "نظام أساسي" تعود إليه أغلب الأنحاء البشرية (نفسه ص 64 و 107). وسنعود إلى هذا الموقف في الباب الثالث من القسم الأوّل بشيء من التفصيل.

وبما أنّ القضايا الرّواقية مثبتة ومنفية فقد اهتمّ الرّواقيون بالنّفي باعتباره عملا زائدا على عمل الإخبار وشدّدوا على ضرورة أن تكون أداة النّفي في صدارة القضيّة لا في صلبها حتى يشمل النّفي القضيّة كاملة (Blanché, la logique et son histoire, 108).

2.2.1.2.1. القضايا المركّبة

1.2.2.1.2.1. تمهيد

تُدرج القضايا المركّبة عند الرّواقيين ضمن المعطيات الحسّية التّي تعكس تصوّرهم للكون. إذ تفيد تلك القضايا التعبير عن الوقائع وتمثّل

صورة تسترسل في فضائها القضايا البسيطة خاصة أنّ المتكلّم غير قادر على التعبير عن المعاني التّي تفيدها القضايا المركّبة إلاّ بالرّبط بين القضايا البسيطة بواسطة عدد من العمليات التّي تجرى عليها من قبيل الوصل والفصل والشرط والاستلزام.

وقد وصف الدّارسون تلك العمليات "بالرّوابط" (ن. على سبيل الذكر، الفارابي الألفاظ المستعملة في المنطق، 55). وعرّف الرّواقيون القضايا المركّبة انطلاقا منها. فهي (عملية) ترابط حدثين أو أكثر يعبّر عن كلّ واحد بقضيّة حملية، كأن يعبّر مثلا عن معاينة "الشّمس الطالعة" و"النّهار الموجود" وعن النّسبة الرّابطة بين هاتين القضيتين الحمليتين بقضيّة مركّبة شرطيّة تقرّر أنّه : "إذا كانت الشّمس طالعة فالنّهار موجـود" (سعيد، 1999 ، 20).

ولمّا كانت القضايا تتركّب بواسطة العمليات التّي تجرى على مكوّناتها (القضايا البسيطة) فقد اتّخذ الرّواقيون من تلك العمليات معيارا ميّزوا به بين أنواع القضايا المركّبة عندهم.

2.2.2.1.2.1. أنواع القضايا المركّبة

جمع جون برين عددا من القضايا المركّبة وعمل على تصنيفها ودراسة العلاقات بين أجزائها فانتهى إلى عرض أنواع القضايا الرّواقية التالية:

أ- **القضية الشرطيّة** (La proposition conditionnelle)

تتألّف القضية الشرطيّة من مضمونين مرتبطين بالرّابط (إذا...ف) أو (إذا...) التّي تنبئ بأنّ قولا ثانيا سيعقب الأوّل. ويمكن أن نمثّل لهذا النوع من القضايا بـ (1) و (2).

1 . إذا كان النّور مشرقا فالنّهار طالع

2 . إذا وجد النّهار وجد النّور

ويسمّى المضمون المسبوق برابط الشرط (إذا) "مقدّما" فيما يسمّى المضمون التّابع له "تاليا" فتصبح العلاقة الشرطيّة واقعة بين المقدّم والتّالي. إذ يكون وجود التّالي مشروطا بوجود المقدّم كما كان وجود المحمول مشروطا بوجود الموضوع في القضايا البسيطة.

وقد ذهب الرّواقيون إلى أنّ دخول الرّوابط على القضية البسيطة يسقط عنها تمام الفائدة ويجعلها جزء قضية في حاجة إلى جزء آخر حتّى يكون المقول كاملا (autotelc) وتتمّ الفائدة (إميل برهييه الفلسفة الهلّنستية والرومانية ، 58- 59).

وبما أنّ علاقة التّالي بالمقدّم في القضايا المركّبة شبيهة بعلاقة الموضوع بالمحمول في القضايا البسيطة من حيث كون الأوّل معطى والثّاني غير معطى متوقّفا وجوده على وجود الأوّل وأنّ محلّ الاسم الموضوع في القضايا البسيطة يشغله المقدّم في القضايا المركّبة، فإنّه يمكننا أن نستنتج بضرب من التأويل والتجريد أنّ المقدّمات في القضايا الرّواقية المركّبة صور لاسترسال الموضوع وتراكيب دالة على حركيته. إذ يتحقّق في القضية البسيطة باسم مرفوع وفي القضية المركّبة بمقدّم يرث خصائص ذاك الاسم تركيبيا ودلاليا. كما نستنتج أنّ التّوالي صور لاسترسال المحمول. ويترتّب على هذين الاستنتاجين تحديد ضربين من الاسترسال استرسال الموضوع والمحمول في القضايا البسيطة والمركّبة واسترسال القضايا البسيطة في القضايا المركّبة.

وإذا كنّا تحدّثنا عن حركية الاسم المرفوع بشيء من التأويل حين اعتبرناه متحقّقا في مقدمات عند الرّواقيين توصف بكونها معطى مجرّدا، فإنّ تحقّق الرّفع في مركّبات وجريان الاسم المرفوع المخبر عنه في صور مختلفة يعدُّ من المسائل الجديرة بالدراسة في النّظرية النّحوية العربية وفي غيرها من النّظريات التّي شيّدت أنظمتها على فكرة الحالات الإعرابية وما تفضي إليه من قضايا تركيبية إعرابية. وعلى هذا الأساس فإنّنا نعود إلى هذه المسألة في مواضع أخرى من عملنا

للإلمام بخصائص "المخبر عنه" من ناحية وتحديد مدى قدرته على استيعاب المكوّنات الجارية في محلّه من ناحية أخرى.

ب- القضية التّالية Proposition consécutive

وهي مشروطة بالرّابط (بما أنّ) puisque، كقولك : "بما أنّ النّهار موجود فالنّور موجود". إذ تبدأ هذه القضية بقول وتنتهي بآخر يكون نتيجة حتميّة للأوّل.

ج- القضية العطفية Proposition coordonnée

القضية العطفية مشروطة بـ "الواو" باعتبارها رابطا وظيفته الجمع بين الوقائع كما في قولك : "النّهار موجود والنّور موجود". لكنّ هذا الرّابط لا يقوم بمعنى الجمع فحسب كما يشير إلى ذلك النّحاة[1]، بل نجد فيه ما يفيد معنى الترتيب أيضا بدليل كون القضية (النور موجود والنّهار موجود) كاذبة عند الرّواقيين لأنّ التّالي لم يكن متعلّقا بالمقدّم دلاليا وإن كان متعلّقا به بنيويا (...و...).

ونحن نعتقد أنّ تصوّرهم لعطف القضايا على هذا النّحو صادر عن تصوّرهم للقضية ذاتها باعتبارها مشروطة عندهم بصدور شيء عن شيء. وبما أنّ المحمول في القضية البسيطة حركة صادرة عن الاسم الموضوع تابعة له فإنّ التّالي باعتباره صورة يسترسل فيها المحمول ينبغي أن يكون لاحقا للمقدّم لا سابقا له. وعلى هذا الأساس أجروا العطف وعالجوا مختلف العمليات الرّابطة بين مضامين القضايا.

د- القضية المنفصلة La proposition disjonctive

تنجز القضية المنفصلة برابط الفصل (إمّا) ou bien الذي يقتضي بطلان أحد المضمونين كقولك : "إمّا أنّ النّهار طالع وإمّا أنّ اللّيل

---

1 قدّم سيبويه "الواو" ضمن "باب عدّة ما يكون عليه الكلم" على أنها تفيد ضمّ الآخر إلى الأول وتجمعهما بقوله : "وإنّما جئت بالواو لتضمّ الآخر إلى الأوّل وتجمعهما. وليس فيه دليل على أنّ أحدهما قبل الآخر" (الكتاب، 4، 216). واعتبرها المبرّد "أحقّ بالعطف" تفيد الجمع ولا تتعدى "مجرّد الذكر" لأنّه ليس في الواو --في قولك : "جاء زيد وعمرو" –دليل على أيّهما كان أوّلا (المقتضب، I، 10 و II، 46).

مخيّم". وقد أرجع كريزيبوس القضية المنفصلة إلى الشكلين (4) و (5) من أشكال القياس الخمسة التّي جمع فيها مختلف العمليات التّي تجرى على القضايا وهما :

(4) إمّا الأوّل وإمّا الثّاني، بما أنّ الأوّل إذن ليس الثّاني

(5) إمّا الأوّل وإمّا الثّاني، بما أنّه ليس الثّاني إذن الأوّل[1]

ولو أرجعنا القضية المنفصلة المذكورة أعلاه إلى الشّكل (4) لحصلنا على (2) و(3).

(2) إمّا أنّ النّهار طالع وإمّا أنّ اللّيل مخيّم

(3) بما أنّ النّهار طالع إذن ليس اللّيل مخيّما

فيصبح القياس الذي يستدلّ به الرّواقيون على صدق أحد مضموني القضية المنفصلة من مظاهر توليد القضايا بصفتها نسخا يتكرّر فيها الموضوع والمحمول على نحو ما.

هـ - القضية السّببيّة La proposition causale

وهي القضيّة التّي يتمّ الرّبط بين مضمونيها بواسطة الرّابط (لأنّ) كقولك : " لأنّ النّهار موجود فالنّور موجود".

و – القضية المقارنة La proposition comparative

وهي من القضايا الرّواقية التّي تتمّ المفاضلة بين حدّيها بواسطة الرّابط (أكثر) أو (أقلّ). من ذلك : "النّور موجود أكثر من الظّلام" أو "الظّلام موجود أقلّ من النّور".

إنّ أهمّ ما يلاحظ في هذا التصنيف اهتمام الرّواقيين بالعلاقات بين مضامين القضايا اهتماما لغويا واضحا فقد قاسوا علاقة التّوالي

---

1 يمكن العودة إلى الأقيسة التّي وضعها كريزيبوس وشكّل منها نظاما أكسيوميا أرجع إليه مختلف القضايا المركّبة عند أغلب المهتمّين بالقضايا الرّواقية ن. على سبيل الذكر (Brun, le stoïcisme, 48) .

بالمقدّمات على علاقة المحمولات بالموضوعات. وقد أثار ذاك القياس مسائل مهمّة تتّصل بخصائص الاسم المقوليّة وما تلعبه من دور في تأكيد حركيته واسترساله. بل إنّ ميلهم إلى اختزال علاقة المقدّمات بالتّوالي في علاقة الموضوعات بالمحمولات يمكن أن يؤسّس لتصوّر لم يصرّحوا به يتمثّل في أنّ المحلاّت الإعرابيّة معان وليست ألفاظا – وهو تصوّر صريح في النّظرية النّحوية منذ سيبويه[1]- وأنّ اللّفظ المحتلّ لمحلّ الموضوع قد يرد اسما مجرّدا أو مقدّما يرث خصائص ذاك الاسم.

3- شروط صدق القضايا الرّواقية

ذكرنا في موضع سابق من هذا الفصل أنّ الرّواقيين قد ميّزوا بين ما يكون قضيّة وما لا يكون قضية باعتماد مفهومي الصّدق والكذب. فحصروا دلالة القضية بذلك في مجرّد التعبير عن هذين المفهومين. ورغم اعتبارهم الحكم على القضية صادرا عن معايير ذاتية تتّصل بالاعتقاد والتصوّر فقد وضعوا شروطا تتعلّق بصدق القضايا المركّبة وكذبها. وتمثّل تلك الشروط خلاصة تصوّر لكيفية تعاملهم مع القضايا. فقد وصلوا الصّدق الدّلالي بالاستقامة التركيبية[2] بدليل اعتبارهم القضايا التّي لا يترتّب فيها التّالي على المقدّم قضايا كاذبة دائما.

وقد ترتّب على هذا التصوّر وجود نوعين من القضايا :

أ - القضايا الموصوفة بالاستقامة التركيبية وتكون صادقة أو كاذبة.

ب - القضايا الموصوفة بعدم الاستقامة التركيبية وتكون كاذبة دائما.

---

1 يمكن العودة بشأن هذه الملاحظة إلى أكثر من موضع يبيّن فيه سيبويه أنّ المحلاّت الإعرابيّة معان ليست ألفاظا، من ذلك الموضع الذي يشبّه فيه الحروف بالأفعال (ن. الكتاب، II ، 144- 148).

2 تكون القضية مستقيمة عند الرّواقيين تركيبيا حين يكون مضمون التّالي مترتّبا على مضمون المقدّم.

1.3. شروط صدق القضية الشرطية

حصر "فيلون" صدق القضية الشرطية أو كذبها في أربعة شروط هي :

* تكون القضية صادقة إذا بدأت بقول صادق وانتهت بقول صادق مثال :

إذا كان النّهار موجودا فالنّور موجود

* تكون صادقة إذا بدأت بالكذب وانتهت بالكذب مثال :

إذا كانت الأرض تطير فهي تمتلك أجنحة

* تكون صادقة إذا بدأت بالكذب وانتهت بالصدق مثال :

إذا كانت الأرض تطير فهي موجودة

* تكون كاذبة إذا بدأت بالصدق وانتهت بالكذب مثال :

إذا كان النّهار موجودا فالظلام موجود (ألكسندر ماكوفلسكي، تاريخ علم المنطق، ص ص 193- 194).

وقد استخلص من هذه الشروط شرطا جامعا اعتبره كافيا لصدق القضية الشرطية وهو "ألاّ تبدأ بقول صادق وتنتهي بقول كاذب" (سعيد، 1999، 25- 26).

2.3. شروط صدق القضية التّالية

يرى "ديوجين لآرس" أنّ الرّواقيين يعتبرون القضية التّالية صادقة إذا كان المقدّم قولا صادقا وكان التّالي مترتّبا عليه كقولك : بما أنّ النّهار موجود فالشّمس طالعة. وتكون كاذبة بشرطين :

* عندما تبدأ بقول كاذب

* عندما لا يكون مضمون التّالي متولّدا من مضمون المقدّم كقولك : "بما أنّ اللّيل موجود فإنّ ايديون يتنزّه" إذ يمكن لإيديون أن يتنزّه بالنّهار كما يمكنه أن يتنزّه باللّيل.

3.3. شروط صدق القضية السّببية

تكون القضية السببية صادقة عندما تبدأ بقول صادق وتنتهي بقول صادق متولّد من الأول كقولك : بما أنّ النّهار موجود فالضّياء موجود' وتكون كاذبة بشرطين :

* عندما تبدأ بقول كاذب

* عندما لا توجد علاقة بين مضمون المقدّم ومضمون التّالي كقولك : لأنّ اللّيل موجود فإنّ ايديون يتنزّه (يمكن العودة إلى هذه الشروط ضمن، la logique et son histoire. ، 115- 119).

إنّ مختلف الشروط المذكورة قد حملت "ديوجين لآرس" على استنتاج الملاحظات التّالية :

أ - من الصّواب يكون الصّواب

ب - من الخطإ يكون الخطأ

ج - يمكن أن ينتج الصّواب عن الخطإ

د - لا يمكن استنتاج الخطإ من الصّواب

وقد اعتبر هذه الملاحظات خلاصة تصوّر الرّواقيين لمسألة الصدق الدّلالي. وهي – في تقديرنا- أشكال لغوية تركيبية تختزل عمليات التعلّق الممكنة بين المقدّمات والتّوالي في القضايا المركّبة.

خاتمة الفصـل

لقد مكّنتنا العودة إلى أصناف القضايا عند الرّواقيين من تأكيد أهميّة "الموضوع والمحمول" التّي كنّا انتهينا إليها في الفصلين السّابقين، وتحديد المنطلقات التّي يصدر عنها الرّواقيون في تعاملهم مع القضايا.

ونحن نلاحظ انطلاقا من المسائل التّي طرقناها في هذا الفصل أنّهم قاسوا القضايا المركّبة على القضايا البسيطة وأرجعوا علاقة المقدّمات

بالتّوالي إلى علاقة الموضوع بالمحمول فبدت التّوالي مترتّبة على المقدّمات كما كان المحمول مترتّبا على الموضوع باعتباره حركة دالة عليه.

وقد تمكّنا بناء على ذاك القياس من الوقوف على حركية الموضوع الذي يكون اسما مجرّدا معطى في القضايا البسيطة ومقدّما يرث خصائص ذاك الاسم في القضايا المركّبة. وانتهينا إلى تحديد نوعين من الاسترسال استرسال "الموضوع والمحمول" في القضايا البسيطة والمركّبة واسترسال القضايا البسيطة في القضايا المركّبة عن طريق الدّور الدّلالي الذي يلعبه الرّابط.

ومن المفيد الإشارة إلى أنّ الرّواقيين قد تنبّهوا إلى أهميّة الرّوابط بصفتها علاقات دلالية مجرّدة تمكّن من وصل التّوالي بالمقدّمات تركيبيا وتجعل القضية قابلة للحكم عليها بالصّدق أو الكذب دلاليا. فاعتبروا فكّ الارتباط بين المقدّم والتّالي مفضيا إلى اضمحلال هندسة القضية المركّبة لتحلّ محلّها هندسة أخرى تتمثّل في القضايا البسيطة.

ورغم أهميّة المساهمات اللّغوية التّي تميّز بها الرّواقيون فقد لاحظنا أنّ المدخل المنطقي قد جعل دلالة القضية منحصرة في مجرّد التعبير عن قيمتي الصّدق والكذب مثلما ضيّق من مجال استرسال "الموضوع والمحمول" حين وصله بالقضايا باعتبارها جملا تقريرية دون غيرها من أشكال التعبير.

خلاصة الباب الأوّل

إنّ أبرز ما توصّلنا إليه في هذا الباب هو أنّ الفلاسفة – وقد كانوا في الأغلب الأعمّ نحاة- قد اعتنوا بدراسة معاني الكلام وذلك ضمن اهتمامهم بالأقوال وأصنافها. فأسّسوا دراسة القول ودلالته على دراسة النّحو ومعانيه خاصّة أنّ تركيب الكلام بإسناد بعضه إلى بعض إنّما هو إنجازٌ لمعاني النّحو. ولئن كانت منطلقات أفلاطون وأرسطو في دراسة الأقوال مختلفة عن منطلقات الرّواقيّين فإنّ ذلك لم يمنع من وجود نتائج متقاربة بين مختلف تلك التصوّرات ولذلك فقد تميّز عملهم :

1- بحصر القيمة الدّلالية للقضية في مفهومي الصّدق والكذب، وهو ما يجعل مفهوم القضية مطابقا لمفهوم الخبر عند النحاة والبلاغيين.

2- بالاهتمام بأقسام الكلام – بقطع النّظر عن اختلافهم في عددها[1] - وهي أقسام تطلق على الوحدات النّحوية المجرّدة التّي تتحكّم في النّظام اللّغوي باعتباره الأساس المعجمي الذي تنبني عليه الجملة في الأنظمة اللّغوية المختلفة.

3- بوصلهم "الأسماء" و"الأفعال" بضربين من المفاهيم عند تسمية الموجودات والإخبار عنها هما "الموضوع" و "المحمول". فاعتبروا الأسماء المخبر عنها "موضوعات" والأفعال المخبر بها "محمولات".

4- باعتبارهم التقيّد بهذين المفهومين (الموضوع/المحمول) أو (المسند إليه/المسند) شرط تحقّق الكلام والعدول عنهما شرط فساده. ولذلك عرّفوا القضيّة على أنّها قول مركّب من حدّين مرتبطين برابطة (Copule) . وقد أضافوا إلى ذاك الشّرط شرطا آخر يتمثّل في عنصر المطابقة بين المفهومين حتّى تحصل الفائدة وينجز المتكلّم عملا ما بوصله الأفعال بالأسماء.

5- بالتأكيد على أنّ مجرّد توالي الأسماء أو الأفعال لا يمكن أن يكوّن قضيّة. وذلك من شأنه أن يبرز طبيعة العلاقة بين "الموضوع" و"المحمول" أو "المسند إليه" و"المسند". فقد عدّوها علاقة "احتياج" تجعل أحد مكوّني القضية محتاجا للآخر ومقتضيا له بالضّرورة.

6- بالإقرار – على نحو أو آخر- بأنّ القول ينقسم إلى تامّ وغير تام، وأنّ التّام ينقسم بدوره إلى صنفين يقع التمييز بينهما بالعودة إلى ثنائية الصّدق والكذب. فإذا كان القول قابلا للتصديق والتكذيب فهو "جازمٌ" – وهو الذي اعتنى به الفلاسفة وعدّوه قضيّة – وإذا لم يكن قابلا لهما فهو غير جازم.

---

[1] يمكن العودة إلى اختلاف الفلاسفة واللّغويين في "مسألة عدد أقسام الكلام" إلى المنصف عاشور ، 2005، ص ص 95- 96.

7- بالإقرار بقيمة "الموضوع" و "المحمول". ذلك أنّ قيمة هذين المكوّنين لا تكمن في مفهوم الاختزال فحسب وإنّما تبيّنا أنّ لهما قيمة حركية تتأكّد من خلال عودتهما في مختلف القضايا بسيطة كانت أم مركّبة. وذلك من شأنه أن يؤكّد عدم تمامهما. إذ تصبح الحركية بهذا الاعتبار مظهرا من مظاهر بحثهما عن التّمام وأنّ تمامهما يكمن في مختلف تلك النّسخ النّاقصة.

8- برسم حدود واضحة للثنائية لا تخرج عن مفهوم القضيّة ولا تتجاوز الأدوار الوظيفيّة فيها.

وإذا كانت مختلف الملاحظات المذكورة من قبيل النّتائج المشتركة بينهم، فقد تمكّنا بالعودة إلى أعمال هؤلاء الفلاسفة المتّصلة بمفهوم القضيّة عامّة وبخصائص "الموضوع" و "المحمول" خاصّة من الوقوف على بعض النتائج التّي تميّز تصوّرا معيّنا من التصوّرين الآخرين. من ذلك أنّ:

أ - تصوّر أفلاطون وأرسطو لمفهوم القضيّة يختلف عن تصوّر الرّواقيين لها. فإذا كان تعريف القضيّة عند الرّواقيين مماثلا لتعريف أرسطو وأفلاطون من حيث الالتزام بثنائية الصّدق والكذب، فإنّ التوافق في التّعريف لا يعكس تماثلا في التصوّر لأنّ القضيّة الأرسطية تعبّر عن علاقة بين معان أو تصوّرات أمّا القضيّة الرّواقية فهي تعبّر عن وقائع تحدث في الزّمن.

ب - تصوّر أفلاطون وأرسطو لمفهومي الصّدق والكذب مخالف لتصوّر الرّواقيين لهما. إذ يرجع الرّواقيون صدق القضيّة أو بطلانها إلى أحوال ذاتيّة نفسيّة صرفة أمّا أفلاطون وأرسطو فإنّهما يعتبران مفهوم المطابقة بين مضمون القضيّة والكون الخارجي مبدأ أو مقياسا لمعرفة ما إذا كانت القضيّة صادقة أم كاذبة.

ج - أرسطو قد وضع في دراسته طبيعة العلاقة بين الموضوع والمحمول مفهوم "الجهة" باعتباره مفهوما لغويا به "تتحدّد كيفية وجود الموضوع للمحمول".

د - الرّواقيين قد ميّزوا بين "الأسماء" و "الأفعال" على أساس أنّ الأسماء أجسام والأفعال أحداث دالّة على حركات الأجسام. وقد ترتب على تمييزهم بين الأسماء والأفعال على هذا الأساس اعتبارهم الأسماء متقدّمة على الأفعال باعتبار أسبقيّة الجسم على حركته.

كما اهتمّوا بالحالات الإعرابيّة ودرسوا خصائص الفعل النّحوية كاللّزوم والتّعدية والبناء للمعلوم والبناء للمجهول فخالفوا بذلك تصوّري أفلاطون وأرسطو ووصف الدّارسون وجهة نظر الرّواقيين في تعاملهم مع الأسماء والأفعال بالنّحوية.

هـ - الرّواقيين قد تميّزوا بتعمّقهم في دراسة العلاقات المتحكّمة في بناء القضايا المركّبة. وقد أفضى اهتمامهم بتلك العلاقات إلى الوقوف على حركية "الموضوع والمحمول" في القضايا البسيطة والمركّبة وحركية القضايا البسيطة بعودتها في القضايا المركّبة في صورة مقدّم أو تالٍ.

على هذه السّبيل أسّس الفلاسفة دراسة القضيّة بدراسة مكوّنيها الأساسيين والعلاقة الرّابطة بينهما. إلاّ أنّ تلك الدّراسة لم تسلم من النّقد لا سيّما إذا نظرنا إلى كيفيّة جريان الموضوع والمحمول أو "المسند إليه" و"المسند" عندهم ومجال جريانهما في اللّغة. فقد قصروا الموضوع والمحمول على القضايا باعتبارها أقوالا جازمة تثبت شيئا لشيء أو تنفي شيئا عن شيء والحال أنّه شكل مجرّد يستجيب لمختلف الأقوال جازمة كانت أو غير جازمة بسيطة كانت أو مركّبة. وعدّوهما مفهومين منطقيين فبدت عند أفلاطون وأرسطو بنية منطقية متوقّفة على المسند إليه والمسند المنطقيين وهي عند الرّواقيين بنية نحويّة محكومة بالموضوع والمحمول على اعتبار أنّ المحمول حدث دالّ على حركة الموضوع.

الباب الثـانـي

أهمّ المقاربات المنطقيّة واللسانيـة

المعالجة للقضايا المتولدة من "المخبر عنه والمخبر به"

والمفاهيم الشّبيهـة بهمـا

الفصـل الأوّل :

العلاقات بين القضايا ومظاهر شكلنتها عند رسـال

« Russell »

الفصـل الثّانـي :

قضيّة العلاقة بين مكوّني الإسناد في البنية النّحوية : تجاوز مفهوم التقابل بين "المسند إليه والمسند" وتأكيد مفهوم احتواء الثّاني للأوّل

الفصـل الثّالث :

الاسترسال الدّلالي التّركيبي بديل ابيستمولوجي لدراسة المفاهيم المتشابهة وتحديد الصلات بينها

الفصـــل الأوّل

العلاقات بين القضـايا ومظاهــر شكلنتها

عنـد رسال « Russell »

- تمهيـد

نهتمّ في هذا المبحث بمقاربة منطقية رياضية يمثّلها رسال (Russell). وقد مثّلت هذه المقاربة خلفية نظرية استند إليها المنطق الحديث واستفادت منها الدّراسات اللّسانية وخاصّة فيما يتعلّق بترييض الظاهرة اللّغوية. وسنعمل فيما يلي من هذا المبحث على تقديم هذه المقاربة بما يتلاءم وموضوعنا مركّزين على العلاقات بين القضايا ومظاهر شكلنتها.

وقد خصصنا مسألة العلاقة بين القضايا بالعناية بما تثيره من إشكاليات تتّصل بموضوعنا أوّلا وتفسّر آراء رسال و لا سيّما ما تعلّق منها بـ "منطق الطّبقات" (la logique des classes) ثانيا. إذ يفضي هذا المنطق إلى شكلنة العلاقات بين القضايا من خلال المقابلة بين اللّغة والرّياضيات ومعالجة مظاهر التوافق بين الرّوابط المنطقيّة والقواعد الحسابيّة.

ومن البديهي أن يكون البحث في العلاقات بين القضايا مستندا إلى المقاييس التّي تجعل القضايا المركّبة من عدّة قضايا بسيطة قضايا صادقة أو كاذبة. وتمثّل تلك المقاييس في نظر رسال أصولا منطقية مجرّدة تظهر في صور مختلفة وتساهم في الحكم على القضايا، خاصّة أنّ القضايا التّي تقبل الصدق والكذب تعبّر عن وقائع وليس عن أشياء مجرّدة.

1- مفهوم الحدث (fait) ودوره في الحكم على القضايا بالصّدق والكذب

صنّف رسال القضايا بحسب قابلية الحكم عليها صنفين وذهب إلى أنّ النّوع الأوّل من القضايا يكون صادقا كما يكون كاذبا في حين

يكون النّوع الثّاني من القضايا صادقا دوما. وإذا ما نظرنا في هذين النّوعين وجدنا أنّهما يعودان إلى مقياسين مختلفين هما الحدث الكوني والقياس المجرّد.

وقد وصل القضايا الحاصلة (les tautologies) بالقياس المجرّد لأنّها صحيحة بذاتها في حين وصل القضايا المنطقية المحيلة على وقائع بمفهوم الحدث واعتبره من المفاهيم الأساسية التّي يستعان بها على معالجة هذا النّوع من القضايا. ذلك أنّ صياغة القضايا المنطقية متوقّف على ما نكوّنه من اعتقادات بشأن الأحداث. فقد ذكر أنّ تصوّراتنا أو اعتقاداتنا بشأن الأحداث تقع صياغتها في قضايا فتكون صادقة أو كاذبة انطلاقا من مطابقتها لتلك الأحداث (Bertrand Russell, la philosophie de l'atomisme logique 341 342)

ورغم أهميّة المفهوم في الحكم على القضايا المنطقية وتمييزها من القضايا الحاصلة، فإنّ رسال لم يعرّفه بما هو وإنّما عمل على شرحه شرحا يساعد القارئ على معرفة المقصود منه. وقد كانت القضايا - باعتبارها صيغا لغوية – أداة في الشرح يتوسل بها لوصف الحدث ومساءلته. يقول رسال : " إنّ الشيء الوحيد الذي يمكننا فعله هو إثبات الحدث أو نفيه أو مساءلته وهذه المسائل تعود إلى القضية لا إلى أحد عناصرها" (نفسه، 347).

وهذا التصوّر يفضي في تقديرنا إلى قيام عمليتين تبدوان متلازمتين لفرط تعلّق إحداهما بالأخرى هما :

أ - أنّ الحكم على القضايا بالصّدق والكذب متوقّف على مفهوم الحدث باعتباره مرجعا لها.

ب - أنّ إثبات الحدث أو نفيه أو مساءلته يكون بواسطة القضايا باعتبارها بناء لاحقا لمعطى سابق.

وإذا كان الحكم على القضايا متعلّقا بالحدث وكان وصف الحدث متعلّقا بالقضايا أمكنك اختصار العمليتين في مفهوم الدّور. إذ تمثّل العملية الأولى "دور الحدث" وهو دور سابق، في حين تمثّل العملية الثانية "دور القضية" وهو دور لاحق. وعلى هذا الأساس تكون العلاقة بين القضايا والأحداث علاقة اللاّحق بالسّابق أو هي علاقة السّابق باللاّحق تحدّدها زاوية النّظر والقصد من المعالجة.

ونحن نلاحظ أن المبدأ الأساسي الذي أقام عليه رسال تصوّره لعلاقة الأحداث بالقضايا ماثل في الدّور الذي ينهض به كلّ منهما. فإذا ذهبت إلى وصف الحدث أو مساءلته تحدّثت بواسطة القضايا (وهي عبارات لغوية) عن أمر غير لغوي. أمّا إذا تعلّق الأمر بتقييم صدق الأقوال أو كذبها كان اختيار الحدث أمرا حاسما بموجبه تتحدّد المطابقة من عدمها.

ونعني بالمطابقة مناسبة القضايا للأحداث. فالقضية "إنّها تمطر" لا تكون صادقة إلاّ إذا وفقط إذا كانت مطابقة أو مناسبة لظروف مناخية معيّنة في زمن معيّن ومكان معيّن وهي كاذبة إذا وقع التلفّظ بها في ظروف مناخية مغايرة. وبما أنّ الظرف المناخي هو المحدّد لصدق القضية أو كذبها فهو المقصود بالحدث في المثال المذكور ومنه يتمّ الحكم على القضية في نظر رسال (Russell, la philosophie de l'atomisme logique, 342). ولذلك ذهب إلى التأكيد على أنّ قيمة الحدث لا تكمن في ماهيته بل في الدور الذي يضطلع به (المرجع السابق، 369).

إنّ أهمّ ما يمكن ملاحظته في هذا العنصر أنّ رسال قد اهتمّ بالحدث من جهة الغرض المنشود منه، فهو المقياس المحدّد لصدق القضايا البسيطة أو كذبها كما كان القياس المجرّد مقياس صدق القضايا الحاصلة. وعلى هذا الأساس توصّل إلى تمييز الأحداث من القضايا وضبط دور كلّ منهما. وقد ولّد ذلك لديه ما يعبّر عنه في بعض

النّظريات اللّسانية بـ"شرطية الصدق" véricondition nalité لأنّه يرى أنّ الحديث عن معنى قول ما مشروط بالحديث عن صدق القضية التّي يعبّر عنها القول أو كذبها (ن. بشأن الملاحظة الأخيرة: Alain Chauve, (2004, 24 - 25

وإذا كان بالإمكان دراسة معنى قول ما عندما يتعلّق الأمر بالقضايا البسيطة فإنّ دراسة المعنى في القضايا المركّبة أمر لا يخلو من صعوبات تلوح بداية من البحث في الشّروط التي تجعل القضايا المركّبة من عدّة قضايا بسيطة قضايا صادقة أو كاذبة.

1- موافقة الرّوابط المنطقيّة للعمليات الحسابية

1.2. تذكير بحدّ الرّابط

سبق آن أشرنا إلى أنّ القضايا المركّبة تتركّب من قضايا بسيطة يكون حدّها الأدنى قضيتين. ويقتضي هذا النّوع من التّركيب وجود رابط يجمع على نحو ما القضايا البسيطة ويختصرها في قضيّة واحدة مركّبة من مقدّم وتال. وقد وصف المناطقة ذاك الرّابط بالمنطقي وعدّوه "كلّ لفظ يمكّن من ربط قضيتين أو أكثر لتكوين قضايا مركّبة" (التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، 2003، ص 265).

وقد بيّنا أثناء اهتمامنا بالمنطق الرّواقي أنّ الرّوابط المنطقيّة علاقات دلالية مجرّدة تحدّد العمليات التّي تجرى على القضايا كالفصل والوصل والشرط وغيرها من العمليات. ونشير في هذا الإطار إلى أنّ قيمة الرّوابط قد جعلت المناطقة يعيدون صياغتها في شكل قواعد – كقاعدة الفصل (أ ٧ ب) التّي تقرأ ((أ) أو (ب)) وقاعدة الوصل (أ ٨ ب) التّي تقرأ ((أ) و (ب)) وقاعدة الاستلزام (أ ← ب) وقاعدة النّفي (¬ أ) وغيرها من القواعد التّي تعتمد في حساب القضايا وتمكّن من استنباط الأحكام[1].

---

1 يمكن العودة بخصوص القواعد المذكورة أعلاه إلى : (Alain Chauve, la logique et signification philosophique, 105).

2.2. دلالة الرّوابط المنطقيّة على العمليات الحسابية التّي تختصرها الجداول الصدقية

لم تكن اهتمامات رسال المنطقية متعلّقة بصلة القضايا بالواقع الخارجي للاستدلال على صدق القضايا المركّبة أو كذبها وإنّما كانت منصبّة على العلاقات المنطقية بين القضايا وما تقتضيه من جهاز مصطلحي يمكّن من التّعبير عن المبادئ والقوانين المنطقيّة[1].

وقد تمكّن انطلاقا من هذا التصوّر من تجريد العلاقات المنطقية بين القضايا وتحقيق نقلة نوعية في الدّراسات المنطقية تجسّمت في تقديم حلول منطقية لمسألة أسس الرياضيات (Alain Chauve, la logique et sa signification philosophique, 104) . فأصبحت الرّياضيات غير منفصلة عن المنطق وبات المنطق رياضيا[2].

وتعدّ مسألة دلالة الرّوابط المنطقية على العمليات الحسابية من المسائل الدّالة على صلة المنطق بالرّياضيات عند رسال. فقد انتهى في دراسته للقضايا وتحديده شروط صدقها إلى أنّ الأحداث توافق القضايا ولا توافق الرّوابط المنطقية بين القضايا. (La philosophie de l'atomisme logique, 368-369) وبما أنّ القضيّة المركّبة تتركّب من قضيتين بسيطتين على الأقلّ فإنّ الحكم على تلك القضية بالصّدق أو الكذب

---

1 (Alain Chauve, La logique et sa signification philosophique, 105) وقد أكّد "روبير بلانشي" هذا التصوّر حين وصل الاستدلال بالافتراض. إذ لم تعد صحّة القضايا مشروطة بصحّة المبادئ كما ذهب إلى ذلك أرسطو في القياس. بل إنّ الاستدلال يقوم على افتراض مجموعة من المبادئ وأنّ ما يستتبعها صوريا من نتائج يكون على النّحو التالي. وبذلك فإنّ : "الضّرورة لا تكون إلاّ في الرّابط المنطقي الذي يجمع القضايا أي إنّه قد انسحب من القضايا نفسها".. Robert Blanché, l'axsiomatique, PUF, 1970, pp. 15-16

2 نشير في هذا السّياق إلى أنّ الصّلة بين المنطق والرّياضيات قد ترجمها كتاب "مبادئ الرياضيات" (Principia Mathématica) الذي أصدره رسال وهوايتهد (Whitehead) في ثلاثة أجزاء بين (1910) و (1913) ،(ن. la logique et sa signification philosophique, 104).

مشروط عنده بالحكم على القضايا البسيطة وهو أمر متوقّف بدوره على معرفة الظّروف التّي تجعل تلك القضايا صادقة أو كاذبة (نفسه ، 369) وبذلك فإنّ استنباط الأحكام عند رسال وعند غيره من المناطقة الرّياضيين قائم على عمليات حسابية تسمّى بـ"حساب القضايا" (Le calcul des propositions) تضع في الاعتبار الرّوابط المنطقية بين القضايا. فإذا كانت القضية (أ) صادقة و (ب) صادقة كان الرّمز (ص ص) دالاّ على صدق القضيتين. وإذا كانت (أ) صادقة و (ب) كاذبة فإنّ التعبير عن صدق (أ) وكذب (ب) يكون بالرّمز (ص ك). وإذا كانت (أ) كاذبة و (ب) صادقة فإنّ الرّمز (ك ص) يدلّ على كذب الأولى وصدق الثانية. أمّا إذا كانت القضيتان (أ) و (ب) كاذبتين فإنّ الرّمز (ك ك) دليل كذبهما.

وقد صاغ رسال انطلاقا من هذه الرّموز جداول صدقية (tables de vérité) تحدّد صدق القضايا أو كذبها في كلّ عملية ترابط منطقي. وهذا يعني أنّ لكل عملية ترابط جدولا صدقيا يدلّ على اختلاف العمليات التي تجرى على القضايا البسيطة ويحدّد صدق القضايا المركّبة.

ويمثّل الجدول الصّدقي الموالي الفرضيات التّي تكون بموجبها القضية الفصلية (أ V ب) قضية صادقة أو كاذبة.

أ	ب	(أ V ب)
ص	ص	ص
ص	ك	ص
ك	ص	ص
ك	ك	ك

وبناء على ما تقدّم فإنّ الفصل يكون صادقا إذا كان أحد طرفي القضية المركّبة (أو الطرفان معا) صادقا. وبعبارة أخرى، فإنّه

كلّما كانت القضيّة (أ) صادقة فإنّ الفصل (أ V ب) أي (أ) مع أيّة قضية أخرى (ب) يكون صادقا سواء أكانت (ب) صادقة أم كاذبة (ن. Russell, la philosophie de l'atomisme logique, 369).

وإذا كان هذا التصوّر يؤدّي إلى دلالة الرّوابط المنطقية على العمليات الحسابية التّي يختصرها جدول الصّدق فإنّه يجعل من حساب القضايا وسيلة استدلال تحدّد بناء على قواعد دقيقة صدق القضايا المركّبة أو كذبها.

3.2. دلالة القضايا الحاصلة (Les tautologies) على استرسال الموضوع والمحمول رغم استجابتها لنمط من القواعد دون غيره

تعتبر القضايا الحاصلة أو تحصيل الحاصل قضايا صادقة لأنّ رباطها المنطقي يكون صادقا دائما[1]. وتوصف هذه القضايا بكونها قضايا منطقية خالصة بما أنّه لا يوجد شيء يتطابق معها في الواقع (Bertrand Russell, Introduction à la philosophie mathématique pp. 234-235 et 371-372. ويمكن العودة في حدّ هذا النّوع من القضايا إلى : François Rastier, Sémantique interprétative, 142-143) ولذلك أرجعها رسال إلى القياس المجرّد لأنّ بلوغ نتيجة ما عن طريق الاستدلال القياسي يجعلها صحيحة بقطع النّظر عن الواقع الخارجي. فإذا كانت (أ ، ب، ج) قضايا ، وكانت (أ) تتضمّن (ب) و(ب) تتضمّن (ج) فإنّ النتيجة الحاصلة هي أنّ (أ) تتضمّن (ج) (Russell, Introduction à la philosophie mathématique, 234-235).

---

1 نلاحظ في هذا الإطار أنّ اعتبار القضايا الحاصلة صادقة دائما يتعارض مع الأطروحة النسبية (thèse relativiste) التّي ترى أنّه لا وجود لصدق مطلق استنادا إلى فكرتين :

أ - لا توجد حقيقة، إذن لا توجد طريقة لتقييم صدق مختلف الإثباتات.

ب - توجد حقيقة ولكن لا يمكننا إدراكها ولن يتسنّى لنا ذلك، إذن لا توجد طريقة موضوعية لتقييم صدق مختلف الاثباتات. (التداولية اليوم ، 109).

وإذا كانت كلّ (س) (ج)

وكانت (ب) تكافئ (س)

فإنّ (ب) تكافئ (ج)[1]

وبما أنّ دلالة القضية الحاصلة منحصرة دائما في مجرّد التعبير عن الصّدق فهي مختلفة عن القضايا التي تفيد دلاليا الصّدق أو الكذب من حيث كون الأولى تستعمل رموزا شكلية مجرّدة تعود إلى اللّغة الصّناعية ويمكن تعويضها بعناصر إسنادية[2] وكون الثانية متكوّنة من قضيتين – يجمع بينهما رابط منطقيّ ما- تكون كلّ واحدة منهما قابلة للتصديق والتكذيب بحسب مطابقتها للحدث الكوني المعبّرة عنه.

ورغم هذا الفصل بين القضايا، فإنّنا نلاحظ أنّ دلالة الصّدق التّي تفيدها القضايا الحاصلة ودلالة الصدق أو الكذب التّي تفيدها القضايا المركّبة متولّدتان من ترابط أبنية نحوية تتكوّن بدورها من موضوعات ومحمولات. إذ تكون تلك الأبنية في إطار معين صادقة وصادقة فقط وفي إطار آخر قابلة للتصديق والتكذيب.

---

1 « Quelles que soient les valeurs possibles de χ, β et X, si les χ sont des β et si x est un χ, alors X est un β » Introduction à la philosophie mathématique, pp. 234-235.

2 ذهب راستيي (F. Rastier) إلى تعويض الرّموز المجرّدة بعناصر إسنادية تكوّن قضايا دائما لأنّ محتوى المحمول هو محتوى الموضوع مما يجعل المحمول في هذا النّوع من القضايا تكرارا للموضوع حسب المنوال /س هو س/ ومثاله : المرأة هي المرأة Sémantique, interprétative 142-143 وهذا التصوّر يذكّر بمفهوم "المتحدّث عنه الضعيف" (thème faible) الذي حدّث عنه "مارتن" (Robert Martin) ضمن مؤلّفه "في سبيل منطق للمعنى" (pour une logique du sens) وحدّث عنه "سارفاتي" (Georges-Elia Sarfati) باستعمال "خطيّة المتحدّث عنه" التّي تعني مماثلة محمول الجملة (أ) موضوع الجملة (ب). ويقتضي ذاك الموضوع محمولا آخر يصبح بدوره موضوعا وهكذا (Eléments d'analyse du discours, Nathan, 2001, p. 30) (ن. في هذا السّياق مقالنا "المتحدّث عنه" والمفاهيم المشابهة له في المنوال الدّلالي المنطقي عند روبير مارتن، مجلّة موارد عدد 11، 2006).

ومنتهى هذه الملاحظة أنّ الموضوع والمحمول يتحقّقان في صور مختلفة في الأبنية النّحوية وأنّ الفرق بين الأبنية المكوّنة للقضايا الحاصلة ماثل في كون الموضوعات والمحمولات صريحة في الأبنية الأولى ومجرّدة في رموز ومفاهيم تكاد تحجبها عنّا في الثّانية.

ومهما كان نصيب الموضوع والمحمول من التجريد في القضايا وبقطع النّظر عن مسألة الاختلاف بين الصّناعة المنطقيّة والصّناعة النّحوية، فإنّ القضايا الحاصلة تمثّل صورة من صور استرسال الموضوع والمحمول رغم استجابتها لنمط من القوانين دون غيره.

3- مفهوم العلاقة في القضية الحملية عند رسال ودوره في توسيع الموضوع والمحمول المنطقيين

عرضنا في الفقرات الماضية بعض خصائص الموضوع والمحمول وسنعمل فيما يلي على معرفة كيفية تصوّر رسال العلاقة في القضية الحملية وأثر ذاك التصوّر في إعادة صياغة حدود الموضوع والمحمول. فقد صنّف الأحداث إلى بسيطة ومركّبة وحصر الأشكال المنطقية (formes logiques) المعبّرة عن تلك الأحداث في العلاقات التّي تجري بين الاسم وعامله (La philosophie de l'atomisme logique , 343-357). وهو ما يجعل المعاني التّي تفيدها الأشكال المنطقية مبنية هندستها التركيبية على مبدإ العمل والتعلّق الإسنادي.

وقد بلور عملية التركيب بين الأسماء والأفعال حين تحدّث عن المعاني التّي يفيدها الفعل المحمول. فقد خلص إلى دلالة الفعل على عمل الاسم (attribut) كما في قولك : "زيد يغنّي" أو تعبيره عن علاقة ما بين عنصرين أو أكثر كما في قولك : "قتل زيد عمرًا" (Introduction à la philosophie mathématique, 372-373). ونحن نلاحظ أنّ هذين المعنيين يحدّدان أهمّ خصائص الفعل التركيبية ونعني بذلك اللّزوم والتعدية. فقد وصل بين هذين المفهومين وبين المحلاّت الاسمية على أساس مضامين الفعل. فقرن الحدث البسيط ببنية منطقية بسيطة

يكون الانعقاد فيها بين المحمول والموضوع كالانعقاد بين الصّفة والموصوف من حيث قوّة التّلازم. وقرن الأحداث المركّبة بأبنية منطقية مركّبة تتعدّد علاقاتها بحسب ما يطلبه الفعل العامل من محلاّت اسمية (La philosophie de l'atomisme logique, 357). ولذلك ذهب "أ. شوف" (Alain Chauve) إلى أنّ البنية المنطقية عند رسال لا تقتصر على مجرّد وصف الموضوع كوصفك شيئا ما بالبياض في قولك : "هذا أبيض"، وإنّما هي بنية قادرة على استيعاب مختلف العلاقات بين المفردات اللّغوية (La logique et sa signification philosophique, 27).

وقد أرجع رسال البنية المنطقية المنجزة إلى عدد قليل من المنوالات (modèles) وميّز بينها بما يقتضيه العامل أو ما يعمل عمله من محلاّت اسمية في إطار وصف الأحداث والتعبير عنها. إذ نجد أحداثا تحتوي على :

أ - شيء ما يوصف + صفة :(une chose et une qualité)

ب - أحداثا تحتوي على شيئين وعلاقة (deux choses et une relation) مثال :

- "قتل زيدٌ عمرًا"

ج - أحداثا تحتوي على ثلاثة أشياء وعلاقة (Une relation triadique) كقولك :

- "أعطى زيدٌ عمرًا تفاحةً". وقد قدّم رسال المثال المجرّد الذي اقترحه "رويس" (Royce) (A donne B à C) لتفسير هذا المنوال.

د- أحداثا تحتوي على أربعة أشياء وعلاقة (quatre choses et une relation ... إلخ) (La philosophie de l'atomisme logique, 257)

ولعلّ ما يلاحظ في هذا التصنيف أنّ المحمول في مختلف المنوالات المذكورة علاقة نحوية[1] تولّد محلاّت الاسم وتتحكّم فيها، وأنّ هذه

---

1 « Tous les mots qui entrent dans l'énoncé d'une proposition purement logique sont en fait des mots appartenant à la syntaxe. Ce sont des mots exprimant une forme ou une liaison, non pas un constituant particulier de la proposition dans laquelle ils figurent ». la philosophie de l'atomisme logique, 343.

العلاقة تنحسر وتتّسع بحسب قدرة العامل على طلب معمولاته. وقد فسّر رسال ترابط الاسماء (أو الأشياء) في القضية الحملية على هذا الأساس[1].

ونلاحظ أيضا أنّ المنوالات التّي قدّمها منوالات مفتوحة تفترض وجود عدد من العناصر غير محدّد، ممّا يجعلها شبيهة بالمبادئ الرّياضية التّي تقوم بدورها على فرضيات. وإذا كان هذا التصوّر يؤكّد هدفه المتمثّل في ترييض الظاهرة اللّغوية فإنّ جعله المنوالات مفتوحة من شأنه أن يثير عددا من التساؤلات لعلّ أهمّها مسألة الحدود، حدود القضية أوّلا وحدود قدرة العامل أو ما يعمل عمله على توليد الأسماء والرّبط بينها سيّما أنّ للعامل عند النحاة العرب وعند غيرهم من النّحاةحدودا تبدأ ببداية العمل وتنتهي بنهايته.

وإذا كانت المنوالات المفتوحة توسّع مفهوم المحمول حين تتكهّن بربطه ما لا نهاية له من العناصر، فإنّها تمكّن من توسيع الموضوع أيضا باختصارها لأبنية منطقية متعدّدة العناصر. إذ يمكن أن يتّسع الموضوع في بنية مركّبة لأكثر من عنصر وخاصّة إذا وقع النّظر إلى المفهوم في معناه العامّ.

وإذا انطلقنا من هذا المعنى فإنّ "زيدًا وعمرًا" في القضية : "قتل زيد عمرًا" يمثّلان موضوع القضية. أمّا إذا عالجنا القضية من وجهة نحوية فإنّ زيدًا يمثّل المسند إليه المنطقي فيما يكون عمرو واقعا عليه الفعل في معنى (objet) . ولا يختلف الأمر إذا عالجناها من منظور منطقي إذ يمكن أن نعبّر عن نفس الحدث بالبنية "عمرو قتله زيدٌ" ويكون عمرو مسندًا إليه نحويا (Introduction à la philosophie mathématique, 272-273).

وبناء على ما تقدّم لاحظ رسال أنّ "الموضوع" لا يكون دائما منطقيا إذ يمكن أن تظهر عناصر أخرى (موضوعات أخرى) تشغل ذاك المحلّ

---

1 لم يكن اعتبار المحمول علاقة نحوية بين عنصرين أو أكثر متوقّفا على تصوّر رسال لمفهوم المحمول، بل إنّ من اللّسانيين من اعتبر المحمول علاقة نحوية تربط بين عناصر اسمية في بنية الجملة ولم يكن طرفا في علاقة.انظر في هذا الإطار Ludo Melis, La Prédication seconde ou integrée, pp.8-9.

وأهمّها ذهابه إلى اعتبار الفعل المحمول موضوعا نحويا في بعض المواضع كما في قولك : "قتل (tuer) علاقة واقعة بين زيد وعمرو[1]. وقد خلص إلى اعتبار الموضوع عنصرا في علاقة منطقية يلعب دورا نحويا خالصا بقطع النّظر عن طبيعته وماهيته (Russell, Introduction à la philosophie mathématique, 272-273).

ونحن نتصوّر أنّ ما ذكره رسال بخصوص الموضوع والمحمول لا يختلف عمّا ذكره الرّواقيون بشأن هذين المكوّنين. فالاتّساع عنده بمثابة مفهوم الحركية الذي انتهينا إليه عند الرّواقيين. فكلاهما يبرز مرونة مكوّني الثنائية ويفضي إلى استنتاج مفاده أنّ العلاقة بينهما علاقة بين محلّين إعرابيين وليس بين مفردتين.

ولمّا كان الأمر على ما بيّنا فقد تأكّد لدينا أنّ اختلاف المنطلقات يؤدّي إلى اختلاف النّتائج، حيث صنّف رسال القضيّة صنفين فاعتبر القضيّة الواصفة لحدث كوني قولا يقبل التصديق والتكذيب – وهو القول الذي يناسب الخبر عند النحاة والبلاغيين- في حين اعتبر القضايا المستندة إلى القياس المجرّد قضايا حاصلة. وقد ترتّب على التصنيف المذكور توسيع الموضوع والمحمول. وقد برهن على هذه الخاصيّة بتقديمه منوالات مفتوحة تفترض وجود عدد من العناصر غير محدّد ممّا يجعلها شبيهة بالمبادئ الرّياضية التّي تقوم بدورها على فرضيات. كما اعتبر الموضوع مفهوما مجرّدا يخرج عن دائرة المنطق في عدد من الأبنية اللّغوية كاعتباره الفعل المحمول موضوعا نحويّا.

ورغم صلة النتائج المذكورة بهدفه المتمثّل في ترييض الظّاهرة فإنّنا نلاحظ أنّ من تلك النتائج ما يساعد على قراءة "المخبر عنه والمخبر به" ومراجعة طبيعة العلاقة بينهما وبين المفاهيم المشابهة لهما في النّظرية النّحوية ويمكّن من الوقوف على علاقة هذه النّظرية بما جدّ من دراسات لسانية.

---

1 « Il peut aussi arriver que, grammaticalement, le verbe devienne sujet : on peut dire par exemple, « tuer est une relation qui a lieu entre «Brutus et César » ; Introduction à la philosophie mathématique, 272-273.

الفصل الثاني

قضية العلاقة بين مكوّني الإسناد في البنية النّحوية:
تجاوز مفهوم التقابل بين "المسند إليه والمسند"
وتأكيد مفهوم احتواء الثّاني للأوّل

المبحث الأوّل :

القضايا الإعرابية والبنيوية المتولّدة من دراسة تنيار (Tésnière)

للعلاقة بين المسند إليه والمسند

المبحث الثّاني :

دور الفعل في بنية الجملة وأهمّية مفهوم السيطرة في تحديد العلاقة بين المفاهيم المشابهة لـ "التوبيك" (Topic) عند "ليونس" (J. Lyons)

تمهيـد

بعد النظر في مقاربة رسال المنطقية الرياضية وإبراز مآخذنا على تلك المقاربة نعرض في هذا الفصل بعض المواقف اللّسانية المعالجة للعلاقة بين "**المسند إليه والمسند**" (sujet/prédicat) في بنية الجملة. إذ تمثّل تلك المواقف في رأي أصحابها قراءة لسانية جديدة تصوّب الأخطاء التّي وقع فيها المنوال النّحوي التقليدي عند تحليل الجمل وأهمّها تصوّره العلاقة بين المسند إليه والمسند على أساس **التّقابل**. فقد بيّن أصحاب هذه المواقف عدم وجاهة هذا التصوّر واعتبروا أنّ العلاقة بين المسند إليه والمسند أو المفاهيم المشابهة لهما قائمة على مفهوم **الاحتواء لا التقابل**. وقد مكّنهم هذا المفهوم من تصوّر جديد لمفهوم الإسناد يراعي دور العامل في البنية اللّغوية.

وقد اخترنا من تلك المواقف موقف "ل. تنيار" (Lucien Tésnière) في نظريته الموصوفة ضمن "مبادئ الإعراب البنيوي" (Eléments de syntaxe structurale, 1988) وموقف "ج. ليونس"(J. Lyons) من خلال أهمّ مؤلفاته الصّادرة بين سنتي 1970 و1980[1] وجعلناهما مبحثين ضمن فصل واحد لما لاحظناه من تشابه في كيفيه مقاربة العلاقة بين مكوّني الإسناد رغم اختلاف المنطلقات.

وقد خصصنا هذين الموقفين بالدّراسة لسببين يكمّل أحدهما الآخر :

1- أمّا السبب الأوّل فيتعلّق بأهميّة مبحث العلاقة بين مكوّني الإسناد عند "تنيار" و"ليونس". فقد مثّل هذا المبحث مشغلا أساسيا عندهما وحظي بكثير من عنايتهما.

---

1 سنعود إلى مؤلفات "ليونس" في المبحث الثاني من هذا الفصل أثناء عرض موقفه ومناقشة محتواه.

2- وأمّا السّبب الثّاني فيتعلّق بالقضايا المترتّبة على مقاربة العلاقة بين مكوّني الإسناد في بنية الجملة. إذ اقترن مبحث العلاقة بين "**المسند إليه والمسند**" عندهما بطرح عدد من القضايا والمفاهيم المساهمة في بلورة مفهوم الجملة وتأكيد دور الفعل العامل فيها.

ولذلك نقدّم فيما يلي هذين التصوّرين تقديما يتناسب وطبيعة موضوعنا حيث نعرض القضايا المتعلّقة بمسألة العلاقة بين المسند إليه والمسند في بنية الجملة ونركّز على مناقشتهما فكرة التقابل بين مكوّني الثنائية ولا سيما مناقشة العلاقة بين المفاهيم المتشابهة[1].

---

1 ذكرنا في مقدّمة العمل أنّنا نستعمل مصطلح "ثنائية" للحديث عن "المسند إليه والمسند" و"الموضوع والمحمول" و "المتحدّث عنه والمتحدّث به" وغيرها من الثنائيات. ونشير في هذا السّياق إلى أنّنا نستعمل عبارة "مفهوم" في صيغة المفرد أو الجمع كلّما ذهبنا إلى دراسة مكوّن من مكوّني ثنائية من الثنائيات المذكورة في علاقته بالمكوّنات المشابهة له. "فالمسند إليه" مكوّن من مكوّني ثنائية "المسند إليه والمسند" وهو مفهوم نحوي شبيه بمفاهيم نحوية أخرى كـ"الموضوع" و "المتحدّث عنه" و"الابتداء" و"المعلومة القديمة" و "المعطى. و "المسند" مفهوم نحوي و "المحمول" و "المتحدّث به" و "المبني عليه" و"المعلومة الجديدة" مفاهيم مشابهة له نعمل على الاهتمام بها وذلك بتحديد كيفية تعامل اللّسانيين معها. ونستعمل عبارة مفهوم أيضا كلّما اهتممنا بأنواع المسند إليه كـ"المسند إليه النّحوي" و "المسند إليه الدّلالي" والمسند إليه المنطقي" فهي مفاهيم نحوية متّصلة منفصلة تمكّن دراستها من معرفة كيفية انتظام الدّلالة في الأبنية اللّغوية.

المبحث الأوّل

القضايا الإعرابية والبنيوية المتولّدة من دراسة تنيار (Tésnière) للعلاقة بين المسند إليه والمسند

تمهيد

ذهب تنيار في مصنّفه "مبادئ الإعراب البنيوي" إلى وضع مبدإ عامّ قد التزم به في مختلف مراحل بناء نظريته. ويتمثّل هذا المبدأ في اعتباره الجملة : "منطلق الدّراسات النّحوية وأساس كلّ وصف لغوي ونهايته" (Tesnière, 1988, 11-12).

وقد أفضى التزامه بهذا المبدإ إلى إثارة عدد من القضايا الإعرابية من ذلك مسألة العلاقة بين " **المسند إليه والمسند**" في بنية الجملة. فقد يسّرت له العودة إلى هذه المسألة بيان قصور النّحو التّقليدي في تحديد طبيعة العلاقة بين هذين المكوّنين ومكّنته من مراجعة بعض المفاهيم التي بدت من قبيل المسلّمات في النّحو التقليدي وذلك بتصويبها أو تعويضها.

ومن المفاهيم التّي مثّلت حجر الأساس في نظريته الموصوفة ضمن "المبادئ" مفهوم التعلّق (la valence) الذي استبدل به ثنائية اللّزوم والتّعدية وبيّن بواسطته دور الفعل العامل في البنية اللّغوية (فا ف مف) ومفهوم الوصل (la jonction) بالإضافة إلى مفهوم الانتقال التركيبي (la translation) الذي مثّل نظرية متكاملة لكونه قد اعتمد مصطلحات خاصة واستند إلى رسوم ووسائل متنوّعة بعد أن كان مجرّد ظاهرة لغوية في النحو التقليدي.

وبما أنّ مختلف المفاهيم المذكورة على صلة بالمسند إليه والمسند فمن البديهي أن تساعد على تبيّن طبيعة العلاقة بين هذين المكوّنين وتمكّن من معرفة أهمّ القضايا الإعرابية والبنيوية التّي أثارها تنيار أثناء اهتمامه بالجملة.

1- التعلّق « La valence » مفهوما ناتجا عن عمل العامل وأداة لتقويم التصوّر التقليدي المصنّف للأفعال حسب ثنائية "اللّزوم والتعدية"

يندرج اهتمام "تنيار" بمفهوم التعلّق في إطار عنايته بالعلاقات بين المفردات اللّغوية داخل الجمل. ولمّا كانت الجملة بنية لغوية متركّبة فإنّ تركّب الوحدات اللّغوية يخضع لشروط يفرضها العنصر العامل في علاقته بالعناصر المعمولة ضمن تلك البنية. ونسمّي تلك الشروط شروط التعلّق أو ضروبه.

وقد جعل "تنيار" من تلك الشّروط أو الضّروب بديلا لثنائية "اللّزوم والتعدية" التّي يُصنّف على أساسها الفعل العامل. إذ يجمع النّحاة تحت الأفعال المتعدّية ضربين من التعلّق يعتبرهما "تنيار" مختلفين تركيبيا ودلاليا هما :

أ- الفعل الذي يتعلّق بمعمولين.

ب- الفعل الذي يتعلّق بثلاثة معمولات

وعلى هذا الأساس اعتبر مفهموم التعدية في اللّغات الهندية الأوروبية قاصرا عن تمثيل مختلف ضروب التعلّق بين العامل ومعمولاته. كما اعتبر الجمع بين الضّربين (أ) و(ب) تحت مفهوم التعدية من قبيل الخلط بين بنيتين متمايزتين (Tésnière, 1988, 242) وأنّ حجم التّداخل كفيل بأن يكون موضوع درس خاصّ (نفسه ، 255).

ولذلك فإنّ مفهوم التعلّق - باعتباره مقياسا لتصنيف الأفعال حسب عدد المعمولات التّي تقتضيها- يتنزّل في سياق التّمييز بين الأفعال العاملة وسدّ النّقص الذي ظلّ متواصلا مع ثنائية اللّزوم والتّعدية في النّحو التقليدي.

1.1. – ضروب التعلّق

صنّف "تنيار" تعلّق الفعل العامل بمعمولاته إلى أربعة أضرب مستندا في أغلبها إلى عدد المعمولات التّي يقتضيها العامل وهي :

1.1.1. – الأفعال المتعلّقة بالضّمير غير الشّخصي [1] Les Verbes Avalents

وضع تنيار الأفعال المسندة إلى هذا النّوع من الضّمائر ضمن ضرب خاصّ – رغم مشاكلة بنيته لبنية الفعل اللاّزم الذي يقتضي معمولا واحدا – بالنّظر إلى طبيعة المعمول. فالمعمول المتعلّق بهذه الأفعال عبارة عن "علامة فارغة"[2]. ومثاله الضمير غير الشّخصي (Il) في الفرنسية كما في الجملة : « Il pleut ».

وقد بيّن أنّ الأفعال المتعلّقة بهذا النّوع من الضمائر تتميّز بدورها بطبيعة خاصّة. فهي أفعالٌ واصفة مشروط وجودها بوجود الحدث الموصوف. فإذا استعملت الفعل الفرنسي (neiger) أو الفعل (pleuvoir) كما في المثالين (1) و (2).

Il neige (1)

Il pleut (2)

فأنت تخبر عن حدث هو بصدد الوقوع فيما أنت تصفه. والمخاطب (أو القارئ) لا يحتاج في معرفته لذاك الحدث إلى المعمول (Tesnière, 1988, 239)

وبناء على عدم حاجة المخاطب إلى المعمول في معرفته لدلالة الحدث ذهب "تنيار" إلى دحض فكرة التقابل المنطقي بين المسند إليه والمسند في بنية الجملة واستبدالها بمفهوم "**العقدة الفعلية**" التّي تضمن دور العامل بنيويا ودلاليا.

2.1.1. – الأفعال أحادية التعلّق Les verbes monovalents

اقترح "تنيار" الأفعال أحادية التعلّق" بدل الأفعال اللاّزمة متجاوزا بذلك مصطلحات النّحو التقليدي باعتبارها غير دقيقة في نظره. وقد

---

1 ذهبت "سميرة النّجار" إلى تعريب هذا الضّرب من الأفعال بـ"الأفعال منعدمة التعلّق" ضمن بحثها : "نظرية الانتقال المقولي عند "تنيار" (مرقون بكلية الآداب منوبة 2002/2001 ، ص 10) ونحن نخالفها الرّأي لأنّ انعدام التعلّق يؤدّي إلى انعدام الجمل مع أنّ المقصود عند تنيار دراسة ضروب التعلّق المختلفة المحقّقة للجمل.

2 استقينا فكرة "العلامة الفارغة" من مارتن. وتمثّل هذه الفكرة عنده محتوى الضّمير غير الشّخصي (Martin, 1983, 238)

عرّف هذا النّوع من العوامل بالنّظر إلى مدى عمله إذ هي : "أفعال تقتضي معمولا واحدا لا تجاوزه" (Tésnière, 1988, 240). ويمكن أن نمثّل لهذا الضّرب من التّعلّق بـ (3) و (4) :

(3) زيد سقط

(4) عبد الله سافر

حيث يكون (زيد) في (3) معمولا لعامل ويكون الفعل (سقط) عاملا يقتضي معمولا واحدا مثلما يكون (عبد الله) في (4) معمول العامل (سافر) الذي لا يقتضي غيره في تحقيق مضمون الكلام.

وقد أشار في معالجته لهذا الضّرب من التعلّق إلى صعوبة تحديد درجة المعمول في حال تعلّق الفعل به (نفسه) واستدلّ على ذلك بعدد من الأمثلة منها الجملة : "تحيا فرنسا" vive la France واقترح في تحديد مكوّنيها رأي "ف بـــريـــنـــو" (F. Brunot) الذي يرى أنّه بالإمكان اعتبار "فرنسا" في الجملة "المسند إليه للمسند (تحيا) ولكنّ ذلك لا يبدو واضحا تماما كالمتكلّم المسند إليه فعل الكلام "(المرجع السّابق، 241).

ولذلك انتهى إلى اعتبار "المسند إليه" في جمل من مثل " تحيا فرنسا" أو "ينبغي أن يوجد قانون..." معمولا من الدّرجة الثّانية.

3.1.1. – الأفعال ثنائيـة التعلّق : Les verbes divalents

يدرج هذا الضّرب من الأفعال في النّحو التقليدي ضمن الأفعال المتعدّية. وقد استعمل تنيار عبارة "ثنائي التعلّق" للتمييز بين نوعين من الأفعال المتعدّية : الأفعال التّي تقتضي معمولين والأفعال التّي تقتضي ثلاثة معمولات وقد رأى بعض الدّارسين أنّ بنية (SVO) التّي تقوم عليها الفرنسية قد يسّرت له هذا الإخراج وإن لم يصرّح به ولم يثر لديه أيّ تساؤل (المبخوت ، 2001 ، 326).

وتتلخّص دراسته لهذا الضّرب من الأفعال في اهتمامه بطبيعة العلاقة القائمة بين معمولي العامل. إذ تختلف العلاقة بين المعمولات باختلاف

دلالة العامل عادة. وقد مكّنه هذا المقياس من تحديد أربعة أصناف من الدياتيزات (Diathèses) تشكّل أبنية لغوية متمايزة وهي :

1.3.1.1 – الصّنف الأوّل : الدياتيز الواقع منه الفعل (Diathèse active)

تكون العلاقة فيه بين المعمولين في اتجاه واحد إذ تتسلّط قوّة المعمول (أ) على المعمول (ب) دون أن نقف على فاعلية المعمول (ب) في (أ). ويمكن تجسيم هذا الصّنف من العلاقات بالمثال (5) :

(4) ضرب زيدٌ عمرًا.

إذ يكون حدث الضّرب واقعا من المعمول (أ) وهو (زيد) على المعمول (ب) وهو (عمرو) على النّحو التّالي :

(أ ←——— ب). وقد أطلق تنيار على هذه العلاقة عبارة « Diathèse active » وجعل اتجاه السّهم محدّدا لمصدر العمل ومورده.

2.3.1.1 – الصّنف الثّاني : الدياتيز الواقع عليه الفعل (Diathèse passive)

يشبه هذا الصّنف من العلاقات الصّنف الأوّل على جهة مشابهة الجملة "ضرب زيدٌ عمرًا" الجملة : "عمرو ضربه زيدٌ". بمعنى إنّ "المضروب" في الجملتين (عمرو) كما كان الضارب (زيدًا). لكنّ الإخبار عن الضّرب قد وقع في الصّنف الأوّل من العلاقات على الضّارب ثمّ المضروب أمّا في هذا الصّنف فإنّ المضروب قد قُدّم على الضّارب وهو ما يجعل اتّجاه السّهم مغايرا لاتجاهه في الصّنف الأوّل. إذ يصبح مصدر الضّرب متأخّرا تركيبيا عن مورده. وقد جسّم تنيار ذلك على النّحو التّالي (ب ←—— أ) للدّلالة على تأخّر المعمول من الدّرجة الأولى على المعمول من الدرجة الثّانية الذي يقتضيه العامل.

3.3.1.1 – الصّنف الثّالث : الدياتيز المنعكس عليه الفعل (Diathèse réfléchie)

يختلف هذا الصّنف من العلاقات عن الصّنفين الآخرين بالنّظر إلى طبيعة المعمولات التّي تتعلّق بها العوامل. إذ يكون المعمول (ب) الواقع

تحت عمل العامل المعمول (أ) أو هو من متعلّقاته كما يتّضح في المثال (6) :

(6) قتل زيدٌ نفسه

فرغم وجود معمولين متباينين تركيبيا هما (زيد) و (نفسه) فإنّهما متواصلان دلاليا لكون المعمول (ب) من متعلّقات المعمول (أ). ولذلك وصف تنيار طبيعة العلاقة بين المعمولين بعبارة "الدياتيز المنعكس عليه الفعل" وجسّمها بالشّكل التّالي :

أ ↻ على اعتبار أنّ مصدر العمل مورد له.

4.3.1.1 – الصّنف الرّابع : الدياتيز التبادلي (Diathèse réciproque)

تتمثّل هذه العلاقة في وجود معمولين يكون كلّ واحد منهما قائما بالفعل وواقعا عليه الفعل. وتلخّص صيغة الفعل طبيعة هذه العلاقة كما في المثال (7) :

(7) زيدٌ وعمرو يتقاتلان

إذ يكون زيد بموجب صيغة الفعل مثل عمرو قائما بالعمل وواقعا عليه العمل. وقد عبّر تنيار عن هذه العلاقة بعبارة "الدياتيز التبادلي" التّي تفيد معنى المشاركة وجسّمها بالشكل التّالي :

أ. ⟷ . ب

لعلّ أهمّ ما يلاحظ في هذا التّصنيف أنّ تنيار يميّز بين المعاني النّحوية المتعاقبة على الأسماء كالفاعلية والمفعولية فيما هو يفرّق بين معمولات العامل الواحد. وأهمّ مظاهر التّمييز عنده حديثه عن المعمول من الدّرجة الأولى والمعمول من الدّرجة الثّانية إضافة إلى المعمول من الدّرجة الثّالثة. كما يميّز بين العوامل على أساس التعلّق. إذ تختلف العوامل النّحوية عنده بحسب قدرتها على طلب معمولاتها. وعلى هذا الأساس خالف التصوّر التقليدي القائم على ثنائية اللّزوم والتّعدية وأقرّ تصوّرا مفاهيميا جديدا يأخذ بعين الاعتبار دور العامل في الجملة وتحليلها.

4.1.1 – الأفعال ثلاثيـة التعلّـق : Les verbes Trivalents

يتنزّل مفهوم "الأفعال ثلاثيـة التعلّق" بدوره في إطار مخالفة مفاهيم النّحو التقليدي ولا سيما مفهوم التعدية. إذ يعتبر تنيار أنّ هذا الصّنف من الأفعال لا مقابل له في الأنحاء التقليدية وأنّ تعويل النّحاة على مفهومي اللّزوم والتعدية بدل مفهوم التعلّق هو الذي أدّى إلى غياب مثل هذه المفاهيم. وعلى هذا الأساس يعدُّ مفهوم التعلّق من المفاهيم الأساسية في تحليل الجمل ضمن نظريته الإعرابية البنيوية.

وقد مثّل لهذا الصّنف من الأفعال بجملة من النّماذج من ذلك قوله : "أعطى زيدٌ الكتاب لعمرو" أو "مدّ زيدٌ يد المساعدة للفقراء". وبيّن اشتراك الأسماء في (ج1) و(ج2) في صفة المعمول واختلافها في درجته. فإذا كان (زيد) في (ج1) معمولا من الدّرجة الأولى فإنّ (عمرًا) معمول من الدّرجة الثالثة في حين يكون (الكتاب) معمولا من الدرجة الثانية. وتخضع الأسماء في (ج2) إلى المقاييس نفسها التّي صُنّفت على أساسها الأسماء في (ج1) باعتبار أنّ تلك المقاييس هي أساس التّصنيف في نظرية المعمولات.

2.1 – أنواع التعلّق

لم يضع تنيار ضمن "مبادئ الإعراب البنيوي" فصلا خاصًا بأنواع التعلّق ولكنّ اهتمامه بضروبه قد سمح لنا بتحديد نوعين من التعلّق هما :

النّوع I : التعلّق اللاّزم

النّوع II : التعلّق الحرّ (Valence libre) (Tésnière , 1988, 240)

يتّصل النّوع الأوّل من أنواع التعلّق بالمعمول من الدّرجة الأولى باعتبار أنّ العمل مشروط حدوثه بتوفّر العامل والمعمول. ومن هذه الجهة يصبح المعمول من الدرجة الأولى لازما لا يمكن الاستغناء عنه في تحقيق الفائدة من الكلام. ونحن نلاحظ أنّ مفهوم **التعلّق اللاّزم** أو الضّروري

من المفاهيم التّي انبنت عليها الأنحاء المختلفة بداية من النّحو اليوناني فقد ذكرنا في الباب الأوّل أنّ الفلاسفة قد عالجوا القضايا على أساس ما يوجد بين الموضوعات والمحمولات من روابط تؤكّد مفهوم التعلّق والاحتياج بينها. وقد تواصل الاهتمام بالمفهوم عند الرّواقيين و نحاة الاسكندرية وبنى النّحاة العرب نظريتهم على أساس "العامل" وما يقتضيه من معمولات وجعلوا دراسة الكلام متوقّفة على ذاك المفهوم مشروطة به.

أمّا النّوع الثّاني من أنواع التعلّق فيتّصل بالأفعال التّي تقتضي معمولين والأفعال التّي تقتضي ثلاثة معمولات. إذ يمكن للمتكلّم أن يعلّق الفعل الذي يقتضي ثلاثة معمولات بمعمولين فحسب كقولك : "مدّ زيد يد المساعدة". وهو ما يمكن أن يحدث مع الأفعال التّي تقتضي معمولين كما هو الحال في الجملة : "غنّى زيدٌ أغنية" حيث ذهب إلى إمكانية حذف المعمول من الدرجة الثانية بما أنّه يمكننا أن نقول : "غنّى زيدٌ" ونسكت.

ف "**التعلّق الحرّ**" عند تنيار معناه السّكوت عن المعمول من الدّرجة الثّانية في الأفعال التّي تقتضي معمولين والمعمول من الدرجة الثّانية أو المعمول من الدرجة الثّالثة أو عنهما معا في الأفعال التّي تقتضي ثلاثة معمولات (Tesnière, 1988, 238-239). ويمكن أن نمثّل لهذا النّوع من التعلّق على النّحو التّالي :

أ- **التعلّق الحرّ في الأفعال التّي تقتضي معمولين :**

❖ **المثال** : غَنّى زيدٌ أغنية

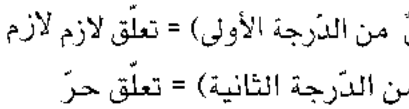

ب- التعلّق الحرّ في الأفعال التّي تقتضي ثلاثة معمولات :

مثال 1 : مدّ زيد يد المساعدة للفقراء

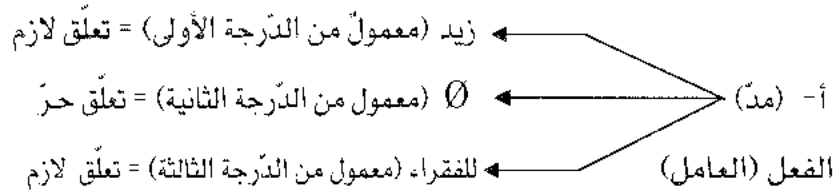

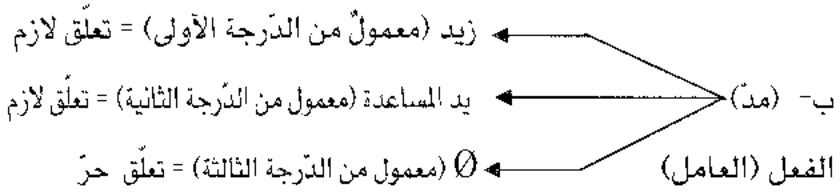

مثال 2 : يقرض زيدٌ النقود لعمرو

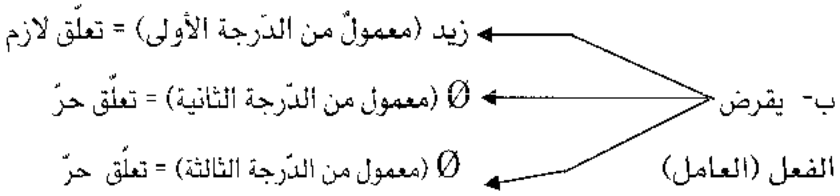

يبرز مفهوم التعلّق عامّة ومفهوم التعلّق الحرّ بصفة خاصّة مساهمة تنيار في دراسة الجملة. فقد قدّم مفهوم التعلّق اعتمادا على أمثلة دقيقة توضّح دور العامل وترسّخ مسألة تفاوت المعمولات التّي عبّر من خلالها عن اختلاف المحلاّت الإعرابية التّي يحتلّها الاسم في بنية الجملة.

وقد أفضى تفكيره في المحلاّت الإعرابية إلى دراسة مفهوم "الترابط" ومتابعة "هرميّة الترابطات" (hiérarchie des connexions) لكونها تحدّد طبيعة العلاقة بين العناصر المعجمية في بنية الجملة. إذ يكون القانون

المتحكّم في هذه العلاقة قائما على "التّبعية وعدم الاستقلال" (Tesnière, 1988, 42-43).

معنى ذلك أنّ العنصر المعجمي إذا صار جزءا من جملة ما فإنّه لم يعد مستقلاّ كما كان في المعجم وإنّما يربط بينه وبين سائر العناصر عدد من الرّوابط تُعدّ في نظر تنيار شرط فهم الجملة (المرجع السابق، 11) فالجملة (Alfred parle) متكوّنة من ثلاثة عناصر هي العنصران الظّاهران والرّابط الخفيّ الجامع بينهما (المرجع السابق، ص 11–12 و103). وذهب إلى أنّ إهمال العنصر الثّالث في التحليل يؤدّي إلى تحليل سطحي للجملة يهمل منها أهمّ ما فيها.

وإذا كانت العلاقة المعنوية بين العامل ومعمولاته تبرز عدم استقلال العناصر المعجمية وتفضي إلى تحليل عميق للجملة يتعلّق بالقصد والمعنى النّحوي فإنّ وقوع المعمول في حيّز العامل يجعله مقيّدا بشروط اشتقاقية تصريفية وتركيبية إعرابية تفسّر مفهوم التبعية وتفنّد فكرة التقابل المنطقي بين المسند إليه والمسند[1].

فالجملة كما يتّضح من مفهوم التعلّق مجموعة من العناصر محكومة بعدد من العلاقات يكون الفعل رأسا معجميا متحكّما فيها. يدلّك على ذلك اعتماده معيارا في تصنيف ضروب التعلّق. فقد صنّف

---

1 تجدر الإشارة إلى أنّ الدّارسين قد ذهبوا مذاهب مختلفة في تحديد نوع العلاقة بين مكوّني الإسناد. فمنهم من اعتبر التقابل المنطقي أساس العلاقة بين المسند إليه والمسند في بنية الجملة ومنهم من ذهب إلى دحض فكرة التقابل وتأكيد احتواء المسند المسند إليه واعتبار المسند إليه واقعا في حيّز المسند وهو تصوّر "تنيار" و "ج. ليونس" الذي سيتّضح في موضعه من الفصل كما تحدّث فيرباس (Firbas) في إطار المقاربة الوظيفية عن حركيّة تواصلية تفنّد مفهوم التقابل بين المكوّنين وترسّخ فكرة الاسترسال بينهما. ولنا عودة إلى هذه المسألة في فصل لاحق.

ن. بشأن الملاحظة الأخيرة :

JAN FIRBAS : Functional Sentence perspective in written and spoken communication, p. 8-9-74. و Anne – Claude BERTHOUD, Paroles A PROPOS Approche Enonciative et interactive du Topic OPHRYS 1996, p.4

تنيار التعلّق على أساس الفعل باعتباره أقوى العوامل متدرّجا من الفعل الذي يقتضي معمولا واحدا إلى الفعل الذي يقتضي ثلاثة معمولات.

ويتّضح تحكّم الفعل العامل في توزيعه الأدوار في بنية الجملة بصفته رأسا معجميا أعلى وهو ما يجعل المعمولات عناصر دنيا تخصّص ذاك الرّأس وتحدّده[1].

ومن المفيد الإشارة إلى أنّ اعتبار تنيار الفعل عاملا لا يعني كونه الأوّل في البنية اللّغوية أي هو لا يمثّل بداية الإخبار لأنّ البداية مشروطة ببنية الجملة الفرنسية التّي تعود إلى الشّكل المجرّد (SVO). ففي الجملة "Le signal vert indique la voie libre" (Tesnière, 1988, 241) يمثّل المسند إليه باعتباره العنصر المعجمي الأوّل في عملية النّطق بداية الإخبار في حين تتوقّف تلك البداية في نظر النحاة العرب القدامى على "حالة الرّفع" باعتبارها أصلا تتفرّع عنه الحالات الإعرابية الأخرى.

ويعود الاختلاف بين التصوّرين، في تقديرنا، إلى كون تنيار ومن بعده شومسكي في نظرية سين المسقطة (X) يعتبران الفعل العامل في البنية اللّغوية ويذهب النحاة إلى كون المتكلّم هو العامل في تلك البنية لأنّ العمل من الرّفع والنّصب والجرّ يحدثه المتكلّم ويوجده بعد أن لم يكن. وهو ما سنعمل على توضيحه في القسم الثاني من هذا البحث.

2- الانتقال التركيبي (La translation) عند تنيار وصلته بالعلاقة العاملية بين العناصر النّحوية

1.2. حدّ المفهوم

يعرّف تنيار الانتقال التركيبي على أنّه ظاهرة لغوية تعود إلى المتكلّم ومعناها استبداله عنصرا لغويا غير قابل للتعلّق مع العنصر المتقدّم ذكره في الجملة بعنصر آخر يُمكّن المتكلّم من إنجاز تلك الجملة بعد

1 Le subordonné détermine le régissant. le subordonné est alors le déterminant et le régissant est le déterminé (Eléments. 43).

أن لم تكن. وقد استدلّ على استبدال العناصر النّحوية بعضها بالبعض الآخر بأمثلة عديدة مكّنته من تحديد درجة قوّة العنصر اللّغوي. وبما أنّ الفعل رأس معجمي مؤثّر دائما فإنّه يعتبر – في نظره – من أقوى العوامل[1] ويليه الاسم ثمّ الصّفة فالظّرف.

وتتّضح مبادئ العمل من خلال نظريته كالتّالي : "الفعل يعمل في الاسم والظّرف، الاسم يعمل في الصّفة، الصّفة تعمل في الظّرف والظّرف يعمل في الظّرف". فالانتقال التركيبي ظاهرة لغوية محكومة بمبدإ العمل ولها بداية ونهاية. إذ تبدأ بوجود عنصر غير قابل للتعلّق مع العنصر المتقدّم ذكره في الجملة وتنتهي بوجود العنصر اللّغوي الذي يقبل التعلّق ويَستجيب لشروطه. فإذا كان "زيد" غير قابل لأن يشغل محلّ "المخبر به" بعد أن شغل "الكتاب" محلّ "المخبر عنه" فإنّ التّركيب "لزَيْدٍ" في قولنا " : الكتاب لزيد" (Le livre est de Pierre) قد شغل محلّ "المخبر به" وصار معمول عامل وصفة موصوف متقدّم لأنّنا قد استبدلنا عنصرا لغويا بعنصر آخر بواسطة "اللاّم" التي يكون وجودها أداة (Translatif) (Tesnière, 1988, 363). فيصبح قولنا : "الكتاب لزيد" كقولنا : "الكتاب أحمر" لأنّ التركيب "لزيد" في (ج1) قد اكتسب القيمة الوصفية التّي لكلمة "أحمر" في (ج2) ممّا يجعل تمييز الكتاب المقصود بالوصف أمراً ممكنًا (نفسه، 363- 364).

وعلى هذا الأساس يصبح مفهوم الانتقال وثيق الصّلة بالعلاقة العاملية بين المقولات النّحوية إذ يتمكّن المتكلّم من إتمام الجملة وتحقيق أوجه التّطابق الممكنة بين العامل ومعمولاته. ولذلك ذهب تنيار إلى أنّ الاعتناء بالانتقال التركيبي يؤدّي إلى ضرورة الاهتمام بالوظائف النّحوية في الجملة باعتبار أثره فيها (نفسه).

---

1 رغم اتّفاق تنيار مع النّحاة العرب في اعتباره الفعل أقوى العوامل فإنّه يختلف عنهم في ترتيب بقيّة العوامل حيث يذهب إلى تصنيف الاسم بعد الفعل من حيث قوّة العمل والحال أنّ النّحاة يتدرّجون من الفعل إلى الحرف إلى الاسم. حيث يكون المتمكّن في الإعراب عندهم أضعف في العمل.

وبما أنّ الانتقال التركيبي ظاهرة لغوية تفتح المجال واسعا أمام المتكلّم للإخبار – وما تقتضيه عملية الإخبار من تطابق بين المخبر عنه والمخبر به- فقد شيّد تنيار من هذه الظّاهرة نظريّة متكاملة لها قواعدها وأحكامها ومفاهيمها.

2.2. درجتا الانتقال التركيبي

صنّف تنيار الانتقال االتركيبي بالنّظر إلى مجال تحقّقه إلى درجتين متباينتين، فتحدّث عن الانتقال من الدّرجة الأولى (translation du premier degré) والانتقال من الدّرجة الثّانية (translation du second degré) وبيّن أنّ كلّ واحد منهما يضمّ أصنافا للانتقال تجسّم أوجه التطابق الممكنة بين "**المسند إليه والمسند**" في بنية الجملة.

وبملاحظة محتوى أصناف الانتقال يمكن إرجاع درجتي الانتقال إلى بنية الخبر إذ تصبح تلك الأصناف إمكانات لغوية تفتح المجال أمام المتكلّم للإخبار عن الموجودات. فيتولّد عن إضافة فرضيات التعبير تلك فضاءات لغوية تسمح "**للمخبر عنه والمخبر به**" بالتحقّق والبروز سيّما أنّ الانتقال التركيبي عند تنيار محكوم بمبدإ العمل بحثا عن إنجاز الفائدة.

فليس القصد من معالجة مفهوم الانتقال التركيبي عند تنيار ماهيته – فهو هو- بل ما يفضي إليه من أصناف تحدّد طبيعة الخبر أو نوعه وتبرز دور الفعل العامل فيه.

1.2.2. الانتقال من الدّرجة الأولى

يتعلّق هذا النّوع من الانتقال بالجملة البسيطة ومعناه استبدال المتكلّم عنصرا لغويّا بعنصر آخر انطلاقا من مراعاة مبادئ العمل وأحكامه.

ويمكن لهذا النّوع من الانتقال أن يحدث مرّة واحدة في بنية الجملة كما يمكن أن يحدث مرّتين ويتكرّر ثلاث مرّات أو أكثر. وقد ذكر

تنيار أبنية لغوية تكرّر فيها الانتقال التركيبي من الدّرجة الأولى سبع مرّات وبيّن – في إطار ترييض الظاهرة – إمكانية مجاوزة هذا العدد كلّما أنجز المتكلّم بنية لغوية تحتمل ذلك.

وقد أطلق على الانتقال الذي يحدث مرّة واحدة عبارة "**الانتقال البسيط**" فيما اعتبر الانتقال الذي يحدث أكثر من مرّة في بنية الجملة "**متعدّدا**". وهو ما يجعل الانتقال من الدّرجة الأولى متفرّعا إلى عنصرين يكون الأوّل "بسيطا" والثّاني "متعدّدا". ويمثّل العنصر الأول أساس الظاهرة فيما يكون العنصر الثّاني تابعا للأول لكونه مجرّد تكرار له في الجملة. إذ تعمل العناصر النحوية في الانتقال المتعدّد بنفس المبدإ الذي تعمل به المقولة في الانتقال البسيط وهو ما يجعل الانتقال المتعدّد صورة جامعة لانتقالات بسيطة اقتضتها بنية الجملة.

1.1.2.2. الانتقال البسيط

ذكرنا في الفقرة السّابقة أنّ الانتقال البسيط عنصر من عنصري الانتقال من الدّرجة الأولى وبيّنا أنّ هذا العنصر ينجز مرّة واحدة في الجملة البسيطة في إطار تعليل صفته. وانتهينا إلى أنّ هذا النّوع من الانتقال محكوم باستبدال عنصر نحويّ بآخر كأن يتمّ نقل الفعل من صنف الأفعال إلى صنف الأسماء أو نقل الاسم من صنف الأسماء إلى الصّفات أو الظّروف وما إلى ذلك من الامكانيات.

وفي هذا الإطار أثبت تنيار ستّة عشر نوعا من أنواع الانتقال البسيط التّي تُعدّ صورًا تركيبية من صور إنجاز الخبر بالنسبة إلى المتكلّم وهي على التّوالي :

[ص > س] ، [ظ > س] ، [ف > س]، [س > ص] ، [ظ > ص] ، [ف > ص] ، [ص > ظ] ، [س > ظ] ، [ص > ظ] ، [ف > ظ] ، [س > ف] ، [ص > ف] ، [ظ > ف] ،[ص > ص] ، [ظ > ظ] ،[ص > س] .

حيث (س) علامة دالّة على الاسم و (ف) علامة دالّة على الفعل و(ص) صفة و (ظ) ظرف. وكانت العلامة (<) دالّة على حدوث الانتقال. أمّا اتّجاهها فيحدّد العنصر الذي تمّ نقله.

ويمكن توضيح بعض تلك الإمكانيات بعدد من النّماذج وإبراز طريقة تنيار في التمثيل لها. فعندما نقول : "الأموال السيّئة تذهب بالحسنة" la mauvaise monnaie chasse la bonne (Tesnière, 1988, 411) نكون قد نقلنا عبارة "الحسنة" من صنف الصّفات إلى صنف الأسماء على صورة [ص > س]. ويمثّل تنيار لهذا الانتقال مستعملا العلامة (↱) للدّلالة على الانتقال من الدّرجة الأولى على النّحو التّالي :

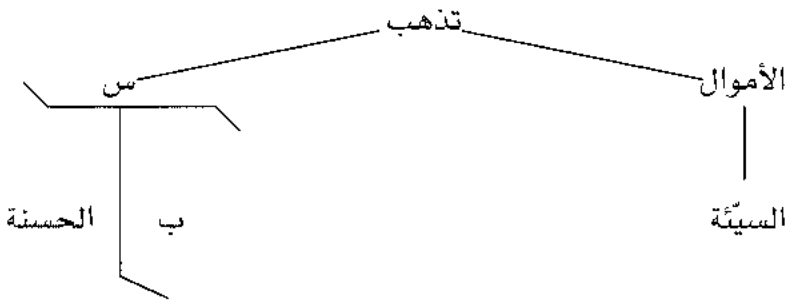

وأمّا في الجملة "الكتاب لزيد" « Le livre est de Pièrre » فإنّ المتكلّم ينقل "زيدًا" من صنف الأسماء إلى الصّفات بواسطة اللاّم المحقّقة لمعنى الإضافة على صورة[س > ص] ويمكن أن نمثّل لها بالرّسم التّالي :

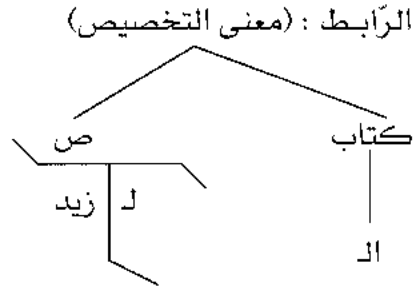

وقد يقترن حدوث الانتقال التركيبي بالأداة كما في المثالين السّابقين ويمكنه أن يكون دون أداة كما في قولك : "كتاب زيد" « le livre de Pièrre » . إذ تحقق الإضافة في مثل هذه الحالة معنى التخصيص الذي به تتمّ الفائدة. ويمثّل تنيار لهذا التركيب على النّحو التالي :

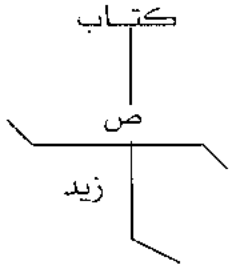

ورغم ما اتّسمت به ظاهرة الانتقال التركيبي عند "تنيار" من جهاز مفهومي سمح لبعض الدّارسين اعتبارها نظرية متكاملة قد اختصّ بها صاحب المبادئ فإنّنا نلاحظ رسوخ تلك الظّاهرة في عدد من الأنحاء القديمة ولا سيما في النّظرية النّحوية العربية من خلال عودتها في كتاب سيبويه بصيغتي "ما جرى مجرى" أو "ما يكون". من ذلك حديثه عن انتقال الاسم إلى الصّفة في باب : "هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفردًا وليس بفاعل ولا صفة تشبّه بالفاعل كالحسن وأشباهه" (الكتاب، II، 28) وحديثه عن جريان الاسم مجرى الفعل كما في باب : "هذا باب ما جرى من الأسماء التّي من الأفعال وما أشبهها (...) مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها" (نفسه، II، 36) أو حديثه عن جريان الصّفة مجرى الاسم كما في باب "هذا باب إجراء الصّفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن وقد يستوي فيه إجراء الصّفة على الاسم، وأن تجعله خبرا فتنصبه" (نفسه، II، 49).

ولعلّ أهمّ ما يلاحظ في مختلف الأبواب المذكورة وفي غيرها من الأبواب أنّ ظاهرة الانتقال التركيبي قد كانت من الظّواهر النّحوية التّي يستند إليها النّحوي في تفسير الاستعمالات اللّغوية المختلفة. وقد

ذهب سيبويه إلى تعليل جريان عنصر بدل آخر في بنية الخبر بمبدإ الأفضلية في بعض المواضع (ن. الكتاب، II، 49). كما ذهب إلى الحديث عن جريان الاسم مجرى اسم آخر في بعض التوليفات وهو ما لم نجده في أصناف الانتقال التّي وضعها تنيار من ذلك الباب الذي عقده بعنوان "هذا باب ما جرى من الأسماء التّي تكون صفة مجرى الأسماء التّي لا تكون صفة" (نفسه، II، 24). وتمثّل مختلف الأبواب المذكورة ثوابت يجري على سننها المستعمل في استعماله كما كانت أنواع الانتقال التّي ضبطها تنيار صورًا من صور إنجاز الخبر.

2.1.2.2. الانتقال المتعدّد

انتهينا عند حديثنا عن الانتقال من الدّرجة الأولى إلى أنّ الانتقال المتعدّد صورة جامعة لانتقالات بسيطة قد اقتضتها بنية الجملة. فهو يختلف عن الانتقال البسيط بكونه يعود أكثر من مرّة في الجملة. من ذلك أنّ "الاسم" يقع نقله إلى صنف "الصّفات" ثمّ تنقل تلك الصّفة بدورها إلى صنف الأسماء على النّحو التّالي : [س > ص> س] وأنّ "الفعل" ينقل إلى "الصّفة" ثمّ تنقل "الصّفة" إلى صنف الأفعال على شاكلة [ف > ص> ف] وتمثّل هاتان الظّاهرتان إمكانيتين من إمكانيات الانتقال الثّنائي (translation double) الذي يمثّل بدوره صنفا من أصناف الانتقال المتعدّد.

إنّ هذا الضرب من الانتقال يتنوّع بحسب عدد الانتقالات التّي تحدث في البنية اللّغوية وهو ما يجعل أصنافه مختلفة باختلاف عدد الانتقالات المكوّنة للبنية. وسنعمل فيما يلي على عرض تلك الأصناف للسّببين التاليين :

أ- الإحاطة بهذا النّوع من الانتقال لكونه يستوعب الصّور التّي تعكس جريان المسند إليه والمسند في بنية الجملة البسيطة وتردّدهما فيها.

ب- إبراز الأسباب التّي حملت تنيار على تفنيد فكرة التّقابل المنطقي بين "المسند إليه والمسند" في البنية اللّغوية.

1- الصنف الأول : الانتقال الثنائي (translation double) (Tesnière, 1988, 474-513) مثّل تنيار لهذا الصّنف من الانتقالات بعدد من الأشكال منها : [س > ص> س]، [ص > ص> س] ، [ظ > ص> س] ، [ف > ص> ص] ، [ص > ظ> ص] ، [ف > س> ص] ، [ظ > س> ظ] ، إلخ... وتمثّل المقولة الأخيرة في الشكل العنصر الأخير الذي وقع نقله وبه يتمّ وصف الانتقال. ففي الشكل [ص > ظ> ص] يعتبر الانتقال وصفيا باعتبار أنّ الصّفة هي المنتقل الأخير في الشكل. وفي الشكل [س> ص> س] مثلا يكون الانتقال اسميا باعتبار أنّ الاسم هو المنتقل الأخير. وعلى هذا الأساس يتحدّث تنيار عن الانتقال الفعلي والانتقال الظّرفي.

2- الصّنف الثاني : الانتقال الثلاثي : (translation triple) (نفسه، ص ص 516- 529) ومن أمثلته : [س> ص> س> ظ] ، [ف> ص> س> س] ، [س> ص> س> ص] ، [ف> ص> س> ص]، [س> ظ> س> ص] إلخ... ويوصف الانتقال المقولي في هذا الصنف من الانتقال – كما في غيره من الأصناف- بالمنتقل الأخير فيه.

3- الصّنف الثالث : الانتقال الرّباعي : (translation quadriple) ومنه : [س> ص> س> ص > س] ، [ف> ص> س> ص > س] ، [ف> س> ظ> ص > س] ، [ص> س> ظ> ص > س] إلخ...

4- الصّنف الرابع : الانتقال الخماسي : (translation quantiple) مثاله : [ظ> ص> س> ظ > ص> س] ، [ف> ص> س> ظ > ص> س] ، [ف> ص> س> ظ > س> ظ] إلخ...

5- الصّنف الخامس : الانتقال السّداسي : (translation sextuple) ومن أمثلته : [ظ> ص> س> ظ > ص> س > ظ] ، [س> ص> س> ص > س> ظ > ص] إلخ...

6- الصّنف السّادس : الانتقال السباعي : (translation septuple) (نفسه، ص ص 531- 536). من ذلك الشكل [ف> س> ظ> ص > س> ف > ص > س[.

ولا يخفي أنّ مختلف الأصناف المذكورة والحدود المتعلّقة بها تبرز نزعة تنيار إلى بناء نظرية متكاملة في اللّغة تستند إلى مفهوم العمل النّحوي وتضع في الاعتبار تفاوت المقولات النّحوية من حيث القوة.

وبما أنّ البنية اللّغوية محكومة بمفهوم الانتقال وأنّ الانتقال لا يعني تقابل المقولات النّحوية – ولو في أبسط صوره – فإنّه من غير الممكن الحديث عن تقابل منطقي بين المسند إليه والمسند في تلك البنية. ولذلك هاجم الرّأي القائل بفكرة التقابل وعمل على تفنيده.

2.2.2. الانتقال من الدّرجة الثّانية

اعتبر تنيار هذا النّوع من الانتقال مختلفا عن الانتقال من الدّرجة الأولى بالنّظر إلى مجال إجرائه. فقد ذهب إلى أنّ الانتقال من الدّرجة الأولى يتعلّق بالجمل البسيطة فيما يتعلّق الانتقال من الدّرجة الثّانية بالجمل المركّبة. وقد ميّز بين النّوعين بالعلامة (<) الدّالة على حدوث الانتقال. فإذا كان الانتقال من الدّرجة الأولى نجد العلامة نفسها بين المقولات النّحوية وإذا كان من الدّرجة الثّانية فإنّ العلامة تصير مضاعفة على النّحو التّالي : (<<). وقد فرّق بين النّوعين في مستوى التمثيل أيضا حين جعل العلامة (⟩) دالّة على الانتقال من الدّرجة الأولى فيما جعل العلامة (⟫) للدّلالة على الانتقال من الدّرجة الثّانية.

وقد عبّر عن النّوع الأخير من الانتقال بعدد من الأشكال النّحوية منها : الشكل [ف >> س[، ومعناه انتقال المركّب الإسنادي الفعلي إلى مقولة الاسمية بوساطة الموصول الاسمي أو الموصول الحرفي كما في المثال : "بول يظنّ أنّ ماري تحبّه". Paul pense que Marie L'aime ويمثّل تنيار له على النّحو التّالي :

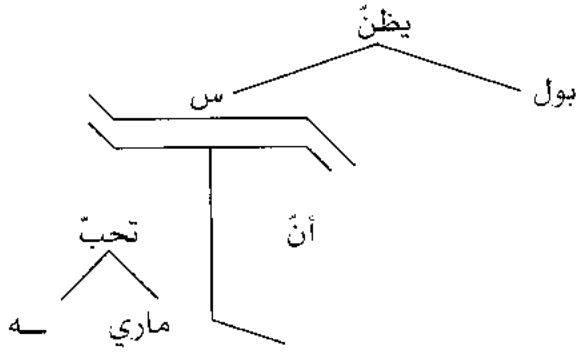

والشّكل [ف< > ص] ومعناه انتقال المركّب الإسنادي إلى صفة تبدأ بالموصول الاسمي (الذي) كما في قولك : الكتاب الذي تملكه « le livre que vous avez » ويقع التمثيل لذلك على النّحو التّالي :

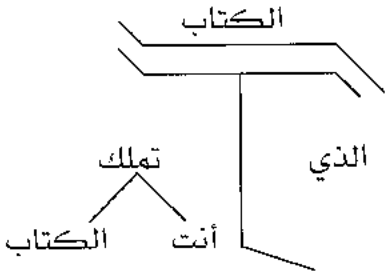

أو قولك : "الرّجل الذي قدم" « l'homme qui est venu » ويمثّل لذلك كالتّالي :

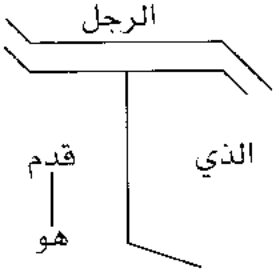

ومن أمثلة الانتقال من الدّرجة الثّانية ما يجيء على الشكل [ف> > ظ] كما في المثال : "أقبل في الوقت الذي تنطلقون فيه" ويمثّل تنيار لذلك بالرّسم التّالي :

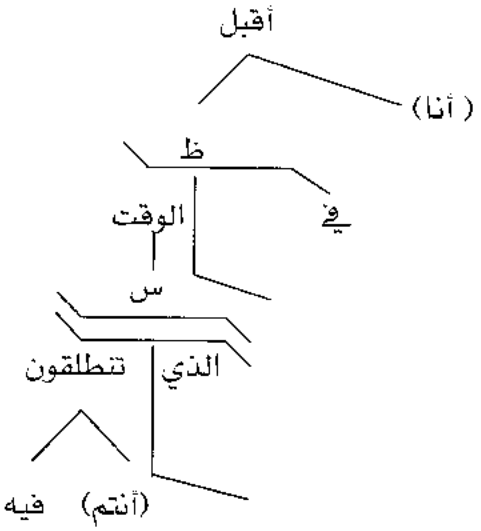

ويمكن أن نجد درجتي الانتقال في بنية لغوية واحدة ويكونان منفصلين إذ ينتمي كلّ واحد منهما إلى وظيفة إعرابية كما في الجملة : "الأطفال الذين نجحوا ذهبوا إلى إيطاليا".

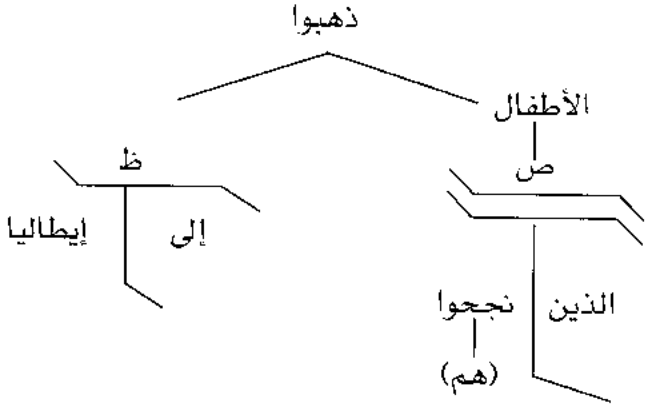

ويمكن للانتقال من الدّرجة الثّانية أن يتكرّر في بنية الجملة كما في قولنا : "الطلبة الذين درسوا تنيار يجدون أنّ شومسكي سهل"

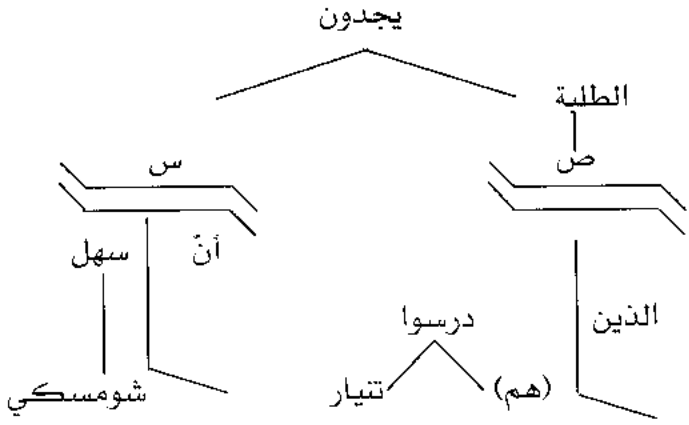

ومن المفيد الإشارة إلى أنّ وظيفة النّاقل لا تنحزل عند تنيار في الرّبط بين الكلمات كما هو الحال في النّحو التّقليدي وإنّما هو جزء من النّواة التّي تشهد الانتقال وعنصر بنيوي يجعل الترابط ممكن التحقّق.

إنّ في إشارة تنيار إلى دور النّاقل في البنية اللّغوية وضعا لتصوّر لساني عام يربط بين البنية والمعنى. فليس الاسم الموصول (que) مثلا، مجرّد رابط بين الكلمات في بنية الخبر وإنّما هو جزء منه تكتمل به الفائدة. وقد اهتدى النّحاة إلى ذاك التصوّر واعتبروا النّاقل، اسميا كان أو حرفيا، من تمام الخبر وبه تحصل الفائدة. ولذلك تحدّثوا عن الإخبار بالذي والإخبار بالألف واللاّم (ن. سيبويه، الكتاب، I، 181- 182) وتحدّثوا عن حروف المعاني وغيرها من الحروف العاملة (المصدر السّابق، "باب عدّة ما يكون عليه الكلم" ج 4، 216- 235).

ورغم التّوافق الحاصل بين التصوّرين ظاهريّا من حيث اعتبار النّاقل من تمام الخبر فإنّنا نلاحظ اختلافا جوهريا بينهما يتّصل بالعلاقة العاملية بين المفردات في البنية اللّغوية. إذ يرجع تنيار – وغيره من

اللّسانيين – مفهوم العمل النّحوي إلى المفردات اللّغوية – وهو ما دفعه إلى الحديث عن دور النّاقل في الجملة – في حين يرجع النّحاة ذاك المفهوم إلى المتكلّم لا لشيء غيره (ابن جنّي، الخصائص، ج 1 ، 111-112). واعتبروا دور النّاقل في البنية من آثار فعل المتكلّم (نفسه، ويمكن العودة في ذلك إلى الأستربادي، شرح الكافية، ج III، 149-150).

ومن مظاهر إرجاع تنيار العمل النّحوي إلى المفردات اللّغوية حديثه عن "العقدة الفعلية" (nœud verbal) واعتبارها عقدة مركزية في البنية اللّغوية. وقد تجلّى ذلك في مستوى التمثيل، حيث يكون الفعل – في الانتقال من الدرجة الثّانية خاصّة- في رأس الهرم ومنه تتوزّع الأدوا ر الوظيفية وتتشكّل هرمية الجملة. وهو أمر يسقط في نظره فكرة التقابل المنطقي بين المسند إليه والمسند ويؤسّس مسألة احتواء أحدهما للآخر كما يتبيّن في العنصر الموالي .

3- مناقشة تنيار نوع العلاقة المستقرّة في النّحو التقليدي بين "المسند إليه والمسند"

ذكرنا في مقدّمة الفصل وفي مواضع أخرى منه أنّ تصوّر العلاقة بين المسند إليه والمسند منحصر في النحو التقليدي في مفهوم "**التّقابل**". وقد بيّن تنيار وراثة النّحو التقليدي المفهوم من المنطق في إطار حديثه عن انشداد النّحو إلى المنطق (Tesnière,1988, 103) واعتبر التقابل مفهوما مسقطا على العلاقات النّحوية وعلى الأبنية اللّغوية الحاملة لها (المرجع السّابق، 104). واستدلّ على ذلك بعدد من النّماذج، من ذلك تحليله الجملة اللاّتينية « Filuis amat Patrem » التّي تعني : «le Fils aime son Père». فقد ذهب إلى أنّ العنصر (amat) مركّب من (ama) الذي يعود إلى المسند و (t) الذي يعود إلى المسند إليه. فيكون المسند إليه في الجملة (Filuis + t) فيما يكون المسند متكوّنا من (ama+ patrem) . وقد حمله التّداخل بين العنصرين إلى التّساؤل عن وجاهة مفهوم التّقابل واقتراح مفهوم "العقدة الفعلية" بديلا عنه.

وإذا كان تحليل المثال السّابق يفنّد مفهوم التّقابل المنطقي فإنّه لا يشكّل عائقا مع مفهوم "العقدة الفعلية" الذي يعود في رأي صاحبه إلى اللّسانيات الحديثة باعتباره نتاج متابعة العلاقات المختلفة داخل نظام الجملة ولم يكن حكما مسبقا مجرّدا من الوصف والتحليل.

وبناء على مفهوم "العقدة الفعلية" انتهى إلى ملاحظة نوع العلاقة بين المسند إليه والمسند. فإذا كانت العقدة عنده "المجموعة المتكوّنة من العامل ومن كل معمولاته المتعلّقة به"(Tesnière, 1988, 14)[1]، فإنّ هذه المجموعة أو الحزمة محكومة – كما تبيّن من مفهوم التعلّق- بمبدإ احتواء العامل لمعمولاته بصفته عنصرا مؤثرا فيها. ولذلك يصبح الاحتواء بديلا عن التقابل ودليلا على دراسة الجمل دراسة تستند إلى الملاحظة والوصف والتحليل.

وقد احتجّ لفرضيته تلك بتأكيده عدم جدوى "التّقابل المنطقي" في معالجة الجمل. وانتهى إلى صياغة عدد من المآخذ على المفهوم منها أنّ :

أ- التّقابل المنطقي بين المسند إليه والمسند يحجب نظريّة التعلّق ويخفي دور العامل النّحوي.

ب- التّقابل المنطقي يقصي خاصيّة هامّة من خصائص المعمولات في بنية الجملة وتتمثّل في نيابة المعمول المعمولَ أثناء الانتقال من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول.

ج - التّقابل المنطقي يمنع من استخراج عمليات الرّبط والتحويل التّي تكون واضحة تماما مع فرضية "العقدة الفعلية" بصفتها مكوّنا محوريّا (Tesnière, 1988, 105).

لئن تمكّن تنيار في اهتمامه بالجملة من بناء نظرية علمية في اللّغة تدرس الظواهر المتعلّقة بها وتستند إلى عدد من المبادئ تكوّن المقاييس التّي نعرف بها شروط دراسة الجملة دراسة لسانية دقيقة فإنّنا نسجّل بعض المآخذ على هذه النّظرية منها :

---

1 « Le nœud comme l'ensemble constitué par le régissant et par tous les subordonnés…en un seul faisceau » (Tesnière, 1988, 14).

أ- **المأخذ الأوّل** : يتمثّل في رفضه ثنائية اللّزوم والتعدية والحال أنّ مفهوم التعلّق الذي اقترحه بديلا عن هذه الثنائية لا يخالفها مخالفة كليّة بل عدّل جزئيا أصناف التعدية. وبما أنّ طموحه تطبيق المفاهيم النّظرية التّي صاغها على أنحاء مختلفة فإنّ النّحاة العرب قد شيّدوا على أساس اللّزوم والتّعدية : " ضربا من النّحو الصغير له قواعده وأحكامه" (عاشور، 2004، 471). وتجاوزوا الأفعال إلى الأسماء العاملة عمل الفعل من المصادر والصّفات وما يؤول تأويل الصّفات من الأسماء الجامدة.

ب- **المأخذ الثّاني** : يتعلّق بأصناف المعمولات عنده، فقد صنّف المعمولات إلى معمول من الدّرجة الأولى ومعمول من الدّرجة الثّانية ومعمول من الدّرجة الثالثة ولم يذكر المقياس الذي اعتمده في ذاك التّصنيف.

ج - **المأخذ الثّالث** : يتّصل بتصوّره للعلاقة العاملية بين العامل ومعمولاته في بنية الجملة إذ يذهب إلى اعتبار الفعل العامل الحقيقي في البنية اللّغوية وهو تصوّر لا يتلاءم مع مختلف الأراء النّحوية السّائدة – سيّما أنّه يطمح إلى بناء نظريّة شاملة تعتمد مبادئ كلّية تكون صالحة لأغلب الأنحاء البشرية على شاكلة "النظام الأساسي" (S.F) الذي يبحث عنه يالمسلاف والنّحو الكوني (G.U) الذي يريده شومشكي - لأنه يغيّب في تقدير النّحاة العرب مثلا دور المتكلّم في تلك البنية. ويترتّب على هذا التصوّر مراجعة عدد من القضايا الإعرابيّة المتعلّقة بالجملة كقضية الإضمار والإظهار والتقديم والتأخير وغيرها من القضايا.

ورغم هذه المآخذ التّي تبيّناها بالنظر إلى ما يوجد في التراث النّحوي خاصّة فقد بدا لنا "مبادئ الإعراب البنيوي" محطّة متينة في الدّراسة اللّغوية لكونه ينطلق من التّصورات السّابقة له في تأسيس تصوّر جديد – له خصوصيته ومزيّته – لا غنى عنه في معالجة العلاقة بين "المسند إليه والمسند" أو الثنائيات القريبة منهما.

خاتمة المبحث :

إنّ أهمّ ما يلاحظ في عمل "تنيار" اهتمامه بعدد من المبادئ التّي شيّد على أساسها تصوّره للبنية النّحوية. فقد اهتمّ بالعامل النّحوي فصنّف العوامل بحسب ما تلعبه من أدوار دلالية وميّز بين المكوّنات الضّرورية وغير الضّرورية في البنية العاملية أثناء معالجته مفهوم التعلّق وتفريقه بين "التعلّق اللاّزم" و "التعلّق الحرّ".

واهتمّ بالإضافة على ذلك بمفهوم "الانتقال التركيبي" فعرض انطلاقا من الأبنية النّحوية المحتملة بصفتها أبنية تكرّر "المسند إليه والمسند" في صور متعدّدة تراعي أقسام الكلام وما ينشأ بينهما من علاقات نحوية.

وقد مكّنه الاهتمام بمفاهيم "التعلّق" و "الوصل" و "الانتقال التركيبي"، وغيرها من المفاهيم النّحوية المفسّرة لضروب التعلّق المحتملة في البنية العاملية، من القطع مع التّصوّرات التقليدية التّي لا تعتدّ بالفروق الدّلالية القائمة بين العامل الذي يقتضي معمولين والعامل الذي يقتضي ثلاثة معمولات والتّي تعتبر العلاقة بين "المسند إليه" و "المسند" في البنية العاملية "علاقة تقابلية" تستمدّها من التصوّرات المنطقية.

فـ"العقدة الفعلية" عند تنيار بديل معرفي يؤكّد دور التعلّق في بنية الجملة ويرسّخ فكرة هيمنة العامل النّحوي على معمولاته بما يجعله مؤهّلا لتوليد محلاّتها واحتوائها. فاهتمامه بالعلاقة بين "المسند إليه" و"المسند" في بنية الجملة قد جعله ينحو منحى إعرابيا يتناسب ومشروعه الذي يطمح إلى تحقيقه. فقد كان يعمل على معالجة الأبنية النّحوية في عدد من اللّغات بحثا عمّا يجمع بينها من سمات إعرابية دلالية تسمح بوضع عدد من المبادئ التّي تكون صالحة لعدد من الأنحاء الخاصّة. وقد كانت هذه الفكرة معطى شغل بالمسلاف في مرحلة سابقة (ن. الفصل الأوّل، الباب الثالث من هذا القسم) وطوّره شومسكي حتّى

استقرّ تصوّرا من تصوّراته ومشغلا من مشاغله كما سيتّضح في موضعه من هذا العمل.

المهمّ عندنا في هذا السّياق أنّ تنيار قد عدّل من هيمنة التصوّرات المنطقيّة على الدّراسات اللّغوية الغربية واقترح عددا من المبادئ التّي تجعل الدّراسة اللّغوية إعرابية خالصة.

المبحث الثّانـي

دور الفعل في بنية الجملة وأهميّة مفهوم السيطرة في تحديد العلاقة بين المفاهيم المشابهة للتوبيك (Topic) عند "ليونس" (J. Lyons)

- تمهيـد

يعتبر "ج. ليونس" (J.Lyons) من اللّسانيين الذين اهتمّوا بالمفاهيم النّحوية المحقّقة للجمل وعالجوا الفروق القائمة بينها. فقد عقد في مؤلّفاته الصّادرة بين سنتي (1970) و(1980) فصولا تتعلّق بـ"المسند إليه والمسند" sujet/prédicat و"الموضوع والمحمول"topique/commentaire و"المتحدّث عنه والمتحدّث به thème/rhème وسعى إلى التّمييز بينها ولا سيّما بين مفاهيم "المسند إليه" و"الموضوع" و"المتحدّث عنه" أو بين التسميات المختلفة الرّاجعة لمفهوم "المسند إليه" كالمسند إليه النّحوي "sujet grammatical " والمسند إليه المنطقي "sujet logique " والمسند إليه النّفسي "sujet psychologique " منطلقا في ذلك من مناقشة بعض التّصورات والآراء السّابقة له. فكان عمله قائما على عرض نتائج تلك التّصورات وإبراز ما يتخلّلها من قصور أو تناقض أحيانا منتهيا إلى اقتراح تصوّره الشّخصي حول كيفية تعلّق الموضوع بالمحمول في بنية الجملة. وهو تصوّر رياضي يقوم على فكرة حساب المحمولات (le calcul des prédicats) وما يترتّب عليها من تجاوز لمفهوم "التقابل" بين "المسند إليه" و"المسند" وتعويضه بمفهوم "الاحتواء" أي احتواء المسند المسندَ إليه في البنية العاملية على شاكلة (x) f في المعادلات الرّياضية وما يترتّب على ذلك من نتائج تتوضّح في موضعها من هذا المبحث.

1- أهميّة المسند إليه والمسند في بنية الجملة

عرّف "ليونس" الجملة بكونها وحدة لغويّة كبرى تتكوّن من وحدات لغوية أصغر منها. وتنقسم تلك الوحدات بحسب أهميّتها في بنية الجملة إلى نوعين : نوع لا يمكن حذفه أو الاستغناء عنه لأنّ حذفه

يؤدّي إلى انعدام الجملة ونوع يمكن حذفه والاستغناء عنه وهو المسمّى عنده بالمتمّمات (les adjoints) (Lyons, 1970, 256)[1].

وقد جعل تحت النّوع الأوّل "المسند إليه والمسند" وذهب إلى استحالة حذفهما لأنّ الجملة تتكوّن من مكوّنين أساسيين لا بدّ منهما هما المسند إليه (sujet) والمسند (prédicat) (نفسه). وأمّا المكوّنات التّي سمّاها بالمتمّمات وتحدّث عن إمكانية حذفها فهي التّي تتعلّق بالمكان والزّمان والسّبب والحالة...إلخ. وقد استدلّ على وجاهة هذا التقسيم باختباره في بنية الجملة كما يتّضح في المثال (1).

(1)- قتل زيدٌ عمرًا مساءً في غابة بولوني

فقد اعتبر المسند إليه في الجملة (زيد) والمسند (قتل عمر) وأمّا عبارة (مساء) فهي للدّلالة على الزّمان مثلما كان التركيب (في غابة بولوني) دالاً على المكان. وقد رأى أنّ حذف العنصر الدّال على الزّمان أو حذف العنصر الدّال على المكان أو حذفهما معًا لا يُخِلُّ بنحوية الجملة – إذ الجملة سليمة نحويا وإن كانت تحتاج إلى مثل تلك المكوّنات دلاليا- وهو ما يجعلنا نحصل على (2) :

2- (أ) قتل زيدٌ عمرًا Ø[2] في غابة بولوني.

(ب) قتل زيدٌ عمرًا مساءً Ø.

(ج) قتل زيدٌ عمرًا Ø Ø.

وفي مقابل ذلك فإنّ حذف المسند إليه أو المسند لا يسمح بتشكيل الجملة لأنّ الجملة لا تكون كذلك إلاّ إذا انبت --في نظر ليونس-

---

1 عاد "ليونس" إلى تلك الوحدات اللّغوية أثناء دراسته كيفية التمييز بين المسند إليه والمسند في بنية الجملة واقترح صنفين من المصطلحات للتمييز بين الوحدات اللّغوية هما "المكوّن النّووي" composant nucléaire وهو مكوّن ضروريّ في نظره و"المكوّن غير النّووي" composant non nucléaire وهو مكوّن غير ضروريّ (Lyons,1980, 66)

2 تدلّ العلامة (Ø) على العنصر المحذوف ويدلّ تكرارها في الجملة على وجود أكثر من عنصر محذوف كما هو الحال في (2ج).

على نواة يسمّيها نواة الجـــملة (le noyau de la phrase) وأنّ هذه النّواة تتكوّن وجوبا من المسنـد إليه والمسند (Lyons, 1970, 256-257). فإذا ذهبت إلـى حـذف أحـد مكوّني النّواة ذهبت إلى حذف الجملة. ومن هنا تتـأتّى أهميّة هذين المكوّنين وعلى هـذا الوجه وصفهما بالضّروريين (Lyons, 1980, 66).

ولم يكتف بالحديث عن أهميّة المسند إليه والمسند بل عمل على تعريف هذين المكوّنين وسعى إلى التمييز بينهما ودراسة خصائصهما انطلاقا من مساءلة بعض التّعريفات المتعلّقة بهما وبالمفاهيم المشابهة لهما.

2- تقديم ليونس بعض التعريفات المتعلّقة بـ"المسند إليه والمسند" أو بالمفاهيم المشابهة لهما وإبرازه محدوديتها

تشترك مختلف الدّراسات المتعلّقة بثنائية "المسند إليه والمسند" أو بالثنائيات المشابهة لها في خاصّية أساسيّة تتمثّل في إرجاع المسند إليه إلى صنف "الأسماء" والمسند إلى صنف "الأفعال". حيث يكون "المسند إليه" في الخطاب اسما فيما يكون المسند فعلا أو ما جرى مجراه (Lyons, 1970, 257).

1.2. ولئن اشتركت مختلف الدّراسات في التمييز بين المسند إليه والمسند على أساس نسبة الأوّل إلى قسم الأسماء ونسبة الآخر إلى قسم الأفعال ، فقد اختلفت في حدّهما اختلافا وصل في نظر ليونس حدّ التناقض. بل إنّه يقرّ بوجود تناقض في الموقف الواحد أحيانا. من ذلك أن هوكات (Hockett) قد استعمل مفهومي "الموضوع" و"المحمول" (Topique/Commentaire) واعتبرهما مطابقين للمسند إليه" و"المسند" على النحو التالي :

- الموضوع = المسند إليه.
- المحمول = المسند.

حيث يصبح الموضوع مسندا إليه والمحمول مسندًا بحكم تماثل خصائصهما في نظره. إذ يرد الموضوع قبل المحمول – كما يرد المسند إليه قبل المسند – باعتبار أنّ المتكلّم يقدّم "موضوعا" ثم يقول في شأنه شيئا ما. وقد استدلّ على تطابق هذه المفاهيم بالجملتين التّاليتين :

3- (أ) زيدٌ فرَّ John ran away

– (ب) ذاك الكتاب الجديد الذي ألّفه "توماس" لم أقرأه بعد.

That new book by Thomas Guernsey I haven't read yet.

ولكنّ "ليونس" بيّن قصور هذا التصوّر حين اعتبر أنّ المطابقة بين "الموضوع" و"المسند إليه" ممكنة في الأنجليزية وفي اللّغات الهندية الأوروبية الأكثر انتشارا ولكنّها ليست ثابتة إذ يحصل فصل بين هذين المفهومين – في عدد من الأبنية اللّغوية – يؤكّد اختلافهما وعدم تجانسهما (نفسه). ولعلّ ما قدّمه "هوكات" من أمثلة للاستدلال على تطابق هذين المفهومين يصبح دليلا على اختلافهما. فإذا كان (زيدٌ) في (3أ) دالاّ على تطابق "الموضوع" و"المسند إليه" باعتباره موضوعا ومسندا إليه في آن واحد فإنّ اختلاف الموضوع في (3 ب) – وهو (ذاك الكتاب الجديد الذي ألّفه توماس)- عن المسند إليه المتمثل في ضمير المتكلّم المقدّر في الفعل المضارع المجزوم (لم أقرأ) يلغي ذاك التطابق ويؤكّد عدم تماثل المفهومين.

وعليه فإنّ مفهوم المطابقة أو المماثلة الذي اقترحه هوكات بين "المسند إليه والمسند" و"الموضوع والمحمول" لا يسمح في نظر "ليونس" بتحديد المسند إليه والمسند كما لا يسمح بالتمييز بينهما.

2.2. وقد ذهب في إطار بحثه عن حدّ واضح للموضوع والمحمول[1] يساعد على معرفة خصائص كلّ منهما ويفسّر كيفيّة تعلّق أحدهما

---

1 يعلن "ليونس" في "اللّسانيات العامّة 1970" تبنّيه مفهومي "الموضوع والمحمول" (Topique/Commentaire) لكونهما صارا أكثر تداولا في الدّراسات اللّسانية الحديثة (ن. ص 257)

بالآخر في بنية الجملة إلى مخالفة هاليداي (Halliday) (1967)[1] فيما وضعه من تمييز بين الموضوع والمحمول. إذ اعتبر هاليداي "الموضوع" " Le topique " عنصرا معطى في مقام ما أو في سؤال ظاهر يعمل المتكلّم على الإجابة عنه. وأمّا المحمول "Le commentaire " فيعرّفه على أنّه جزء من القول يضيف شيئا جديدا فيكوّن معلومة بالنسبة إلى المخاطب .(Lyons, 1970, 257)

وإذا كانت ثنائية "معطى/ جديد" donné/nouveau قادرة على التمييز بين الموضوع والمحمول في مقام عام فإنّها لا تساعد – في نظر ليونس– على التمييز بينهما في قول مخصوص ولا على فصل أحدهما من الآخر في الأقوال التي نجهل سياقها. فإذا طبّقنا تلك الثّنائية على الجملة[زيدٌ فرّ] التّي تُعدُّ جوابا عن السؤال [منْ فرّ ؟] ? who ran away انتهينا إلى أنّ المحمول (زيْدٌ) باعتباره يمثّل المعلومة الجديدة وأنّ الموضوع (حدث الفرار) باعتباره معطى أو معلوما. وإذا كان السّؤال : [ما الذّي حدث ؟] ? what happened فإنّ الزمان الماضي فقط هو المعلوم من السّياق ويكون باقي القول جديدا.

ولا تكون الجملة [زيدٌ فرّ] John ran a way جوابا عن السؤال [ماذا فعل زيدٌ؟] ? what did John do إلاّ إذا وفقط إذا كان زيدٌ موضوعاً وكان حدث الفرار محمولاً (Lyons, 1970, 257).

وعلى هذا الأساس فإنّ مفهومي "معطى/جديد" اللّذين عرّف بهما هاليداي الموضوع والمحمول لا يتعلّقان ببنية الجملة النّحوية وإنّما يقع تطبيقهما عنده في تحديد شروط الحذف والإضمار في الأقوال –التّي تقتضي ذلك المرتبطة بمقام خطابيّ ما (Lyons, 1970, 258).

3.2. ولمّا كانت القسمة (معطى/جديد) غير كافية لتمييز الموضوع من المحمول باعتبار قابلية الموضوع والمحمول لأن يكون كلّ واحد

---

1 يشير "ليونس" من خلال التاريخ (1967) إلى مقال هاليداي في نسخته الأنجليزية
Notes on transitivity and thème in English

منهما في موضع المعطى أو في موضع الجديد فقد ذهب "ليونس" إلى تعقّب بعض التعريفات الأخرى واختبار مدى قدرتها على حدّ الموضوع والمحمول حدّا يساعد على إبراز خصائصهما. من ذلك اهتمامه بـ"مقولة الجوهر" إحدى المقولات المنطقية الأرسطية لما لها من علاقة بالموضوع والمحمول (نفسه، 258- 259)

وأهمّ ما يلاحظ في هذه المقولة أنّ مفهوم الجوهر يطلق عند أرسطو على الأشخاص والأشياء التّي تسند إليها المحمولات المعبّرة عن الحدث أو الكميّة أو الحالة أو الهيئة..وقد ميّز "ليونس" بين الأشخاص وبين المحمولات المتعلقة بها على نحو ما يتبيّن في (4):

(4) أ- زيد ذهب

ب- هو في لندن

ج- صديقي كبير في السنّ

إذ تكون العبارات (زيد/هو/صديقي) جواهر أي أشخاصا و (ذهب/ في لندن/ كبير في السنّ) محمولات القضايا (4 أ، ب، ج) لكونها تقول شيئا ما بشأن الأشخاص. وتعتبر الأسماء في هذه القضايا "خاصّة" لأنّها تعيّن شخصا مفردا معلوما. أمّا الأسماء "غير الخاصّة" فهي أسماء غير محدّدة كأسماء الجنس والأسماء المجرّدة. وأمّا الأفعال والصّفات والظّروف فيعتبرها أرسطو من الكلّيات (des universaux).

وقد مكّن تصنيف المناطقة الكليّات [1] ليونس من الوقوف على أهميّة المبدإ المنطقي التّالي: وهو أنّ عنصرا كلّيا ما يمكن أن نجده في

---

1 ميّز المناطقة بين نوعين من الكلّيات : "كلّيات عامّة" ويضعون تحتها الأسماء التّي تحمل على أكثر من واحد مثل الحيوان يُحمل على الإنسان والفرس وسائر أنواع الحيوان. و "كلّيات مبيّنة لخصائص الأسماء" Les universaux caractérisants ويعنون بها الأفعال والصّفات والظّروف والأسماء المجرّدة كـ"الجمال" وغيره من الأسماء (Lyons, 1970, 258).

موضع "الموضوع" أو في موضع "المحمول" في القضايا [1]. أمّا الأسماء الخاصّة فلا تكون إلاّ مسندا إليها. وهو ما يجعل التمييز بين الموضوع والمحمول في القضايا المشتملة على اسم خاصّ يسيرا. ففي القضيتين :

5- (أ) سقراط إنسان Socrate est un homme

(ب) سقراط عاقل Socrate est sage

يكون "سقراط" "موضوعا" فيما يكون الاسم غير المحدّد في (5أ) وهو "الإنسان" والصّفة المبيّنة لخصائص الاسم الخاصّ في (5ب) وهي "عاقل" محمولين.

وإذا كانت القضايا المشتملة على أسماء خاصّة لا تثير مشاكل في تمييزالموضوع من المحمول فقد تساءل "ليونس" عن كيفية التمييز بين هذين المكوّنين إذا كان عنصرا القضيّة كلاهما كلّيين كما هو الحال في القضية (6):

6- النّاس عقلاء

كلّي عام كلّي خاصّ[2]

ورغم أهميّة التصنيف المنطقي للكلّيات في تمييز الموضوع من المحمول فقد بيّن أنّ تمييز أرسطو بين هذين المكوّنين لا يظهر إلاّ في القضايا – وهي جمل تقريرية بسيطة des phrases déclaratives simples – المتكوّنة من عنصرين يكون الأوّل اسما خاصّا أو اسما كلّيا عاما ويكون الثّاني كلّيا مبيّنا له.

4.2. وقد ذهب "ليونس" إلى تحديد خصائص "الموضوع" بالنّظر إلى تمييز شومسكي بين المسند إليه النّحوي sujet grammatical والمسند

---

1 المرجع السّابق.

2 انتهى "ليونس" ضمن بحثه عن السّمات التي تميّز الموضوع من المحمول في القضيّة المتكوّنة من عنصرين كلّيين إلى أنّ العنصر الأقلّ تعيينا هو الذّي يكون محمولا (ن. Lyons, 1970, 258-)

إليه المنطقي sujet logique استنادا إلى مفهومي المبني للمعلوم والمبني للمجهول. إذ يطابق المسند إليه النّحوي المسند إليه المنطقي في صيغة المبني للمعلوم كما هو الحال في الجملة [قتل عمرو زيدًا] . فيكون (عمرو) مسندا إليه نحويًا ومنطقيًا. أمّا في صيغة المبني للمجهول فإنّ المسند إليه النّحوي يكون عنصرا مختلفا عن المسند إليه المنطقي. من ذلك أنّ (زيدًا) في الجملة [زيدٌ قتله عمرو] يكون مسندا إليه نحويا فيما يكون (عمرو) المسند إليه المنطقي.

وقد ذهب شومسكي إلى تعريف الموضوع والمحمول على أساس موضعهما من البنية السّطحية[1]. وبما أنّ الموضوع متقدم على المحمول في تلك البنية فإنّه يعرّف على أنّه : "المركّب الاسمي (SN) الذي يوجد في أقصى اليسار في البنية السطحية فيما يمثّل المحمول باقي المتتالية" (Lyons, 1970, 263). ولكنّ ليونس بيّن أنّ المماهاة بين "الموضوع" و"المسند إليه النّحوي" في البنية السطحية غير ممكنة. وذهب إلى أنّ التقسيم "مسند إليه نحويّ" "مسند إليه منطقي" غير كاف لتحديد مختلف الفروق بين العناصر التّي تحتلّ وظيفة العنصر المسند إليه في الجملة. والأمر غير كاف أيضا رغم وجود تسمية المسند إليه النّفسي (نفسه). ولذلك فقد انتهى إلى أنّ التمييز بين المسند إليه والمسند لا يتوضّح ولا يطبّق إلاّ في الجمل المشتملة على [اسم وفعل لازم] وأنّ تعريف المسند إليه في هذا النّوع من الجمل مشروط بالخصائص التّي يعرّف بها الاسم في النّظرية النّحوية العامّة (المرجع السّابق ، 264) .

ولمّا كانت مسألة الحدّ بين المسند إليه والمسند مسألة إشكالية ولا سيما في الجمل التّي تشتمل على أكثر من اسم أو الجمل المبنية

---

1 بيّن ليونس أنّ شومسكي يعتبر أنّ مفاهيم "المسند إليه النّحوي" و "الموضوع" و "المسند إليه النّفسي" تتعلّق بالبنية السطحية وأنّ مفهوم "المسند إليه المنطقي يعود إلى البنية العميقة على النحو التالي :

Structure de surface = sujet grammatical/sujet psychologique/topique (Lyons, 1970, 263) Structure profonde = sujet logique.

للمجهول فقد ذهب "ليونس" إلى مقاربة هذين المفهومين من جهة خصائصهما العاملية استنادا إلى مسألة حساب المحمولات.

1- إلغاء مبدإ التقابل بين"المسند إليه والمسند" وتأكيد مبدإ الاحتواء بينهما من خلال "حساب المحمولات"

يتعلّق هذا التصوّر بنواة الجملة ويتلخّص في نوع العلاقة بين "المسند إليه والمسند". فقد ذهب "ليونس" إلى مخالفة التصوّرات التقليدية التّي تسلّم بوجود نوع من التّقابل بين المفهومين ودعا إلى ضرورة تجاوز القسمة المألوفة [مسند إليه/مسند] باعتبار أنّ المكوّنات الضرورية في الجملة لا تتوزّع على هذا النحو وإنّما هي مشروطة في نظره بالفعل المسند باعتباره عنصر ارتكاز Un Pivot في الجملة (Lyons, 1980, 70).

وبناء على مخالفته النّحو التقليدي فقد اقترح للفعل العامل مفهوم Prédicateur بدل مفهوم Prédicat تخليصا للمفهوم من التصوّرات القديمة وتأكيدا على عمل الفعل في الجملة. كما اقترح مسألة "**حساب المحمولات**" لتمييز الأسماء من الأفعال وتأكيد مبدإ احتواء الفعل العامل الأسماء المعمولة.

ومن الملاحظ أنّ حساب المحمولات لا يأخذ بعين الاعتبار مقاييس تحديد الأشخاص. ولكنّ الأسماء في نظره يمكنها أن تكون أشخاصا أو أشياء أو أماكن معلومة ولا تكون جمادا objet أو مجرّدات أو حالات نفسية(Lyons, 1978, 123) وأمّا الفعل المسند فيتعلّق بالاسم المتحدّث عنه فيعطيه خاصيّة معيّنة وهو ما يجعل الفعل تخصيصا للمسند إليه (نفسه). يقول "ليونس" : إذا أردنا أن نميّز بين الأسماء والأفعال على جمل من الفرنسية نقول : إنّ الأسماء الأعلام مثل "زيد" أو "باريس" تطابق الأسماء المنطقية les noms logiques والأفعال والصّفات مثل "سمين" وأسماء الجنس مثل "إنسان" أو "مدينة" تطابق المحمولات المنطقيّة Les Prédicats logiques (نفسه).

وقد خلص في تمييزه بين الأسماء والأفعال إلى أنّ الفعل يبني الجملة باعتباره العامل المؤثّر فيها والاسم متأثّر. بمعنى إنّ العلاقة بين الفعل

(ف) والاسم (س) ليست علاقة تكافؤ بل هي علاقة عاملية أساسها احتواء (ف) لـ (س) إذ يكون العنصر (س) واقعا في حيّز (ف) سيّما أنّ مروره إلى وظيفته في الجملة لا يكون إلاّ عن طريق العنصر (ف). ويمكننا أن نستعين بتصوّر ليونس لبنية الجملة البسيطة لكي نوضّح انتقال الاسم من قسم الأسماء باعتباره قسما كلاميا إلى وظيفته في الجملة. فقد اعتبر الجملة معادلة رياضية يكون العنصر(س) فيها واقعا في حيّز (ف) وقوع العنصر(X) في حيّز وظيفته في المعادلة(X) f.

فإذا كان العنصر (س) = {أ، ب، ج }

وكان العنصر (ق) = {هـ ، و، ز }

فإنّ انتقال العنصر (س) إلى وظيفته يجعلنا نحصل على الأبنية المنطقيّة التالية :

هـ (أ)/ و (ب)/ ز (ج)

وإذا كان العنصر (أ) مثلا يعني "صفة الإمتاع" وكانت (هـ) تعني "الطّقس"، فإنّ البنية المنطقية هـ (أ) تعني [الطقس ممتع] فيكون الطقس اسما منطقيا وتكون الصّفة "ممتع" فعلا منطقيا وهكذا (Lyons, 1978, 123-124).

وقد لاحظ أنّ الأفعال العاملة تختلف في البنية اللّغوية بحسب قدرتها على طلب معمولاتها. وعلى هذا الأساس صنّفها ثلاثة أصناف هي :

1- **الأفعال أحاديّة التعلّق** (Monadique) وهي التّي تقتضي محلاّ واحدا في بنية الجملة.

2- **الأفعال ثنائية التعلّق** (Dyadique) وهي التّي تقتضي محلّين إعرابيين.

3- **الأفعال ثلاثية التعلّق** (Tryadique) وهي الأفعال التّي تقتضي ثلاثة محلاّت إعرابيّة (نفسه).

وقد استغلّ هذا التصنيف لإبراز الأبنية اللّغوية الممكنة وبيان صور تعلّق المعمولات بعواملها في تلك الأبنية (Lyons, 1980, 71, 103-104). من ذلك أنّ المعمولات ترد في البنية اللّغوية مرتّبة بحسب طلب العامل لها وهو ما يجعل البنية اللّغوية f (x,y) مختلفة عن البنية f (y,x). فقولك : [زيد يحبّ هنداً] لا يعني بالضرورة أنّ [هندًا تحبّ زيدًا] وإن كانت البنيتان تعودان إلى عامل واحد هو الفعل "أحبّ" وإلى شكل لغوي مجرّد مشترك بينهما هو[مركب اسمي + فعل + مركّب اسمي][1].

وبناء على صور التعلّق المختلفة بين العامل ومعمولاته التّي اقترح لها ليونس مفهوم روابط الحساب القضوي (Les Foncteurs du calcul propositionnel) بيّن كيفية تولّد الجمل المركّبة من الجمل البسيطة مثلما بيّن دور الفعل في بناء الجمل البسيطة انطلاقا من الأسماء (Lyons, 1978, 123).

وبما أنّ الأشكال النّحوية المختلفة تقوم على تعلّق الأسماء بالأفعال فقد انتهى إلى التمييز بين الموضوع والمحمول انطلاقا من ذاك التعلّق باعتبار أنّ الجملة قابلة لأن تتكوّن من مركّب اسمي أو أكثر إلاّ أنّها لا تقوم إلاّ على مركّب فعليّ واحد (Lyons, 1980, 66).

ولئن ساعده هذا التصوّر على تمييز المحمول من الموضوع فقد أثار إشكالية هامّة تتعلّق بتحديد "الموضوع" إذا كانت الجملة تحتوي على أكثر من مركّب اسمي. ولذلك اقترح مفهوم سيطرة وحدة لغوية ما La prédominance des entités psychologiques لتحديد الموضوع وتعليل شرعية كونه موضوعا. فما المقصود بسيطرة وحدة ما ؟ وكيف توسّل بها لتحديد العلاقة بين الموضوع المتحدّث عنه وباقي أنواع المسند إليه ؟

4- مفهوم "السيطرة" ودوره في تحديد العلاقة بين المسند إليه المنطقي والمسند إليه النّحوي والمتحدّث عنه والمسند إليه النّفسيّ

انتهى ليونس في مناقشته بعض التصوّرات السّابقة له – وهي تمثّل خلفية نظرية مساعدة على بناء تصوّره الشّخصيّ - إلى بيان نقائصها

---

1 يقابل الشكل اللّغوي المجرّد المذكور أعلاه الشكل الفرنسي [SN+V+SN]

فيما يتعلّق بالتّمييز بين "المسند إليه المنطقيّ" و"المسند إليه النّحويّ" و"المتحدّث عنه". فقد اقترح بديلا لإبراز هذه المفاهيم يتمثّل في سيطرة مفهوم معيّن نفسيا سيطرة مسبقة Prédominance psychologique (نفسه، 134- 140) . وتعني السيطرة، في نظره، وجود نوع من التنافس بين العناصر المؤهّلة لملء محلّ المتحدّث عنه. ويفضي ذاك التنافس إلى نوع من التّراتب تكون الشّخوص بموجبه مؤهّلة أكثر من الحيوانات لكي تشغل ذاك المحلّ مثلما تكون الحيوانات مؤهّلة أكثر من الجمادات وهكذا.

وبما أنّ تحديد المتحدّث عنه في بنية الجملة مشروط بمقياس السيطرة فقد بيّن العوامل المساعدة على حدّ هذا المقياس وأهمّها :

العامل البيولوجيّ – الذي ذكرناه آنفا - الذي يكون فيه الإنسان مؤهّلا أكثر من الحيوان ليكون متحدّثا عنه مثلما يكون الحيوان مؤهّلا أكثر من الجماد لشغل تلك الوظيفة. ولذلك يعتبر الجملة:

(أ) "رجلٌ ما لدغته نحلةٌ في الشارع هذا اليوم"

أكثر مقبوليّة "Plus normal " من الجملة

(ب) نحلة لدغت رجلاً ما في الشارع هذا اليوم (Lyons, 1980, 142)

لأنّ الرّجل بمقياس السيطرة مؤهّل أكثر من النّحلة ليكون متحدّثا عنه.

العامل الثاني : الذي يكون فيه المعروف مقدّما على الأقلّ معرفة في ملء تلك الوظيفة والأقلّ معرفة على المجهول. وهو من الضوابط التّي اعتمدها النّحاة في تمييزهم بين المبتدإ والخبر في الجملة الاسمية. فهم يعتبرون المبتدأ معروفا والخبر مجهولا. ويجعلون القسمة (معروف/مجهول) أصلا في الأخبار. يقول الجرجاني واصفا الجملة الاسمية "زيدٌ منطلق" : "...فزيد معرفة لأنّه اسم معروف، ومنطلق اسم شائع يكون لكلّ واحد، وهذا الأصل في الأخبار لأنّ الخبر يجب أن

يكون مجهولا وما يخبر عنه معروفا" (المقتصد في شرح الإيضاح، 305- 306).

ولم يكن هذا المقياس - مقياس السيطرة - وسيلة للتمييز بين المتحدّث عنه والمتحدّث به فحسب بل وسيلة لبيان العلاقة بين مفاهيم المسند إليه النّفسيّ والمتحدّث عنه sujet thématique والمسند إليه النّحوي والمسند إليه المنطقيّ. فقد علّل سيطرة المتحدّث عنه على المتحدّث به في بنية الجملة بسيطرته في الفكر. وتعود سيطرته في الفكر إلى هيمنته على العناصر المنافسة له.

وبما أنّ انتظام المفردات في القول مماثل عنده لانتظامها في الفكر فإنّ العنصر الذي يمثّل نقطة بداية التواصل Le point de départ communicatif (وهو المتحدّث عنه) يماثل العنصر الذي يمثّل نقطة الانطلاق المعرفيّ Le point de départ cognitif وهو المسند إليه النّفسيّ (Lyons, 1980, 139).

ولمّا كان المسند إليه النّحويّ يرد في الجملة المبنيّة للمعلوم مع أغلب الأفعال المتعدّية بمعنى المسند إليه المنطقيّ لكونه يحيل على الفاعل الحقيقيّ (Agent) وكانت الفواعل الحقيقية أشخاصا في العادة فإنّ التّوجّه نحو جعل العبارة المحيلة على الأشخاص "متحدّثا عنه" يؤدّي إلى توافق coïncidence المتحدّث عنه مع المسند إليه المنطقيّ والمسند إليه النّحويّ (المرجع السّابق، 142). إذ يكون زيدٌ بموجب هذا التصوّر في الجملة "زيدٌ قتل الأفعى" مسندا إليه نحويا ومسندا إليه منطقيّا ومتحدّثا عنه أو مسندا إليه نفسيا.

5- أهمّ عيوب مقياس السيطرة

1.5. عدم انطباقه على الجمل المبنية للمجهول

إذا كان مفهوم السيطرة عاملا خارجا على اللّغة ومساعدا على تحديد عناصرها من مثل مساعدته على تحديد المتحدّث عنه في الجمل

المتعدّية المبنيّة للمعلوم فإنّ من أهمّ عيوب هذا المفهوم في نظرنا ، وهي تمثّل نقائص في دراسة ليونس للعلاقات بين المفاهيم المتشابهة، صدقه على الجمل المبنية للمعلوم دون الجمل المبنية للمجهول والحال أنّ الكلام يكون مبنيا للمعلوم كما يكون مبنيا للمجهول متى حجب المتكلم هويّة القائم بالفعل أو ماهية مصدر الحدث عن المخاطب.

وقد أدرك ليونس نفسه عدم كفاية مقياس السيطرة في تغطية وجوه التوافق بين المفاهيم المتشابهة حين استعمل عبارة "أكثر مقبولية" أثناء مقارنته بين الجملة المبنية للمعلوم والجملة المبنية للمجهول في المثالين (1أ) و (1ب) السّابقين.

2.5. فساد المماثلة الدّائمة بين المسند إليه النّحويّ والمسند إليه المنطقي

انتهى ليونس في دراسته للعلاقة بين المفاهيم المتشابهة إلى تطابق المتحدّث عنه والمسند إليه النّفسي إلى جانب تطابق المسند إليه النّحويّ مع المسند إليه المنطقي في الجمل المتعدّية المبنية للمعلوم. لكنّنا نلاحظ أنّ مطابقة المسند إليه النّحويّ المسند إليه المنطقيّ ليست دائمة وإن كانت ممكنة. إذ يطابق المسند إليه النّحويّ المسند إليه المنطقي متى كان المسند إليه النّحويّ قائما بالفعل (Agent) . وهو يختلف عنه عندما يكون المسند إليه النّحوي مسندا إليه الفعل لا قائما به (patient).

3.5. إقرار التّطابق بين المسند إليه النّحوي والمسند إليه المنطقي والمتحدّث عنه والمسند إليه النّفسي يحدّ من مفهوم المسند إليه النّحويّ

تتعلّق هذه الملاحظة بالملاحظة السابقة (2.5) باعتبار أنّ التّطابق بين مختلف المفاهيم المذكورة يجعل المسند إليه النّحويّ في معنى القائم بالفعل (Agent) دون أن يُسند إليه الفعل. وقد ذكرنا فيما تقدّم أنّ المسند إليه النّحوي يكون قائما بالفعل مثلما يكون مسندا إليه الفعل.

خاتمة البحث

تناول "ليونس" شكل "المسند إليه والمسند" تناولا إجرائيّا كشف من خلاله عن منزلة الشكل في بنية الجملة وعن الوظيفة

الدّلالية المتحقّقة به. كما اهتمّ بالعلاقة بين المسند إليه والمسند فانتهى إلى مخالفة التصوّر التّقليديّ المؤسَّسِ على مفهوم التّقابل بين هذين المكوّنين حين اعتبر علاقة المسند إليه بالمسند "**علاقة احتواء**" يكون المسند إليه بموجبها واقعا في حيّز المسند لا مقابلا له.

وقد برهن عن طبيعة العلاقة بين هذين المكوّنين بمسألة "حساب المحمولات" إذ بيّن من خلالها دور الفعل العامل في بنية الجملة وأهمّيته في تحديد وجوه التعلّق الممكنة بينه وبين معمولاته.

وعالج "المسند إليه النّحويّ" والمفاهيم المشابهة له وهي "المسند إليه المنطقيّ" و"المتحدّث عنه" و"المسند إليه النّفسيّ" وبيّن قصور بعض النّظريّات في معالجتها مقترحا مفهوم "أسبقية السيطرة" للتّمييز بين تلك المفاهيم وتحديد مواضع تطابقها.

ورغم ما بدا لنا من قصور في مفهوم الأسبقية فإنّ دراسته مفاهيم المسند والمتحدّث به والمحمول ومفاهيم المسند إليه النّحويّ والمسند إليه المنطقيّ والمسند إليه النّفسيّ والمتحدّث عنه قد ساهمت ، في تقديرنا، في بلورة المفاهيم الأساسية التّي تمثّل مضمون الكلام والحدّ من تداخلها وتعدّدها.

الفصـل الثّالـث

الاسترسال الدّلالي التركيبي بديلا ابيستمولوجيا لدراسة المفاهيم المتشابهة وتحديـد الصـلات بينهـا

- تمهيـد

انتهينا في دراستنا للمفاهيم النّحوية المتشابهة إلى عرض بعض التصوّرات اللّسانية والمنطقيّة بشأن علاقة الموضوع بالمحمول أو علاقة هذين المكوّنين بالمفاهيم المشابهة لهما ونقدها. وقد ظفرنا إلى حدود هذه المرحلة من عملنا بوجود ثلاثة مواقف متباينة : موقف يقول **بالتقابل** الصّارم بين الموضوع والمحمول ويؤسّس لانفصال المفاهيم النّحوية في البنية اللّغوية وموقف رواقي يعتبر العلاقة بين الموضوع والمحمول **علاقة الجسم بحركته** إذ يكون الثّاني بسبب من الأوّل ودليلا عليه. أمّا الموقف الثّالث فيوجز العلاقة بين المكوّنين في مفهوم **الاحتواء**، حيث يكون الموضوع بموجب هذه العلاقة واقعا في حيّز المحمول لا مقابلا له.

ونعمل في هذا الفصل على إيلاء بعض البحوث اللّسانية أهميّة خاصّة، لما تميّزت به من تصوّرات وآراء خالفت التصوّرات السّائدة سواء من حيث علاقة الموضوع بالمحمول أو من حيث علاقة الموضوع ببعض المفاهيم القريبة منه أو المشابهة له. ووجه المخالفة ماثل في اعتبار هذه البحوث العلاقة بين الموضوع والمحمول قائمة على **أساس الاسترسال التركيبي الدّلالي** لا على أساس آخر. فجعلت منه خاصيّة من خصائص النّظام اللّغوي وبديلا ابيستمولوجيا يفسّر ما يكون بين هذه المفاهيم من اتّصال وانفصال.

وبما أنّ هذه الخاصيّة تمثّل خلاصة نظر نقدي فيما اقترحته بعض الدّراسات من مواقف، فإنّنا نعمل على تقديم مآخذ القائلين بهذه الخاصيّة (خاصيّة الاسترسال) على غيرهم من اللّسانيين فيما يتعلّق بصلة الموضوع بالمحمول أو صلة هذين المفهومين بالمفاهيم المشابهة لهما وما يمكن أن يترتّب على ذلك من علاقات.

1- تقديم بعض التصوّرات اللّسانية بشأن المفاهيم النّحوية المتشابهة وتعليل تضاربها وعدم تجانسها

1.1. مثّلت المفاهيم النّحوية وما بينها من صلات موضوع دراسة واسعة شغلت بال كثير من اللّسانيين وحظيت بعنايتهم. فقد اقترنت دراسة تلك المفاهيم بدراسة الجملة لكونها تتعلّق بتحديد النّسبة المعنوية للقول. ومن هذه المفاهيم يذكر اللّسانيون الموضوع والمحمول (Topique/commentaire) والمسند إليه والمسند (sujet/prédicat) والمتحدّث عنه والمتحدّث به (thème/rhème) والمتحدّث عنه والمتعلّق به (thème/propos) والمتحدّث عنه والبؤرة (thème/focus) والموضوع والبؤرة (topic/focus) والمعلومة المعطاة والمعلومة الجديدة (given information/new information) والمعطى وغير المعطى (donné/non donné) وغيرها من الثنائيات[1] . كما تحدّثوا عن المسند إليه والموضوع والمتحدّث عنه والمعطى والمعلومة القديمة وصنّفوا "المسند إليه" إلى مسند إليه نحوي ومسند إليه نفسي ومسند إليه منطقي وبيّنوا الفروق الدّلالية القائمة بينها.

وقد دفعهم تعدّد المفاهيم إلى محاولة التأليف بينها تأليفا يبيّن ما يربط بعضها ببعض من علاقات. فبدا "الموضوع والمحمول" (topic/comment) مكافئا "للمتحدّث عنه والمتحدّث به" (thème/rhème) إذ استعمل "شومسكي" و "هوكات" و"ستراوسن" و"شقال" و "سورن" وغيرهم مفهوم "الموضوع" في حين استعمل "داناس" و"فيرياس" و "هاليداي" مفهوم "المتحدّث عنه" واستعمل "قابلنتز" و"هورنبي" مفهوم المسند إليه النّفسي (psychological subject) الذي يعني الموضوع والمتحدّث عنه[2]. وقد بيّن كيبفلت (kuppevelt) أنّ "هاليداي" قد عبّر عن "الموضوع والمحمول" بثنائية "المعلومة القديمة

---

1 ن. بشأن هذه الثنائيات : Furukawa (Naoyo), Grammaire de la prédication seconde : Forme, sens et contraintes p. 13.

2 ن. J.Van Kuppevelt, Topic and Comment, R.E. Asher, V 9, 1994.

والمعلومة الجديدة" (Given information/New information) دون أن يثير ذلك أيّ تساؤل لديه إذ يكون الموضوع عنده معلومة قديمة فيما يكون المحمول معلومة جديدة. وذهب (Sornicola) إلى أنّ الثّنائية التّي اقترحها هاليداي (Given/New) تعني عنده ثنائية (Topic/Focus)[1] . وهو ما يجعل الموضوع بمقتضى هذه الثّنائية معطى دائما فيما يكون المكوّن المبأّر جديدا[2].

وقد أصبحت مختلف الأشكال النّحوية المذكورة مألوفة لدى عدد من الباحثين حتّى أنّهم باتوا يوظّفونها في بحوثهم ويتحدّثون عنها كما لو أنّها ثابتة ولا تثير أيّ جدل. فبدت القسمة إلى "موضوع / بؤرة" أو "متحدّث عنه/بؤرة" أو معلومة قديمة/ معلومة جديدة من قبيل المسلّمات. كما بدا "المسند إليه" أو "المتحدّث عنه" مفاهيم قريبة معروفة لا يحتاج توظيفها إلى مراجعة تعريفها[3].

إلاّ أنّ العودة إلى هذه المفاهيم سواء بتخصيص النّدوات[4] أو وضع المصنّفات[5]، قد مكّن الدّارسين بفضل جهودهم المكثّفة وتوظيفهم

---

1 R. Sornicola, Topic, Focus, and word order, R.E. Asher. V 9, 1994.

2 نشير في هذا السّياق إلى أنّ Dick و P. Sgall يستعملان ثنائية (Topic/Focus) ويعني المصطلح الأوّل (Topic) عندهما موضوع الحديث أو المعطى في حين يمثّل المصطلح الثّاني (Focus) المعلومة الجديدة أو المعلومة الأكثر بروزا في الجملة.(Topic and Comment)

3 ن. مقال "ج لازار" ضمن ندوة « le sujet » Gilbert LaZard, Le sujet en perspective interlinguistique, Ophrys 2003, pp. 15-27.

4 نذكر في هذا الإطار ندوة « Le sujet » القيّمة التّي نظمت بجامعة بروفنس (Provence) يومي 27 و 28 سبتمبر 2001 ونشرت سنة 2003. وندوة « ordre et distinction dans la langue et le discours » التي نظمت بجامعة ميتز (Metz) أيام 18 و 19 و 20 مارس 1999.

5 من المصنّفات المهتمّة بالمفاهيم النّحوية اهتماما يدعو إلى مراجعة التصوّرات السّابقة نذكر :

- Anne-Claude Berthoud, Paroles à propos, Approche énonciative et interactive du Topic, OPHRYS, 1996. - Nomi Erteschik-Shir, the Dynamics of focus structure.

- Michel Charolles et Sophie Prevost, "Adverbiaux et Topiques" in Travaux de linguistique, n° 47, 2003.

- J. Firbas, Functional Sentence Perspective in written and Spoken Communication

لمفاهيم مستحدثة في تاريخ الفكر اللّساني (من ذلك مفهوم الاسترسال) من تحقيق نتائج مهمّة لعلّ أبرزها إعادة قراءة النّظام اللّغوي قراءة جديدة مخالفة لسابقاتها من حيث منهج التحليل وطريقة التعليل. وأهمّ ما في هذه القراءة –بالنسبة إلى موضوعنا- محاورة المسلّمات المتّصلة بحدود المفاهيم المتشابهة وبطبيعة العلاقة بينها.

فقد بيّنت "A.C. Berthoud" أنّ المماهاة بين الموضوع (Topic) والمتحدّث عنه (Thème) ليست دائمة. إذ يمكن أن يكون الموضوع مقابلا للمتحدّث عنه إذا استعمل مفهوم الموضوع في معناه التداولي. وذهبت إلى تأكيد الاختلاف بين المفهومين حين تبنت الموضوع في معناه التّداولي ووصلته ببنية الخطاب. إذ يقتضي الخطاب في نظرها موضوعا تسمّيه "موضوع الخطاب" ويكون باقي القول متعلّقا بذاك الموضوع (Berthoud, Paroles à propos , 7). وبما أنّ علاقة "الموضوع" "بباقي الخطاب" مختلفة عن علاقة المتحدّث عنه بالمتحدّث به فإنّها ترى أنّه من غير الممكن الحديث عن شكل ثنائي كما هو الحال في بنية الجملة (المرجع السابق، ص 7).

وبناء على هذا التصوّر فقد لاحظت قصور التعريفات التّي تسقط مفهوم المعلومة القديمة على الموضوع وتسقط المعلومة الجديدة على المحمول[1]. فالموضوع "لا يكون بالضّرورة معلومة قديمة والمعلومة القديمة لا تشكّل بالضّرورة موضوعا" (نفسه) ، بل إنّ الموضوع قادر على أن يلعب دور الأصل (le fond) الذي يسمح بتطوير الخطاب أو دور "محور الاهتمام" (centre de l'attention) كما يمكن أن يكون معطى (donné) في خطاب ما(المرجع السّابق، 8).

---

1 نشير في هذا السّياق إلى أنّ كثيرا من الباحثين قد عرّفوا "الموضوع" باعتباره معلومة قديمة. فقد ذكر Rizzi (1997) مثلا أنّ الموضوع : " عنصر يحتلّ موضعا متقدّما في الجملة ويكون مفصولا عن باقي وحداتها ويعبّر عن المعلومة القديمة (expressing old information) Karen Lahousse, la Complexité de la notion de Topique et l'inversion du sujet nominal in Travaux de linguistique, 47, 2003, p. 111

وقد بينت الباحثة عدم تجانس بعض المفاهيم المتقابلة كـ "المعطى/غير معطى أو معلوم /غير معلوم (connu/non connu) أو قديم/جديد، ووصفت البعض الآخر بالتّناقض كما هو الحال بالنسبة إلى ثنائية "الموضوع/البؤرة". إذ تقصي هذه الثنائية – في نظرها- إمكانية كون "الموضوع" مكوّنا مبأّرا وتكرّس مسألة كونه معطى أو معلومة قديمة (نفسه، 7).

وأمّا فيما يتعلّق بالمتحدّث عنه والمتحدّث به فقد تساءلت عن الأسباب التي جعلت عددا من الدّارسين يقيّدون هذين المكوّنين ببنية الجملة سيّما أنّ "دانيس" (Danes) قد اشتغل على عدد من النّصوص وانتهى إلى ضبط أنماط من التسلسلات الممكنة بين المتحدّث عنه والمتحدّث به في النصّ استنادا إلى السّياق (المرجع السابق، ص 4) كما تساءلت عن مشروعية اعتبار "المتحدّث عنه" معلومة قديمة و "المتحدّث به" معلومة جديدة من حيث توزيع المعلومة في بنية الجملة خاصّة وأنّ فيرباس (Firbas) قد تحدّث في إطار المقاربة الوظيفية عن حركية تواصلية (dynamisme comminicationnel) بين المكوّنين (ن. السّابق، 4- 5 ، لتوضيح تصوّر (Firbas) انظر العنصر الموالي من هذا الفصل المتعلّق باتصال المفاهيم وانفصالها).

وقد دعت الباحثة انطلاقا من تمييز "لي" و"طمبسون" (Li et Thompson) (1976) بين لغة ذات "مسند إليه" ولغة ذات "موضوع" ولغة ذات "مسند إليه وموضوع" ولغة لا تقوم على مسند إليه ولا على موضوع، إلى مراجعة مسألة كونيّة هذين المفهومين لكونهما غير صالحين لوصف مختلف اللّغات (A. Berthoud, Paroles à propos, 8).

إنّ فائدة هذه الملاحظات تكمن في إبراز الباحثة قصور عدد من المعطيات النحوية التّي بدت مسلّمات وخاصّة ما تعلّق منها بالمفاهيم المتشابهة سواء من حيث حدودها أو علاقاتها أو مجال إجرائها. فقد انطلقت في تحديدها لمفهوم "الموضوع" من محاورة تلك المسلّمات، فانتهت

إلى أنّ المقاييس المعتمدة في تحديد المفاهيم والتمييز بينها تطرح كثيرا من التناقضات. ونحن نلاحظ أنّ هذه المآخذ تمثّل قاسما مشتركا بين الباحثين الذين يرومون مقاربة المفاهيم النّحوية على أساس ما يوجد بينها من استرسال في إطار تفسيرهم بعض خصائص النّظام اللّغوي[1].

2.1. أسباب تضارب المفاهيم وعدم تجانسها

علّل الدّارسون تضارب المفاهيم وعدم تجانسها بتعدّد المقاربات المهتمّة بتلك المفاهيم. فقد بيّن (Charolles et S. Prévost) أنّ اختلاف المقاربات المعالجة للمفاهيم المتشابهة قد ساهم في غموض تلك المفاهيم وتداخلها (ن. المقدمة التي وضعها المؤلفان لمجلّة "أعمال لسانية" عدد 47، ديسمبر 2003). وذهب "ج.لازار" (Gilbert Lazard) إلى تفسير عدم تجانس التعريفات المتعلّقة بالمفهوم الواحد بتعدّد المقاربات واختلافها[2]. فالمسند إليه (le sujet) عنده نقطة تتقاطع فيها فروع معرفية مختلفة كالمنطق ونظرية التواصل وعلم الدّلالة وعلم التركيب (نفسه). وهو عند (Geneviève Girard) مجال تنافس بين تلك الفروع المختلفة (Conflits de Pouvoir)[3] . وقد بيّن "لازار" أنّ تعريف المسند إليه تعريفا دقيقا يتناسب ومختلف المقاربات يقتضي التمييز بين الفروع المعرفية المهتمّة بالمفهوم وذلك بمعرفة حدود كلّ واحد منها. ثمّ يقع المرور إلى دراسة المسند إليه في كل فرع على حده لنصل بعد ذلك إلى تحديد أوجه التقاطع بينها وصياغة حدّ للمسند إليه يضع في الاعتبار خصائص الفروع المختلفة (Gilbert LaZard, le sujet en perspective interlinguistique, 16)

---

1 ن. في هذا الإطار Sophie Prévost, Les Compléments Spatiaux : Du Topique au Focus en passant par les Cadres in Travaux de Linguistique n° 47, Décembre 2003, pp. 51-77. André Wlodarczyk, Sur les homotopies du Topique et du Focus, in ordre et distinction dans la langue et le discours, pp. 513-527 J- Firbas, Functional Sentence perspective

2 Gilbert, LaZard, le sujet en perspective interlinguistique in « le sujet » pp. 15-16.

3 Geneviève Girard, la notion de sujet : une notion à définir in « le sujet » p. 30

ولا يخفى ما في هذا التصوّر من صعوبات لعلّ أهمّها مسألة وضع حدود صارمة بين الفروع اللّغوية المذكورة. ولهذه الأسباب تحدّث بعض الدّارسين عن عُسْر الظّفر بتعريفات دقيقة للمفاهيم النّحوية المتشابهة. وذهبوا إلى أنّ المهتمّين بهذه المفاهيم قد لجؤوا إلى الأمثلة وتحليلها الجزئي لبيان المقصود من المصطلحات (ن. شكري المبخوت، 2001، 281 ، هامش 9) .

ومن البديهي أن يفضي تعدّد المقاربات إلى تعدّد المستويات التّي تعود إليها تلك المفاهيم. فقد اعتبر بعضها : "تركيبا محدّدا بالمواضع داخل الجملة (...) وعُدّ بعضها الآخر وظيفيا أو دلاليا (...) وجُعل البعض الثّالث نفسيا أو خطابيا" (نفسه ، 269). فتعدّد المستويات واختلافها من الأسباب التّي فسّر بها بعض الدّارسين عدم تجانس التّعريفات[1] .

وإذا كانت مختلف الملاحظات المذكورة تعلّل تداخل المفاهيم وعدم تجانسها وتبرز صعوبة تحديد الصّلات بينها فإنّها تبرّر، في ذات الوقت، حاجة الباحث إلى فرضية أخرى قادرة على وصف بعض مظاهر النّظام اللّغوي. وقد ذكرنا في مقدّمة هذا الفصل أنّ فرضية الاسترسال بديل ابيستمولوجي اعتمده بعض الدّارسين لما له من فائدة تفسيرية تمكّن من تجاوز بعض تلك الصّعوبات.

2- اتّصال المفاهيم المتشابهة وانفصالها

1.2. الاسترسال الدّلالي بين الموضوع Topique والإطار cadre عند (S. Prévost)

نقدّم في هذا العنصر مقترح "بريفوست" (S. Prévost) بخصوص مفهومي "الموضوع" و "الإطار". ويندرج هذا المقترح في إطار دراسة المفاهيم النّحوية وما يكون بينها من تعامل اتصالا وانفصالا. فقد ذهبت إلى

---

1 ن. المقدمة التّي وضعها "ج. ماري ميرل" (Jean-Marie merle) لندوة "المسند إليه" ص ص 5- 13 ، ومقـــال (S.Prévost) : Les Compléments Spatiaux : Du Topique au Focus en passant les Cadres.

مراجعة العلاقة بين المفهومين بناء على اختلاف التعريفات وعدم تجانسها ولا سيما التعريف الذي اقترحه « Chafe » (1976) للموضوع. فقد عرّفه بالإطار فماهى بين المفهومين حين جعل الثّاني مكافئا للأوّل لا مختلفا عنه.

وقد مثّل هذا التعريف محور مناقشاتها في العمل الذي اقترحته ضمن مجلّة أعمال لسانية[1]، إذ انطلقت من صعوبة تحديد "الموضوع" وبيّنت أنّ مفهوم "الإطار" معقّد بدوره رغم كونه من المفاهيم المتداولة في الاستعمال اليومي (Prévost, les compléments spatiaux...in Travaux de linguistique n° 47, 2003). واستدلّت على ذلك بتعدّد تعريفاته واختلافها. فقد تحدّث "فيلمور" (Fillmore) عن "الإطار الدّلالي" (cadre sémantique) وجرى الحديث عن مفهوم "الإطار المطلق" (cadre absolu) واستعمل "شارول" (Charolles، 1977) "أطر الخطاب" (les cadres de discours) فاعتبرها : " وحدات نصيّة تجعل الجمل منتظمة بمقياس دلالي يحدّده الظّرف الذي يرد في موضع الصّدارة (introducteur de cadre) ويمكنه أن يكون متحدّثا عنه أو عنصرا مكانيا أو زمانيا"[2].

وبما أنّ الظّرف الوارد في موضع الصّدارة قادر على أن يكون "موضوعا" أو "إطارا مكانيا" أو "زمانيا"، فقد عملت الباحثة على الانطلاق منه لفكّ التماثل بين "الموضوع" و"الإطار". فقد اعتبرتهما مفهومين نحويين متمايزين متماسّين لا متماثلين. وعملت على الاستدلال على صحّة هذه الفرضية – فرضية الاسترسال- التّي تسم في نظرها طبيعة العلاقة بين المفهومين وتحافظ على خصوصية كلّ منهما.

---

1 Prévost, les compléments spatiaux...in Travaux de linguistique n° 47, 2003, pp. 51-77.

2 نفسه، 53، ونشير في هذا السّياق إلى أن العنصر الوارد في موضع الصّدارة (la position initiale) يمكن أن يكون إطارا للجملة كما يمكنه أن يكون متحدّثا عنه (thème) في نظر (Furukawa Naoya) . Grammaire de la Prédication Seconde : Forme, Sens et Contraintes, pp. 19-20

1.1.2. تقاطع الموضوع والإطار في بعض الخصائص، من المظاهر الدّالة على استرسال المفهومين لا على تماثلهما

اعتبرت (S. Prévost) "الموضوع" و "الإطار" مفهومين متمايزين في بعض الخصائص ومتماسّين في عدد من الخصائص الأخرى. وذهبت إلى أنّ شدّة التقارب بينهما هي التّي جعلت (chafe) وغيره من اللّسانيين يعتبرون العلاقة بين المفهومين قائمة على التماثل لا على التّمايز والتماسّ.

وقد اعتبرت في مقابل هذا التصوّر تصوّر شارول (2002) لطبيعة العلاقة بين الموضوع والإطار مجديا حين اعتبرهما متقاطعين في نقطة واحدة وسمها بـ "محور الرّصد" (Un axe de reperage) واستدلّ على وجود تراكيب دالة على "الموضوع" في أحد طرفي التقاطع وتراكيب دالّة على "الإطار" في الطرف الآخر كما استدلّ على وجود "منطقة مشتركة" (unc zone mixte) بين المفهومين تحدّد اتّصالهما ولا تلغي انفصالهما[1]. وقد عملت في الإطار ذاته على تأكيد فرضية الاسترسال بين المفهومين من خلال المراحل التّي اقترحتها للمرور من "الموضوع" إلى "الإطار" وهي توجزها في ثلاث مراحل هي :

1- موضوع مدمج (topique intégré) : ومثّلت له بما يوافق (9)

(9) – هل لديك أخبار عن زيد ؟

- نعم، كالم Ø ني بالأمس.

موضوع مدمج

---

1 ن. السّابق، 55. نذكر في هذا السّياق أنّ مفهوم المنطقة المشتركة (zone mixte) الذي استعمله شارول لتحديد موضع التماسّ بين "الموضوع" و "الإطار" لا يختلف عن مفهوم "المنطقة الوسطى" (zone intermédiaire) الذي اقترحته أوريكيوني (C.K. Orecchioni) في إطار تحديد طبيعة العلاقة بين الاستخبار والإخبار. ن. L'acte de quc̈stion et l'acte d'assertion : opposition discrète au continuum ? ويمكن العودة إلى هذا التصوّر مفصّلا ضمن مقالنا : حدثا الاستخبار والإخبار بين سيبويه وأوريكيوني ، مجلّة موارد، عدد 10، 2005، ص ص 129- 156.

2- موضوع منفصل متّصل (non intégré lié) (topique détaché) :
وقد مثّلت له بما يوافق (10) :

(10) زيد، كالمني Ø بالأمس.
منفصل متّصل

3- موضوع منفصل غير متّصل (topique détaché non lié) : وقد مثّلت لهذا النّوع من الموضوعات بـ (11) و (12) و (13) :

(11) زيد، والداه محلّ إعجاب كبير.

(12) ضاحية الكنيسة، أعادوا تبليط الأرصفة.

(13) زيد، لا أخبار لديّ دائما.

ورغم التمييز الذي أحدثته بين الموضوعات حين تحدّثت عن الموضوعات المتّصلة أو المدمجة والموضوعات المنفصلة (Prévost, 2003, 55)، فقد اعتبرت المنفصل متّصلا في الواقع بقرائن تدلّ على الاتّصال من ذلك الضّمير العائد على الاسم الموجود في موضع الصّدارة في (11). وهذا الاتّصال يسمح في نظرها بالحديث عن الاسترسال لا الانفصال (نفسه). وقد عملت على اختبار هذه الفرضية في تراكيب من نوع (14) و (14)'.

(14)- فيما يتعلّق بزيد، فقد كالمني بالأمس.

(14') – فيما يتعلّق بزيد، فلا جديد لديّ دائما.

وذهبت إلى أنّ الخصائص المشتركة بين "الموضوع" و"الإطار" تظهر في تراكيب كهذه. فعبارة "فيما يتعلّق بـ "(quant à) يمكن تحليلها على أنّها "مؤشّر على الوضعنة" (marqueur de l'opicalistion) بمعنى إقحام عنصر متقدّم على الموضوع . دالّ عليه (un pré-Topique) . ويمكن تحليلها على أنّها ظرف واقع في موضع الصّدارة يمكن أن يكون متحدّثا عنه(un introducteur de cadre thématique) ، مثلما ذهب إلى ذلك شارول (1997، 2002) (المرجع السّابق، 56).

وقد صنّفت في هذا الإطار المثالين (9) و (13)، بالنظر إلى عدد العناصر المدمجة، من جهة الموضوع ، فيما صنّفت المثالين (14) و (14') من جهة موضع الصّدارة (un introducteur de cadre) . وتحدّثت عن صعوبة تصنيف المثال (10) في مقارنته بـ (14'). وأرجعت ذلك إلى ما يوجد بينهما من فروق. وقد اعتبرتها ضئيلة لا تتجاوز مجرّد وجود مؤشّر ظاهر أو انعدامه (نفسه).

إنّ هذا التّصنيف يدعم تصوّر (S. Prévost) بوجود استرسال يغطّي مختلف التراكيب المذكورة. حيث يقع الانطلاق - في نظرها- من الموضوع كما في (9) ويتمّ تخطّي منطقة مشتركة قبل الوصول إلى الظّروف الزّمانية والمكانيّة التّي تمثّل أطرا ثابتة (المرجع نفسه).

2.1.2. إشكاليات التمييز بين الموضوع والإطار

تطرح عملية التمييز بين "الموضوع" و"الإطار" إشكاليتين تعتبرهما الباحثة أساسيتين، وتذهب إلى تقديم حلول لهما تساعد على تمييز الموضوع من الإطار، وهما:

أ- الإشكالية الأولى : تتعلّق بمستويي الإطار، حيث يتفرّع هذا المفهوم في نظرها إلى مستويين هما :

- إطار التلفّظ (cadre d'énonciation)
- وإطار القول (cadre d'énoncé)

وتميّز بينهما بحسب طبيعة الموضوع، إذ يكافئ الموضوع المدمج في النّواة الإسنادية إطار التلفّظ ويكافئ الموضوع المنفصل عن النّواة الإسنادية إطار القول وتمثّل لذلك على النّحو التّالي :

topique intégré ⟶ topique non intégré ⟶ (ou =)

cadre énonciation ⟶ cadre énoné (Prévost, 2003, 57

ب- الإشكالية الثّانية : وتتعلّق بالخلط بين مفهوم الإطار (cadre) والظرف الموجود في موضع الصّدارة (introducteur de cadre) . وقد ميّز

شارول بين المفهومين حين اعتبر الظّرف (l'adverbial) الـــواقع في موضع الصدارة un introducteur de cadre متحدّثا عنه أو قيدًا زمانيًا أو مكانيا. واعتبر"الإطار" جزءا من النصّ متكوّنا من عدد من الجمل منتظمة دلاليا بواسطة الظّرف (نفسه). أمّا "بريفوست" فقد ميّزت بين المفهومين –آخذة بعين الاعتبار التصوّر العرفاني الذي يقرّ إمكانية كون الظرف المتحدّث عنه الدّال على المكان أو الزّمان إطارا- واستدلّت على ما يوجد بينهما من استرسال تركيبي ودلالي كما يتبيّن من المثالين (17) و (18).

(17) في اللّيل، كل القطط تكون رماديّة.

(18) في القرن 17 ، كانت حياة المزارعين شاقّة.

إذ يمكن أن يكون الظّرف الوارد في صدارة الجملة متحدّثا عنه أو جزءا منه في علاقته بالمسند إليه (sujet) فإذا واصل المتكلّم حديثه عن "القطط" في (17) وعن "حياة المزارعين" في (18)، فإنّ هذين العنصرين يمثّلان الموضوع الأساسي في القول . في حين يكون الظّرفان (في الليل وفي القرن 17) إطارين. وإذا كان حديثه متعلّقا "بالليل" في (17) "(كالاعتداءات وسرقة السيارات...) و"بالقرن 17" في (18) (كالحديث عن حياة شرائح اجتماعية أخرى)، فإنّ "اللّيل" في (17) و"القرن 17" في (18) يكونان موضوعين. وهذا لا يمنع من تحقيقهما وظيفة التأطير للقول في نفس الوقت. حيث يضطلع "الليل" بموجب هذا التصوّر بوظيفتين ، وظيفة "الموضوع" ووظيفة التأطير للقول (cadrage) . وكذا الشأن بالنسبة إلى "القرن 17" في (18) (المرجع السّابق، 59).

وبناء على إمكانية اضطلاع الظرف الواقع في صدارة الجملة بوظيفة "الموضوع" ووظيفة "التأطير" تقصي الباحثة فكرة التّماثل بين المفهومين وتؤكّد علاقة الاسترسال بينهما. كما تدعو إلى الاستعانة بالسّياق لمعرفة المقصود من الظرف الواقع في موضع الصّدارة ما إذا كان "موضوعا" أو "إطارا". وتقرّر أهميّة النّظر إلى "الموضوع" و "الإطار" على

أساس الاسترسال باعتباره آلية من آليات اشتغال الظّاهرة اللّغوية (Prévost, 2003, 72-73).

وقد أفضى بها النّظر في علاقة الاسترسال بين "الموضوع" و "الإطار" إلى التكهّن بوجود علاقة استرسال بين الإطار والبؤرة، حيث يكون المرور من الموضوع إلى الإطار إلى البؤرة أمرا واردًا (المرجع السّابق، 73).

وقد لاحظنا في بداية الفصل أنّ تبنّي "بريفوست" فرضية الاسترسال بين المفاهيم النحوية يعود إلى ما تحقّقه هذه الفرضية من فوائد تفسيرية تمكّن من إعادة النّظر في خصائص النّظام اللّغوي. وسنبيّن في القسم الثّاني من عملنا تجذّر هذه الفرضية في النّظرية النّحوية وإن لم يذكر النحاة المفهوم ولم يصرّحوا به. فقد ذكر سيبويه عددا من الثنائيات النّحوية المتشابهة "كالمخبر عنه والمخبر به" و "المسند إليه والمسند" والابتداء والمبني عليه" و "ما يكون بمنزلة الابتداء والمبني عليه" واستدلّ على الفروق القائمة بين هذه الثنائيات وبيّن مواطن اتّصالها وهو ما يجعلها في علاقة استرسال بحيث يكون الشّكل الأكثر تجريدا مسترسلا في الأشكال الأقلّ منه تجريدا وهكذا دواليك. فيصبح الاسترسال بهذا الاعتبار خاصيّة من خصائص النّظام القائم على هذه المفاهيم.

2.2. الاسترسال الدّلالي التركيبي بين المتحدّث عنه والمتحدّث به

إنّ اهتمام المحدثين بعلاقات الاتّصال والانفصال بين المفاهيم النّحوية قد مكّنهم من الوقوف على مرونة هذه المفاهيم وقدرتها على اختراق الحدود التركيبية. فلم تعد تلك المفاهيم متقابلة ولا هي متماثلة وإنّما تسترسل في ما بينها تركيبيا ودلاليا. فقد تحدّث "فيرباس" (Jan Firbas) في إطار المقاربة الوظيفية عن حركية تواصلية (Dynamisme communicationnel) وميّز بين خمسة مستويات في بنية الجملة – تبرز الاسترسال التركيبي والدّلالي بين المتحدّث عنه والمتحدّث به- هي :

1- المتحدّث عنه المخصوص(thème propre)

2- المتحدّث به المخصوص (rhème propre)

3- ما يبقى من المتحدّث عنه(reste du thème)

4- ما يبقى من المتحدّث به (reste du rhème)

5- الانتقال بين المتحدّث عنه والمتحدث به (transition entre thème et rhème)[1]

وفي الإطار نفسه أقرّ "ولدارزيك" (André Wlodarczyk) فكرة مرونة المفاهيم النّحوية إذ لم تعد المعلومة القديمة (information ancienne) مقابلة للمعلومة الجديدة (information nouvelle) منفصلة عنها، وإنّما توجد خصائص مشتركة بين المعلومتين تكوّن ما يسمّى عنده بـ"المنطقة الملتبسة" (la zone d'ambiguité) وتجعل المعلومتين في علاقة استرسال متواصلة[2] .

أمّا "فوكس" و "فورنيي" (C. Fuchs, N. Fournier) فقد اهتمّتا بموضع المسند إليه الاسمي (la position du sujet nominal) وبيّنتا حركيته الموضعية(liberté de position) في الجملة التي يحتلّ فيها الظّرف موضع الصّدارة[3]. كما بيّنتا أنّ المتحدّث عنه (le thème) في هذا النّوع من الجمل موضع نحويّ مجرّد يقع ملؤه بالأسماء أو الأفعال أو الظّروف وأنّ "المتحدّث به" موضع نحوي يملأ بدوره بالاسم المسند إليه أو الفعل (ن. السّابق، 90- 91). وقد أوجزتا صور تحقّق "المتحدّث عنه والمتحدّث به" في الأشكال التّالية :

---

1 Fonctional sentence perspective in written and spoken communication pp. 4-5 (74-75) Paroles à Propos : ويمكن العودة كذلك إلى .

2 (ن. Les homotopies du topique et du Focus, in ordre et distinction dans la langue et le discours, pp. 516-517)

3 (ن. Du Rôle cadratif des compléments localisants initiaux selon la position (du sujet nominal

1- ^{V}/rhème / ^{S} (thème) / ^{X} (cadre)

2 - ^{S}(rhème) / $^{X-V}$ (thème)

3 - $^{(V-S)}$ (rhème)/ $^{1\ X}$(thème)

وهذا التصوّر يبرز مرونة المفاهيم وقدرتها على التنقّل بين المواضع النّحوية. فلم يعد الفعل مشروطا بموضع المتحدّث به والاسم بموضع المتحدّث عنه والظرف بموضع الإطار، وإنّما هي مفاهيم مسترسلة بين المواضع النّحوية طبقا لاعتبارات مقامية محدّدة. حيث يكون المتحدّث عنه مسندا إليه (sujet) كما في (1) أو ظرفا وفعلا مسندا (X-V) كما في (2) ويكون المتحدّث به فعلا مسندا أو مسندا إليه وهو يتكوّن من المسند والمسند إليه حين يكون المتحدّث عنه ظرفا كما في (3).

إنّ أهمّ ما يلاحظ في هذا السّياق اعتبارهما الفعل متحدّثا عنه، ممّا يجعل مفهوم المتحدّث عنه موغلا في التجريد حيث يمثّل البداية والمنطلق أو هو الأوّل الذي يحتاج إلى ثان ويتأكّد هذا التصوّر من خلال اعتبارهما الظّرف المتمّم الواقع في موضع الصّدارة متحدّثا عنه (thème ^{X}) فيكون المتحدّث عنه بهذا الاعتبار، في موضع رفع سواء كان مرفوعا أو غير مرفوع. وهذا التصوّر يتردّد على نحو ما في الدّراسات الغربية اللّسانية منها والمنطقيّة وفي النّظرية النّحوية العربية رغم إقرار النّحاة بأنّ الفعل والحرف لا يصحّ الإخبار عنهما. فقد اعتبروا جريان الفعل في موضع الاسم المخبر عنه من قبيل نيابة الفرع الأصل. فقد اعتبر الخليل وسيبويه الجملة الاسمية أصلا والجملة الفعلية فرعا عليها بدليل قياسهما (إن تفعل/تفعل) على جملة المبتدإ والخبر (الكتاب، III ، 93-94). وذهب الجرجاني إلى جواز اعتبار الفعل مخبرا عنه إذا لم يكن خبرا. واعتبر في مقابل ذلك استحالة كون الفعل مخبرا عنه إذا كان

1 ترمز الباحثتان للظّرف الواقع في موضع الصّدارة بالعلامة (x) وللاسم المسند إليه بالعلامة (s) وللفعل المسند بالعلامة (v)

خبرًا لآنّ : "ضمّ الخبر إلى الخبر نقضٌ للعادة ودفع للمشاهدة" (المقتصد في شرح الإيضاح، I ، 79).

ولعلّ اعتبارهم جملة "خرج زيد" بمثابة "الخارج زيد" و "قام" بمثابة القائم يجعل أيّ عنصر من العناصر المبدوء بها الكلام مخبرا عنه فهو في محلّ رفع بقطع النظر عن كونه مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا.

خاتمة الفصل

لقد تبيّنا ممّا تقدّم موقف القائلين بالاسترسال التركيبي والدّلالي بين المفاهيم النّحوية. إذ اعتبروا الاسترسال خاصيّة من خصائص النّظام اللّغوي واعتمدوه في دراسة المفاهيم.

وقد تمكّنوا انطلاقا من هذه الفرضية من الوقوف على مرونة تلك المفاهيم وحركيتها كما تمكّنوا من وصف الصّلات القائمة بينها. وقد كان أثر هذه الفرضية في تقييم التصوّرات اللّسانية المعالجة للمفاهيم النّحوية على أساس ما يوجد بينها من تقابل أو تماثل واضحا. إذ بيّنوا تضارب التصوّرات وعلّلوا عدم نجاعتها وأثبتوا في مقابل ذلك فائدة الاسترسال المعرفية حتّى غدا بديلا ابيستمولوجيا يمكّن من إعادة قراءة عدد من المسائل اللّغوية التّي كانت تعدّ من قبيل المسلّمات (des postulats) أو من قبيل الظّواهر الشّاذة التّي لا تخضع إلى تحليل.

ورغم كون فرضية الاسترسال تدلّ على اختلاف النّظريات اللّسانية في مسألة العلاقة بين المفاهيم المشابهة للمخبر عنه والمخبر به، فإنّنا نؤكّد دور هذه الفرضية – باعتبارها خاصّية من خصائص النّظام اللّغوي- في التعامل مع الخبر ومعالجة صوره المختلفة، خاصّة أنّ "المخبر عنه والمخبر به" ثنائية موسومة بالاسترسال . فهي نواة إعرابية دلالية تداولية تخترق سائر الأبنية من المفردات إلى الجمل والنّصوص وأنّ تكرارها دليل استرسالها بحثا عن التّمام ولكنّها لا تظفر به.

خلاصة الباب الثاني

سعينا في هذا الباب إلى تتبّع الثنائيات المشابهة للمخبر عنه والمخبر به في بعض المقاربات المنطقية واللّسانية الحديثة. وقد تمكّنا انطلاقا من تلك المقاربات من ضبط أهمّ تلك الثنائيات وتحديد علاقة بعضها بالبعض الآخر ببيان ما يجمع بينها وما يفرّق من خصائص دلالية نحوية.

ومع أنّنا لم نعدّد في الباب مختلف المواقف المتّصلة بالمخبر عنه والمخبر به – فذلك ممّا يعسر على الباحث – فقد تبيّنا ممّا تقدّم ثلاثة أنواع من العلاقات فسّر بواسطتها الدّارسون كيفية نسبة الخبر إلى المخبر عنه. فقد عدّها بعضهم علاقة "تقابل" وعدّها آخرون علاقة "احتواء" واعتبرها بعض اللّسانيين كما تقدّم علاقة "استرسال". ونحن نقدّر أنّ أساس الاختلاف في نوع العلاقة بين المفاهيم المتشابهة يعود إلى اختلاف المنطلقات والأغراض المتعلّقة بها.

ومن المفيد الإشارة إلى أنّ الدّارسين لم يقصروا اهتمامهم بالمفاهيم النّحوية على نوع العلاقة بين تلك المفاهيم ولا على بيان مواضع ائتلافها واختلافها- فذلك مهمّ لا محالة – بل تعدّوا ذلك إلى معالجة ما يترتّب على الجمل من قضايا تركيبية إعرابية كالتعلّق والوصل والانتقال التركيبي ودور الفعل العامل في بنية الجملة.

وقد أفضى اهتمامهم بتلك المسائل إلى اعتبارهم الجملة الحدّ الأقصى الذي تنتهي إليه الدّراسة اللّسانية. فعالجوا المفاهيم النّحوية المتشابهة في حدود الجملة رغم محاولة بعضهم إجراء تلك المفاهيم على النصوص. فبدت الجملة عندهم صورة تحليلية – للمخبر عنه والمخبر به أو المفاهيم المشابهة لهما – بنيتها العاملية [فا ف مف] وهي بنية تتحكّم في إجراء الخبر لأنّ بداية الإخبار مشروطة بالمخبر عنه أو المسند إليه.

ولمّا كانت تلك البنية معبّرة عن خصوصية نظام الهندية الأوروبية فهي لا تصلح في تقديرنا لأن تكون نواة كليّة يتأسّس انطلاقا منها مفهوم **النّحو الكوني** الذي نادى به يالمسلاف وشومسكي وغيرهما

لوصف مختلف الأنظمة اللّغوية. إذ هي لا تمثّل مختلف الأبنية العاملية في الأنظمة المختلفة – بالإضافة إلى كونها بنية متحجّرة في نظام العربية- خاصّة أنّ نظام العربية باعتباره واحدًا من الأنظمة النّحوية المختلفة لا يقوم على أصل كلامي واحد يقيّد المتكلّم في بنائه الأخبار. فأصول الكلام عندهم جملتان توفّران للمتكلّم إمكانية الابتداء بما شاء. وقد عبّر الزّمخشري عن تلك المشيئة بقوله : " من ابتدأ كلاما منتقلا إلى النّطق عن الصّمت لم يلزمه أن يكون أوّل كلمة يفوه بها اسما أو فعلا بل مبتدأ كلامه موضع خيرة في أيّ قبيل شاء" (شرح المفصّل ، ج 7، 12).

فالمتكلّم متجذّر في النّظرية النّحوية وعامل مولّد لدلالة الكلام وقد بدت الدّلالة والمعاني النّحوية متولّدة من الحالات الإعرابية أو من الفعل باعتباره موزّع الأدوار الدّلالية في بنية الجملة في البحوث اللّسانية كما سيتّضح في الباب الموالي.

الـبـاب الثـالـث

كيفية تولّد الدّلالة والمعاني النّحوية في بعض التصوّرات اللّسانية الحديثة

الفصـل الأوّل :

مقولة الحالات الإعرابية عند يالمسلاف (Hjelmslev) ودور التوجيه (Direction) في تفسير ما يحدث بينها من علاقات في بنية الجملة

الفصـل الثانـي :

الرّأس والمخصّص عند شومسكي بنية ذهنية مجرّدة تمكّن من تحقيق مفهوم "النّحو الكوني" وتختصر مختلف ضروب الإنجاز

الفصـــل الأوّل

مقولة الحالات الإعرابية عند يالمسلاف (Hjelmslev) ودور التوجيه (Direction) في تفسير ما يحدث بينها من علاقات في بنية الجملة

- تمهيد

نعمل في هذا الفصل على الاهتمام بمقولة الحالات الإعرابية لشدّة الصّلة بينها وبين الأخبار. فهي من المداخل التّي تمكّن من توليد الدّلالة والمعاني النّحوية في الأبنية اللّغوية. وسيكون اهتمامنا بتلك المقولة انطلاقا من تصوّر يالمسلاف لها وما اقتضاه ذاك التصوّر من عرض لبعض المواقف المتعلّقة بها والإشكاليات التّي أثارتها ولا سيّما إشكالية الرّفع وعلاقتها بعمل الإخبار[1].

وبما أنّنا نعالج الحالات الإعرابية، فإنّنا نعمل على تقييم موقف يالمسلاف بخصوص حالة الرّفع بالنّظر إلى التّصورات التّي تجعل محلّ الاسم المرفوع محلاً متعلّقا بمقاصد المتكلّم في علاقته بمخاطبه، في إطار استخلاصنا فرضيّة تسمح بدراسة الأخبار في النّظرية النّحوية وتمكّننا من الوقوف على منزلة هذه النّظرية في علاقتها بالنّظريات اللّسانية الحديثة.

وسيكون اهتمامنا بهذه المسائل بالعودة إلى كتاب يالمسلاف "مقولة الحالات الإعرابية" 'La catégorie des cas' . إذ يمثّل الكتاب كما يدلّ عليه عنوانه جزءا من مشغل أساسي في الدّراسة اللّغوية هو الإعراب. ويُعدُّ هذا المشغل من أهمّ الأصول النّحوية المتعلّقة بالأسماء لكونه يولّد المعاني الأصليّة كالفاعليّة والمفعوليّة والإضافة. وقد ربط يالمسلاف تولّد الدّلالة والمعاني النّحوية بمفهوم التوجيه 'direction'. وعمل على تحديد

1 نشير في هذا السّياق إلى أنّنا نستعمل مفهومي "الأخبار" و "الإخبار" وهما بمعنيين فالأخبار جمع "للخبر" والخبر في عرف النّحاة والبلاغيين ما يقبل التصديق والتكذيب ويكون مثبتا أو منفيا. أمّا "الإخبار" فهو عملية إنشاء الخبر بنسبة "المخبر به" إلى "المخبر عنه" وإضافته إليه. وقد ميّز عبد القاهر الجرجاني بين المفهومين على هذا النّحو في الموضع الذي فرّق فيه بين الإخبار والإسناد (ن. المقتصد في شرح الإيضاح، ص ص 76- 77).

العلاقة بين الحالات الإعرابية على أساس هذا المفهوم في إطار اقتراح أسس عامّة يمكن أن تُقام عليها نظرية للّغة.

1- أهمّ المواقف المتعلّقة بمقولة الحالات الإعرابية ومواطن قصورها في نظر يالمسلاف

مثّلت مقولة الحالات الإعرابيّة (la catégorie des cas) مشغلا أساسيا عند يالمسلاف باعتبارها تساعد على تفسير الوظائف الدّلالية المميّزة للوحدات المكوّنة للجملة. وقد كان من أهداف اهتمامه بهذه المقولة – بالإضافة إلى دراسة الجملة وتحديد طبيعة العلاقة بين وحداتها – البحث عن نظام أساسي (système fondamental) يكون صالحا لأكثر اللّغات البشريّة (Hjelmslev, la catégorie des cas, 63-64) ويمثّل هذا التصوّر جوهر نظريته اللّغوية التّي يطمح إلى أن تكون عامّة تنطبق على مختلف الألسنة.

ولمّا كانت "الحالات الإعرابية" متداولة في عدد من اللّغات بصور مختلفة، فقد عمل على الاهتمام بها وتساءل في مواطن مختلفة من "مقولة الحالات الإعرابيّة" عن مدى اعتبار الحالات الإعرابيّة حالات كلّية تصلح لدراسة العلاقة بين الوحدات اللّغوية في مختلف الألسنة.

ومع أنّه قد أدرك أنّ الحالات ليست كلّية وأنّ المقولة هي الكلّية[1]، فقد وجد في اهتمامه بالحالات الإعرابية تفسيرا لعدد من القضايا التّي بدت من قبل من المسائل المستعصية على التفسير كمسألة أولوية الرّفع ودوره في تفسير جريان النّظام الإعرابي القائم على مقولة الحالات الإعرابية.

وبما أنّ الحالات الإعرابيّة تمكّن من تفسير كيفية تعلّق المفردات اللّغوية في بنية الجملة، فقد شغلت الدّارسين قديما وحديثا. واختلفت

1 « Il n'y a pas de cas universels. C'est la catégorie qui est universelle » (la catégorie des cas, 70).

آراؤهم بشأن هذه المقولة. ممّا جعل يالمسلاف يمهّد لدراستها بالاهتمام بأهمّ المواقف النّحوية المتعلّقة بها عرضاً ونقداً.

1.1. الموقف الأوّل

وصف يالمسلاف أصحاب هذا الموقف بالمحلّيين (les localistes) لكونهم قد اعتمدوا مفهوم "المحلاّت الإعرابيّة" في دراسة اللّغة. وقد ربطوا في إطار معالجتهم للوحدات اللّغوية في بنية الجملة بين المحلاّت والحالات. وتحدّثوا عن أسبقية المحلّ على الحالة الإعرابية، لأنّ الحالة في نظر (Bopp) تتولّد من التقاء المحلّ الإعرابي بالحدث (Hjelmslev, 1935, 36).

ورغم أهميّة التصوّر القائم على ربط الحالات بالمحلاّت وما ترتّب عنه من نتائج أهمّها اعتبارهم الحالات الإعرابية متولّدة من البنية الدّاخلية للغة وليست خارجة عنها (Hjelmslev, 1935, 50)، فإنّ "بوب" لم يتمكّن من وضع المبادئ العامّة لهذه النّظرية. فكرّس "وولنر" (Wüllner) مجهوداته لذلك وتمكّن من إنشاء نظرية للحالات الإعرابية اعتبرها يالمسلاف بالغة الأهميّة ووصفها بكونها من أفضل الأعمال المنجزة في مجال النّحو العامّ (Hjelmslev, 1935, 36). وتقوم هذه النّظرية على المبادئ الأساسية التّالية :

أ- ليست الظّاهرة التّي تدلّ عليها العلامة اللّغوية ذات خصوصية موضوعية بل هي ذاتية. فالمتكلّم لا يختار الأشكال النّحوية للتعبير حسب مقتضيات الحالة الموضوعية أو الواقعية للأشياء بل حسب مبدإ تفرضه الفكرة التّي يرى من خلالها الأشياء. ويتمثّل ذاك المبدأ في "المحلّ الإعرابي".

ب- ينبغي أن تكون الفكرة التّي نبحث عنها فكرة واحدة أساسية لها دلالة واحدة لا تجاوزها وهي تتمتّع بطاقة تجريدية عالية تسمح باستخلاص كلّ استعمالات الشّكل المحسوسة.

ج - ينبغي أن يكون المنهج اللّساني اختباريا لا منهجا قائما على المسلّمات المسبقة (Hjelmslev, 1935, 36-37).

إنّ ما يجلب الاهتمام في نظرية الحالات الإعرابية عند "وولنر" فصله بين الحدث الكوني والتعبير عن ذاك الحدث. فهو يعتبر الحدث "موضوعيا" والتعبير عنه الذي يتحقّق بواسطة المحلاّت الإعرابية فيعتبره ذاتيا (subjective) (Hjelmslev, 1935, 37). وبما أنّ المحلاّت الإعرابية تقتضي حالات إعرابية، فقد تحدّث عن حالة الجرّ (génitif) وحالة النّصب (accusatif) وحالة المفعول الدال على الغاية (Datif) . واستند إلى تصوّر "بلانيد" (Planude) في تحديد طبيعة العلاقة بين مختلف الحالات المذكورة. إذ اعتبر "بلانيد" حالة الجرّ دالّة على "البعد" (éloignement)وحالة النّصب دالّة على "القرب" (le rapprochement). أمّا الحالة التّي تفيد ابتداء الغاية (Datif) فقد اعتبرها دالّة على الاستراحة (le repos) بين القرب والبعد. وذلك في اليونانية واللاّتينية والألمانية (Hjelmslev, 1935, 38). وقد قرن "وولنر" وجود حالة (Datif) المحليّة بالمفعول فيه للمكان (Locatif) والمفعول الذي يفيد الوسيلة (instrumental) والمفعول الذي يفيد انتهاء الغاية (Ablatif) ووصفها بكونها حالة محايدة عندما تتعلّق بالمفعول فيه للمكان ونقطة استراحة (un point de repos) بين "القرب" و "البعد" عندما تتعلّق بالمفعول به أو المفعول الذي يفيد الوسيلة (Hjelmslev , 1935, 39)[1].

إنّ لفظتي "القرب" و "البعد" تفسّران عند "وولنر" ومن قبله "بلانيد" كيفية تعلّق المفردات اللّغوية بعضها بالبعض الآخر في بنية الجملة. فهما

1 ونشير في هذا السّياق إلى أنّ المجدوب قد عبّر عن مفهوم Ablatif بـ "المفعول فيه" واعتبره حالة إعرابية ضمن المنوال النّحوي العربي (ص 311) ، ونحن نرى أنه حالة محليّة تعبّر في اللاتينية عن مفهوم المفعول الذي يفيد انتهاء الغاية لا المفعول فيه. إذ استعمل النّحاة المحلّيون وغيرهم ممّن درس نظام الحالات مفهوم (Locatif) للدلالة على المفعول فيه ومفهوم (Ablatif) للدلالة على المفعول الذي يفيد انتهاء الغاية و(Instrumental) للدلالة على المفعول الذي يفيد الوسيلة ، واعتبروا مختلف الوظائف المذكورة متولّدة من مفهوم (Datif) وهي تشترك في كونها حالات غير مباشرة.

صادرتان عن مفهوم "التوجيه" (Direction) باعتباره مبدأ أساسيا مجرّدا متحكّما في مختلف التوليفات اللّغوية المنجزة (Hjelmslev ,1935, 55 et 85). وقد ذكر يالمسلاف أنّ مفهوم التوجيه من المفاهيم الأساسية التّي انبنت عليها النّظرية المحليّة. وأرجع مزيّة هذه النّظرية إلى هذا المفهوم لما له من دور في تقييم نظرياته النّحوية وجعلها متناسقة (نفسه).

ومن المفيد الإشارة إلى أنّ مفهوم **التوجيه** الذي تحدّث عنه "بلانيد" و"وندت" (Wundt) و "وولنر" وجرى استعماله لدى غيرهم من المحلّيين ولدى يالمسلاف كما سنتبيّن في عنصر لاحق من هذا الفصل، قد كان من الأسس التّي انبنت عليها النّظرية النّحوية منذ سيبويه وربّما قبله وإن لم يستعمل النحاة – فيما نعلم- مصطلح توجيه. فقد كانوا يفرّقون بين معمولات العامل الواحد بحسب درجة طلب العامل لها. فالفاعل في البنية العاملية أقرب من المفعول باعتبار أنّ الفعل يطلب فاعله قبل طلبه المفعول وقد ترتّب على هذا التصوّر اعتبارهم المفعول أبعد من الفاعل عن الفعل العامل – وإن كان مقدّما لفظا- لأنّ الفعل لا يعمل في المفعول إلا بعد توفّر عمله في الفاعل.

وبما أنّ المعمولات تتمايز فيما بينها بما تكتسبه من حالات إعرابيّة، فقد فسّر النّحاة قرب المعمولات وبعدها من العامل على أساس الحالات الإعرابية. فقد اعتبروا الفاعل والمبتدأ أقرب من المعمولات الأخرى لأنّهما مرفوعان والرّفع "أوّل الإعراب" (الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، 123). وذهب "ابن جنّي" إلى اعتبار الرّفع أصلا والنّصب والجرّ فرعين عليه. ومن البديهي أن يكون الأصل سابقا للفرع متقدّما عليه (سرّ صناعة الإعراب، II ، 488).

كما مثّلت حالة الرّفع في علاقتها بالحالات الإعرابية الأخرى موضوعا خلافيا – نعود إليه في موضعه من البحث- ساهم في تجويد النّظرية النّحوية وانسجامها. ولذلك تحدّث يالمسلاف عن أهمية نظام

الحالات الإعرابية في السّامية وأشار إلى قدرته على تفسير قضاياه اللّغوية. إلا أنّه ذكر في الوقت ذاته خصوصية ذاك النّظام في إطار بحثه عن نظام يساهم في حلّ المشكل المطروح في الهندية الأوروبية (Hjelmslev, 1935, 63-64 et 107).

كما تحدّث أثناء تقييمه للنّظرية المحلّية عن أهميّة نظرية "وندت". وبيّن أنّ هذه الأهمية لا تتأتّى من مفهوم التوجيه وحسب، بل من فكرة "الحدّ الأدنى المشترك" الذي لا يمكن لنظام الحالات الإعرابية أن يهبط دونه.

فاختزال الحالات في عدد محدود يعني في نفس الوقت اتّساع درجة التجريد في كلّ حالة من تلك الحالات. فكلّما اختزلنا النّظام في الحالات الإعرابية ازداد تجريد تلك الحالات دلاليا (نفسه،70). وقد انتهى "وندت" إلى التمييز بين نوعين من الأنظمة اللّغوية على أساس الحالات الإعرابية :

أ- نظام يمتلك حدّا أدنى من الحالات الإعرابية ، تكون أقلّ قابليّة في استخدامها تركيبيا ومحلّيا.

ب- نظام ثريّ في مسألة الحالات الإعرابية. إذ تبلغ الحالات حدّا أقصى من الاستعمال تركيبيا ومحليّا (نفسه).

وهذا التصنيف يمثّل خطوة مهمّة في نظر يالمسلاف لكونه يمكّن من المقارنة بين الأنظمة اللّغوية على أساس الحالات الإعرابية. وقد ذهب "وندت" في إطار التمييز بين الأنظمة اللّغوية إلى الإقرار بوجود نوعين من الظواهر اللّغوية المتحكّمة في الألسنة البشرية فقد ذكر أنّ العلاقات بين المفردات اللّغوية تفسّر في بعض الألسنة على أساس الحالات الإعرابية ظاهرة (explicite) كانت أو ضمنية (implicite) وتفسّر في ألسنة أخرى على أساس ترتيب العناصر في بنية الجملة (Hjelmslev, 1935, 68).

ورغم الأهمية التّي يعلّقها أصحاب هذه المدرسة (مدرسة بوب المحليّة) على دور الحالات الإعرابية في تفسير العلاقات بين المفردات اللّغوية في بنية الجملة، فقد عاب يالمسلاف على "وندت" و "موللّر" (Müller) تمييزهما بين الحالات الإعرابية من جهة وترتيب المفردات في البنية اللّغوية من جهة ثانية. فترتيب المفردات يمكّن بدوره من التعبير عن حالات إعرابية غير الحالات التّي ذكراها (Hjelmslev, 1935, 68-69).

وتساءل عن وجاهة الأسباب التّي جعلت "وولنر" يقصي الرّفع (le nominatif) من الحالات الإعرابية. فقد ذهب "وولنر" إلى أنّ الرّفع :

أ- يحمل معنى غامضا وغير دقيق

ب- يبدو عنصرا محايدا مقارنة ببقية العناصر التّي تنخرط في نظرية الحالات الإعرابية.

ج- شكل شاغرٌ (une forme vide) (نفسه، 44).

ورغم كون الرّفع شبيها بالظّاهرة المحايدة أو الشّكل الشّاغر، فقد ذكر يالمسلاف أن لا مجال لإقصائه من دائرة الإعراب لأنّ إقصاءه يؤدّي إلى إقصاء كثير من الأشكال النّحوية كحذف الزّمان الحاضر وحذف صيغة المفرد والضّمير المفرد الغائب وغيرها من الأشكال باعتبارها محايدة (neutre) . وانتهى إلى تصوّر مألوف في النّظرية النّحوية العربية وفي غيرها من الأنحاء مفاده أنّ الرّفع كثير في اللّغة وأساسي في عملية التوجيه (Hjelmslev, 1935, 43).

2.1. الموقف الثّاني

يمثّل هذا الموقف النّحاة الرّافضون للمحلاّت الإعرابية (les antilocalistes). فقد أسّس هؤلاء موقفهم الرّافض للمحلاّت بناء على إقصاء "وولنر" حالة الرّفع من الحالات الإعرابية. وقد اعتبروا بناء على هذا التصوّر أنّ نظرية الحالات الإعرابية القائمة على مفهوم "المحلّ الإعرابي" قاصرة عن تمثيل كلّ الظّواهر اللّغوية. ولذلك استبدلوا مفهوم "المحلّ" بمفهوم "السببيّة"

(causalité) واقترحوا تفسيرا للحالات الإعرابية باعتماد هذا المفهوم (Hjelmslev, 1935,45).

وقد أفضى استبدال "ميشلسان" (Michelsen) مفهوم "المحلّ الإعرابي" بمفهوم "السببيّة" إلى تفسيره النّصب (accusatif) منطقيا لا محليّا (نفسه، 46).

واهتمّ بحالتي الرّفع والنّصب ووصل بين المرفوع والمنصوب حين حصر "المرفوع" بمفهوم السّبب (la cause) والمنصوب بمفهوم مفعول السّبب (l'effet) (نفسه).

إلاّ أنّ يالمسلاف قد اعترض على مجمل الآراء الصّادرة عن أصحاب هذا الموقف. فقد عالج علاقة مفهوم السببيّة بالمحلّ الإعرابي وبيّن أنّ السببيّة لا تتعدّى مجرّد كونها جزءا من التصوّر المحلّي. فهي علاقة من ضمن علاقاته الدّاخلية[1] . كما تحدّث عن الأخطاء النّظرية التّي وقع فيها "ميشلسان" حين عمل على تجاوز مفهوم المحلّ الإعرابي. وبيّن أنّ إقصاء المحلّ يعني إقصاء الحامل الذي يمكننا من خلاله تمثيل مختلف العلاقات المجرّدة بما في ذلك العلاقة السببيّة (Hjelmslev, 1935,45).

وقد انتهى إلى تقديم اعتراضين بشأن هذه النّظرية هما :

أ- أنّ المرفوع والمنصوب باعتبارهما الحالتين اللّتين تزعم النّظرية السببيّة قدرتها على شرحهما يبدوان في الواقع أقلّ تحديدا إذا ما قارنّا تعريف هذه النّظرية بالتعريف الذي تطرحه النّظرية المحليّة عند "آست" (Ast) و "دولاك"(Döleke) . فنظرية السببيّة أقلّ تهيّؤا لمطابقة مختلف استعمالات الحالات الإعرابية من النّظرية المحليّة، لأنّ السببيّة أقلّ شمولا من الفكرة المجرّدة للتوجيه ولعلاقتي القرب والبعد اللّتين حدّد بهما المحلّيون موضع الحالات الإعرابية في البنية اللّغوية.

---

1 ن. في هذا الإطار (Hjelmslev, 1935, 45).

ب - أن النّظرية السببيّة تأخذ بعين الاعتبار حالتي الرّفع والنّصب دون الحالات الإعرابية الأخرى ولا تنطبق إلاّ على اليونانية رغم أنّ "ميشلسان" يزعم انطباقها على اللاّتينية واليونانية (نفسه، 46- 47).

إنّ اختيار "ميشلسان" مبدأ السببيّة أساسا لنظريته لا نجد له تفسيرا باعتبار أنّ السببيّة علاقة من ضمن العلاقات المترتّبة على مفهوم "المحلّ الإعرابي". ولذلك صرّح يالمسلاف بأنّ عدول "ميشلسان" عن مفهوم المحلّ الإعرابي وحصره علاقة المرفوع بالمنصوب بثنائية "السّبب ومفعول السّبب" يطرحان صعوبات في البحث كثيرة ويفقدان النّظرية شرطي البساطة والوضوح (Hjelmslev, 1935 , 46).

3.1. الموقف الثّالث

يعدُّ هذا الموقف تعديلا للموقف الرّافض للمحلاّت الإعرابية. فقد توسّعت نظرية رافضي المحلاّت الإعرابية فصارت نظرية شبه محليّة (une théoric demi-localiste) تقرّ وجود نوعين من الحالات هما :

- الحالات الإعرابية (cas grammaticaux)
- الحالات المحليّة (cas locaux)

وقد اعتبر أصحاب هذا الموقف مفعول الغاية (Ablatif) ومفعول الآلة (Instrumental) والمفعول فيه (locatif) حالات محليّة واعتبروا حالات الرّفع والنّصب والجرّ حالات إعرابية (Hjelmslev, 1935, 57).

وقد ذهب "رامبل" (Rumpl) إلى تعريف حالة الرّفع بكونها حالة المسند إليه (cas sujet) وعرّف حالة النّصب على أنّها حالة الظّرف (cas adverbial) وحالة الجرّ على أنّها حالة إضافة (نفسه، ص 57). وقد بيّن يالمسلاف أنّ هذه التعريفات قد سجّلت تطوّرا ولكنّه بسيط لأنّها تقلّص في نظره من مجال تطبيق هذه الحالات فحالة النّصب أشمل من مفهوم المفعول (objet) وحالة الرّفع لا تنحصر في مفهوم المسند إليه (المرجع السابق ص 58).

أمّا "آرنس " (Ahrens) فقد صنّف بدوره الحالات صنفين ووسم الصّنف الأوّل بـ"الحالات المواضعية" (cas topiques) والصنف الثانـــي "بـالـحـالات المنطقيّة" (cas logiques). وميّز بين مختلف الحالات التّي تعود إلى هذين الصّنفين على أساس الحركة (le mouvement) والسّكون (le repos) (Hjelmslev, 1935, 57).

فخالف بذلك النحاة المحلّيين في اعتمادهم مفهوم التوجيه مبدأ يميّزون به بين الحالات الإعرابية. فقد وصف حالة النّصب (accusatif) بالحركة وحالة الجرّ (génitif) بالسكون وحالة (Datif) بحالة التقاطع بين السّكون والحركة. كما وصف الحالات المواضعية على هذا الأساس، فاعتبر المفعول به دالاّ على الحركة والمفعول الذي يفيد الوسيلة دالاّ على السّكون. أمّا ظرف المكان فقد وصفه بكونه حالة تقاطع بين السّكون والحركة (نفسه، ص 56).

وقد بيّن يالمسلاف قصور نظام "آرنس" لعدم توفّره على حالة الرّفع ضمن الحالات التّي وصفها بالمنطقية. فقد غفل "آرنس" على أنّ تجاوز النّظرية المحليّة يعود إلى إقصائها الرّفع من الحالات الإعرابية. وبما أنّ الرّفع بدا غائبا في عدد من التصوّرات المهتمّة بالحالات الإعرابية فقد اعتبر يالمسلاف نظام "آرنس" تلخيصا لمختلف تلك التصوّرات. وذهب إلى أنّ النّظرية المحليّة التّي يمثّلها "بلانيد" و "غازا" (Gaza) ونحاة القرون الوسطى و "وولفر" هي النظرية القائمة إلى يومه. وهي نظرية يمكن أن ننطلق منها إذا ما رمنا وضع نظرية للحالات الإعرابية تحدّد طبيعة العلاقة بين المفردات اللّغوية في بنية الجملة.

2. مقولة الحالات الإعرابية عند يالمسلاف وأهمّ القضايا المترتّبة عليها

1.2. المبادئ المعتمدة في تحديد مقولة الحالات الإعرابية تحديدا سليما

أقام يالمسلاف دراسته للحالات الإعرابية بناء على ما انتهى إليه من ملاحظات وآراء تتعلّق بعدد من النظريات المعالجة للحالات الإعرابية.

فقد بدت تلك النظريات قاصرة عن تقديم تصوّر متكامل لمقولة الحالات يمكّن من تفسير تولّد المعاني في فضاء المحلاّت الإعرابية. وقد أرجع عجز هذه النّظريات إلى عدم تحديدها لمقولة الحالات الإعرابية تحديدا دقيقا وفق منهج صارم يمكّن من معرفة شروط تحقّقها في اللّغات (Hjelmslev, 1935, 71).

وذهب في إطار تأكيد هذا التصوّر إلى اعتبار الدّراسات التّي تُعنى بالحالات الإعرابية عديمة الفائدة إذا لم تنطلق من تحديد دقيق للمقولة موضوع الاهتمام (نفسه).

ولتحقيق هذا الهدف حدّد يامسلاف ثلاثة مبادئ اعتبرها أساسية لكونها تمكّن من صياغة تصوّر واضح لمقولة الحالات الإعرابية وهي :

أ- تحديد الدّلالة الأساسية للحالة الإعرابية انطلاقا من ملاحظة الاستعمالات الخاصّة. فالحالة الإعرابية تدلّ في نظره على معنى واحد مجرّد يمكن انطلاقا منه صياغة مختلف الاستعمالات المحسوسة (Hjelmslev, 1935, 85).

وقد عبّر النّحاة عن هذا المعنى المجرّد بمعاني النّحو الأصلية وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة وجعلوها مشروطة بالحالات الإعرابية وأرجعوا إليها صور الكلام المختلفة.

وبناء على هذا المبدإ دعا يامسلاف إلى ضرورة التخلّي عن مفهوم المجاز الذي أعادته النّظرية شبه المحليّة لأنّ من عوائق هذا المفهوم اعتبار القائلين به حالة الرّفع حالة متعلّقة بالمسند إليه أمّا تعلّقها بالفعل فيجرونه على المضارعة. وهذا التصوّر يتعارض مع مبدإ الدّلالة الأساسية للحالة الذي يغطّي مختلف الاستعمالات الممكنة. ودعا في المقابل إلى ضرورة التعويل على مفهوم التوجيه بصفته مفهوما مجرّدا يمكّن من تفسير العلاقة بين الحالات الإعرابية في بنية الجملة (Hjelmslev, 1935, 85).

ب- الاهتمام بالحالات الإعرابيّة بصفتها حالات مدرجة ضمن نظام متكامل ولا يمكن دراستها بمعزل عنه. وهذه المعالجة تقتضي رؤية متكاملة للنّظام تأخذ بعين الاعتبار المنطلقات وتراعي الأهداف المنتظرة من تلك الـــــدّراسة (نفسه، ص ص 86- 87). وقد ذكر يالمسلاف أنّ من عيوب الدّراسات المهتمّة بالحالات الإعرابية في اللّغات الهندية الأوروبية فصلها بين الحالات إذ اهتمّ الدّارسون بكلّ حالة على حده فكانت عملية الاستقراء منقوصة باعتبارها لم تؤدّ إلى أيّ تأليف[1]. وفصلوا بين مختلف استعمالات الحالة الإعرابية الواحدة فبدت دلالتها الأساسية ضبابية ولذلك دعا يالمسلاف إلى ضرورة تفسير الاستعمالات المتعدّدة بدلالة الحالة الإعرابية أو قيمتها. وذهب إلى تحديد دلالة الحالة على أساس دورها في نظام الحالات الإعرابية، خاصّة أنّ عملية الإخبار عن شيء ما تتحقّق بواسطة الحالات وأنّ الحالات تختلف فيما بينها على أساس المعنى الذي تفيده.

ج- ينبغي أن يكون المنهج اللّغوي منهجا اختباريا متولّدا من البنية الدّاخلية للغة وليس مسلّطا عليها. وقد اعتبر يالمسلاف قصور منهج نورين (Norcen) في دراسة الأنظمة اللّغوية راجعا إلى وضعه منهجا مسبقا لم يكن نابعا من النّظام اللّغوي المدروس.

إنّ غياب هذه المبادئ في تحديد المقولة قد كان سببا مباشرا في ما آلت إليه أغلب النّظريات المعالجة للحالات الإعرابية من مآزق. ولذلك صرّح يالمسلاف ضمن "مقولة الحالات الإعرابية" بأنّ "نظرية الحالات لم توضع بعد" (Hjelmslev, 1935, 87).

2.2. أهمّ القضايا المترتّبة على مسألة الحالات الإعرابية

انتهينا في الفقرة السّابقة إلى تحديد المبادئ الضّرورية التّي تمكّن من تحديد المقولة تحديدا سليما. ونعمل في هذه الفقرة على إبراز أهمّ

---

1 أرجع يالمسلاف المنهج القائم على الفصل بين الحالات الإعرابية إلى "أبولونيوس" واعتبره متواصلا إلى حدود التّصنيف الذي وضعه بشأن مقولة الحالات الإعرابية (ن. la catégorie des cas, 23).

القضايا التّي تثيرها الحالات الإعرابية لما لها من علاقة بموضوعنا. فالإشكاليات التّي يثيرها الرّفع تتعلّق بالإخبار من حيث كونه معنى ناتجا عن حالة إعرابية أولى أو عن صنف يرتّب خارج الحالات الإعرابية بما أنّه لا يدلّ في نظر بعض الدّارسين على علاقة نحوية[1]. ومن تلك القضايا نذكر :

أ - دلالة الحالات الإعرابية

اعتبر يالمسلاف "دلالة الحالات" من الإشكاليات الأساسية التّي ينبغي معالجتها لوضع نظرية للحالات الإعرابية. ووجه معالجتها يتمثّل عنده في تحديد النّظام الذي تكوّنه الحالات. فقد ذكر أنّ الحالات الإعرابية قد كوّنت نظاما تجريديا ذا مستويين :

- مستوى أوّل : يتمثّل في مفهوم التوجيه، وهو مفهوم أساسي في نظام الحالات لكونه متوقفا عليه مشروطا به. فالتوجيه عنده عمل إعرابي يفسّر كيفية جريان النّظام. ولذلك وصفه بكونه حاضرا باستمرار وقابلا للملاحظة بصفة مباشرة (نفسه، 95).

- مستوى ثانيا مترتّبا على الأوّل يتمثّل في كيفية تصوّر النّحاة لمفهوم التوجيه. فقد أرجع يالمسلاف اختلاف النّظريات المعالجة للحالات الإعرابية إلى اختلاف أصحاب هذه النّظريات في تصوّرهم للمفهوم وفهمهم له (نفسه).

وقد أفضى اهتمامهم بمفهوم التوجيه إلى وصف الحالات الإعرابية والتمييز بينها على أساس (الاستقلالية/ عدم الاستقلالية). فقد اعتبرت حالة الرّفع في اليونانية حالة مستقلّة واعتُبرت حالتا النّصب والجرّ حالتين غير مستقلّتين (نفسه، ص 95). وذهب آست (AST) إلى التمييز

---

1 رغم أهمية النّظرية المحليّة التّي وضع مبادئها "وولنر" فقد ذكر يالمسلاف أنّ قصور هذه النّظرية راجع إلى إقصاء "وولنر" حالة الرّفع من ضمن الحالات الإعرابية ونعتها بكونها صنفا مستقلاّ لا يدلّ على علاقة نحوية « Le nominatif indique l'indépendance où l'absence d'une relation » (catégorie, 43).

بين الحالات على أساس العلاقة (مباشر/غير مباشر). فاعتبر حالتي الرّفع والنّصب حالتين مباشرتين وحالة الجرّ وحالة مفعول الغاية (Datif) حالتين غير مباشرتين (Hjelmslev, 1935, 26 et 96). فأرجع بذلك الرّفع إلى دائرة الإعراب وإلى نظام الحالات الإعرابية بعدما أقصاها "وولنر" من تلك الدّائرة.

وقد كنّا ذكرنا في موضع سابق أنّ يالمسلاف قد أرجع تداخل المواقف المهتمّة بالحالات الإعرابية من حيث تمييزها من غيرها من الأصناف إلى غياب حدّ واضح للمقولة يراعي المبادئ الضّرورية المذكورة في بداية هذا العنصر. ولذلك اقترح تعريفا لمقولة الحالات مفاده أنّ : "الحالة مقولة تدل على علاقة بين شيئين" (Hjelmslev, 1935, 96[1]) . وبيّن أنّ مفهوم شيء في ما وضعه من تعريف مفهوم مجرّد وهو طرف في علاقة (un terme de relation) سواء أكان اسميا (nominal) أم ضميريا (pronominal) أم فعليا (verbal) . ولاحظ أنّ التعريف المذكور يقصي مفهوم المنادى (vocatif) من نظام الحالات لأنّه لا يمثّل علاقة بين شيئين. وأقرّ في مقابل ذلك وجود الرّفع ضمن الحالات الإعرابية دون أن يذكر الرّافع بصفته طرفا ثانيا في عملية الرّفع. فقد اكتفى بالحديث عن المرفوع ووصفه بكونه مفهوما واقعا في منزلة بين الاستقلال وعدمه أو هو بين غير المسبوق بعامل والمسبوق به (Hjelmslev, 1935, 100).

وقد أدّى تردّده في تحديد تصوّر واضح للمرفوع في علاقته بالرّافع ضمن حالة الرّفع إلى اعتباره الرّفع حالة ملتبسة يتغيّر محتواها باختلاف الأنحاء[2]. ولذلك وصفها في بعض المواضع بكونها حالة عامّة (un cas général) (نفسه ص 92) أو هي حالة إعرابية غير محدّدة[3] تتعدّى مجرّد الدّلالة على المسند إليه وتفيض على مفهوم "البعد" الذي وصله "آست"

---

1 « ...est cas une catégorie qui exprime une relation entre deux objets ».

2 نفسه، ص 100 . وفي الإطار نفسه وصف « Roth » المرفوع بكونه مفهوما مركّبا.

3 le nominatif est la forme casuelle par définition indéfinie, p.100.

و"دولاك" بحالة الرّفع فاعتبراها دالة عليه. وتفيض على مفهوم "القرب" باعتباره مفهوما تدلّ عليه الحالة في نظر بعض مفسّري الحالات الإعرابية[1]. ولهذه الأسباب نعت (Roth) المسند إليه المرفوع بكونه مفهوما معقّدا (complexe).

ورغم ما تثيره الحالة من إشكاليات تتأتّى من صعوبة تحديدها وعسر الظّفر بتفسير واضح للمرفوع، فقد اعتبرها حالة إعرابية أولى تمثّل البداية والمنطلق في بناء عمل الإخبار أو هي حالة مطلقة يظهر أثرها في الاسم المرفوع الذي تبدأ به الجملة وهو ما يجعل وجودها ضروريا قبل الانتقال إلى محلّي النّصب والجرّ. وقد فسّر صاحب مقولة الحالات طبيعة العلاقة بين مختلف المحلاّت المذكورة فاعتبرها قائمة على أساس العمل والتعلّق الإسنادي.

إلاّ أنّنا نلاحظ أنّ اعتباره الرّفع حالة إعرابية أولى أو حالة مطلقة راجع إلى تصوّر الرّواقيين لتلك الحالة في علاقتها بسائر الحالات الإعرابية. إذ يبدو أثر المدرسة الرّواقية في آراء يالمسلاف جليا خاصّة أنّ هذه المدرسة قد وصفت بكونها مرجع الدّراسات اللّسانية الحديثة (نفسه، 22- 23) [2]. ثمّ إنّ اهتمامه بالحالات الإعرابية في عدد من الأنظمة اللّغوية قد جعل أثر بعض تلك الأنظمة واضحا في دراسته للحالات الإعرابية ولا سيّما نظام الحالات في السّامية. فقد تحدّث عن أهميّة هذا النّظام ولاحظ أثره في نحو اللّغات الهندية الأوروبية (نفسه، 107).

ورغم إفادته من النّظريات السّابقة، فإنّ شبه القصور عن تفسير الرّفع في اللّغات الأوروبية المذكورة في "مقولة الحالات الإعرابية". قد

---

1 نفسه، ص 46 و ص 99. كما نجد وصفا للحالة، يدلّ على عسر تحديدها عند يالمسلاف، فيما يلي نصّه : le nominatif un cas qui désigne à la fois le sujet et le prédicat à la fois éloignement et rapprochement « la catégorie des cas, 69 ».

2 يمكن العودة بشأن هذه الملاحظة أيضا إلى Robert Blanché, la logique et son histoire, 96.

فسّره المنصف عاشور بـ " نمط الجملة المنطلق منها ومفهوم المسند إليه الذي تبدأ به الجملة فيها" (2004، 338). وأرجع الحيرة إزاء حالة الرّفع من خلال هذه الدّراسة إلى "انعدام عامل معنوي كـ"الابتداء" يولّد بفضله المتكلّم الرّفع في الاسم" (نفسه).

ومن الملاحظ أنّ تماسك النّظرية النّحوية وانسجامها يعودان إلى مفهوم "العامل المعنوي" وأثره في تفسير عدد من القضايا المتعلّقة بعملية الإخبار. فقد علّل سيبويه ارتفاع "المبتدأ والمبني عليه" وارتباطهما في الجملة الاسمية المعرّاة من العوامل اللّفظية بـ"الابتداء". وذهب إلى أنّ المبتدأ والمبني عليه رفع (الكتاب، II ، 126). وأنّ المبني على المبتدأ قد ارتفع بالمبتدإ كما ارتفع المبتدأ بالابتداء (نفسه ، II، 127) . وتعتبر مسألة ارتفاع الخبر مسألة خلافية عند النّحاة نعود إليها في موضعها من هذا البحث. إلاّ أنّ ما يعنينا في هذا الموضع أنّ مفهوم الابتداء الذي بدا غائبا في الهندية الأوروبية – فضلا عن دور المتكلّم في العمل- يعدّ مثالا لما بلغه النّحاة من درجات في التفسير والتجريد انطلاقا من شرح الاسم المرفوع في الجملة الاسمية المعرّاة من العوامل اللّفظية.

ب - إشكالية عدد الحالات الإعرابية في الأنظمة اللّغوية

بما أنّ الحالة الإعرابية تقتضي علاقة بين شيئين فقد أقصى يالمسلاف كما ذكرنا من قبل المنادى من مقولة الحالات الإعرابية. واعتبر الحالات المنطقية والحالات المحليّة حالات إعرابية. ووصف الحالات المنطقية أو النّحوية بكونها حالات مباشرة والحالات المحليّة بكونها حالات غير مباشرة (La catégorie des cas , 97). ولكنّه بيّن في المقابل أنّ الحالات الإعرابية المذكورة تخصّ بعض الأنظمة النّحوية دون سائر الأنظمة. ولذلك فإنّ إنجاز نظام كلّي للحالات يقتضي، في نظره، دراسة الأنظمة المختلفة ومعرفة عدد الحالات الإعرابية لكلّ واحد منها. ثمّ يتمّ تحديد النّقاط المتقاطعة بينها لتكوين نظام أساسي مثالي (un système –type) يمكّن من تفسير طبيعة العلاقة بين المفردات اللّغوية في مختلف الأنظمة.

ورغم اعتباره الجملة محور العمل وجعلها مبدأ ثابتا في التحليل النّحوي، فإنّنا نلاحظ أنّ تكوين نظام أساسي مثالي يمكّن من تفسير مختلف الاستعمالات في الأنظمة اللّغوية المختلفة قد يكون مفيدا في ضبط الموضوع العلمي ولكنّه لا يناسب المعطيات الاختبارية لما ذكرنا من أنّ بنية الجملة في الهندية الأوروبية ليست بنية الجملة في أنظمة نحوية أخرى كنظام العربية. فالإشكال الذي يحول في تقديرنا دون بلوغ هذا التصوّر ماثل في نمط الجملة المنطلق منها. فإذا كان الخبر مشروطا في الفرنسية أو الأنقليزية مثلا ببنية [فا ف مف] حيث يكون الفعل رأسا معجميا متحكّما في هذه البنية عاملا فيها فإنّه في العربية مشروط بالبنية [ف فا مف] التّي تتحقّق بواسطة الفعل باعتباره عاملا لفظيا والبنية [مبتدأ + خبر] التّي تتحقّق بواسطة "الابتداء" بصفته عاملا معنويا وما يتفرّع عنهما من أبنية.

ج- العلاقة بين نظام الحالات الخاص بنحو ما والنظام الأساسي الذي يعمل بالمسلاف على تحقيقه

اعتبر بالمسلاف العلاقة بين نظام الحالات في لغة من اللّغات والنّظام الأساسي الذي يبحث عنه من القضايا الأساسية المتولّدة عن دراسة الحالات الإعرابية. ومع أنّ هذه العلاقة لم تطرح من قبل فقد أصبحت ملحّة من خلال اكتشاف بعض الأنظمة النّحوية الأخرى. فهي تمكّن في نظره – بالإضافة إلى تكوين نظام أساسي- من المقارنة بين نظم الحالات الإعرابية وما تقتضيه المقارنة من وقوف على مفهوم العمل الذي يحقّق العملية الإسنادية فيوجد الخبر بعد أن لم يكن.

د- بنية نظام الحالات :

ذكر الدّارسون أنّ الحالات تنتظم فيما بينها وفق مبدإ تناظري، تحدّد كلّ حالة من الحالات تحديدا رمزيا دقيقا على نحو ما يوجد في الرياضيات والمنطق. إذ نجد حالة سالبة وأخرى موجبة وثالثة مركّبة وهكذا. إلاّ أنّ بالمسلاف قد ذكر أنّ النّظام اللّغوي نظام حرّ لا يقوم

على الإيجاب والسلب بل يجري على أساس مفهوم السيطرة (domination) الذي يجعل منه كيانا حركيّا (une entité dynamique) (ن. السّابق، ص ص 107- 108). وقد فسّر مفهوم السيطرة في بعض الأنظمة النّحوية فأرجعه إلى علاقة مقولة الحالات الإعرابية ببعض المقولات التصريفية كمقولتي الجنس والعدد. فتحدّث عن سيطرة الحالات الإعرابية في بعض المواضع على مقولتي الجنس والعدد ووقوعها تحت سيطرة مقولة العدد في مواضع أخرى كما هو الحال في اللاتينية. وذكر أنّ تنازع المقولات من حيث فرض بعضها سيطرته على البعض الآخر ليس مبدأ مشتركا بين الأنظمة النّحوية بل يختلف مفهوم السيطرة بحسب خصوصية تلك الأنظمة. إذ نجد في بعض الأبنية النّحوية أن مقولة الحالات تفرض سيطرتها باستمرار على تلك المقولات دون أن يحصل العكس.

إنّ مفهوم السيطرة الذي فسّرت به طبيعة العلاقة بين المقولات في بنية الجملة، يبرز صورة تعلّق مقولة الحالات الإعرابية بالمقولات التصريفية للاسم أثناء عملية الإخبار ويحدّ من فرضيّة التناظر التّي أقرّها النحاة قبله. ونحن نلاحظ أنّ مفهوم السيطرة الذي يؤدّي إلى تحديد الوظائف النّحوية قد عبّر عنه النّحاة حين اعتبروا علاقة الرّفع بالنصب والجرّ علاقة أصل بفرع. ففسّروا سيطرة حالة الرّفع واعتبارها المنطلق في بناء عمل الإخبار بالأصل وجعلوا النّصب والجرّ فرعين عليها. كما اعتبروا المقولات التصريفية للاسم واقعة تحت سيطرة الحالات الإعرابية لأنّ الاسم في التركيب يخضع إلى مفهوم العمل وما يولّده من حالات.

3- إرجاع الرّفع إلى دائرة الإعراب مهمّ في دراسة الإخبار ولكنّه قاصر عن تحديد الحالة

اتّضح لنا من خلال معالجة يالمسلاف للحالات الإعرابية أنّ الرّفع مفهوم وظيفي يعود إلى دائرة الإعراب ولا يشذّ عنها رغم صعوبة تحديده وعسر الظّفر بتصوّر واضح له. فهو يقوم على علاقة داخل النّظام تؤكّد

تماسك البنية النّحوية وترابط عناصرها. وقد فسّر بالمسلاف أولوية الرّفع في بنية الخبر بسيطرته على الحالات الأخرى إعرابية كانت أو محليّة.

غير أنّ هذا التصوّر الذي يقصر الرّفع على الوظيفة النّحوية يبدو محلّ تساؤل في تقديرنا. إذ يبدو الرّفع في بعض التصوّرات وظيفة نحوية وظاهرة تداولية تعود إلى المتكلّم في علاقته بالمخاطب. فالمتكلّم عند بنائه الكلام يجعل جزءا من كلامه بارزا ليكون موضع عنايته وموضع اهتمام المخاطب وذلك بتقديمه أو إظهاره أو تأكيده تأكيدا لفظيا أو معنويا وغير ذلك من المفاهيم التّي تساعده على إبراز المعلومة التّي يريد بيانها. ولذلك فإنّ عملية الإخبار لا تتحقّق ببنية أساسية ثابتة فحسب وإنّما تتحقّق بأبنية أساسية وأخرى مشتقّة منها يلبّي بواسطتها المتكلّم انتظار مخاطبه. وقد فسّر "ملنار" (J.C. Milner) تولّد الأبنية المشتقّة من الأبنية الأساسية بتغيّر مواقع (places) العناصر المعجمية والمحلات (sites) الإعرابية. وميّز بين الموقع والمحلّ على أساس أنّ تغيير الموقع لا يؤدّي إلى تغيير الدّلالة كما هو الحال في الأمثلة (1) و (2) و(3).

1- ضرب عمرو زيدًا

2- ضرب زيدًا عمرو

3- زيدًا ضرب عمرو

وأنّ تغيير المحلّ الإعرابي يؤدّي إلى تغيير الدّلالة كما هو الحال في المثالين (4) و(5).

(4) زيدٌ يحبُّ هندًا

(5) هندٌ تحبُّ زيدًا[1]

---

1 ن. ملنار ، Introduction à une science du langage ، 297- 298. ويمكن العودة بشأن تغيّر المواقع وتكوين أبنية مشتقّة من بنية أصلية إلى شومسكي، théorie du Gouvernement et du liage ، ص 310.

إنّ مختلف الأبنية التّي يتوسّل بها المتكلّم للإخبار عن الأشياء صورٌ مختلفة في بناء عمل الإخبار وأنّ هذه الصّور تتّفق في كون كلّ واحدة منها تقوم على علاقة الأوّل بالثّاني سواء كان الأوّل والثّاني ظاهرين أو كان أحدهما ظاهرا والآخر مضمرًا. إذ يمكن أن يكون الموضع الأوّل بمقتضى هذا التصوّر شاغرًا عند ما يكون المخبر عنه مضمرًا (Ø) يدلّ عليه العنصر غير المحذوف لتستوي منهما البنية كاملة، فيكون العنصر الظاهر دليلا على المضمر. ويمكن أن يكون مملوءًا باسم أو بعنصر معجمي وقع موقع الاسم[1]. ويكون الاسم الواقع في الموقع الأوّل مرفوعاً أو غير مرفوع. وهو في الحالين مخبر عنه لكونه في محلّ رفع دلاليا. وقد ذكرت "قيرون" (Jacqueline Guéron) في إطار دراستها للإحالة وجود أبنية في اللّغة الأنقليزية يتقدّم فيها المتمّم على الفعل إذ يكون في أوّل الجملة (un complément verbal est antéposé en tête de phrase) كما يتّضح من الأمثلة (6) و (7) و (8).

(6) بالقرب منه أظنّ أنّ زيدا رأى ثعبانا Near him, I think John sow a snake

(7) في صورة هند التّي بحوزة زيد أظنّ أنّها معتدلة المزاج

In John's picture of Mary, I think she looks good.

(8) في الشقّة التّي اكتراها زيد ، هو يقضّي وقتا طويلا .

In the apartment John just rented, he spends a lot of time[2]

وتعدّ المركّبات "بالقرب منه" في (6) و "في صورة هند التّي بحوزة زيد" في (7) و "في الشقّة التّي اكتراها زيدٌ" في (8) في موضع رفع دلاليا

---

1 اعتبر الجرجاني اللّفظ الواقع موقع الاسم اسما بقوله : " كلّ لفظ وقع موقعا يقتضي الاسم حكم عليه بالاسمية" (المقتصد في شرح الإيضاح، II ، 1092).

2 ن. بشأن الأمثلة المذكورة، "ج.قيرون"، Coréférence et structures topicalisées ، ص ص 52- 53.

وهي تمثّل المخبر عنه الذي يرد في بداية الإخبار ويجيء ما بعده ليزيد عليه فائدة فيخبر به عنه. وهذا التصوّر يجعل المخبر عنه مفهوما موغلا في التجريد بحيث يمكنه أن يمثّل مختلف العناصر التّي ترد في الموضع الأوّل أثناء عملية الإخبار. فهو من الأوائل التّي تحتاج إلى ما بعدها. وقد تنبّه شومسكي إلى أهميّة هذا الموضع من خلال اهتمامه بنظرية الحالة الإعرابية (théorie du cas) والأدوار الدّلالية (Ø – rôles) [1]. واعتبر انطلاقا من اللّغة الأنقليزية خاصّة أنّه موضع اسمي يشغله المركّب الاسمي (SN) سواء كان مرفوعا أو غير مرفوع. فقد ذهب إلى أنّ المركّب الاسمي تسند إليه حالة إعرابية واحدة بحسب محلّه من الجملة[2] إذ يمكن أن يكون مرفوعا إذا كان معمولا مطابقا لعامله. ويكون منصوبا إذا كان معمولا لفعل متعدّ. ويكون مجرورًا إذا تعدّى إليه الفعل بواسطة أداة (préposition) - من قبيل حروف الجرّ في العربيّة- أو ورد في تركيب إضافي على الشاكلة [م.س- س][3] . كما ذهب في إطار اهتمامه بقواعد التحويل إلى أنّ العناصر المعجمية تتغيّر مواقعها في بنية الجملة فتترك أثرا (une trace) يدلّ على انتقال عنصر من العناصر من موقعه الأصلي إلى موقع آخر بعد أن ترك ما يدلّ عليه.

ولئن كان هذا التصوّر يبرز كيفية تحقّق مفهوم التحويل عند شومسكي فإنّه يبيّن في الوقت ذاته كيفية تولّد الأبنية المشتقّة من بنية

---

1 ن. شومسكي théorie du gouvernement et lu liage ، 290 وما بعدها.

2 نشير في هذا السّياق إلى أنّ عبد الفتاح الفرجاوي قد ربط في مقاله "موقع نظرية التسلط والرّبط" من النظرية اللسانية التوليدية، إسناد الحالة الإعرابية إلى المركب الاسمي بحسب موقع الاسم في الجملة وقد ذكرنا من قبل أنّ الحالة يسندها المحلّ ولا يسندها الموقع بدليل انتقال المركّب الاسمي من موقع إلى آخر دون أن تتغيّر دلالة الجملة (ن. بشأن الملاحظة الأخيرة، موقع نظرية التسلط والربط... مجلة موارد عدد 10 سنة 2005، ص 123.).

3 (I) SN est nominatif s'il est gouverné par ACC

(II) SN est objectif s'il est gouverné par un V transitif

(III) SN est oblique s'il est gouverné par Prép.

(IV) SN est génitif dans [SN – X'] (théorie du gouvernement et du liage, 290).

أصلية، بحيث يكون المخبر عنه في تلك الأبنية عنصرا محذوفا أو عنصرا ظاهرا يتمثّل في المركّب الاسمي مرفوعا كان أو غير مرفوع[1]. وهو ما نتبيّنه من المثالين (9) و (10).

(9) زيدٌ أعطى كتابا لعمرو .John gave a book to Bill

(10) من يوجد بالغرفة ؟ ؟Who is there in the room

حيث يكون "زيدٌ" في (9) مرفوعا واقعا في محلّ رفع في حين يعدّ اسم الاستفهام (مَنْ) عنصرًا منقولا عن موقعه الأصلي وهو عنصر منصوبٌ وقع في محلّ رفع دلاليا ممّا يجعله مهيّأ ليخبر عنه بمخبر به. وقد فسّر "بولوك" (J.Y. Pollock) كيفية تولّد بعض الأبنية المشتقّة عند شومسكي فبيّن أنّ العناصر الاسمية التّي تشغل محلّ الرّفع يمكنها أن تكون مرفوعة أو غير مرفوعة. ولكن ذلك لا يغيّر من معنى الإخبار الذي ينعقد بمخبر عنه ومخبر به. فالاسم الواقع في محلّ الرّفع مخبر عنه كما يتّضح من المثالين (11) و (12).

(11) بعد يوم من العمل وجد حلّ المشكل

Après une journée de travail il a trouvé la solution du problème

(12) زيدٌ أكل المرطّبة في ثلاث ساعات Pierre a mangé un gâteau en trois heures[2] فالمخبر عنه في (11) (بعد يوم من العمل) متمّم جرى بموضع الاسم المرفوع حين انتقل من موقعه الأصلي إلى موقع متقدّم وهو في (12) (زيدٌ) مرفوع –وقع في موضع رفع- لرافع هو الفعل العامل.

وبما أنّ التقديم والتأخير والحذف من المفاهيم المتّصلة بعلاقة المتكلّم بالمخاطب، فإنّ المتكلّم يقدّم ويؤخّر ويحذف مراعاة لعدد من

---

1 « Les structures dérivées par déplacement d'un SN de la position d'objet direct à celle de sujet » (théorie du gouvernement et du liage, 310)

2 المثالان (11) و (12) من مصنّف "بولوك" : Language et cognition, Introduction au programme minimaliste de la grammaire générative, 50-51.

الاعتبارات المقامية. ممّا يجعل موضع الاسم المرفوع عرضة لأيّ عنصر معجمي مهما كان إعرابه وهو ما يسمح بتولّد أبنية مشتقّة تمكّن بدورها من تحقيق عمل الإخبار بما أنّها تقوم على علاقة الأوّل بالثّاني.

ورغم أهميّة هذه التصوّرات من حيث توسيعها لمجال الرفع بما يجعله وظيفة نحوية تداولية فقد عاب بعض الدّارسين على هذه النّظريات استهانتها بالفوارق الصّياغية وعدم اعتدادها بالفوارق المعنوية بين صيغة الانطلاق قبل الحذف والصيغة النّهائية النّاتجة عن إجرائه (ن. محمّد الشاوس، أصول تحليل الخطاب، 1132).

وفي مقابل ذلك فقد جعل النحاة العرب من الحذف والتقدير مبدأ نظريا في تفسير اشتغال أغلب الظّواهر اللّغوية وخاصّة ما اتّصل منها بقسم الأسماء لما يتداول عليها من معاني الفاعلية والمفعولية والإضافة ولما يحتاج اليه الفصل بين هذه المعاني من تحديد للعلاقات الإعرابية. وجعلوا من التقديم والتأخير مبدأ فسّروا به حركة العناصر المعجمية في بنية الخبر وانتقالها من موقع إلى آخر فتحدّثوا عن التقديم الذي يجيء على نيّة التأخير كخبر المبتدإ إذا تقدّم على المبتدإ والمفعول إذا تقدّم على الفاعل والتقديم الذي لا يجيء على نيّة التأخير لأنّ العنصر المعجمي ينقل فيه من حُكمٍ إلى حُكمٍ ويُجعل له باب غير بابه وإعراب غير إعرابه. وقد مثّل عبد القاهر الجرجاني لهذا الضّرب من التقديم بقوله : "وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل آن يكون كلّ واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا له، فتقدّم تارة هذا على ذاك وأخرى ذاك على هذا. ومثاله ما تصنعه بزيد والمنطلق، حيث تقول مرّة : "زيدٌ المنطلق" وأخرى "المنطلق زيدٌ"، (...) وأظهر من هذا قولنا : "ضربتُ زيدًا" و "زيدٌ ضربته"، لم تقدّم زيدًا على أن يكون مفعولا منصوبا بالفعل كما كان، ولكن على آن ترفعه بالابتداء، وتشغل الفعل بضميره، وتجعله في موضع الخبر له" (دلائل الإعجاز، ص 107).

وقد ربطوا هذا المبدأ بتحديد الغرض من الكلام فاعتبروه أصلا يقيّد به المتكلّم المخاطب ويتمكّن بواسطته من توليد أبنية مشتقّة من بنية أصلية.

إنّ مختلف التصوّرات المذكورة تؤكّد منزلة محلّ الرّفع في بنية الخبر وإن كانت تتفاوت في معالجتها للمفهوم ، ونحن نعتبر أنّ غياب الأبنية المشتقّة الدّالة على دور المتكلّم والمخاطب في تفسير يالمسلاف للرّفع راجع إلى المنطلقات التّي وضعها ضمن "مقولة الحالات الإعرابية" وأهمّها تأصيل المفهوم ضمن تلك المقولة وقد بدأ عند بعض الدّارسين خارج دائرة الإعراب. فقد سعى إلى تحديد الرّفع وضبطه بالنّظر إلى ما وُجدَ من تعريفات سابقة له، فانتهى إلى أنّ مقولة الحالات الإعرابية مقولة كلّية يمكن الانطلاق منها في دراسة الألسنة البشريّة المختلفة. أمّا الحالات الإعرابية فقد اعتبرها خاصّة تختلف من نظام نحويّ إلى آخر من حيث عددها وكيفيّة جريانها.

خاتمة الفصل

لقد تناول يالمسلاف علاقة الحالات الإعرابية بعضها بالبعض الآخر انطلاقا من مفهوم التوجيه باعتباره مبدأ أساسيا في تجريد الإعراب والحالات المتولّدة عنه. واهتمّ بحالة الرّفع من حيث وجودها وأولويتها ومدى اعتبارها حالة مستقلّة أو محايدة. وقد أفضى نقاشه للمسائل المذكورة إلى اعتبار الرّفع حالة إعرابية تلعب دورًا أساسيا في توليد المعنى النّحوي. فهي حالة مباشرة تتعلّق بالمحلّ الأوّل الذي يمثّل البداية والمنطلق في بناء عمل الإخبار.

وقد بدا لنا هذا المقترح – كما بدا لغيرنا[1] – متّصلا بالتّصوّرات التّي تنفي وجود الاسم في التّعامل اللّغوي خارج دائرة الإعراب. ولذلك استعصى عليه تحديد رافع الاسم الواقع في محلّ رفع. ومع ذلك فقد شدّد على ضرورة تحديد دلالة الحالة على أساس دورها في نظام الحالات الإعرابية خاصّة أنّ عمليّة الإخبار عن شيء ما تتحقّق بواسطة الحالات وأنّ الحالات تختلف فيما بينها على أساس المعنى الذي تفيده.

---

1 ن. المنصف عاشور، 2004، ص 339 وما بعدها.

ومهما يكن من صعوبات بشأن تفسير الرّفع فإنّ "مقولة الحالات الإعرابية" تُعدُّ من أهمّ الدراسات اللّسانية الحديثة التّي أولت الإعراب منزلة المحور الذي تقوم عليه أهمّ القضايا اللّغوية. فقد أكّد يالمسلاف على أهمّيته في الرّبط بين العناصر المعجميّة، في إطار دحض التصوّرات التّي تعلّل العلاقات التركيبية تعليلا منطقيا لا إعرابيًا.

فالإخبار عمل لغوي يتحقّق بداية من محلّ الرّفع الذي يُعدُّ فضاء مؤهّلا لتنفيذ المعاني. ولذلك أكّد يالمسلاف على أهميّته بإرجاع حالة الرّفع التّي يولّدها المحلّ إلى دائرة الإعراب رغم صعوبة تفسيرها المتولّدة – بالعودة إلى النّظرية النّحوية- عن غياب الابتداء باعتباره عاملا معنويا في تلك الأبنية.

الفصل الثّاني

الرأس والمخصّص عند شومسكي، بنية ذهنية مجرّدة تمكّن من تحقيق مفهوم "النّحو الكوني" وتختصر مختلف ضروب الإنجاز.

- تمهيـد

بعد النّظر في تصوّر يالمسلاف لمفهوم الإعراب والحالات المتولّدة عنه وتأكيده أهميّة المفهوم في دراسة الجمل وحلّ الكثير من القضايا النّحوية، نتقدّم في هذا الفصل إلى تحديد منزلة الجملة عند شومسكي – انطلاقا من الاهتمام بثنائية الرّأس والمخصّص- ودراسة كيفية توزيع الأدوار الدّلالية فيها.

ونحن نقصد من هذا المبحث مثلما ذكرنا في مباحث سابقة، تحديد الخلفية النّظرية أو الفرضيّة التّي يستند إليها شومسكي في تفسير كيفية تولّد الأبنية اللّغوية خاصّة أنّنا نهدف من خلال هذه المقدّمات إلى دراسة النّظرية النّحوية العربية انطلاقا من فرضيات نستمدّها من تلك المقدّمات اللّسانية.

وقد جعلنا من ثنائية "الرأس المخصّص" أداة لتبيّن كيفية تولّد الدّلالة لفرط الصلة بينها وبين المخبر عنه والمخبر به ولأنّ شومسكي قد جعل منها خيطا رابطا بين ما يعبّر عنه بالنّحو الكوني (la grammaire universelle) وما يعبّر عنه بالنّحو النّووي (la grammaire noyau)[1] أو هي خيط رابط بين الفطري والمكتسب[2]. ونظرا لأهميّة هذه الثّنائية في النّظرية التوليدية، فإنّنا نحدّد في العنصر الموالي موقعها من تلك النّظرية.

1- موقع الرّأس والمخصّص من النّظرية التوليديّة

ظهرت ثنائية الرّأس والمخصّص عند شومسكي في نظريـة س المســـقطة (X- barre) وهي نظريّة فرعيّة مدرجة ضمن نظريّة

---

1 ن. Noam Chomsky, théorie du Gouvernement et du liage, pp. 17-41.

2 سنعود إلى هذه المسألة في العنصر الموالي من هذا العمل من خلال المحاورة الدائرة بين "ج. بياجي" و"نوام سومسكي" وهي ضمن théories du langage théories de l'apprentissage, éd. du Seuil, 1979.

التحكّم والرّبط (théorie du gouvernement et du liage) التّي قدّمها في محاضرات "بيز" سنة 1982. وقد مثّلت هذه النّظرية نقلة نوعية في دراسة الجملة ومعالجة قضاياها. فلم تعد الجملة في نظر شومسكي مسلّمة من المسلّمات يُكتفى بالتّمثيل لها على النّحو التّالي :

[جملة ⟵ مركب اسمي + مركب فعلي] [1]، بل هي ظاهرة لغوية محكومة بعدد من الرّوابط وأنّ تحديد معنى تلك الظّاهرة متوقّف على تحديد طبيعة تلك الرّوابط. ولذلك فإنّ نظرية التحكّم والرّبط لم تكن منفصلة عمّا قدّمه في مناويله السّابقة وإنّما تندرج في إطار التّعديلات التّي أدخلها على النّظرية في مختلف مراحل تطوّرها.

وقد حافظ في إطار اهتمامه بالنّظرية وسعيه إلى مزيد إحكامها وتجويدها على بعض التصوّرات من ذلك محافظته على الخاصيّة البيولوجية للمبادئ التّي ينشأ عنها النحو الكوني. فقد لاحظ أنّ الطفل يولد مجهّزا بيولوجيا بجزء من النّحو اعتبره فطريا [2] وذهب إلى أنّ مفهوم الاكتساب اللّغوي الذي نادى به سكينر (Skinner) وربطه بثنائية المثير والاستجابة (S ⟵ R)[3] التّي اعتمدها "بلومفيلد" في دراسة اللّغة و "واطسن" و "بافلوف" في مجال علم النّفس غير قادر على تفسير

---

1 يقابل التمثيل المذكور أعلاه الشكل [S ⟵ NP+VP] وقد وضّحه شومسكي منذ أنموذج (1957) بإعادة كتابة عدد من الجمل بواسطة المشجّر منها :

Jane likes the dog (جان يحبّ الكلب)

Jane hits the boy (جان يضرب الولد)

The dog likes the boy (الكلب يحبّ الولد)

ويمكن العودة إلى ذلك التمثيل ضمن انموذج (1965).

Aspects de la théorie syntaxique, Tr. de Jean-Claude Milner, Paris, 1975.

2 ن. théories du langage théories de l'apprentissage, pp. 65-69-200 ويمكن العودة بخصوص هذا المسالة إلى : Language universals, in linguistics Encyclopédia, pp. 277-284.

3 ن. Skinner, B.F. Verbal Behavior, Appleton Century Crofts, New York, 1957.

قدرة المتكلّم على استخدام اللّغة لأنّ عدد الجمل الصّحيحة غير محدود نحويا وأنّ المتكلّم قادر على إنتاج جمل لم تُقلْ من قبل[1].

وقد انتقد في هذا الإطار عمل سكينر ضمن (A review of B.F. Skinner's verbal behavior) وبيّن أنّه من غير الممكن أن يكون الطّفل قادرًا على تعلّم اللّغة بممارسة كلّ سلاسل الجمل الممكنة. وقد أكّد هذا التصوّر في المحاورة التّي جمعته بـ"جون بياجي" (J. Piaget) حول نظريات التعلّم اللّغوي. حيث يوجد ما يسمّى عنده بالنّحو الفطري وهو نحو محدّد جينيا ويتكوّن من مبادئ بسيطة تمكّن من تفسير الظّواهر اللّغوية المختلفة[2]. وقد بيّن في نظرية (س) أنّ الرأس والمخصّص جزءٌ من ذاك النّحو. إذ هما بنية ذهنية مجرّدة تختصر ضروب الإنجاز المختلفة. وبما أنّ هذه البنية موجودة في دماغ الانسان ولها حقيقة بيولوجية : فهي تساعد في نظره على نشأة مفهوم "النّحو الكوني" لكونها مبدأ من مبادئه.

وعليه فإنّ نظرية التحكّم والرّبط وما تضمّنته من نظريات فرعية كنظرية (س) ليست إلاّ محورا أساسيا في البحث عن مبادئ النّحو الكوني ورسم خصائصه. وقد خلص شومسكي إلى أنّ مبادئ النّحو الكوني هي تلك المبادئ التّي تمثّل نقطة تقاطع بين الأنحاء المسيّرة للغات الطبيعة. وقد أطلق على الواحد منها مصطلح "النّحو النّووي"

---

1 من الأمثلة التّي ذكرها شومسكي للدّلالة على أنّ عدد الجمل الصحيحة نحويا غير محدود ، وأنّ للمتكلّم القدرة على إنتاج تراكيب جديدة قوله : " Color Less green ideas Sleep furiously " (تنام الأفكار الخضراء التّي لا لون لها بعنف) ن. structures syntaxiques, Trad. de M. Braudeau. Seuil, 1969, p. 17. ويمكن العودة بشأن قدرة المتكلّم على إنتاج الجمل التّي لم تُقل من قبل إلى : Jean-Yves Pollock, Language et Cognition, Introduction au programme minimaliste de la grammaire générative, PUF, 1997, pp. 4-5.

2 ن. Théories du langage, Théories de L'apprentissage, p. 65. ويمكن العودة بشأن هذه الملاحظة إلى مصنّف شومسكي : Régles et représentations, chap. 5 . Du Fondement biologique des capacités linguistiques, pp. 175-204.

(La grammaire noyau)[1] أو "النّحو الخاصّ" (la grammaire particulière)[2] عديلا لمفهوم النّحو الكوني أو النّحو العامّ[3].

ومن الملاحظ أنّ ما ذكره بخصوص النّحو الكوني لا يختلف عن التوجّه العامّ الذي رسمه يالمسلاف في دراسته للغات الطبيعية. فقد ذكرنا في الفصل الأوّل من هذا الباب أنّ صاحب "مقولة الحالات الإعرابية" يبحث عن نظام أساسي يكون صالحا لأغلب اللّغات البشرية. وهو ما يسوّغ لنا اعتبار النظرية التوليدية نظرية قديمة. وقد أكّد محمد الشاوش هذا التصوّر حين أرجع مفهوم التحكّم إلى نظرية العمل التّي قامت عليها أقدم الأنحاء التّي وصفت بها اللّغات الإعرابية كاليونانية واللاتينية والعربية. واعتبر علاقة مفهوم التحكّم بنظرية العمل من قبيل علاقة الفرع بالأصل (أصول تحليل الخطاب، I – 237).

غير أنّ يالمسلاف قد انطلق من مقولة الحالات الإعرابية وعمل على البحث عن تلك المقولة في عدد من اللّغات لمعرفة ما إذا كانت مبدأ عامّا يصلح لوصف اللّغات الطبيعية وتفسير طرق تعلّق الوحدات المعجمية فيها أو هي مقولة تسيّر لغات دون أخرى بحيث لا يمكن إدراجها ضمن النّظام العامّ الذي يبحث عنه . أمّا شومسكي فقد انطلق من عدد من المداخل الإعرابية وجعل من كلّ مدخل نظرية فرعية تعود إلى نظرية التحكّم والرّبط. وقد ناقش "روفري" (Alain Rouveret) تلك النظريات في إطار عرض نظرية شومسكي اللّسانية وذلك ضمن المقدّمة التّي وضعها لمصنّف شومسكي "الإعراب الجديد"[4]. وتعتبر نظرية (سّ) مدخلا من تلك المداخل يفسّر بواسطته شومسكي كيفية تعلّق

---

1 ن. Théorie du Gouvernement et du liage, p. 17 et 43. ويمكن العودة إلى Principes de phonologie générative, Paris, 1973, pp. 90-92.

2 ن. Langue Linguistique Politique, Dialogues avec Mitsou. RONAT, p. 185.

3 انظر الفرق بين مفهومي "النّحو الكوني" و "النّحو الخاصّ" ضمن مصنّف شومسكي، Le langage et la pensée, 1969, pp. 47-50.

4 ن. La nouvelle syntaxe, pp. 35- 43.

العناصر المعجميّة بعضها بالبعض الآخر في المركّبات والجمل انطلاقا من ثنائية الرّأس والمخصّص. وقد أفضت هذه النظرية إلى نظرية أخرى متفرّعة عنها وتابعة لها هي نظرية الأدوار الدّلالية (Ø Roles) لأنّ العناصر المعجمية التّي تقوم بوظيفة الرّأس تقتضي أطرافا معيّنة أو مخصّصات تتعلّق بها وتقوم بوظائف دلالية معيّنة يوزّعها الرّأس المعجمي كما سيتّضح في الفقرات الموالية.

2- الرّأس والمخصّص في نظرية (س̄) بنية مجرّدة متحكّمة في ضروب الإنجاز المختلفة

ملخّص هذه الفقرة أنّ مختلف ضروب الإنجاز تأليفية كانت أو تحليلية محكومة بثنائية الرأس والمخصّص باعتبارها بنية ذهنية مجرّدة وعلاقة بين الأوّل والثّاني. وقد وضّح شومسكي هذا التصوّر انطلاقا من عرضه خصائص نظرية (س̄). إذ تقوم هذه النّظرية على مفهوم الإسقاط المعجمي (Projection lexicale) وهو : "مفهوم رياضيّ يحتلّ دورًا أساسا في انتظام الأبنية في مختلف المستويات التمثيلية (الشريف ، 2002، I، 138). وينطبق الإسقاط على مختلف العناصر المعجمية وهي الأفعال والأسماء والحروف كما ينطبق على الجمل.

ويفضي إسقاط تلك العناصر إلى ما يسمّى بالأساس المقولي حيث الجملة والفعل والاسم والصّفة والحرف مقولات نحوية.

فالمقولة المعجمية "رجلٌ" مثلا اسم والمقولة النّحوية "الرّجل" اسم تاجه خط (إ ⟵ أ̄) يعتبره شومسكي مركّبا اسميا تتحكّم فيه بنية مجرّدة يتعلّق فيها الأوّل بالثّاني كما يتّضح من الرّسم الموالي :

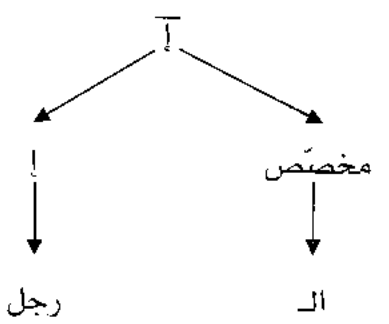

وهو يعتبر (ضرب أخاه) مركّبا فعليا يتكوّن من الفعل "ضرب" مع إسقاط على النّحو التالي :

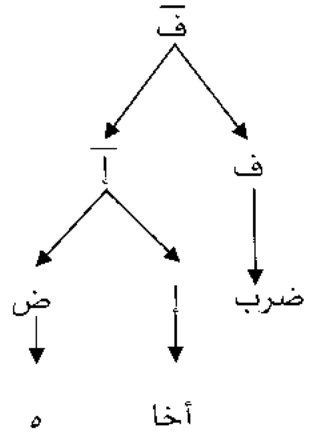

ويعتبر الجملة "هل جاء زيدٌ" جملة مسقطة يمثّل لها كما يلي :

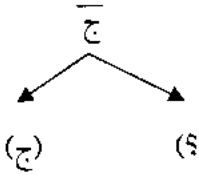

ولذلك فإنّ المركّبات الاسمية والمركّبات الحرفية والمركّبات الفعلية والجمل صور مختلفة تجسّم ظهور الرّأس والمخصّص باعتبارهما بنية ذهنية مجرّدة. فيكون المرور من البنية إلى تجسميها مرورًا من الإضمار إلى الإظهار ومن التمام إلى النقصان. فيكون الرأس والمخصّص بنية تصوّرية تامّة كامنة في الذهن ويكون إظهارها بتحقّقها في صور مختلفة دليل نقصانها. ففي الإظهار تتقلّص بنية الرّأس والمخصّص ولكنّها تكتسب دلالات جديدة توضّح ما كان عامّا. وعلى هذا الأساس اعتبر شومسكي التعلّم من المظاهر التّي تقلّص ملكة المتعلّم. وقد بيّن بناءً على مبدإ الإسقاط علاقة الاقتضاء بين المقولات النّحوية إذ يصبح إسقاط الجملة متضمّنا إسقاط الفعل متضمّنا إسقاط الاسم متضمّنا إسقاط الحرف. فالمقولة المتقدّمة متضمّنة لمقولة وهكذا. وعلى هذا الأساس يقتضي الأوّل الثّاني ويكون الثّاني متعلّقا بالأوّل.

فالإسقاط المعجمي يتحكّم في مختلف العمليات المنجزة بدءًا بالمركّبات ووصولا إلى الجمل. إذ يوجد في العناصر المركّبة عنصر أساسي قابل للإتّساع يتمّ إسقاطه. ويترتّب على الإسقاط عمل المقولة العليا في المقولات الواقعة تحت سيطرتها دون أن تتحكّم في الإسقاطات المتفرّعة عن تلك المقولات (Pollock langage et cognition, projections lexicales,29-31).

وقد ذكر الشريف في هذا المجال أنّ علاقة العناصر المعجمية الرّئيسية التّي تقوم بوظيفة الرّأس في المركّبات : "تقتضي أطرافا معيّنة تتعلّق بها وتقوم بوظائف دلالية معيّنة" (2002، 138). وذلك ما سنعمل على توضيحه في العنصر الموالي :

3- الفعل ومسألة توزيع الأدوار الدّلالية في بنية الجملة

نشير في مقدّمة هذا العنصر إلى أنّ مفهوم الدّور الدّلالي يعود إلى نظرية الأدوار الدّلالية وهي نظرية متفرّعة عن نظرية سين- المسقطة. وتقول هذه النظرية بدور الرّأس المعجمي في توزيع الأدوار الدّلالية للعناصر التّي يقتضيها. وقد ذهب شومسكي إلى اعتبار الفعل رأسا معجميا يوزّع الأدوار الدّلالية في بنية الجملة بحسب خصائصه العاملية. إذ تختلف الأفعال فيما بينها بحسب ما توزّعه من أدوار حيث نجد رأسا معجميا يوزّع دورا واحدا وآخر يوزّع دورين ونجد رأسا معجميا يوزّع ثلاثة أدوار. فالفعل في نظرية الأدوار الدّلالية ينتقي موضوعاته أو حدوده (arguments) وتكون تلك الحدود مركّبات اسمية لها وظيفة مرجعية محدّدة (Chomsky, théorie du gouvernement et du liage ,71) فنقول إنّ الفعل "جاء" رأس معجمي ذو حدّ واحد و "ضرب" رأس ذو حدّين وأعطى رأس ذو ثلاثة حدود وأنّ هذه الحدود تتحمّل أدوارا دلالية توزّعها الرّؤوس (نفسه). وقد لاحظ شومسكي أنّ كلّ حدّ يتحمّل دورا دلاليا ودورا واحدا لا أكثر (المرجع السابق، 72) واستدلّ على ذلك في مواضع مختلفة من النّظرية التوليدية (ن. على سبيل الذكر ، la Nouvelle Syntaxe ، 82 و Questions de Sémantique, 21 – 22).

ولذلك فإنّ إفادة المعنى في الجملة متوقّفة على توزيع الفعل مختلف الأدوار الدّلالية الّتي يستدعيها. فإذا كان الفعل "ضرب" في الجملة "ضرب زيدٌ عمرًا" رأسا معجميا يقتضي دورين دلاليين، دور القائم بالفعل – وهو زيد في المثال المذكور- ودور المتّجه إليه الفعل – وهو عمرو-[1] وجعلت له دورا دلاليا واحدا كأن تقول : "ضرب زيدٌ" وتسكت كانت الجملة غير نحوية وصار الإعراب عن المعنى متعذّرا.

إنّ الإعراب عن المعنى عند شومسكي وعند غيره من اللّغويين متوقّف على العلاقة بين العامل ومعمولاته. إذ يوجد الثّاني بوجود الأوّل. وقد استند شومسكي في حديثه عن كيفية تولّد المعاني إلى الرّأس المعجمي وما يوزّعه من أدوار دلالية. ونحن نلاحظ أنّ هذه العلاقة الّتي تبدو فيها الوظائف النّحوية غير مدرجة هي صورة من العلاقات الّتي وضعها تنيار أثناء دراسته مفهوم التعلّق وهي العلاقات الّتي شكّلها رسال في عدد من الصور المنطقية (ن. الباب الثاني، الفصل الأوّل، ص 96) وحدّث عنها النّحاة في تفسيرهم البنية العاملية وتمييزهم بين خصائص الفعل من حيث اللّزوم والتعدية.

فالفعل الذي يقتضي حدّا واحدا فعل لازم في عرف النحاة وهو الفعل الذي يتعلّق باسم واحد عند تنيار. والفعل الذي يقتضي حدّين فعل متعدّ إلى مفعول. أمّا الفعل الذي يقتضي ثلاثة حدود فقد "صنّفه النحاة على أساس تعديته إلى مفعولين وذهبوا إلى الحديث عن البنية النّحوية الّتي يتعدّى الفعل فيها إلى ثلاثة مفاعيل. وقد صاغوا من اللّزوم والتعدية أشكال الجملة الفعلية وميّزوا بين التعدية واللّزوم على أساس أنّ التعدية

---

1 نشير في هذا السياق إلى أنّ مطابقة الأدوار الدّلالية الّتي يستدعيها الرّأس المعجمي للوظائف النّحوية في بنية الجملة، كأن يكون القائم بالفعل في موضع الفاعل والمتّجه إليه الفعل في موضع المفعول كما في المثال : "ضرب زيدٌ عمرًا"، يكوّن في تصوّر شومسكي : "جملة تستجيب لخصائص البنية العميقة، أمّا إذا جعلنا القائم بالفعل مقدّرا، ووضعنا المتّجه إليه في موضع الفاعل فإنّنا نجري عملية النّقل التحويلي ويكوّن بذلك بنية سطحية مجرّدة" (الشريف ، 2002، 138).

تتبني على المجاوزة المطلقة للفاعل إلى محلاّت المفعولية التّي يقترن بها الفعل.

ومن المفيد التذكير في إطار دراستنا كيفية تولّد الدّلالة عند شومسكي بأنّ الرّأس والمخصّص علاقة بين الأوّل والثّاني سواء أكان الأوّل مرفوعا أم غير مرفوع. فإذا أخبرت عن مكان الطائر فقلت : "فوق الجبل رأيت الطّائر"، فإنّ الأوّل في الجملة –وهو المركّب الاسمي (فوق الجبل) يصلح أن يكون رأسا لها رغم كونه منصوبا فيما يكون الثّاني مخصّصا له. فتصبح العلاقة بين الرّأس والمخصّص علاقة بين الأوّل والثّاني وهي علاقة موغلة في التجريد يصحّ إطلاقها على المفردات والمركّبات بمختلف أنواعها بما في ذلك الجمل والنصوص.

وإذا كان التصوّر التوليدي القائم على اعتبار العلاقة بين الرّأس والمخصّص علاقة مجرّدة تستوعب مختلف المركّبات النّحوية مُهمًّا في دراسة الأخبار وتحديد نوع العلاقة بين المخبر عنه والمخبر به، فإنّنا نشير إلى أنّ الانطلاق من هذه الفرضية في دراسة المخبر عنه والمخبر به في النّظرية النّحوية لا يعني التعويل على تصوّر شومسكي في تحديده دلالة الكلام. لأنّ منطلقات شومسكي – وهو أمر بديهي يعود إلى خصائص اللّغات البشرية- في تحديد كيفية تولّد الدّلالة والمعاني النّحوية ليست منطلقات النحاة التّي أرسوا انطلاقا منها نظريتهم اللّغوية. فإذا كان شومسكي يعتبر "الفعل" رأسا معجميا عاملا يوزّع الأدوار الدّلالية في الجملة، فإنّ النحاة قد ذهبوا إلى اعتبار الدّلالة مشروطة بالمتكلّم باعتباره عاملا حقيقيا. فالمتكلّم يتوسّط بالفعل في الجملة الفعلية ليخبر عن الاسم فيكون تقدّم الفعل بذلك محطّ الفائدة. وهو في الجملة الاسمية لا يتوسّط بشيء بل يخبر عن الاسم بالاسم أو ما شابهه فيكون الثّاني مرتبطا بالأوّل موجودا بوجوده.

وقد سنّوا انطلاقا من توسّط المتكلّم بشيء ما وعدم توسّطه بشيء في إجراء الكلام مفهومي "الإضمار والإظهار" وجعلوا منهما قيمة

خلافية تجعل وجود أحدهما مفضيا إلى إقصاء الآخر. فإذا أظهر المتكلّم جملة اسمية فقد أضمر جملة فعلية. وبالمقابل فإنّ إظهار العامل اللّفظي يفضي إلى إضمار العامل المعنوي. ويترتّب على مراوحة المتكلّم بين الإضمار والإظهار اختلاف الصّور التّي تكون عليها الأخبار.

4- أهمّ مظاهر النّقد لمفهومي "النّحو الكوني" و "الإسقاط المعجمي"

لقد بيّنا انطلاقا من الفقرات السّابقة أنّ شومسكي يطمح إلى وضع "نحو كوني" تتّفق فيه بنية اللّغات البشرية بحيث تصبح الأفعال والأسماء والصّفات " " وحدات منطقية في ذاك النّحو وهي وحدات نحوية في النّحو الخاصّ" (questions de sémantique, 37-38 Chomsky,). إلاّ أنّ ذاك الطّموح قد بدا لنا متعارضا مع شكل الجملة التّي يستند لها في التمثيل لأبنية اللّغات المختلفة. فالبنية النّحوية (فا ف مف) قاصرة- مثلما ذكرنا في موضع سابق- عن تجسيم مختلف الأبنية العاملية في اللّغات البشرية رغم ما يتّسم به الرّأس والمخصّص عنده من طاقة تجريدية عالية تسمح في تقديرنا بتغطية مختلف الصّور المنجزة ولكنّها لا تفسّر ارتفاع الاسم المسند إليه الذي تبدأ به الجملة في البنية المذكورة. فقد ذهب شومسكي إلى تعليل ارتفاع المسند إليه بواسطة مفهوم المطابقة بقوله : " يكون المركّب الاسمي مرفوعا عندما يكون معمولا بواسطة مطابقته لعامله"(Chomsky, théorie du gouvernement et du liage, 290). وهذا التصوّر يجعل المعمول متقدّما على العامل مثلما يجعل العامل في موضع لاحق لمعموله ونحن نعلم انطلاقا ممّا حدّث به النّحاة أنّ لكلّ عمل نحوي بداية ومنطلقا هي العامل ونهاية هي آخر معمول متعلّق بذاك العامل. ولذلك فإنّ مفهوم **المطابقة** الذي حلّل به شومسكي ارتفاع المركّب الاسمي المسند إليه لا يصلح في تقديرنا لتفسير ارتفاع الاسم الذي له صدارة الكلام بمقارنته بالتعليل الذي بنى عليه النحاة أصلا من أصول الكلام ونعني

بذلك مفهوم "العامل المعنوي". ومن ثمّ فإنّه لا يمكن التعويل عليه بصفته أداة من أدوات النّحو الكوني المؤهّلة لتفسير الظواهر النّحوية المختلفة.

ثمّ إنّ مفهوم **الإسقاط المعجمي** الذي اعتمده في دراسة المركّبات النّحوية المختلفة قد بدا محلّ جدال لكونه لا يفسّر في نظر الشريف العلاقات الدّلاليّة بين الأبنية النّحوية التّي لا تحتاج إلى العناصر المعجمية حتى تكون. فالإسقاط المعجمي يتحكّم في انتظام الأبنية النّحوية ولا يتحكّم فيما يحدث بينها من علاقات دلالية (انظر، الشريف، 2002 ، ص ص 139- 144). ولذلك ذهب الشريف إلى تصوّر أبنية مقولية دلالية – مستقلّة عن المعجم- مسيّرة لأبنية الجمل المترابطة دلاليا ومفسّرة لها (نفسه ، 141).

ومن الملاحظ أنّ النّحاة العرب قد تجاوزوا بمفهوم العامل ما يحدث داخل البنية الواحدة إلى العناية بما يحدث بين الأبنية، فمكّنهم ذلك من رصد الظّواهر اللّغوية المشتركة التّي يصحّ إجراؤها في عديد المستويات (ن. الشاوس، أصول تحليل الخطاب، I ، 423 وما بعدها) ولنا عودة إلى هذه المسألة حين نهتمّ ببعض صور إجراء المخبر عنه والمخبر به في البنية التّي يكون فيها الكلام الثّاني على غير معنى الكلام الأوّل.

خاتمة الفصل

يمكن أن نلخّص أهمّ النّتائج المتعلّقة بمفهومي الرّأس والمخصّص عند شومسكي في النّقاط التّالية :

1- الرأس والمخصّص بنية ذهنية مجرّدة موسومة بالتّمام. وهي متحكّمة في مختلف ضروب الإنجاز الممكنة.

2- إنّ تجسيم الرأس والمخصّص في الأبنية النّحوية يجعلها ظاهرة بعدما كانت مضمرة. ويصبح مرورها من الإضمار إلى الإظهار مرورا من التمام إلى النقصان ومن التجريد إلى التجسيم.

3- إنّ تجسيم بنية الرّأس والمخصّص في المركّبات المختلفة يكسبها دلالة معيّنة تخصّص ما كان عامّا.

4- ينتقي الفعل باعتباره رأسا معجميا موضوعاته ويوزّع الأدوار الدّلالية التّي يقتضيها.

5- إنّ اعتماد شومسكي مفهوم المطابقة بين المعمول وعامله في البنية النّحوية (فا ف مف) لا يفسّر ارتفاع الاسم المسند إليه الواقع في موضع الصّدارة.

6- إنّ بنية الرّأس والمخصّص من ألصق البني بمفهوم النّحو الكوني الذي يبحث عنه شومسكي باعتبارها بنية مقولية مجرّدة عامّة تسيّر الأبنية النّحوية في لغات مختلفة. وعلى هذا الأساس نعتبرها فرضية أساسية من الفرضيات اللّسانية التّي تمكّننا من معالجة الأخبار في النّظرية النّحوية والوقوف على مرونة ثنائية "المخبر عنه والمخبر به" وما تتميّز به من طاقة تجريدية تسمح باستيعاب مختلف أصول الكلام.

خلاصة الباب الثالث

انتهينا في الباب الثّالث من عملنا إلى دراسة أهمّ المداخل المعتمدة في توليد الدّلالة والمعاني النّحوية في الدّرس اللّساني الحديث. وقد بدا لنا مفهوم "التوجيه" عند يالمسلاف ومفهوم "الرّأس المعجمي" عند شومسكي مفهومين أساسيين في توليد تلك الدّلالة.

فقد جعل يالمسلاف من مفهوم التوجيه مبدأ في تجريد الإعراب والحالات المتولّدة عنه وجعل شومسكي من الفعل رأسا معجميا ينتقي موضوعاته ويوزّع أدوارها الدّلالية.

ولم يكن مشغلنا في دراسة يالمسلاف وشومسكي الإحاطة بالمراحل التّي مرّا بها، بل كان غرضنا منصبّا على متابعة كيفية تولّد الدّلالة في الأبنية النّحوية لما لذلك من علاقة بالأخبار.

وقد استندنا إلى هذين العلمين لما لهما من أثر في تغيير وجهة الدّراسات اللّسانية في أمريكا وأوروبا. إذ كانا حريصين على تأسيس منطلقات نحو عامّ أو كوني يمكّن من حلّ الكثير من القضايا النّحوية.

ومن الملاحظ أنّ منطلقات يالمسلاف وشومسكي في تأسيس مفهوم "النّحو الكوني" قد بدت لنا مفيدة في دراسة الأخبار في النّظرية النّحوية. فالحالات الإعرابية والأدوار الدّلالية تعودان إلى مفهوم الإعراب الذي انبنت عليه النّظرية النّحوية. وقد بيّنا فيما تقدّم أنّ تفسير تولّد الدّلالة انطلاقا من قرب الحالات الإعرابية من حالة الرّفع أو بعدها عنها وتفسير تمام البنية من عدمه بما يقتضيه الفعل باعتباره رأسا معجميا من موضوعات، يعودان إلى مفهومي الإعراب والعمل.

وقد لاحظنا في دراستنا الحالات الإعرابية عند يالمسلاف أنّ تفسير محلّ الرّفع وما يطرحه من قضايا قد أنتج آراء مختلفة ترجمها يالمسلاف بالمواقف التّي عرضناها في الفصل الأوّل من الباب ، وهو يثير – دون شكّ- عددا من المسائل الخلافية بين النحاة نعرضها في موضعها من القسم الثّاني.

ثمّ إنّ مسالة توزيع الفعل الأدوار الدّلالية في بنية الجملة من المسائل التّي تثير الجدل خاصّة أنّ النحاة يعتبرون المتكلّم موزع الأدوار الدّلالية في الكلام وأنّ العمل يعود إليه لا لشيء غيره.

والذي لا شكّ في وجاهته أنّ اختلاف التصوّرات والآراء بين ما نجده عند المحدثين وما نستخلصه من النّظرية النّحوية العربية، يساعد على اختبار الفرضيات التّي عرضناها في مقدّمة البحث ويمكّننا بذلك من دراسة المخبر عنه والمخبر به في النّظرية النّحوية العربيّة إضافة على كونه يخوّل لنا وضع تلك النّظرية موضعها من الدّراسات اللّسانية.

خاتمة القسم الأوّل

انتهينا في دراستنا الثنائيات النّحوية المشابهة "**للمخبر عنه والمخبر به**" في الدّراسات اللّسانية قديما وحديثا إلى تحديد أهمّ القضايا المتولّدة من دراستهم للجملة باعتبارها بداية كلّ وصف لغوي ونهايته. فقد اهتمّوا بالمفاهيم المتعلّقة بها كمفاهيم المسند والمتحدّث به والمعلومة القديمة والمعطى ومفاهيم المسند إليه والمتحدّث عنه والمعلومة الجديدة وغير المعطى والمحمول. وبيّنوا طبيعة العلاقة بين مفاهيم المسند إليه النّحوي والمسند إليه النّفسي والمسند إليه الدّلالي والمسند إليه المنطقي والمتحدّث عنه وميّزوا بينها بإبراز خصائص كلّ واحد منها. كما حدّدوا مواضع توافقها انطلاقا من خاصّيتي البناء للمعلوم والبناء للمجهول. وقد أفضى اهتمامهم بطبيعة العلاقة بين المفاهيم النّحوية المولّدة لمعاني الجمل والقضايا باعتبارها أقوالا جازمة تقبل التصديق والتكذيب إلى تحديد أربعة مواقف متباينة.

- موقف يقول بالتقابل الصّارم بين الموضوع والمحمول ويؤسّس لانفصال المفاهيم النّحوية في البنية اللّغوية ويمثّله الفلاسفة اللّغويون والمناطقة وعدد من اللّسانيين المحدثين.

- موقف ثان يعتبر العلاقة بين الموضوع والمحمول علاقة بين الجسم وحركته إذ يكون المحمول بسبب من الموضوع كما كانت الحركة بسبب من الجسم ويمثّل الرّواقيون هذا الموقف.

- موقف ثالث يوجز العلاقة بين مكوّني الجملة في مفهوم الاحتواء فيكون الموضوع بموجب هذه العلاقة واقعا في حيّز المحمول لا مقابلا له.

- موقف رابع يخالف المواقف السّابقة في كونه يعتبر العلاقة بين الموضوع والمحمول قائمة على أساس الاسترسال التركيبي الدّلالي لا على أساس آخر. فجعلوا من مفهوم الاسترسال بديلا ابيستمولوجيا يفسّر ما يكون بين المفاهيم النّحوية من اتصال وانفصال.

وقد ترتّب على اختلاف المواقف عرض أصحاب الموقف اللاّحق مآخذهم على المواقف السّابقة. وهو ما جعل تكوين موقف ما خلاصة نظر نقدي لما سبق من مواقف. وقد تمكّنا بمتابعتنا لمختلف المواقف المذكورة من معرفة مآخذ المحدثين على تراثهم اللّغوي وعلى الدّراسات المهتمّة بالمفاهيم النّحوية اهتماما منطقيّا.

وخلاصة هذا أنّ اهتمامهم بالمفاهيم المتشابهة وتحديدهم طبيعة العلاقة بينها قد وفّر جملة من المعطيات الضرورية لدراسة الجملة وتحديد كيفية تشكّلها. فقد تفرّع عن مبحث العلاقة بين المسند إليه والمسند والثنائيات المشابهة لهما إثارة عدد من القضايا والمفاهيم الضرورية المتجاوزة لبنية الجملة إلى ما يحدث بين وحداتها من علاقات دلالية كمفاهيم "التعلّق" و "الوصل" و "الانتقال التركيبي" وغيرها من المفاهيم.

وقد مكّن الإلمام بعديد القضايا التّي تعود إلى الجملة ومناقشتها بعضهم من البحث في خصائص الجمل في أنظمة نحوية أخرى قصد تكوين "نظام أساسي" يمثّل مختلف الألسنة البشرية. وقد عرضنا في الباب الثالث من القسم نموذجين من هذه البحوث ونعني بذلك تصوّري يالمسلاف وشومسكي وعلّلنا اختيارنا لهذين العملين وبيّنا أنّ مشروع شومسكي امتداد لمشروع يالمسلاف ببيان وحدة المنطلقات ومجيء "النحو الكوني" في معنى "النّظام الأساسي".

وقد انتهينا في تعاملنا مع هذين العملين إلى تبيّن القضايا التّي أثارها مفهوم "النّظام الأساسي المشترك بين الأنحاء". فقد عالج يالمسلاف علاقة الحالات الإعرابية بعضها بالبعض الآخر انطلاقا من مفهوم التوجيه باعتباره مبدأ أساسيا في تجريد الإعراب والحالات المتولّدة عنه. واهتمّ بحالة الرّفع من حيث وجودها وأولويتها في بناء عمل الإخبار ومدى اعتبارها حالة مستقلّة أو محايدة. أمّا شومسكي فقد اهتمّ بثنائية "الرّأس والمخصّص" فجعلها بنية مجرّدة متحكّمة في ضروب الإنجاز المختلفة. وبيّن أنّ الفعل رأسٌ معجميٌ يوزّع الأدوار الدّلالية في بنية الجملة.

ورغم اعتباره "الرأس والمخصّص" بنية متحكّمة في مختلف ضروب الإنجاز فقد لاحظنا أنّ اللّسانيين لم يحفلوا بالنصّ وجعلوا اهتمامهم بالمفاهيم النّحوية المتشابهة في حدود الجملة وحتّى المحاولات التّي دعت إلى مجاوزة الجملة إلى النصّ كمحاولة (Danes) و (Berthoud) و (Sarfati) لم تتخلّص من هيمنة مفهوم الجملة على الدّراسات اللّسانية. فقد كانوا يوظّفون النصوص لبيان كيفية انتظام الأشكال النّحوية فيها ولم يتوصّلوا إلى تحديد قدرة بعض الأشكال النّحوية على مجاوزة البنية العاملية للجملة إلى ما يحدث بين الجمل من علاقات نحوية.

وقد ناقشنا مختلف المواقف التّي عرضناها في القسم استنادا إلى ما يوجد في النّظرية النّحوية من تصوّرات وآراء تجعل الأشكال النّحوية المحقّقة للأخبار متجاوزة حدود الجملة ومؤهّلة بحكم خصائصها التجريدية لاستيعاب ما يحدث بين الأبنية من علاقات.

والذي لا شكّ في وجاهته أنّ اهتمامنا بالمفاهيم المحقّقة للأخبار في عدد من الدّراسات اللّسانية قديما وحديثا قد مكّننا من معرفة المنطلقات التّي يصدر عنها اللّسانيون في اهتمامهم بالقضايا والجمل وأتاح لنا إمكانية استنباط فرضيات عمل نعالج بواسطتها "المخبر عنه والمخبر به" في النّظرية النّحوية العربية ونحدّد انطلاقا منها منزلة هذه النّظرية في علاقتها بالنّظريات اللّسانية الأخرى.

القسم الثاني

"المخبر عنه والمخبر به" وما يطرحانه من قضايا في النّظرية النّحوية العربية

الباب الأوّل :

حالة الرفع في العربية وعلاقتها بالحالات الإعرابية الأخرى

الباب الثّاني :

الإسناد في الكتاب : هندسته وكيفية دراسته

الباب الثّالث :

صور تحقّق "المخبر عنه والمخبر به" في النّظرية النّحوية العربية وموضع الفائدة من الكلام

البـــاب الأوّل

حالة الرّفع في العربية وعلاقتها بالحـالات الإعرابية الأخرى

الفصل الأوّل :

الرّفع في العربيّة، حالة إعرابية دلالية تداوليّة

الفصل الثّاني :

مسألة الأصل والفرع في المرفوعات ودورها في تأكيد عموم "المخبر عنه والمخبر به" وفقره الدّلالي

الفصل الثالث :

أصالة الرّفع عند ابن جنّي ومسألة التّرافع بين الجمل

تمهـــــيد

نعمل في هذا الباب على الاهتمام بالرّفع وعلاقته بالحالات الإعرابية الأخرى انطلاقا ممّا حدّث به النّحاة عن المفهوم في إطار اهتمامهم بنظرية الإعراب والعمل باعتبارها الأساس الذي انبنت عليه النّظرية النّحوية عامّة. وقد خصّصنا هذا الباب لحالة الرّفع وعلاقتها بالحالات الأخرى لما لذلك من صلة "بالمخبر عنه والمخبر به" والثنائيات المشابهة لهم.

فالمفاهيم النّحوية المجرّدة تتجسّم في محلاّت إعرابية تتّسم بحالات معيّنة. وقد بدأ النّحاة بحالة الرّفع في وصفهم الحالات الإعرابية. إلاّ أنّنا نلاحظ أنّ تفسيرهم الرّفع وأولويته قد بدا موضوعا خلافيا أثار عددًا من القضايا منها تعليل أصالة الرّفع وأولويته والنّظر في أصل المرفوعات وتحديد رافع المبتدإ ورافع الخبر في الجملة الاسمية بالإضافة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الأخبار وضروب الكلام الأخرى.

وقد تولّد عن اهتمامهم بهذه القضايا معالجتهم ثنائية المخبر عنه والمخبر به وتحديدهم خصائصها المجرّدة. وقد أفضى هذا النّقاش إلى طرح علاقة الجملة الاسمية بالجملة الفعلية من حيث الأصل والفرع وهما فضاءا العمل الإعرابي الذي يجري فيه الرّفع والنّصب والجرّ.

ونظرا لما تمثّله آراء النّحاة الصّادرة عن حالة الرّفع من دور في إبراز خصائص الأخبار، فإنّنا نعمل على الاهتمام بمختلف هذه القضايا بالنّظر إلى ما انتهينا إليه من نتائج تتّصل بحالة الرّفع في بعض الدّراسات الغربية تأكيدًا لتماسك النّظرية في علاقتها بالنّظريات الأخرى وتحديدًا لخصائص المخبر عنه والمخبر به.

الفصـل الأوّل

الرّفع في العربية، حالة إعرابيـة دلاليـة تداوليـة

- تمهيد

إنّ الاهتمام بالرّفع باعتباره حالة إعرابية لا يقصي الحالات الإعرابية الأخرى لأنّ الحالة الإعرابية في النّحو العربي وفي غيره من الأنحاء التّي تعتمد فكرة الحالات الإعرابية، لا تكتسب خصائصها إلاّ في علاقتها بالحالات الأخرى. وقد ولّد هذا التصوّر شبه نظام بوّبت على أساسه الحالات الإعرابية. فقد بيّنا في الباب الثالث من القسم الأوّل أنّ يالمسلاف قد اهتمّ بمقولة الحالات الإعرابية وعرض المواقف المترتّبة على معالجتها وأهمّها موقف (بوب) و (وولنر) اللّذين ربطا بين المحلاّت والحالات وتحدّثا عن أسبقيّة المحلّ على الحالة الإعرابية. فكان اختلاف الحالات عندهما متوقّفا على اختلاف المحلاّت. أمّا (بلانيد) فقد ميّز بين الحالات الإعرابية باعتماد مفاهيم **القرب والبعد والاستراحة** (ن. القسم I ، الباب III ، ص 130 وما بعدها). واهتمّ شومسكي بدوره بالحالات الإعرابية فخصّص لها نظرية فرعيّة وسمها بـ "نظرية الحالة الإعرابية" وعالج فيها حالتي الرّفع والنّصب وحالة الجرّ أو الحالة المائلة (cas oblique) فانتهى إلى أنّ لكلّ مركّب اسمي (SN) حالة إعرابية واحدة يكتسبها بحسب محلّه في الجملة (Chomsky, La nouvelle syntaxe).

ومن الملاحظ أنّ النّحاة العرب قد اهتمّوا بالحالات الإعرابية وحدّثوا عن صلة الحالات بالمحلاّت فجعلوا الحالات الإعرابية أدلّة على معاني الكلام – كما سيتّضح في موضعه من هذا الفصل- ووصلوها بالاستعمال والتّداول وحدّوها على هذا الأساس.

وبما أنّ الرّفع عندهم مترتّب على التقاء العامل بالمعمول فإنّنا نتقدّم في هذا الفصل إلى دراسته والوقوف على أهمّ القضايا التّي أثاروها في معالجتهم علاقة الرّفع بالنّصب والجرّ.

1- حدّ الرّفع :

1.1. الرّفع حالة إعرابية أولى

لم يكن حدّ الرّفع موضوع خلاف عند النحاة فقد عدّوه حالة إعرابية تتولّد من التقاء العامل بالمعمول، إذ يقتضي الرّفع عندهم رافعا ومرفوعا. ويكون الرّافع عاملا معنويا وسمُوه بـ"الابتداء" أو عاملا من العوامل اللّفظية المتمثّلة في الأفعال أو ما جرى مجراها من حيث العمل.

وبما أنّ الحالات الإعرابية تتولّد بحسب تعاقب العوامل (ن. ابن يعيش، شرح المفصّل، I ،50) فإنّ العوامل تصبح عند النّحاة أسبابا مؤدّية إلى الحالات. وتكون الحالات تبعا لذلك موجودة في دائرة العمل وليست خارجة عنها كما ذهب إلى ذلك الرّواقيون وبالمسلاف في حدّهم حالة الرّفع.

وقد أفضى اهتمامهم بالحالات الإعرابية إلى اعتبارهم الرّفع علم الفاعلية والنّصب علم المفعولية والجرّ علم الإضافة (ن. السّابق، I، 72-73) ، حيث تصبح الحالات دالة على المعاني النّحوية الحاصلة من تعلّق العوامل بمعمولاتها.

فالفاعلية معنى نحوي أصلي إلى جانب المفعولية والإضافة. وهو من المعاني التي تتجسّم في التركيب استنادا إلى سمة الرّفع. وعلى هذا الأساس تحدث النّحاة عن معنى الفاعلية قبل معنيي المفعولية والإضافة. لأنّ الرّفع عندهم متقدّم على النّصب والجرّ. فقد وصف "الزّجاجي" أولوية الرّفع على النّصب والجرّ بقوله : الرّفع أوّل الإعراب لأنّه سمة الفاعل والمبتدأ وما ضارعهما" (الزّجاجي، الإيضاح في علل النّحو، 124). وعبّر الخليل عن تلك الأولوية بقوله : "الرّفع أوّل حركة" (ن. الزّجاجي، مجالس العلماء، 224). وقاس ابن جنيّ أولوية الرّفع على النّصب والجرّ بأولوية الأصل على الفرع واعتبر الرّفع "أصلا يتفرّع عنه النّصب والجرّ" (ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، 2، 488).

أمّا أبو علي الفارسي فقد علّل تقدّم الرّفع في الرتبة على النّصب والجرّ بكون الرّفع "يستغني عن النّصب والجرّ نحو : قام زيدٌ وعمرو منطلقٌ والنّصب والجرّ لا يكونان حتّى يتقدّم الرّفع نحو قام زيدٌ قياما ومررت بعمر اليوم" (الجرجاني المقتصد في شرح الإيضاح، I ، 209).

وقد اعتبر الجرجاني بناء على ما تقدّم أنّ في المنصوب والمجرور : "فائدة لا يبطل بعدمها أصل الكلام. ولو قلت : زيدًا أو بعمرو، لم يكن كلاما حتّى يتقدّم الرّفع" (نفسه). فالرفع أسبق في الرتبة وهما لا يستغنيان عنه.

ولمّا كان الرّفع سمة ما يشغل محلّ الفاعلية من عناصر اسمية، فقد عدّ النّحاة المبتدأ والخبر والفاعل وما ناب عنه أصنافا من الفاعلية.

ومع أنّ مسألة نسبة الرّفع إلى الإعراب واعتباره حالة إعرابية أولى لم يثر مشكلا لدى النحاة فإنّ اهتمامهم بالمرفوعات قد أثار خلافا جوهريا لديهم - ساهم في نظر بعض الدّارسين في تجويد النّظرية النّحوية وإحكامها (ن. عاشور، 2004، 385)- يتمثّل في أصل المرفوعات وبما أنّ هذه المسألة تساهم في تقديرنا في تحديد خصائص المخبر عنه والمخبر به وضبط حدوده التجريدية فإنّنا سنعود إليها في الفصل الثّاني من هذا الباب مفصّلة.

2.1. الرّفع حالة نفسيّة ذهنيّة مشروطة بمقاصد المتكلّم في علاقته بمخاطبه:

انتهينا في الفقرات السّابقة إلى اعتبار الرّفع عند النّحاة حالة إعرابية تتولّد من التقاء العامل بمعموله، وأنّ هذه الحالة تتنزّل من الحالات الأخرى منزلة الواحد من العدد. غير أنّنا لاحظنا في اهتمامنا بالمخبر عنه والمخبر به في النّظرية النّحوية أنّ اعتبار الرّفع حالة إعرابية لا يفي بخصائص هذه الحالة بالنّظر إلى ما وجد من تصوّرات وآراء في الموضوع. فقد ذهب سيبويه إلى اعتبار الرّفع حالة نفسيّة ذهنية تجسّم مواقف

المتكلّم اللّغوية انطلاقا من ثنائية الإضمار والإظهار (ن. الكتاب I ، 282- 283). وحدّث عن جريان الإضمار في محلّ الرّفع سواء أكان العامل معنويا أم لفظيّا.

ومن الأبواب التّي تحدّث فيها عن دور المتكلّم في محلّ الرّفع الباب الذي يكون المبتدأ فيه مضمرا ويكون المبنيّ عليه مظهرا (نفسه II ، 130). فقد بيّن في هذا الباب وفي غيره من الأبواب أنّ إضمار المرفوع لفظا يعني وجود المقام الدّال على العنصر المضمر. فالمقام عند سيبويه يعوّض العناصر المضمرة ويمكّن المخاطب من تمثّل البنية القائمة على الإضمار. أمّا إذا كانت البنية قائمة على الإظهار فإنّ الألفاظ المظهرة تغني عن المقام. وقد ميّز بين المقام والمقال "بما يرون من الحال" و "بما جرى من الذكر" (نفسه، I، 272 و 275).

وتعدّ البنية التّي يكون المبتدأ المخبر عنه فيها محذوفا بنية مضمرة يحتاج المخاطب في فهمها إلى مقام معيّن. وقد وصف سيبويه المقام الذي يقتضي إضمار المبتدإ بقوله : "وذلك أنّك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت : عبْد اللّه وربّي، كأنّك قلت : ذاك عبد اللّه، أو هذا عبدُ اللّه. أو سمعت صوتًا فعرفت صاحب الصّوت فصار آية لك على معرفته فقلت : زيدٌ وربّي (...) أو ذقت طعاما فقلت : العسلُ" (نفسه، II ، 130).

إنّ حذف المبتدإ في الأبنية المضمرة حذف توفّر فيه الدّليل على العنصر المحذوف[1]. فقد اعتبر سيبويه المقام في الأبنية اللّغوية المذكورة دليل المخاطب في فهم مقاصد المتكلّم وجعل مختلف ضروب الإنجاز متّصلة بحالة الرّفع باعتبارها الحالة الأولى التّي لا بدّ من وجودها قبل الانتقال إلى محلّي النّصب والجرّ.

---

1 نشير في هذا السّياق إلى أنّ النّحاة قد شدّدوا على ضرورة وجود القرينة الدّالة على العنصر المحذوف سواء أكان الحذف جائزا أم واجبا (الرضي الأستراباذي ، شرح الكافية ، I ، 197).

ومن الملاحظ أنّ صاحب الكتاب لم يجعل حالة الرّفع حالة موضعية تبدأ منها مختلف ضروب الإنجاز فحسب، وإنّما عدّها حالة نفسية تترتّب وفقها المعاني في الذهن. وقد بيّن ذلك بتمييزه بين البنيتين المضمرتين : (1 أ) و (1 ب).

1. أ- خيرَ مقدمٍ

ب- خيرُ مقدمٍ

حيث ذهب إلى أنّ النّصب في (1 أ) : "مبنيٌ على قوله قدمتُ، فقال : قدمتَ خيرَ مقدمٍ (...) وأمّا الرّفع فعلى أنّه مبتدأ أو مبنيّ على مبتدإ" (نفسه ، I ، 270). وقد وصل الإظهار بالإضمار في تعليل ارتفاع البنية (1 ب) وانتصاب البنية (1 أ) فانتهى إلى أنّ الرّفع عمليّة نفسيّة ذهنية مشروطة بمقاصد المتكلّم. يقول سيبويه: " فإذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت، وهو الفعل، والذي أظهرت الاسم" (نفسه، I ، 271)[1].

وقد علّق السّيرافي شارحا كلام سيبويه بقوله : " يعني أنك إذا رفعت فالذّي أضمرت مبتدأ، والذي ظهر هو خبره، والمبتدأ هو الخبر. وإذا نصبت فالذي أضمرت فعلٌ، والفعل غير الاسم" (نفسه، هامش 2، 271).

إنّ اعتبار سيبويه الرّفع عملية نفسيّة مشروطة بمقاصد المتكلّم يجعل الإسناد عنده موصولا بالاستعمال. فإذا استعمل المتكلّم النّصب فقد وصل المفعول بالفعل المضمر وإذا استعمل الرّفع فقد أسند الخبر المرفوع إلى المبتدإ. وكون الإسناد مشروطا بالاستعمال يجعل الأخبار عند سيبويه أبنية متداولة بين المتكلّمين والمخاطبين يراعي فيها المتكلّمون المخاطبين في الإضمار والإظهار حتّى يستغني الكلام

---

1 ومن الملاحظ أنّ سيبويه قد فسّر ارتفاع الاسم أو ما جرى مجراه أو انتصابه على أساس ما يوجد في النّفس في مواضع مختلفة من الكتاب. من ذلك الموضع الذي أجرى فيه "خيرُ ما رُدّ في أهل ومال" و"خيرَ ما رُدّ في أهل ومال" مُجرَى "خيرَ مقدمٍ" و"خيرُ مقدمٍ" (الكتاب ، I ، 327 وانظر في هذا الصدد ، I، 258).

وتحصل الفائدة [1]. وبما أنّ وجوه الاستعمال المختلفة صور من الأخبار فإنّنا نعود إليها في الباب الثّالث بشيء من التفصيل.

ولمّا كان الاسم المضمر مكافئا للاسم المظهر في الباب الذي يكون المبتدأ فيه مضمراً، إذ "المبتدأ هو الخبر" فإنّ الباب الذي عقده بعنوان : "هذا باب ما يحسن عليه السّكوت في هذه الأحرف الخمسة لإضمارك ما يكون مستقرّا لها وموضعا لو أظهرته" (نفسه، II ، 141) قد جعل المضمر فيه مختلفا عن المظهر. واعتبر الخبر المضمر "لهم" في أبنية من قبيل "إنّ مالاً و "إنّ ولدًا" و "إنّ عددًا" (نفسه).

ومن المواضع التّي حدّث فيها عن اعتبار الرّفع حالة متّصلة بمقاصد المتكلّم في علاقته بمخاطبه "باب ما يُضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنّهي" (نفسه، I ، 257). فقد اعتبر المنصوب معمول عامل لفظي مضمر يدلّ عليه المقام وذلك قولك، إذا رأيت رجلا متوجّها وجهة الحاجّ ، فقلت : مكّة وربّ الكعبة. حيث زكِنْتَ أنّه يريد مكّة، كأنّك قلت : يريد مكّةَ واللّه (...) ومن ذلك قوله عزّ وجلّ : "بل ملّة إبراهيمَ حنيفاً" أيْ بلْ نتّبعُ ملّةَ إبراهيم حنيفاً" (نفسه).

فالإضمار عند سيبويه يقابله الإظهار وهو أمر متّصل بالمتكلّم مشروط بمقامات معيّنة يمكن توضيح إحداها انطلاقا من البنيتين السّابقتين على النّحو التالي :

الإضمار	الإظهار
- ∅ مكّة وربّ الكعبة	- يريدُ مكّةَ واللّه
- بل ∅ ملّة إبراهيم حنيفاً	- بل نتّبعُ ملّةَ إبراهيم حنيفاً
- **فإضمار العامل = إظهار المقام**	- **إظهار العامل = إضمار المقام**

1 نشير في هذا الإطار إلى أنّ فوائد الإظهار والإضمار عديدة في الكلام. وقد حدّث الهيشري عن بعض هذه الفوائد من خلال دراسته الضمير فذكر ضمن الباب الرابع الذي خصّصه للإظهار والإضمار أنّ من فوائد هذه الثنائية تدقيق المعاني ومنع اللّبس وتجنّب الثقل (ن. الضمير بنيته ودوره في الجملة، ص 283 وما بعدها).

ويمكن أن نوجز أهمّ المقامات التّي يكون الإضمار فيها واجبا عند سيبويه في النّقاط التّالية :

1- حذف الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام. كما في قولك : "إيّاك والأسَد". وقد علّق سيبويه على هذه البنية بقوله : " وإنّما حذفوا الفعل من إيّاك لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام فصار بدلا من الفعل" (I ، 274).

2- حذف الفعل في التثنية لكثرتها في كلامهم واستغناء بما يرون من الحال، وبما جرى من الذّكر وصار المفعول الأوّل بدلاً من اللّفظ بالفعل (I ، 275). وقد ذهب سيبويه إلى أنّ فكّ التثنية يجعل الإظهار جائزا. فلو قلت : " نفْسَكَ. أو رأسكَ، أو الجدار، كان إظهار الفعل جائزًا نحو قولك : اتّقِ رأسكَ ، واحفظ نفْسَكَ، واتّقِ الجِدار" (نفسه).

3- الحذف في قولهم : الحذَرَ الحذَر، لأنّه صار بمنزلة افْعلْ ودخول الزّم وعليك على افعل مُحالٌ (نفسه، 275- 276).

إنّ ما يمكن أن نستنتجه انطلاقا من المواضع التّي حدّث فيها سيبويه عن وجوب الإضمار، أنّ الإضمار والإظهار بنية نحوية مجرّدة متحكّمة في مختلف ضروب الإنجاز تصل بين ما هو كامن في الذهن وما هو كائن في الاستعمال. فهي شبيهة بما اصطلح عليه شومسكي في النّظرية التوليدية بثنائية الملكة والإنجاز حيث يكون الإضمار مكافئا للملكة فيما يكون الإظهار مكافئا للإنجاز. وإذا كان الإضمار يمثّل مرحلة ذهنية موغلة في التجريد فإنّه يمكننا وسم هذه المرحلة بالتّمام ووسم الإظهار بالنقصان في إطار تفسيرنا طبيعة العلاقة بينهما. إذ يكون المرور من الإضمار إلى الإظهار مرورا من التمام إلى النقصان ومن الوجود بالقوّة إلى الوجود بالفعل.

فالبنية اللّغوية المنجزة تصبح إمكانا من عدد من الإمكانات المضمرة بحيث يكون إنجازها إضمارا لأبنية أخرى. ويترتّب على هذا

التصوّر أنّ الإخبار بالعامل المعنويّ يعني إضمار الإخبار بالعوامل اللّفظية وأنّ إظهار جملة فعلية يعني إضمار جملة اسمية وهكذا. فالإضمار والإظهار يتّصلان بمحلّ الرّفع سواء أكان الرّافع لفظيا أم معنويا إلاّ أنّ الرّافع في العامل اللّفظي يمتاز عند صاحب الكتاب بإضماره مع مرفوعه لكون المرفوع من تمام الرّافع في النّظرية النّحوية إذ لا يخلو الفعل من مضمر أو مظهر مرفوع من الأسماء (ن. السّابق، I ، 80).

ومن لطيف ما حدّث به سيبويه في مجال وصله الرّفع بالمتكلّم "**خزل الفعل**" حيث ذهب إلى أنّ الأفعال يقع خزلها فتتشكّل أبنية لغويّة جديدة كما يتوضّح من البنيتين اللّغويتين : "سُبُّوحًا" و "قُدُّوسًا". فقد علّق عليهما بقوله : "فقد خزلوا الفعل لأنّ هذا الكلام صار عندهم بدلاً من سبّحتُ ، كما كان مرحبًا بدلاً من رَحُبَتْ بلادُك وأهلَتْ" (الكتاب I ، 327).

2. العلاقة بين الرّفع في البنية الإعرابية والرّفع في البنية الدّلالية

انتهينا في العنصر الأوّل الذي خصّصناه لحدّ الرّفع إلى أنّ الرّفع حالة إعرابية نفسيّة متّصلة بمقاصد المتكلّم في علاقته بمخاطبه. ونعمل في هذا العنصر على الاهتمام بالعلاقة بين الرّفع في البنية الإعرابية والرّفع في البنية الدّلالية قصد معرفة خصائص المخبر عنه والمخبر به والوقوف على نوع العلاقة بينه وبين المفاهيم المشابهة له.

ولتحديد طبيعة العلاقة بين البنية الإعرابية والبنية الدّلالية نذكّر بأنّ البنية الإعرابية بنية عاملية تتولّد من التقاء العامل بمعمولاته وأنّ البنية الدّلالية بنية تداولية تفرضها علاقة المتكلّم بالمخاطب. ومع أنّنا نعتبر أنّ كل بنية إعرابية بنية دلالية وكلّ بنية دلالية تعود إلى بنية إعرابية فإنّه يمكننا التمييز بين البنيتين انطلاقا من الباب الذي حدّث فيه سيبويه عن انبناء الاسم على الفعل وانبناء الفعل على الاسم (الكتاب، I، 80- 83). فقد ذكر عددًا من الأبنية اللّغوية نسوق بعضها لتحديد طبيعة العلاقة بين المخبر عنه والمخبر به والعامل والمعمول :

1- ضربتُ زيدًا

2- زيدًا ضربتُ

3- زيدٌ ضربته

4- زيدًا ضربتُه

إنّ الإخبار عن زيد في البنية (3) كان بواسطة البنية العاملية (عا X مع) حيث يكون زيدٌ في تلك البنية "عاملا" و"ضربته" معمولا وهو (أي زيد) واقع في محلّ رفع لأنّ الرّفع حالة موضعية تتّصل بالبعد المكاني الذي يلي المتكلّم باعتباره عاملا حقيقيا.

وبما أنّه يمثّل بداية الإخبار فهو مخبر عنه دلاليا، أمّا المركّب الإسنادي الذي يليه فهو مخبر به أو خبر. وعلى هذا الأساس يتوافق العامل النّحوي مع المخبر عنه الدّلالي.

وإذا كانت البنية (3) تعكس توافق العامل النّحوي مع المخبر عنه الدّلالي، فإنّ مظاهر الاختلاف بين المفهومين تتّضح في الأبنية (1) و (4). حيث يكون العامل في البنية : "زيدًا ضربتُ" الفعل "ضرب". ويكون "زيدٌ" معمول عامل لفظي. وهو في البنية الدّلالية "مخبر عنه" لكونه يمثّل البداية والمنطلق في بناء عمل الإخبار. فهو الأوّل وما بعده مبني عليه دلاليا. وهو في البنية "ضربت زيدًا" مخبر به والفعل وفاعله مخبر عنهما لأنّهما في موضع ابتداء. وقد بيّن ابن الحاجب هذا التصوّر في باب الإخبار بالذي والإخبار بالألف واللاّم بقوله : "فإذا أخبرت عن "زيد" من : "ضربتَ زيدًا" قلت : "الذي ضربته زيدٌ"، وكذلك الألف واللاّم في الجملة الفعلية خاصّة، ليصحّ بناء اسم الفاعل واسم المفعول" (شرح الكافية ، III ، 114). وقد علّق الأستراباذي على الإخبار بالألف واللاّم بقوله : "وأمّا الإخبار بالألف واللاّم، فاختاروه أيضا، لكثرة التغيير معه بسبك الفعل اسم فاعل أو مفعول، وإبراز الضّمير، كما في : "الضّارّ به أنا زيدٌ"، في "ضربتُ زيدًا" (نفسه، III ، 123).

وبناء على ما تقدّم فإنّ البنية : "ضربت زيدًا" بنية عاملية صورتها [عا X معX مع] وهي بنية دلالية تداولية مجرّدة صورتها [مخبر عنه X مخبر به] ولمّا كان المخبر عنه الأوّل وكان موضع الابتداء يجسّم البداية والمنطلق في بناء عمل الإخبار، فإنّ الابتداء يصبح ظاهرة تركيبية دلالية تلعب دورًا خاصًّا وأهميّة بالغة في ربط الصّلة بين أبنية من اللّغة تبدو من حيث العبارة مختلفة متباينة. فهي في نظر محمّد الشاوش : " عملية تحويلية بمقتضاها تستطيع أن تجعل أيّ عنصر من العناصر مبتدأ، أي أن تتّخذ منه موضوعا للحديث (المحدّث عنه والمخبر عنه) ومن غيره محمولا (أي المحدّث به والمخبر به) (أصول تحليل الخطاب ، I ، 260). وعلى هذا الأساس فإنّ البنية "ضربت زيدًا" يمكن تأويلها على النّحو التّالي :

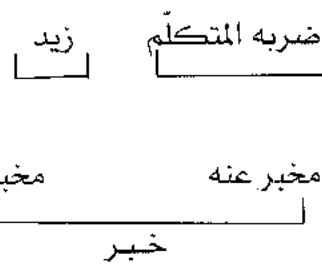

ويمكن تأويل تلك البنية تأويلا آخر يكون المضروب بمقتضاه مخبرا عنه والضّارب مخبرا به كما هو الحال في البنية (1 ب)

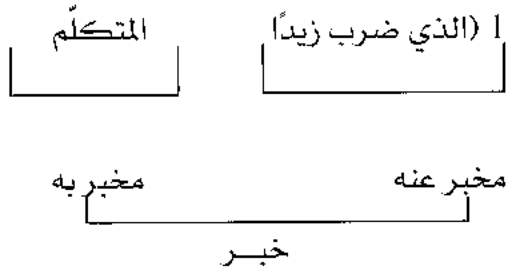

وقد فرّق أبو العبّاس بين "ضربتُ زيدًا" و "زيدٌ ضربته" بإرادة المتكلّم. فإذا قلت : "ضربت زيدًا، فإنّما أردت أن تخبر عن نفسك وتثبت أين وقع

فعلك. وإذا قلت: زيدٌ ضربته، فإنّما أردت أن تخبر عن زيد" (الزّجاجي ، الإيضاح في علل النّحو، 136). فالإخبار عن النّفس يتجسّم بالبنية (1 أ) والإخبار عن زيد توضّحه البنية (1 ب). فما يحدث في الخارج يدركه المتكلّم على نحو خاصّ ويصوغه صياغة تناسب مقاصده وتحقّق إرادته.

وممّا يدلّ على جواز الإخبار عن الفعل ما ذكره الشّاوش بشأن دفعه علّة المبرّد في المسألة. فقد علّل المبرّد امتناع الإخبار عن الفعل بكونه لا يكون له ضمير (المقتضب، III ، 91- 92). إلاّ أنّ الشّاوش قد بدا له جواز الإضمار باستعمال : "كلمة مبهمة لا تدلّ على المعنى الدّقيق للفعل ولكنّها تكنّي عنه كناية الضمير عن المضمر" (أصول تحليل الخطاب ، I ، 261). وقد فسّر تصوّره ذاك بتحويله جملة : "ضرب زيدٌ عمرًا" على النّحو التّالي :

- ما فعله زيدٌ بعمرو هو الضّرب
- الضّرب هو ما فعله زيدٌ بعمرو (نفسه)

فالمخبر عنه والمخبر به بنية دلالية تقوم على علاقة الأول بالثّاني. وبما أنّ الموضع الأوّل موضع ابتداء وكان المتكلّم مخيّرا بين الابتداء بالفعل والابتداء بالاسم فإنّ المبدوء به يكون مخبرا عنه لكونه يمثّل- على نحو ما ذكرنا- بداية الأخبار.

وعلى هذا الأساس نذهب إلى اعتبار الخبر مخبرا عنه تركيبا عند ما يكون في الموضع الأوّل. ويمكن أن نستند في ذلك -إضافة إلى ما تقدّم- إلى بعض المواضع التّي حدّث فيها النّحاة عن "المخبر عنه والمخبر به" وعن علاقة الأسماء بالأفعال. فقد ذهب الجرجاني إلى اعتبار الخبر مخبرا عنه في تحليله بيت أبي تمام (الطويل) :

لعابُ الأفاعي القاتلات لعابُه وأرْيُ الجنَى اشتارته أيدٍ عواسل

وبيّن أنّ اعتبارك (لعاب الأفاعي القاتلات) مبتدأ و (لعابه) خبرًا كما هو الحال في البنية العاملية: "يُفسدُ المقصود من الكلام ويُبطِلُ الصّورة التّي أرادها فيه" (دلائل الإعجاز، 371).

وتحدّث سيبويه عن أسبقيّة الأسماء على الأفعال، لأنّ الأفعال : أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء" (الكتاب ، 1، 12). وذهب جميع البصريين إلى اعتبار الأسماء سابقة للأفعال (ن.الزّجاجي، الإيضاح، 57).

ورغم ما مثّلته مسألة أسبقية الاسم على الفعل من خلاف بين البصريين والكوفيين، فإنّنا نرجّح أسبقيّة الأسماء على الأفعال استنادا إلى متانة الأدلّة والبراهين التّي احتجّ بها البصريون على وجاهة موقفهم واستنادا إلى بعض الأدلّة التّي نعود فيها إلى الأبنية النّحوية في اللّغات البشرية ولنا عودة إلى تلك الأدلّة في فصل لاحق.

وقد ذهب الزجاجي إلى اعتبار الأسماء سابقة للأفعال على جهة أسبقية الاسم على الحركة (نفسه، 58). وقد كنّا ذكرنا في موضع سابق أنّ أسبقية الاسم على الفعل من أسبقية الجسم على حركته وبيّنا أنّه موقف رواقيّ يدلّ وجوده عند الزّجاجي على تواصل التمثيل به في القرن الرّابع للهجرة.

وبما أنّ الأسماء سابقة للأفعال متقدّمة عليها في عدد من التصوّرات النّحوية القديمة ، فإنّ موضع الرّفع موضع اسمي يجعل وقوع أيّ عنصر في ذاك الموضع اسما أو لفظا يرث خصائص ذاك الاسم.

ومن المفيد التذكير في هذا السّياق بأنّ "رسال" قد ذهب إلى جواز الإخبار عن الفعل في الموضع الذي حدّث فيه عن تنوّع العناصر التّي تشغل محلّ الموضوع, Introduction à la philosophie mathématique) 272-273). وذهب غيره من المحدثين إلى اعتبار العنصر الأوّل في الرّتبة مخبراً عنه وإنْ كان من غير النّواة الإسناديّة. فقد عدّ (Kuppevelt) "يوم الثلاثاء" في الجملة : " يوم الثلاثاء ذهبت إلى طبيب الأسنان" مخبرا عنه مع أنّه لم يكن عنصرًا من النّواة Topic and Comment), (Encyclopédia of language and linguistics, R.E. Asher, V 9, 1994 واعتبر (Michel Charolles) الظروف الواقعة في صدارة الجملة مخبرا

عنها دلاليا. فالمخبر عنه في الجملة : "في مدخل البيت، ترك زيدٌ حقيبته"، (في مدخل البيت) لكونه واقعا في موضع الابتداء. وهو في الجملة : " بالقرب منه، رأى زيدٌ ثعبانا" (بالقرب منه) فهو المنطلق في بناء عمل الإخبار (De la Topicalité des adverbiaux détachés en tête de phrase, pp. 11-50) وذهب (M.A. K. Halliday) في إطار تمييزه بين "المخبر عنه" و"المسند إليه" إلى اعتبار المخبر عنه مختلفا عن المسند إليه من حيث كونه يقع في موضع البداية فيما يكون المسند إليه مسبوقا بالمخبر عنه في المواضع التّي يكون الظرف فيها متقدّما على النّواة الاسنادية (Hallyday, An Introduction To functional grammar, 1985, 32-35).

وبناء على ما تقدّم فإنّ البنية (4) بنية دلالية يكون (زيد) بموجبها مخبرا عنه و(ضربته) مخبرا به. فالمخبر عنه الأوّل والمخبر به الذي يليه. أمّا من النّاحية الإعرابية العاملية فإنّ "زيدًا ضربته" بنيتان عامليتان نصّ سيبويه على اتّصالهما حين اعتبر الفعل المظهر في البنية الثّانية دالاّ على المضمر في البنية الأولى. فإذا قلت : زيدًا ضربته فكأنّك قلت : ضربتُ زيدًا ضربته، إلاّ أنّهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره" (الكتاب I، 81)[1] .

وبما أنّ البنيتين العامليتين تنخزلان في بنية دلالية واحدة فإنّه يمكننا أن نظفر ببعض النتائج لعلّ أهمّها أنّ :

---

1 نشير في هذا السياق إلى أنّ البصريين والكوفيين قد اختلفوا في ناصب الاسم المشغول. حيث ذهب الكوفيون إلى اعتبار "زيدًا" منصوبا بالفعل الواقع على الهاء، وذهب البصريون إلى اعتباره منصوبا بفعل مقدّر والتقدير فيه : ضربتُ زيدًا ضربته". وقد احتجّ الكوفيون على سلامة موقفهم بأن قالوا : " إنّما قلنا : إنّه منصوب بالفعل الواقع على الهاء وذلك لأنّ المكنّيَ –الذي هو الهاء العائد- هو الأوّل في المعنى، فينبغي أن يكون منصوبا به (...) أمّا البصريون فاحتجّوا بأن قالوا : إنّما قلنا إنّه منصوبٌ بفعل مقدّر وذلك لأنّ في الذي ظهر دلالة عليه، فجاز إضماره استغناء بالفعل الظاهر عنه" (الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، مسألة 12، I ، ص 82).

1- المخبر عنه والمخبر به أعمّ من العامل والمعمول ومن المسند إليه والمسند ومن المبتدإ والخبر والفعل والفاعل. وكونه أعمّ منها يجعله أفقر دلالة وأكثر تجريدًا إذ هو تجريد لمختلف أنواع الجمل.

2 - المخبر عنه والمخبر به شكل دلالي يستوعب البنية العاملية المؤسسة للمعنى الأوّل المتحقّق بالإسناد والبنية التخاطبية التّي تتجاوز المعنى الأوّل إلى المعاني الثّواني. فهو حصيلة تجربة دلالية بين المتكلّم والمخاطب.

3 - المخبر عنه يمثّل البداية والمنطلق في بناء عمل الإخبار فهو الأوّل والمخبر به بعده.

4 - المخبر عنه وظيفة نحوية وهو وظيفة دلالية تداولية نفسية.

5- محلّ الرّفع يستوعب المخبر عنه سواء أكان مرفوعا أم غير مرفوع، وأنّ غير المرفوع يعتبر في موضع رفعٍ تداوليا. وهذا التصوّر يجعل الرّفع موضعا عامّا ومعنى نحويا يتحقّق بـ (عا X مع) في الجمل الاسمية والفعلية.

خاتمة الفصـل

انتهينا في دراستنا حالة الرّفع في العربية إلى أنّ الرّفع حالة إعرابية أولى وهي حالة نفسية دلالية مشروطة بمقاصد المتكلّم في علاقته بمخاطبه. ومن الملاحظ أنّ اهتمام النّحاة بالرّفع لم يكن حكرًا على الأصل الذي أسّسوا عليه نظريتهم ونعني بذلك العامل والعمل بل جعلوا نظرية العمل في تعالق مع الإجراء والاستعمال والتداول. وهو ما أكسب النّظرية مزيدا من الإحكام.

وقد أفضى اهتمامهم بالمعنى إلى الحديث عن أبنية عاملية وأخرى دلالية وهي أبنية يفضي بعضها إلى البعض الآخر. وقد تبيّنا بالنظر إلى بعض تلك الأبنية أنّ المفاهيم المكوّنة لها متفاوتة في مستوياتها التجريدية والدّلالية. فقد بدا لنا "المخبر عنه والمخبر به" أعمّ من الأشكال العاملية

المشابهة له فهو أكثر منها تجريدا وأفقر منها دلالة. وعلى هذا الأساس تبيّنا أنّه يستوعب البنية العاملية المؤسسة للمعنى الأوّل المتحقّق بالإسناد ويفيض على تلك البنية حين يتجاوز الجملة إلى النصّ.

الفصل الثّاني

مسألة الأصل والفرع في المرفوعات ودورها في تأكيد عموم "المخبر عنه والمخبر به" وفقرهما الدّلالي

- تمهيد

انتهينا في الفصل الأوّل إلى حدّ الرّفع في النّظرية النّحوية وقد بيّنا أنّ مسألة الحدّ لم تكن من المسائل الخلافية. فقد حدّ النّحاة الرّفع على أنّه حالة من الحالات الإعرابية ولم تكن حالة مطلقة مدرجة خارج دائرة الإعراب كما ذهب إلى ذلك الرّواقيون وغيرهم من الدّارسين الذين حدّث عنهم يالمسلاف في "مقولة الحالات الإعرابية".

وقد ذهب سيبويه إلى وصل الرّفع بمقاصد المتكلّم فبدا الرّفع عنده حالة إعرابية نفسية تداولية وسار النّحاة على هذا المنوال حين وصلوا الرّفع بالإعراب والتداول.

غير أنّ النّاظر في المرفوعات باعتبارها عناصر اسمية تشغل محلّ الفاعلية يلاحظ اختلاف النّحاة في تصنيفها من حيث الأصل والفرع. وقد ترتّب على اختلافهم في تحديد طبيعة العلاقة بين المرفوعات إثارة عدد من المسائل النّحوية ومناقشتها كتعليلهم ارتفاع الفاعل واهتمامهم برافع المبتدإ والخبر ومعالجتهم علاقة الأسماء بالأفعال من حيث الأسبقية وما تولّد عنها من تصوّر لنوع العلاقة بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

وسنعمل في هذا الفصل على الاهتمام بهذه المسائل لما لها من دور في تأكيد خصائص المخبر عنه والمخبر به من حيث فقرهما الدّلالي وقدرتهما على استيعاب مختلف الأبنية المنجزة تجريديا.

1- القول في رافع المبتدإ ورافع الخبر وتعليل ارتفاع الفاعل

1.1. القول في رافع المبتدإ ورافع الخبر

لم يختلف النّحاة في اعتبارهم المبتدأ والخبر والفاعل وما ناب عنه وظائف مرفوعة. فقد وصلوا مختلف الوظائف المذكورة بالفاعلية باعتبارها معنى من معاني النّحو الأصلية إلى جانب المفعولية والإضافة.

واصطلحوا على تسميتها "بالمرفوعات" أو "العمدة" (ن. شرح المفصّل، I ، 74). وقد حدّ ابن يعيش المرفوعات على أنّها : "اللّوازم للجملة والعمدة فيها والتّي لا تخلو منها وما عداها فضلة يستقلّ الكلام دونها" (نفسه). وذهب ابن الحاجب إلى تعريفها بكونها "ما اشتمل على علم الفاعلية" (شرح الكافية، I ، 183).

ولمّا كان المرفوع على وزن المفعول وكان لكلّ مفعول فاعل فقد وجب أن يكون لكلّ مرفوع رافع.

وإذا كان الفعل رافع الفاعل عند أغلب النّحاة[1] وكان الفاعل من تمام الفعل عند النّحويين[2]، فإنّ مسألة رافع المبتدإ ورافع الخبر قد بدت من المسائل الخلافية عند النّحويين. فقد ذهب الكوفيون إلى الحديث عن "التّرافع"، ومعنى "الترافع" عندهم أن يرفع المبتدأ الخبر ويرفع الخبر المبتدأ. حيث يكون كلّ من المبتدإ والخبر رافعا ومرفوعا[3] وذهب البصريون إلى تعليل ارتفاع المبتدإ بـ"الابتداء" لكنّهم اختلفوا في رافع الخبر. إذ اعتبره بعضهم مرتفعا بالابتداء وحده، ممّا يجعل العامل المعنوي مولّد الرّفع في المبتدإ والخبر. واعتبره آخرون مرتفعا بالابتداء والمبتدإ معا. أمّا سيبويه فقد ذهب إلى أنّ المبنيّ على المبتدإ (وهو يعني به الخبر) قد ارتفع بالمبتدإ : "كما ارتفع المبتدأ بالابتداء" (الكتاب ، II ، 127).

وقد احتجّ الكوفيون لمفهوم "التّرافع" بقولهم : " إنّما قلنا : إنّ المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدإ لأنّا وجدنا المبتدأ لا بدّ له من خبر،

---

1 ذكرنا عبارة "أغلب النّحاة" عند حديثنا عن رافع الفاعل استنادا إلى الملاحظة التّي ذكرها الرّضي بشأن موقف خلف –وهو ابن يوسف الشنترين من علماء الأندلس- الذي اعتبر العامل في الفاعل الإسناد لا المسند (ن. شرح الكافية I ، 187).

2 وصف الجرجاني علاقة الفاعل بالفعل فاعتبر الفاعل من تمام الفعل كما في قوله : " واعلم أنّ الفاعل كالجزء من الفعل" (المقتصد في شرح الإيضاح ،I ، 327).

3 ذكر الأستراباذي أنّ عمل المبتدإ في الخبر وعمل الخبر في المبتدإ هو مذهب الكسائي والفرّاء فقد اعتبرا أنّ كلّ واحد منهما (المبتدأ والخبر) صار عمدة بالآخر (ن. شرح الكافية I، 63- 64).

والخبر لا بدّ له من مبتدإ، ولا ينفكّ أحدهما من صاحبه، ولا يتمّ الكلام إلاّ بهما" (الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة 5، I، 44- 45). فأجازوا بذلك أن يكون كلّ واحد منهما "عاملا ومعمولا" (نفسه). وذهبوا إلى تأكيد مفهوم الترافع بطعنهم في مفهوم "الابتداء" الذي اعتمده البصريون في تفسير ارتفاع المبتدإ بقولهم : "ولا يجوز أن يقال : إنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء (...) لأنّ الاسم لا يرفعه إلاّ رافع موجود غير معدوم" (ن. السّابق، 45). كما طعنوا في معنى الابتداء حين جعلوا التعرّي من العوامل اللّفظية عبارة عن : "عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملا" (نفسه، I ، 46).

إلاّ أنّ البصريين قد آكّدوا مفهوم الابتداء باعتباره عاملا معنويا ووسموه بالتعرّي من العوامل اللّفظية، لأنّ : "العوامل في هذه الصّناعة ليست مؤثرة حسيّا كالإحراق للنّار والإغراق للماء والقطع للسّيف، وإنّما هي أمارات ودلالات فالأمارة والدّلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء" (نفسه).

ومن لطيف ما انتهى إليه صاحب الكتاب في اهتمامه بالعوامل جعله العامل المعنوي عديلا للعوامل اللّفظية واعتباره العامل المعنوي عاملا محقّقا للمعنى وغير متحقّق باللّفظ والعوامل اللّفظية محقّقة للمعاني ومتحقّقة بالألفاظ كما سنتبيّن في الباب الثّاني من هذا القسم.

أمّا الأنباري فقد ذهب مذهبا آخر في تفسير رافع المبتدإ ورافع الخبر حين اعتبر : " الابتداء عاملا في الخبر بواسطة المبتدإ" (نفسه). وقد وصف المنصف عاشور هذا الموقف بالتوسّط لكونه يحافظ على الرّتبة بين العامل والمعمول وعدم الانفكاك بينهما في التركيب (ن. عاشور، 2004، 356).

إنّ أهمّ ما يلاحظ من خلال هذه المواقف أنّ مفهوم "العامل المعنوي" الذي حدّث عنه سيبويه وغيره من النّحويين قد غدا من المفاهيم الضرورية التّي استقامت بها نظرية العمل. فقد تمكّن النّحاة من تعليل

ارتفاع المبتدإ والخبر في الجملة الاسمية. وتمكّنوا من تفسير ضروب التعلّق التّي يمكن أن تحدث بين العامل ومعمولاته في الأبنية اللّغوية المختلفة.

وقد أفضى اهتمامهم بمفهوم العامل إلى سنّ عدد من المبادئ وسمت بمبادئ العمل. وهي مبادئ تحدّد العلاقات بين العامل ومعمولاته. ومنها حديثهم عن أسبقية العامل على معموله من حيث الموقع. فسبيل العامل : "أنّ يقدّر قبل معموله" (الإنصاف، I ، 48، وشرح المفصّل، I ، 74). وقد ذكرنا هذا المبدأ في إطار إبراز تهافت مفهوم "الترافع" الذي اعتبره الكوفيون مولّد الرّفع في المبتدإ والخبر. فإذا كان المبتدأ والخبر عاملين فقد وجب أن يكون كلّ واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال. وقد علمنا أنّ : "ما يؤدّي إلى المحال محالٌ" (نفسه).

وممّا زاد مفهوم "العامل" رسوخا في النّظرية النّحوية حديث النّحاة عن مفهوم "**الإلغاء**". وقد اعتبر سيبويه "**الإلغاء**" مقابلا "**للاستعمال**" في مواضع مختلفة من الكتاب (ن. مثلا، الكتاب I ، 118)[1]. وفسّر "العمل" بمقابله في إطار تأكيد دور العامل في توليد ما يحتاج إليه المتكلّم للتعبير عن مقاصده.

2.1. تعليل ارتفاع الفاعل

ذكرنا في العنصر المتقدّم أنّ الفعل هو العامل الرّافع للفاعل إذا استثنينا موقف خلف، وأنّ الفاعل من تمام الفعل عند النّحويين. ونشير في هذا العنصر إلى أنّ ارتفاع الفاعل بالفعل وإن لم يكن موضع خلاف يذكر، فإنّ سبب جعل الرّفع للفاعل قد حدّث عنه بعض النّحاة وسكت عنه آخرون. واختلف المتحدّثون فيه ، فبدت الأسباب عديدة.

---

1 قابل سيبويه في مواضع مختلفة من الكتاب بين "العمل" أو "الاستعمال" و "الإلغاء" الذي يعني عنده إبطال العمل. ويكون الإبطال متى لم يقصد المتكلّم جعل جزء من الكلام ومعمولا لجزء آخر أي متى لم يجعله مقترنا بمعنى من المعاني النّحوية وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة. ومن أمثلة الإلغاء قوله : "عبدُ اللّه أظنّ ذاهبٌ وهذا إخالُ أخوك" (الكتاب، 1، 119).

فقد ذهب الخليل إلى اعتبار الرّفع : "أوّل حركة والفاعل أوّل متحرّك، فجعلوا أوّل حركة لأوّل متحرّك" (الزجاجي، مجالس العلماء، ص 224). وحدّث الجرجاني عن سبب جعل الفاعل مرفوعا استنادا إلى خفّة الحالات وثقلها. فقد خصّ الفاعل بالرّفع دون النّصب لأجل أنّ : "الرّفع أثقل من النّصب، والفاعل أقلّ من المفعول. ألا ترى أنّ فعلا واحدا يكون له عدّة مفعولات، ولا يكون له إلاّ فاعل واحد (...) وإذا كان المفعول يكثر هذه الكثرة والفاعل يقلّ كان الأولى أن يُخصّ الفاعل بالأثقل الذي هو الرّفع والمفعول بالأخفّ الذي هو النّصب لتكون قلّة الفاعل موازية لثقل الرّفع وخفّة النّصب موازية لكثرة المفعول" (المقتصد في شرح الإيضاح، I ، 326).

أمّا ابن يعيش فقد أرجع سبب رفع الفاعل إلى ثلاثة وجوه :

1- أنّ الفاعل رفع للفرق بينه وبين المفعول الذي لولا الإعراب : "لجاز أن يتوهّم أنّه فاعل وكان الغرض اختصاص كلّ واحد منهما بعلامة تميّزه عن صاحبه" (شرح المفصّل، I ، 75).

2- أنّ الفاعل إنّما اختصّ بالرّفع لقوّته والمفعول بالنّصب لضعفه، والمعنى بقوّة الفاعل تمكّنه بلزومه الفعل وعدم استغناء الفعل عنه وليس المفعول كذلك بل يجوز سقوطه وحذفه (...) وإذا كان الفاعل أقوى والمفعول أضعف والضمّة أقوى من الفتحة (...) أعطوا الأقوى الأقوى والأضعف الأضعف" (نفسه).

3- أمّا الوجه الثالث الذي ذكره ابن يعيش فإنّه يتوافق مع ما ذكره الجرجاني. فقد اعتبر الفاعل أقلّ من المفعول من حيث كون الفعل لا يكون له إلاّ فاعل واحد وقد يكون له مفعولات كثيرة فـ : "أعطوا الفاعل الذي هو قليل الرّفع الذي هو ثقيل وأعطوا المفعول الذي هو كثير النّصب الذي هو خفيف" (نفسه).

إنّ النّاظر في مختلف الأسباب المذكورة يلاحظ أثر المنطلقات التّي يصدر عنها النّحاة في تصوّرهم للمرفوعات. إذ يشترك الخليل وابن يعيش

والجرجاني إلى حدّ ما – كما سنتبيّن في العنصر الموالي- في اعتبارهم الفاعل أصلا في الرّفع. فكأنّ بحثهم عن سبب جعل الرّفع للفاعل بحث عن الأسباب التّي تدعم أصالة الفاعل على المبتدإ أكثر منها تفسيرا لعلل ارتفاع الفاعل خاصّة أنّنا نجد في الكتاب حديثا عن وقوع الاسم في موضع الابتداء سببا يفسّر به سيبويه جعل الرّفع للمبتدإ.

1- الأصل في الرّفع

1.2. اختلف النّحاة في تصنيف المرفوعات من حيث الأصل والفرع. وقد ترتب على اختلاف التصنيف مناقشة أولوية الأسماء على الأفعال ومنه أولوية الجملة الاسمية على الجملة الفعلية. ويمكن جمع أغلب الآراء المتعلّقة بأصل الرّفع وحصرها في المواقف الثلاثة التالية :

أ- **الموقف الأوّل** : يمثّله سيبويه وابن السّراج وابن الطّراوة النّحوي فيما اطّلعنا عليه من آراء[1]. فقد ذهب سيبويه وابن السّراج إلى أنّ : المبتدأ والخبر هما الأوّل والأصل في استحقاق الرّفع وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما" (شرح المفصّل، I، 73). وفسّر ابن يعيش قول سيبويه : "اعلم أنّ الاسم أوّله الابتداء" بقوله : "يريد أوّله المبتدأ لأنّ المبتدأ هو الاسم المرفوع والابتداء هو العامل. وذلك أنّ المبتدأ يكون معرّى من العوامل اللّفظيّة ويعرى الاسم عن غيره في التقدير قبل أن يقترن به غيره" (نفسه). فإذا كان الاسم أوّلا استحقّ الأصالة في الرّفع.

أمّا ابن الطّراوة النّحوي فقد قدّم المبتدأ على الفاعل من خلال مقارنته بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية فقد اعتبر الجمل الاسمية أكثر الكلام واعتبرها الأولى بالقوّة. وكونها كذلك يجعل المبتدأ أصلا في الرّفع، وهو أكثر الكلام، والفاعل متفرّعا عنه.

---

1 نشير في هذا السّياق إلى أن ابن يعيش قد جعل موقف ابن السرّاج من موقف سيبويه. وقد ذكر ابن السّراج في الأصول أنّ أصل الكلام جملتان مبتدأ وخبر وفعل وفاعل. وذهب الرّضيّ الاستراباذي إلى اعتبار موقف ابن السّراج من موقف الأخفش من حيث كون المبتدإ والفاعل أصلين في الرّفع (ن. شرح الكافية I ، 66- 67). وقد اعتبر المنصف عاشور تردّد النّحاة واضطرابهم في إسناد المواقف والآراء إلى أصحابها ناتجا عن كثرة نقل النّحاة بعضهم عن بعض (ن. عاشور، 2004، 346).

ب- **الموقف الثّاني** : ويمثّله الخليل وابن الحاجب وابن يعيش وعبد القاهر الجرجاني. فقد نسب إلى الخليل أنّه يعتبر الفاعل أصل المرفوعات والبقية محمولة عليه. واعتبر الجرجاني في سياقات عديدة أنّ الرّفع : "للفاعل في الأصل، وكونه في الابتداء فرع على ذلك (...) فالرّفع للفاعل والنّصب للمفعول والجرّ للمضاف إليه" (المقتصد في شرح الإيضاح، I ، 210). وأضاف بأنّ : " المبتدأ والخبر داخلان على الفاعل" (نفسه). وعلّل أسبقية الفاعل على المبتدأ والخبر بكون الفعل : "هو الأصل في الأخبار، وإذا كان كذلك كان الفاعل قبل المبتدإ في المرتبة" (نفسه).

وقد كان نقاشه مصحوبا بعدد من الملاحظات حول أسبقية الفعل على الاسم. فقد ذهب إلى أنّ : "الفعل قبل الاسم في الأخبار" (نفسه). واستند إلى موقف القائلين بحمل المبتدإ على الفاعل لتدعيم موقفه كقوله : "وقال أصحابنا أنّ المبتدأ شُبّه به" (نفسه) وهو يعني بذلك الفاعل.

ورغم ما ذكره بشأن أسبقية الفاعل على المبتدإ، فإنّنا نلاحظ تردّده في الحسم في هذه الأسبقية فقد ذكر في معرض حديثه عن معاني النّحو وعلاماتها ما يدلّ على ذاك التردّد بقوله : " ولعلّ من يقول : إنّ الأصل المبتدأ في الرّفع ينظر إلى اللّفظ فيقدّر أنّه لمّا سمّوه مبتدأ كان هو المقدّم وذلك من سلامة الجانب" (نفسه).

وذكر ابن يعيش أنّ الزّمخشري قد ذكر الفاعل أوّلا وحمل عليه "المبتدأ والخبر واسم كان وخبر إنّ وخبر لا التّي لنفي الجنس واسم ما ولا التّي بمعنى ليس وجعل لكلّ واحد منها فعلا" (شرح المفصّل،I ، 73). وذهب هو بدوره إلى تقديم الفاعل لأنّه : "الأصل في استحقاق الرّفع وما عداه محمول عليه" (نفسه، I، 74).

أمّا ابن الحاجب فقد قدّم الفاعل على سائر المرفوعات بناء على أنّه : "أصل المرفوعات، ولهذا سمّى الرّفع علم الفاعليّة" (شرح الكافية،I، 185).

ج - **الموقف الثّالث** : ويمثّله الاستراباذي والأخفش والقرطبي. ويتلخّص هذا الموقف في اعتبار المبتدإ والخبر والفاعل أصولا في الرّفع فقد ذكر الرّضى أنّ : "المبتدأ والخبر أصلان في الرّفع كالفاعل- وليسا بمحمولين في الرّفع عليه- وهو مذهب الأخفش وابن السّراج" (نفسه، I ، 66- 67). وذهب في موضع آخر إلى أنّ : "الرّفع في المبتدإ والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل (...) بل هو أصل في جميع العمد كما بيّنا" (نفسه ،I ، 184).

وقد علّل القرطبي تقديم ابن الحاجب المرفوعات على المنصوبات والمجرورات بقوله : لأنّ المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدإ والخبر والبواقي محمولة عليها" (ن. السّابق،I، 183). ويستفاد من كلام القرطبي أنّه يعتبر الفاعل والمبتدأ والخبر أصولا في الرّفع.

إنّ أهمّ ما يلاحظ من خلال المواقف المذكورة أنّ النّحاة قد اختلفوا في الرّفع ولكنّهم لم يختلفوا في اعتبار الوظائف المذكورة مرفوعة. فقد كانوا يجمعون على أنّ الرّفع باعتباره أقوى الحركات للعمد. وقد بدا اختلافهم في أصالة الرّفع وفرعيته موصولا بنظرية العامل منخرطا فيها لا مستقلاّ عنها. وقد ترتّب على تشبثهم بأولوية الرّفع إثارة عدد من القضايا الجوهرية كمسألة أولوية الجملة الاسمية على الفعلية وما يترتّب عليها من اعتبار الأولى أصلا والثّانية فرعا عليها.

ومن المفيد الإشارة إلى أنّ ما انتهى إليه الرّضي في مناقشته مسألة أولوية الرّفع وفرعيته في الجملة الاسمية والجملة الفعلية يجعله متّصلا في تقديرنا بالصّور المنجزة أكثر من اتّصاله بالصّور المجرّدة. فهو يرسّخ انعدام التفاضل بين الجمل الاسمية والجمل الفعلية في الإنجاز ولكنّه لا يفسّر الأصل الأوّل الكامن في الذهن. فالتنازع بين النّحاة في مسألة أولوية المبتدأ على الفاعل أو لا حقيته مردّه بحثهم في انتظام الصّور المجرّدة ونظرهم في كيفية إخبار المتكلّم عن الأسماء. وقد أفضى بحثهم في أولوية الجملة الاسمية على الفعلية إلى مناقشة مسألة الأصل والفرع بين الأسماء والأفعال كما سيتّضح في العنصر الموالي.

2.2. باب القول في الفعل والمصدر أيّهما مأخوذ من صاحبه

مثّلت العلاقة بين الأسماء والأفعال من حيث أسبقية إحداها على الأخرى مسألة خلافية عند النّحويين. وقد نقل الزّجاجي في الإيضاح مختلف الحجج التّي احتجّ بها البصريون على اعتبار الفعل مأخوذا من المصدر والحجج التّي احتجّ بها الكوفيون على اعتبار المصدر مأخوذا من الفعل. وذكر الأنباري في الإنصاف مختلف الحجج التّي احتجّ بها كلّ فريق وأفرد لذلك مسألة وفصّل القول فيها (ن. المسألة الثامنة والعشرين من الإنصاف ،I، 235).

وقد ذكر الزّجاجي موقف سيبويه وجميع البصريين وأوجزه بقوله : "الفعل مأخوذ من المصدر والمصدر سابق له فهو اسم الفعل" (الإيضاح 56). وقد استند إلى هذه الخلاصة بناء على تعريف سيبويه الفعل بكونه : "أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء" (الكتاب،I،12) واعتبر الزّجاجي "أحداث الأسماء" المصادر.

أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّ : "المصدر مأخوذ من الفعل، والفعل سابق له وهو ثان بعده" (الإيضاح ، 56 والإنصاف 235،1). وقد استند كلّ منهما إلى عدد من الأدلّة بدأ الزّجاجي بعرض أدلّة البصريين وعلّل ذلك بكونها أدلّة صحيحة تفضي إلى موقف سليم يكون المصدر بمقتضاه سابقا للفعل وأصلا له (ن. الإيضاح، 56).

ومن أدلّة البصريين قولهم : ومن الدّليل على أنّ الفعل مأخوذ من المصدر أنّ المصدر اسم الفعل. وقد اتّفقنا جميعا على أنّ الاسم سابق الفعل، فوجب أن تكون المصادر سابقة للأفعال" (الإيضاح، 56). فهم يعلّلون أسبقية المصادر على الأفعال بأسبقية الأسماء على الأفعال باعتبار خفّة الأسماء وثقل الأفعال. وقد حدّث السّيرافي عن هذه العلّة ضمن الوجوه الثلاثة التّي علّل بها أسبقية المصادر على الأفعال. فقد ذكر في الوجه الثّالث : "أنّ الفعل أثقل من الاسم، وهو فرع عليه، من قبل أنّه لا يقوم بنفسه، والفرع لا بدّ له من أصل يؤخذ منه، يكون حكم ذلك

الأصل أن يكون قائما بنفسه، غير محتاج إلى سواه، فعلمنا بذلك أنّ الفعل فرع، ولا أصل له غير المصدر" (شرح كتاب سيبويه، I ،46).

أمّا أبو إسحاق الزجّاج فقد علّل أسبقية المصادر بقوله : لو كان المصدر بعد الفعل، وكان مأخوذا من الفعل، لوجب أن يكون لكلّ مصدر فعلٌ قد أُخذَ منه، لا محيص عن ذلك ولا مهرب منه. فلما رأينا في كلام العرب مصادر كثيرة لا أفعال لها البتّة مثل العبودية والرّجولية والبنوّة والأمومة علمنا أنّها ليست الأفعال أصولا للمصادر" (الإيضاح، 56- 59).

واعتبر الزّجاجي الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين، ولذلك وجب أن يكون الاسم الفاعل سابقا لفعله. وحلّل بعض البصريين دلالة مفهوم المصدر فبيّنوا أنّ المصدر سابق للفعل لا متأخّرٌ عنه، لأنّ المصدر لو كان صدر عن الفعل لسُمّي صادرًا لا مصدرًا" (نفسه). وقد أكّد السّيرافي هذا الدليل بقوله : والمصدر المفهوم في اللّغة هو الموضع الذي يُصدر عنه كقولهم : "مصدر الإبل وموردها" (...) فعقلنا بذلك أنّ الفعل قد صدر عن المصدر، حين استوجب بذلك أن يسمّى مصدرًا" (شرح الكتاب، I ،57).

أمّا الكوفيون فقد استدلّوا على أسبقيّة الفعل على المصدر بقولهم : " والدليل على أنّ المصدر مأخوذ من الفعل ، وأنّ الفعل أصل للمصدر أنّ المصدر يعتلّ إذا اعتلّ الفعل، ويصحّ إذا صحّ فتقول : قام زيد قيامًا، فتعلّ القيام لاعتلال قام. وكذلك تقول : وعد يَعِدُ عِدَةٌ لاعتلال يَعِدُ. وتقول : عوِر الرّجل يعور عورًا وحولَ حولاً (...) فيصحّ المصدر لصحّة فعله، فعلمنا بذلك أنّ المصادر بعد الأفعال تابعة لها وأنّ الأفعال هي الأصول التّي أخذت منها فلذلك تبعتها في التصحيح والاعتلال" (الإيضاح، 60 والإنصاف I ، 235) واستدلّ أبو بكر بن الأنباري (ت. 327 هـ) على أسبقية الأفعال على المصادر بكون المصادر: "تكون توكيدا للأفعال كقولك : ضرب زيدٌ ضربًا، وخرج خروجاً، (...) فلا

خلاف في أنّ المصادر هنا توكيدٌ للأفعال. والتوكيد تابعٌ للمؤكّد ثان بعده، والمؤكّد سابق له، فدلّ ذلك على أنّ المصدر تابع للفعل، مأخوذ منه، وأنّ الفعل هو الأصل الذي أُخذَ منه" (الإيضاح، 61).

إلاّ أنّ الزّجاجي قد بيّن فساد الدّليل وأقام الدّليل على فساده حين ذكر أنّه لا فائدة في المصدر أكثر ممّا في الفعل وأنّ تقدير قول القائل : قام زيد قيامًا" : "قام قام" و"ضرب ضربَ" فيكون للفعل تشديدا وتوكيدًا فاستقبحوا ذلك، فبدّلوا أحد اللّفظين مصدرًا ليكون أحسنَ. وليس هو بتوكيد يتبع المؤكّد على الحقيقة كتوكيد الأسماء التّي تتبع المؤكّد نحو قولك نفسه وعينه وأجمع وأكتع" (نفسه).

وردّ النّحاة الدّليل الأوّل بأن قالوا : إذا كان اعتلال الفعل يوجب اعتلال مصدره، لوجبَ ألاّ يوجد فعل معتلٌّ إلاّ ومصدره معتلٌّ، ولا يوجد لفعل معتلّ مصدر صحيحٌ. فلمّا رأينا الأفعال تعتلُّ وتصحُّ مصادرها (...) علمنا أنّه ليس اعتلال الأفعال علّة موجبة لاعتلال المصادر، وإنّما يعتلُّ من المصادر ما لزمه من الثّقل ما لزم الفعل، وما لم يلزمه ذلك صحّ معناه" (ن. السابق، 60 وشرح كتاب سيبويه I ، 56).

وقد وجدنا في "الإنصاف" وفي "شرح الكتاب" دليلا آخر للكوفيين مفاده أنّ الفعل يعمل في المصدر وحقّ العامل أن يكون قبل المعمول. إلاّ أنّ السّيرافي قد بيّن اعتلال الدّليل بأن ذكر عمل الأفعال في الأسماء ومع ذلك اعتبر الأسماء قبل الأفعال في الرّتبة لقيامها بأنفسها واستغنائها عن الأفعال" (نفسه).

إنّ اختلاف النّحاة في أسبقية المصادر على الأفعال من اختلافهم في أسبقية الأسماء على الأفعال. وقد ذكرنا في موضع سابق أنّ مناقشتهم لأسبقية الأسماء على الأفعال قد تولّدت من اختلافهم في مسألة أصل الرّفع وفرعيته.

ورغم أنّنا نقرأ موقفين مختلفين في النّظرية فإنّنا نذهب إلى أن الاختلاف أساس تماسك تلك النّظرية وأنّ ما قدّمه النّحاة من أدلّة بشأن مواقفهم يتيح لنا إمكانية فهم الخلفيات النّظرية التّي تتحكّم في تلك

المواقف. فتنازعهم حول الأصل والفرع قد خلق جهازا مفاهيميا مكّنهم من وصف الظّواهر وتفسيرها كالأوّل والثّاني والقويّ والضّعيف والخفيف والثّقيل والمتمكّن وغير المتمكّن.

ويعدُّ اعتبار سيبويه والزّجاج والزّجاجي والسّيرافي وغيرهم المصدر قبل الفعل تأكيدًا على أسبقية الأسماء على الأفعال. فالأسماء هي الأولى عند سيبويه وهي : " أشدّ تمكّنا" (الكتاب، 20). وهو (أي الاسم) : "قبل الصّفة كما أنّه قبل الفعل" (نفسه، 21). وقد استدلّ على أسبقيّة الاسم حين وصله بمفهوم (شيء) واعتبر المفهوم دالاّ على البداية والمنطلق في الأخبار بقوله : "ألا ترى أنّ "الشيء" يقع على كلّ ما أخبر عنه" (نفسه، 22).

فهو بداية البدايات لكونه مبهما ومطلقا وموغلا في الشّيوع[1]. وقد اعتبر المنصف عاشور أنّ "الشيء" مفهوم "غارقٌ في التجريد لا يُسبق في النّظر والتصوّر والنّفس بشيء يؤخذ منه". (دروس في أصول النّظرية النّحوية العربية، 2005، 263). وكونه كذلك لا يجعله أصلا فحسب وإنّما يصبح بمقتضى هذا التصوّر أصل الأصول وأساس انتظام الأشياء في النّفس.

وقد اعتبر سيبويه بناء على أصالة الرّفع للمبتدإ وأصالة الاسم على الفعل الجملة الاسمية أصلا والجملة الفعلية فرعًا عليها بحيث تصبح الجملة الفعلية محمولة على الجملة الاسمية كما تحمل الأفعال على الأسماء والفاعل على المبتدإ.

وقد ذكرنا في موضع سابق أنّ ابن الطّراوة النّحوي قد أكّد هذا التصوّر واعتبر الجملة الاسمية أكثر الكلام والجملة الفعلية محمولة عليها (ن. رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطإ في الإيضاح، 16-17).

---

1 ن. دلالة مفهوم "شيء" في Paul Robert, Le Robert, Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française : Chose, Paris, 1983.

Encyclopédie universelle, Chose vol 18, France, SA. 1968.

وذهب المبرّد في الباب الذي سمّاه "الابتداء" وهو يعني به الإخبار بـ"الألف واللاّم" على معنى "الذي" إلى اعتبار الجملة الفعلية متفرّعة عن الجملة الاسمية بحيث تكون الثّانية أصلا والأولى فرعًا عليها.

يقول المبرّد : اعلم أنّ هذا الباب عبرة لكلّ كلام. وهو خبرٌ. والخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب. فإذا قلت [قام زيد] فقيل لك : أخبر عن (زيد) فإنّما يقول لك : ابْن من (قام) فاعلا وألحقه الألف واللاّم على معنى (الذي) واجعل زيدًا خبرا عنه وضع المضمر موضعه الذي كان فيه الفعل . فالجواب في ذلك أن تقول [القائم زيدٌ] (المقتضب III، 89).

وممّا يدلّ على أصالة الجملة الاسمية عنده اعتباره [الفعل والفاعل] بمنزلة الابتداء والخبر (نفسه، I، 8) أو [الفعل والفاعل] كـ[الابتداء والخبر] (نفسه ج III، 123).

أمّا ابن جنّي فقد اختصر أصالة الجملة الاسمية بأن جعل العامل المعنوي أقوى من العوامل اللّفظية وأوسع منها (ن. الخصائص ، I ، 109).

ولعلّ النّاظر في اللّغات البشرية المختلفة يلاحظ قيامها على الجملة الاسمية أمّا الجملة الفعلية فخاصيّة من خصائص العربية. وهو ما من شأنه أن يدعم أصالة الجملة الاسمية.

وإذا ما وصلنا "المخبر عنه والمخبر به" بالتصوّرات التّي تقرّ بأصالة الأسماء وتجعل الجملة الاسمية مصدرًا انتهينا إلى أنّ "المخبر عنه والمخبر به" أصل الأصول وبداية البدايات. فهو شكل موغل في التجريد ينجز في أصول مختلفة. ويكون مروره من التجريد إلى الإنجاز مرورا من الإضمار إلى الإظهار ومن التمّام إلى النّقصان.

فالأشياء تنتظم في النّفس على أساس المخبر عنه والمخبر به ولذلك فإنّه يصلح في تقديرنا لتحديد كيفية الاكتساب اللّغوي ويمكّن من تعلّم اللّغات بالإضافة إلى كونه يصلح رائزًا نحوسب به المركّبات النّحوية في اللّغات المختلفة.

الفصـل الثالـث

أصالة الرّفع عند ابن جنّي ومسألة الترافع بين الجمـل

- تمهيد

انتهينا في الفصلين السّابقين إلى حدّ الرّفع وتحديد خصائص "المخبر عنه والمخبر به" الدّلالية والتداولية. ونعمل في هذا الفصل على تقديم تصوّر ابن جنّي بشأن أصالة الرّفع وتفسير مسألة التّرافع بين الجمل انطلاقا ممّا حدّث به سيبويه عن علاقة الجملة الشرطية بجملة المبتدإ والخبر.

وإذا كنّا نروم من تقديم تصوّر ابن جنّي لأصالة الرّفع التأكيد على أنّ الرّفع عنده مدرج في دائرة الإعراب وليس خارجا عنها، فإنّنا نهدف من تقديم مفهوم التّرافع عند سيبويه إلى بيان أنّ أقوى حالات التّرافع في النّظرية النّحوية تلك التّي تحدث بين الجمل. ونهدف أيضا إلى تأكيد اشتراك الأبنية العاملية في بنية دلالية واحدة محكومة بما يحدث بين المحلّ الأول والمحلّ الذي يليه أو المبني عليه من علاقات.

1- إرجاع ابن جنّي الرّفع إلى دائرة الإعراب رغم إقراره بأنّ "الاسم في حال الرّفع لا إعراب فيه"

توصّلنا في دراستنا للرّفع فيما تقدّم إلى أن الرّفع حالة إعرابية نفسية. وقد صاغ النّحاة انطلاقا من اهتمامهم بالرّفع عددًا من المفاهيم تؤكّد أولويته وأصالته كالأوّل والأثقل والأقوى والمستغني. واستعمل ابن جنّي مصطلح الأصل فقاس أولوية الرّفع على النّصب والجرّ بأولوية الأصل على الفرع. وبما أنّ الفروع تتولّد من الأصول، فقد اعتبر الرّفع أصلا يتفرّع عنه النّصب والجرّ على النّحو التّالي :

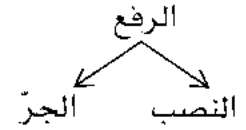

وقد ذهب إلى تعليل أصالة الرّفع بكون الاسم في حال الرّفع لا إعراب فيه وأنّ "أوّل أحواله الرّفع" (سرّ صناعة الإعراب، II، 714). وهذا التصوّر يجعل الرّفع عنده حالة ملازمة للإسم قبل أن تكون حالة إعرابية. فكأنّ ابن جنّي يقيّد نسبيا مفهوم "شيء" الذي حدّث عنه سيبويه فاعتبره مرفوعا.

ولمّا كان "الشيء" مبدأ ومنطلقا للكلام فإنّ الرّفع باعتباره سمة له يصبح مبدأ للحالات الإعرابية حيث يمكن وصفه بناء على تصوّر ابن جنّي بكونه مقولة مضمرة يتولّد عنها النّصب والجرّ.

غير أنّ اعتبار ابن جنّي الاسم خاليا من الإعراب في حال الرّفع لأنّه أوّل أحواله، لا يقصي الرّفع من دائرة الإعراب. فقد ذكر في باب مقاييس العربية أنّ الرّفع حالة متولّدة من التقاء الرّافع بالمرفوع وليس حالة خارجة عن دائرة الإعراب (ن. الخصائص، I، 110).

وإذا صحّ هذا التصوّر فما الذي يفسّر جمعه بين الرّفع باعتباره أوّل أحوال الاسم والرّفع باعتباره حالة متولّدة عن عمل العامل في المعمول ؟

إنّ ذهاب ابن جنّي إلى اعتبار الرّفع أوّل أحوال الاسم وتفسيره أصالة الرّفع من تلك الجهة يعود في تقديرنا إلى عدم استقرار العلل الدّالة على مفهوم الأصالة. فقد كان ينزع إلى التجريد قصد تفسير المفهوم وتعليله رغم إدراكه حدود العمل. ولذلك اعتبر الاسم خاليا من الإعراب حين قدّر خروجه عن دائرة الإعراب.

2- المتكلّم عامل حقيقي عند النّحاة وحاجز يحول دون اعتبار الرّفع حالة مطلقة في رأي المنصف عاشور

إنّ أهمّ ما يلاحظ في النّظرية النّحوية قيامها على مفهوم العامل. وقد اعتبر النّحاة المتكلّم عاملا حقيقيا في الأبنية اللّغوية رغم حديثهم عن العامل المعنوي والعوامل اللّفظية. ولذلك عدّوه محدث المعاني في الأسماء بواسطة تلك العوامل (ن. شرح الكافية،I،63). إذ العمل من الرّفع

والنّصب والجرّ والجزم إنّما هو : "للمتكلّم نفسه، لا لشيء غيره" (الخصائص I، 110)[1].

وقد فسّر الرّضي دور العامل اللّفظي والعامل المعنوي فاعتبرهما كـ"السبب للعلامة (...) فقيل العامل في الفاعل هو الفعل، لأنّه به صار أحد جزئي الكلام وكذا العامل في كلّ واحد من المبتدإ والخبر" (شرح الكافية ، I ، 63).

واعتبر النّحاة الابتداء منبنيا على التقدير والإسناد إلى الاسم في أوّل مواضعه الكلامية ونعني بذلك موقع التعرّض لعناية المتكلّم المباشرة به في التخاطب. فيكون حضور المتكلّم "قريبا جدًا من الاسم محلّ الإعراب ملاصقا له بلا واسطة من أهمّ الأسباب الدّاعية إلى رفع الاسم المبتدإ" (عاشور، 2004، 335). وكونه كذلك يجعله في رأي المنصف عاشور حاجزا يحول دون اعتبار الرّفع حالة مطلقة (ن. السابق، 234).

ونحن نذهب إلى تأكيد دور المتكلّم في النّظرية النّحوية بالنّظر إلى انعدامه في النّظريات اللّغوية الأخرى. فصعوبات تفسير الرّفع التّي لاحظناها عند يالمسلاف تعود إلى انعدام المتكلّم المراقب لكلّ ما يحدث من اختلاف معنوي باستعمال الأسماء. وذهاب شومسكي إلى اعتبار الرّأس المعجمي موزّع الأدوار الدّلالية في بنية الجملة وليس آلة يعود بدوره إلى انعدام المتكلّم موجد تلك الآلة من ذاك التصوّر.

وبما أنّ المتكلّم هو الموجد للمعاني والعامل الآلة، فإنّ الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلّم لكنّ النّحاة "جعلوا الآلة كأنّها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدم، فلهذا سميت الآلات عوامل، (الاستراباذي، شرح الكافية I، 72).

---

1 نذكّر في هذا الإطار بأنّ ارتفاع المركّب الاسمي (SN) الموجود على يسار الفعل في البنية (SVO) يفسّر عند شومسكي وعند غيره من اللّسانيين الغربيين بعمل الفعل. فيكون الفعل عندهم عاملا في اتجاهين إذ يعمل قبليا وبعديا. وهذا التصوّر يقصدون به تفسير أثر الرّافع في المرفوع من داخل البنية النّحوية لا من خارجها (ن. في هذا الإطار، الفصل الثّاني، الباب الثّالث، القسم الأوّل).

ويترتّب على هذا أنّ البنية النّحوية تنبني عند النّحاة على أساس العامل الحقيقي الذي يفعل الكلام ويوجده بعد أن لم يكن، ثمّ العامل اللّغوي الذي يكون عاملا ومعمولا لعامل. وهو تصوّر يفضي إلى اعتبار المتكلّم سابقا لكلّ بنية نحوية كما يتّضح من الصّورتين التاليتين :

1- المتكلّم ثمّ الرؤوس المعجمية في الجملة الفعلية.

2- المتكلّم ثمّ Ø في الجملة الاسمية حيث تدلّ العلامة الفارغة Ø على معنوية العامل. وإن كانت العوامل اللّفظية راجعة في الحقيقة إلى أنّها معنوية" (ابن جني، الخصائص I ،109).

3- علاقة [إن تفْعَلْ تفْعَلْ] بجملة [المبتدإ والخبر]

بيّنا في العنصر السّابق أنّ الرّفع عند ابن جنّي حالة إعرابية رغم اعتباره الاسم في حال الرّفع خاليا من الإعراب. وقد عدنا إلى هذه المسألة لإبراز انسجام النّظرية النّحوية وتدعيم تجانسها. ونعمل في هذا العنصر على الاهتمام بعلاقة الجملة الشرطية بالجملة الاسمية انطلاقا من الباب الذي عقده سيبويه للمسألة وأورده بعنوان : "هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر أو نهي أو استفهام أو تمنّ أو عرضٍ" (الكتاب III ، 93) واستنادا إلى مواقف النّحاة واختلافهم في تعليل علاقة الأوّل بالثّاني.

وقد ذهبنا إلى دراسة العلاقة بين الجملة الشرطية والجملة الاسمية لأنّ النّقاش كان دائرا على حمل المركّب الأوّل والثّاني في الجملة الشرطية على المبتدإ والخبر في الجملة الاسمية. فقد ذكر المبرّد أنّ جواب الشرط : "قد جُزِمَ بإنْ والفعل الذي بعدها جميعا، وإنّهما عاملان فيه، وكان يقول : هو بمنزلة الخبر والابتداء (...) والابتداء والمبتدأ عاملان في الخبر وكذلك "إنْ" هي العاملة فيما بعدها. وهي وما بعدها عاملان في الجواب" (شرح كتاب سيبويه I ، 88). وحدّث الكوفيون عن الجزم على الجوار لأنّ جواب الشرط : "مجاور لفعل الشرط لازم له، لا

يكاد ينفكّ عنه، فلمّا كان منه بهذه المنزلة في الجوار حُمِلَ عليه في الجزمّ (الإنصاف ، II، 602). فجعلوا علّتهم في التّرافع بين المبتدإ والخبر للتجازم بين فعل الشرط وفعل الجواب كما يتّضح من الرّسم الموالي :

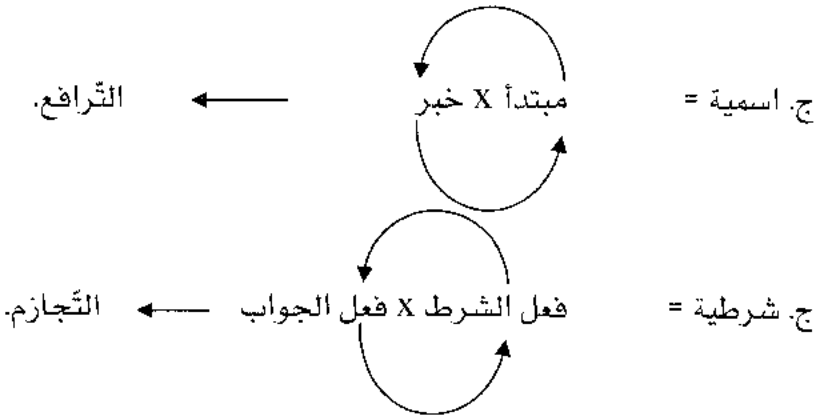

إلاّ أنّ سيبويه قد أرجع عامل الجزم في الجواب إلى الفعل الأوّل واعتبره جازما ومجزوما باعتباره معمولا لحرف الشرط (إنْ) وعاملا في الفعل الذي يليه (ن. الكتاب III ، 93- 94). فجعل (إنْ) "عاملة في المركّب الأوّل والمركّب الأوّل عاملا في جواب الشرط كما كان الابتداء عاملا في المبتدإ والمبتدأ عاملا في الخبر.

ولمّا كانت (إنْ) عاملة كالابتداء فإنّ البنية المتحقّقة بها والبنية المتحقّقة بالابتداء صادرتان عند سيبويه عن بنية عاملية واحدة تجعلهما متماثلتين على النّحو التالي :

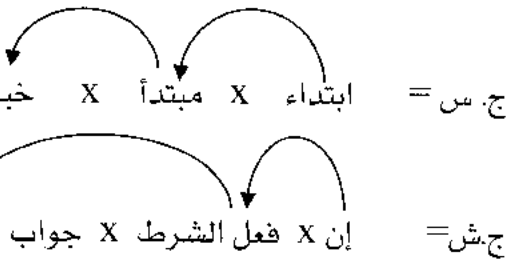

وبما أنّ (إنْ) قد عملت كالابتداء فإنّ فعل الشرط قد عمل كالمبتدأ من حيث جزمه للجواب. وقد بيّن سيبويه عمل فعل الشرط في الجواب بتحليله علاقة المركّب الأوّل بالثّاني في الجملة الشرطية. حيث أكّد على جزم الجواب بفعل الشرط فاعتبر المركّب الأوّل جازما والثّاني مجزوما وبهما معًا يتحقّق الجزم أو الشرط لتعلّق الثّاني بالأوّل وعدم استغناء الأوّل عن الثّاني في الجزاء.

وقد حمل سيبويه عمل المركّب الأوّل في الذي يليه على عمل (إنْ تفْعَلْ) في المركّب المتعلّق به وهو (تفْعَلْ) فجعل الأوّل والثّاني بمثابة [إن تفْعَلْ تَفْعَلْ] وصاغ منها أبنية متعالقة على أساس عاملي يكون الأمر والنّهي والاستفهام والتمنّي والعرض بناء على ذاك الأساس عوامل فيما تكون المركّبات النّواني معمولات لتلك العوامل كما يتّضح من النّماذج التّالية :

1- ائتني / آتك

أمر / جواب (متعلّق به)

أوّل / ثان

عامل جازم / معمول مجزوم

عمل الجزم = شرط

2- لا تفْعَلْ / يكن خيرًا

نهي / جواب (متعلّق به)

أوّل / ثان

عامل جازم / معمول مجزوم

عمل الجزم = شرط

3- أين تكون / أزرْكَ

استفهام / جواب (متعلّق به)

أوّل / ثان

عامل جازم / معمول مجزوم

عمل الجـزم = شـرط

4- ليته عندنا / يحدّثنـا

تمنّ / جواب (متعلّق به)

أوّل / ثان

عامل جازم / معمول مجزوم

عمل الجـزم = شـرط

5- ألا تنزل / تُصِبْ خيرًا

عرض/ جواب (متعلّق به)

أوّل / ثان

عامل جازم / معمول مجزوم

عمل الجزم = شرط

ومن الملاحظ أنّ المركّبات التّي تعمل الجزم في نظر سيبويه قد سمّاها الخليل بـ"الأوائل" وذهب إلى تأويل علاقتها بما بعدها فانتهى إلى تضمّنها معنى حرف الشرط (إنْ) الذي به انجزم الجواب (نفسه، III، 94).

وخالف السّيرافي سيبويه حين أرجع جزم الأمر والنّهي والاستفهام والتمنّي والعرض إلى إضمار شرط في ذلك كلّه. واستدلّ على ذلك

بكون الأفعال التّي تظهر بعد هذه الأشياء : "إنّما هي ضمانات يضمنها ويعدّ بها الآمر والنّاهي وليست بضمانات مطلقة" (نفسه، III، 94، هامش 1).

أمّا الأنباري فقد اعتبر حرف الشرط (إنْ) العامل في جواب الشرط بواسطة فعل الشرط، لأنّه لا ينفكّ عنه. "فحرف الشرط يعمل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط لا به" (الإنصاف، II، 608).

وقد خصّص مسألة لعامل الجزم في جواب الشرط واستخلص خمسة مواقف متباينة في التعليل وهي كما يلي :

1- المجزوم الثّاني مجزوم بإن وحدها

2- المجزوم الثّاني مجزوم بالفعل الأوّل وحده

3- المجزوم الثّاني مجزوم بإن والفعل معًا

4- المجزوم الثّاني مجزوم بإن بواسطة الفعل الأوّل

5- المجزوم الثّاني مجزوم كالأوّل بناء على السكون. (ن. السّابق، 602. والمنصف عاشور، دروس في أصول النّظرية النّحوية ، 305- 306).

ورغم اختلاف النّحاة في عامل الجزم في جواب الشرط فإنّنا نلاحظ أنّ منطلقاتهم في تعليل بنية الجملة الشرطية واحدة، فهم يعلّلون بنية الجملة الشرطية استنادا إلى بنية الجملة الاسمية باستثناء موقف أبي عثمان المازني المتعلّق بالبناء على السّكون. وقد حدّث المنصف عاشور عن التقاء البنيتين إعرابا رغم ما يوجد بين الرّفع والجزم من بعد يجعلهما : " كالمحمولين على النقيض" (نفسه، 306).

وبما أنّ فعل الشّرط لا يختلف عن المبتدإ من حيث كونه عاملا ومعمولا لعامل في نظر سيبويه، فإنّ جعل المبتدإ مخبراً عنه دلاليا يجعل فعل الشرط منطلقا في بناء عمل الإخبار وبالتّالي مخبرًا عنه سواء أكان مرفوعا أم غير مرفوع.

فالعلاقة بين الأمر والجواب في كلام سيبويه : ائتني آتك، علاقة عاملية ينجزم فيها الجواب بما قبله وهي علاقة بين المخبر عنه والمخبر به لكون "الأمر" قد وقع في الموضع الأوّل موضع المخبر عنه الدّلالي.

ولمّا كان الموضع الأوّل موضع رفع فإنّ الأمر في هذه البنية والنّهي والاستفهام والتمنّي والعرض في الأبنية التّي ذكرها سيبويه قد ارتفعت بالجزم كما ارتفع المخبر عنه في البنية (زيدٌ منطلق) بالرّفع وفي البنية (كلَّ رجُلٍ صالحٍ اضْربْ) بالنّصب. وهذا التصوّر يؤكّد أصالة الرّفع التّي حدّث عنها ابن جنّي ويكسبه سمة التّمام ممّا يجعل عملية الإخبار عن شيء ما رفعًا مطلقا ينجز في أشكال مختلفة.

وقد ذهب النّحاة انطلاقا من اهتمامهم بعامل الجزم إلى أنّ أقوى حالات الترافع تلك التّي تحدث بين الجمل خاصّة وأنّهم يعتبرون جملة الشرط متفرّعة إلى جملتين لأنّ كلاّ منهما كان جملة قبل : "فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان" (همع الهوامع، I، 37).

ونؤكّد في هذا الإطار أنّ "المخبر عنه والمخبر به" هو الصّورة التّي يستعملها المتكلّم للتأثير في سلوك مخاطبه سواء كان الكلام خبريا أو طلبيا أو إيقاعيا سيّما أنّ النّحاة قد أرجعوا كلّ الكلام إلى الخبر من جهة المعنى (شرح المفصّل، I، 20) فاعتبروا الخبر أصلا تتفرّع عنه ضروب الكلام الأخرى (ن. دلائل الإعجاز، 541).

خاتمة الفصل

حاولنا في هذا الفصل تفسير تصوّر ابن جنّي بشأن أصالة الرّفع وتعليل اعتباره الاسم في حال الرّفع لا إعراب فيه. ولم نفعل ذلك إلاّ لتأكيد انخراط الرّفع في دائرة الإعراب. فهو حالة إعرابية أساسية في تحديد وظائف الاسم. وقد انتهينا في اهتمامنا بمسألة التّرافع بين الجمل إلى أنّ الرّفع حالة موسومة بالتّمام وأنّ هذه الحالة متعلّقة بالموضع الإعرابي الأوّل الذي يلي المتكلّم وهو موضع المخبر عنه. وقد أفضى

هذا التصوّر إلى اعتبار الخبر رفعا مطلقا يتحقّق في صور مختلفة بحيث يكون المخبر عنه بمقتضى ذاك التصوّر مرفوعا أو غير مرفوع.

وقد تبيّن لنا من خلال اهتمامنا بعامل الجزم في الجواب أنّه يوجد تلازم بين الجملة الشرطية والجملة الاسمية المعرّاة من العوامل اللّفظية فقد قاس النّحاة الجملة الشرطية على الجملة الاسمية وأرجعوا الجملتين إلى بنية دلالية واحدة هي بنية "المخبر عنه والمخبر به" وهي بنية تعكس مختلف ضروب الكلام وإن كانت صيغتها متعلّقة بمفهوم الخبر.

خلاصة الباب الأوّل

انتهينا في دراستنا للباب إلى تحديد مواقف النّحاة بخصوص الرّفع وما تفرّع عنه من قضايا كمسألة أولويته وعلاقته بالحالات الإعرابية الأخرى ومسالة أولوية المصادر على الأفعال وما أفضت إليه من أحكام تقرّر أولوية الجملة الاسمية على الجملة الفعلية.

وقد مكّننا اهتمامنا بهذه المسائل من تحديد المنطلقات التّي يصدر عنها النّحاة في تعليلهم الظواهر اللّغوية وتحديدهم طبيعة العلاقة بينها. وساعدتنا العودة إلى موضع الفاعلية على تبيّن إمكانية وقوع الفعل بموضع الاسم بحيث يكون الرّفع سمة موضعية تجري على الأسماء وماله موضعها الإعرابي.

وقد أفضى بنا هذا التصوّر إلى إمكانية جعل أي عنصر من العناصر اللّغوية مخبرا عنه وما بعده مبنيًّا عليه مخبراً به.

وبما أنّ وقوع الفعل في موضع الاسم يجعل الخبر مخبرا عنه، فقد حلّل النّحاة إمكانية الإخبار عن الفعل دلاليا باعتبارهم الإخبار بالجملة الفعلية تحويلا لبنية اسمية – يمثّل المخبر عنه فيها الغرض من الكلام- هي بنية الإخبار بالذي أو بالألف واللاّم. وإرجاعهم الفعل المضارع إلى الاسم على جهة المشابهة الإعرابية حيث يكون كالمبتدإ أو كالخبر.

وقد ترتّب على تعليل الإخبار عن الفعل اعتبار عملية الإخبار توليدًا لجملة اسمية خبرية من جملة ما. فيكون المخبر عنه والمخبر به ثنائية موسومةً بالتّمام موغلة في التّجريد. فهي علاقة بين أوّل وثان تسيطر على مختلف الأبنية النّحوية المنجزة وتشدّها إليها.

الباب الثاني

الإسناد في الكتاب :

هندسته وكيفية دراسته

الفصل الأوّل :

أهمّ المفاهيم المشابهة "للمخبر عنه والمخبر به"

في الكتاب والفروق بينها

الفصل الثّاني :

العوامل النّحوية وأثرها في بناء الجملة عند سيبويه

الفصل الثّالث :

صلة الإسناد بالإجراء والاستعمال

تمـــهـيد

نتناول في هذا الباب تصوّر سيبويه للإسناد بالعودة إلى المواضع التّي حدّث فيها عن المفهوم. ونتدرّج في إظهار ذاك التصوّر من تقديم المفاهيم المتّصلة به وتحليلها إلى رسم هندسته وصولا إلى بيان كيفية دراسته.

ورغم كون مفهوم الإسناد من المفاهيم التي حظيت باهتمام عديد الدّارسين[1]، فإنّنا نعود إليه للأسباب الرّئيسية التالية :

- أمّا السبب الأول فيتعلّق بهندسة الإسناد ذاتها. فقد لاحظنا في محاولة البكّاء المتعلّقة بمنهج سيبويه في تصنيف أبواب الكتاب تصنيفا للإسناد يفصل فيه بين إسناد الفعل والإسناد الذي يعتمد الأداة حيث اعتبرهما قسمين منفصلين وأضاف إليهما قسما ثالثا وسمه بـ : "إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما هو قبله" (البكاء 1989، ص ص 290-386). ونحن نعتبر أنّ الإسناد عند سيبويه متوقّف على مفهوم العامل الذي يكون لفظيا أو معنويا. وهذا الأمر يفضي إلى تصنيف ثنائي تكون الأداة بموجبه أو الحروف العاملة محمولة على إسناد الأفعال وليست منفصلة عنها.

- وأمّا السبب الثاني فيتعلّق بكيفية دراسة سيبويه للإسناد. فرغم كونه من المفاهيم النحوية الأساسية في الكتاب، فإنّ أغلب المهتمّين به – فيما قرأنا على الأقل- قد سعوا إلى دراسته باعتباره

---

1 راجع في ذلك : المنصف عاشور : ظاهرة الاسم في التفكير النحوي تونس 2004. و"ملاحظات في رسالة سيبويه : مقدمة لأصول النحو المبدئية ، الحوليات عدد 47- 2004.

- خالد ميلاد : الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، تونس 2001.

- محمد كاظم البكاء : منهج سيبويه في التقويم النحوي 1989.

محدّد النسبة المعنوية للقول أو بصفته أصلا من الأصول النّظرية التي انبنت عليها النّظرية النّحوية دون أن ينظروا في كيفية دراسة سيبويه له. وعليه فإنّنا نعمل في هذا الباب على تدعيم التصوّر الذي عرضناه في الباب الأوّل ومفاده أنّ الإسناد في الكتاب متعلّق بالاستعمال ، مشروط بمقاصد المتكلّم في علاقته بمخاطبه ولم يكن متعلّقا بالنّظام.

فالاهتمام بمثل هذه المسائل من شأنه أن يوجّه بحثنا ويبرر خصوصيته. فنحن نقدّر أنّ أهمّ أحكام "المخبر عنه والمخبر به" يمكن أن نظفر بها في المواضع التّي اهتمّ فيها سيبويه بالإسناد بصفته علاقة نحوية مجرّدة يسترسل فيها "المخبر عنه والمخبر به" متى مرّ من الإضمار إلى الإظهار ومن التّمام إلى النقصان. وذلك هو السبب الرئيسي الثالث الذي حملنا على العودة إلى المفهوم.

الفصـــل الأوّل

أهمّ المفاهيم المشابهة "للمخبر عنــه والمخبر بـــه" في الكتـاب والفروق بينـها

- تهميد

باستقراء أهمّ المواضع التي حدّث فيها سيبويه عن الإسناد ولا سيّما "باب المسند والمسند إليه" الذي وضعه ضمن مقدّمة الكتاب، يمكن تحديد أهمّ الثنائيات المشابهة "للمخبر عنه والمخبر به" والاستدلال على الفروق بينها.

وبما أنّ العناية بالمشابهة بين الثنائيات النّحوية تقتضي معرفة الإطراف المتشابهة فإنّنا نذكّر بخصائص "المخبر عنه والمخبر به" التّي انتهينا إليها في الباب السّابق وأهمّها:

1- أنّ **المخبر عنه والمخبر به** ثنائية نحوية موسومة بالتّمام من حيث فقرها الدّلالي وطاقتها التجريدية العالية.

2- أنّ "**المخبر عنه والمخبر به**" من الأصول المتحكّمة في الكلام باعتبار أنّ العلاقة بين هذين المكوّنين تمثّل النّسبة المعنوية فيه.

3- أنّ "**المخبر عنه والمخبر به**" هو الصّورة التّي يستعملها المتكلّم للتأثير في سلوك مخاطبه سواء أكان الكلام خبريا أم طلبيا أم إيقاعيا.

4- أنّ "**المخبر عنه والمخبر به**" يستوعب البنية العاملية المؤسّسة للمعنى الأول المتحقّق بالإسناد والبنية التخاطبية التّي تتجاوز المعنى الأول إلى المعاني الثّواني.

وإذا كانت الملاحظات المذكورة تصف "المخبر عنه والمخبر به" وتحدّد خصائصه التّي تميّزه عن الثنائيات المشابهة له، فإنّها تهيّئه في تقديرنا لإمكان استيعابها على جهة احتواء التّام للنّاقص واسترساله فيه. وسنعمل في العنصر الموالي على تأكيد هذا التصوّر من خلال اهتمامنا بخصائص الثنائيات المشابهة له التّي عرضها سيبويه في مواضع مختلفة من الكتاب.

1- "المسند والمسند إليه"

"المسند والمسند إليه" من الثنائيات المشابهة "للمخبر عنه والمخبر به" وهي من أهمّ الثنائيات التّي استعملها سيبويه في دراسة النّسبة المعنوية للكلام. يدلّك على ذلك أنّ الباب الذي خصّصه لدراسة الإسناد لم يضعه بعنوان : "هذا باب الإسناد" وإنّما ورد بعنوان : " هذا باب المسند والمسند إليه". ثمّ إنّنا لا نجد في هذا الباب ولا في غيره من الأبواب ذكرا لمفهوم "الإسناد" وإنّما اكتفى صاحب الكتاب بالحديث عن طرفيه وعن العلاقة الرّابطة بينهما. فهما : "ما لا يَغْنىَ واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلّم منه بدّا" (الكتاب، 1، 23).

ومن المفيد أن نلاحظ في هذا السّياق أنّ عدم ذكر مفهوم الإسناد لا يعني عدم الاهتمام به فهو أثر ناتج عن العلاقة الإسنادية بين طرفيه. ولذلك فإنّ تأكيد سيبويه على العلاقة بين "المسند والمسند إليه" تأكيد على مفهوم الإسناد ذاته.

وباستقراء الشّاهد المذكور أعلاه نتبيّن أنّ سيبويه يضع شرطا أساسيا للإسناد مفاده أنّ وجود أحد عنصري الإسناد يؤدي إلى وجود الآخر. وقد عبّر الشّريف عن هذا الشرط بمفهوم "العلاقة التشارطيّة" (2002، 761) على جهة التقريب بين البنية الإسنادية باعتبارها بنية عاملية والبنية الشرطية. واعتبر أنّ تلك العلاقة لا تدلّ على التكافؤ بالضّرورة وإنّما تدلّ على أنّه إن وجد الأول وجد الثّاني والعكس (نفسه).

ومن الشروط التّي قيّد بها سيبويه مفهوم الإسناد شرط "**الاحتياج**". فالمسند يحتاج إلى المسند إليه لافتقاره إليه. ويترّتب على ذلك أنّ النّسبة المعنوية للكلام تظلّ متوقّفة على ذاك المفهوم. إذ هو موضع الفائدة في تركيب المسند والمسند إليه وبه ينشئ المتكلّم المعنى الأوّل المتمثّل في "إثبات موجود أو منعدم أو عدم إثبات شيء" (الشريف، 2002، ص 286). وقد بين ميلاد أنّ الإسناد عند سيبويه معنى أوّل، وإنّما النّفي

والاستفهام وغيرهما معان طارئة تعتمد عليه لإيجاد معناها فيه وذلك بعد ائتلاف طرفيه وعمل أحدهما في الآخر" (ميلاد ،56،2001).

وقد مثّل سيبويه للبنية الإسنادية [المسند والمسند إليه] في الباب الثالث بالجملة الاسمية والجملة الفعلية فبيّن تبعا لذلك نماذج من الإمكانيات المنجزة التّي يمكن أن يكون مكوّنا االإسناد تجريدا لها ، مثلما بيّن أهمّ خصائص "المسند والمسند إليه" حين جعل التعبير عن الإسناد في البنية المنجزة مشروطا بالعلاقة بين الاسم والاسم أو بين الفعل والاسم. إذ : "لا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدّ من الآخر في الابتداء" (الكتاب،I ،23).

إنّ ما يمكن أن نستنتجه من خلال دراسة سيبويه "للمسند والمسند إليه" في الكتاب:

- أنّ "المسند والمسند إليه" شكل مجرّد يتحقّق في البنية المنجزة بواسطة الأسماء والأفعال.

- أنّ علاقة الاحتياج بين المسند والمسند إليه هي موضع الفائدة في تركيب الكلام.

- أنّ العلاقة بين "المسند والمسند إليه" من قبيل العلاقة التشارطية التّي تدلّ على أنّه إن وُجد الأوّل وُجد الثاني.

- أنّ المسند هو العنصر الأوّل في الكلام وأنّ المسند إليه هو العنصر الذي يليه مهما كان نوع الجملة إذ : "المبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه" (الكتاب ، II، 78).

- أنّ المسند إليه والمسند أخصّ من المخبر عنه والمخبر به لأنّه لا يتجاوز البنية العاملية إلى البنية التخاطبية.

- أنّ الإسناد ينشئه المتكلّم ليعبّر به عن المعنى الأوّل الذي هو فائدته.

2- الاسم المبتدأ والمبني عليه

وهي من الثنائيات المشابهة "للمخبر عنه والمخبر به" لكونها تحدّد بدورها النّسبة المعنوية للكلام. وقد مثّل سيبويه للاسم المبتدأ والمبني عليه في الباب الثالث بالجملتين التاليتين :

1- عبد الله أخوك

2- هذا أخوك

حيث يمثّل عبد الله في (1) وهذا في (2) الاسم المبتدأ فيما يمثّل أخوك في (1) و (2) المبني عليه. ويقصد سيبويه "بالمبني عليه" "الخبر" باعتباره وظيفة نحوية لمحلّ إعرابي في الجملة الاسمية. وقد علّل دارسون قبلنا استعمال سيبويه مفهوم "المبني عليه" – في كثير من المواضع- بدل مفهوم "الخبر" بكون مفهوم "الخبر" قد ورد في الكتاب بمعنيين : معنى الوظيفة النحوية التي تشغل محلاً إعرابيّا في الجملة الاسمية ومعنى وظيفة الكلام في علاقته بالمتكلّم والمخاطب (ميلاد ، 2002- 62). فـ"المبني عليه" حينئذ لرفع الالتباس الذي يمكن أن يحصل بين معنيي الخبر. وقد ورد في الكتاب بمعنى العنصر الذي يُبْنَى على المبتدأ ويشغل محلاً إعرابيا في الجملة الاسمية. فـ"المبتدأ والمبني عليه وظيفتان نحويتان لمحلّين إعرابيين مختلفين في الجملة الاسمية. وقد بيّن سيبويه خصائص هاتين الوظيفتين ضمن "باب الابتداء" (الكتاب II، ص 126 وما بعدها).

فمن خصائص "الاسم المبتدأ والمبني عليه" أن يكون المبتدأ الأول فيما يكون المبني عليه بعده. "فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبني عليه الكلام (...) فالمبتدأ الأوّل والمبني ما بعده عليه" (نفسه). وقد علّل أسبقية المبتدإ على المبني عليه بمفهوم العمل أثناء اهتمامه بحالات تقدّم الخبر على المبتدإ. إذ اعتبر تأخير الخبر على الابتداء أقوى : "لأنه عامل فيه" (الكتاب ، II، 124) [1] كما حلّل عاشور مفهوم المبتدإ أثناء دراسته

---

1 من المواضع التّي حدّث فيها سيبويه عن ارتفاع الخبر بالمبتدإ "باب كم" إذ يقول : " إذا قلت : كم جريبا أرضُك، فارضُك مرتفعة بكم لأنها مبتدأة والأرض مبنية عليها، وانتصب الجريب لأنّه ليس بمبنيّ على مبتدإ ولا مبتدإ ولا وصف، فكأنك قلت : عشرون درهما خيرٌ من عشرةٍ" (الكتاب، II ، 160 و I ، 236).

حيّزات الرّفع فانتهى إلى دلالة المفهوم على الرّتبة، إذ يدلّ المبتدأ على البداية والانطلاق من تركيب يحتاج فيه الأوّل إلى الثاني ويوجد بوجـوده (عاشور، 2004، 353) لأنّك إذا ابتدأت الاسم : "فإنّما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكورٌ بعد المبتدإ لا بدّ منه، وإلاّ فسد الكلام ولم يسُغْ لك" (الكتاب، II، 389).

وقد اشترط سيبويه في "المبتدأ و المبني عليه" وقوعهما في محلّ رفع (الكتاب II، 126). فمحلّ المبتدأ يقترن بمحلّ المبني عليه ويشترك معه في الحكم الإعرابي الصّادر عن عامل الابتداء.

وتجدر الإشارة في هذا السّياق إلى أنّ "الابتداء" بصفته عاملا معنويّا قد ورد في الكتاب بمعنى المبتدأ أيضا. فكان في بعض المواضع دالاّ على وظيفة المحلّ الإعرابي الأوّل الذي يقتضي ثانيه في البنية العاملية الإعرابية، إذ "الابتداء لا يكون إلاّ بمبني عليه" (نفسه). ولذلك فإنّ ثنائية "المبتدأ والمبني عليه" قد جاءت في الكتاب مكافئة لعدد من الثنائيات النحوية لعلّ أهمّها:

- ❖ الاسم المبتدأ والمبني عليه
- ❖ الابتداء والمبني عليه
- ❖ المسند والمسند إليه
- ❖ المبتدأ والخبر
- ❖ المبتدأ والمحدّث به أو الحديث

لقد استعمل صاحب الكتاب "للمبتدإ" في الجملة الاسمية المعرّاة من العوامل اللّفظية مفاهيم "الاسم المبتدأ" و"الابتداء" و"المسند" مثلما استعمل "للمبني على المبتدإ"[1] مفاهيم "المسند إليه" و"الخبر" و"المحدّث به

---

1 اعتبرنا "المبني عليه" في الشكل المجرّد للجملة الاسمية المعرّاة من العوامل اللّفظية مفهوما أساسيا و"الخبر" دالاّ عليه بالنّظر إلى تواتر "المبني عليه" في الكتاب وغلبته على مفهوم "الخبر"، لما ذكرنا من أنّ سيبويه قد جعل "الخبر" عديلا للإنشاء ولم يجعله وظيفة نحوية إلاّ في المواضع التّي أمن فيها الالتباس بين المعنى البلاغي والوظيفة النحوية.

أو الحديث" وجعله من حيث الدّلالة في معنى المبتدإ أو دالاّ على المكان أو الزّمان (نفسه، II، 127).

لعلّ ما يجب الانتباه إليه من خلال هذه المفاهيم، اعتبار سيبويه "المبتدأ" مسندا و"المبني عليه" مسندا إليه. فالمسند في قولك : " عبدُ الله منطلقٌ"، "عبد الله" و"المسند إليه" "منطلق" فيكون المسند عنده موضوع الحديث أو المخبر عنه والمسند إليه الحديث نفسه أو الخبر أي ما يقال في شأن الموضوع فهو في ذلك كالمضاف والمضاف إليه في أنّ المضاف هو الأوّل والمضاف إليه الثاني. وقد بيّن السّيرافي أنّ معنى الإضافة والإسناد واحد لأنّك تقول "أسندت ظهري إلى الحائط" و"أضفت ظهري إليه" (شرح كتاب سيبويه II- 61). وقد خالف هذا التصوّر ما استقرّ عليه الاصطلاح إذ "المسند إليه" يقابل "الموضوع" بينما يقابل "المسند" "المحمول" (راجع في ذلك مقال المنصف عاشور، ملاحظات في رسالة سيبويه، حوليات الجامعة التونسية عدد 47 سنة 2003).

إنّ ما يمكن أن نستخلصه من اهتمام سيبويه "بالابتداء والمبني عليه" في الكتاب :

- أنّ "المبتدأ والمبني عليه" يقعان في محلّ رفع.

- أنّ المبتدأ يرتفع بعامل الابتداء وأنّ المبني عليه يرتفع بالمبتدأ.

- أنّ المبتدأ هو العنصر الأول في الكلام والمبني عليه بعده.

- أنّ المبتدأ والمبني عليه مسند ومسند إليه وإن كان المسند والمسند إليه أعمّ من المبتدأ والمبني عليه إذ يمثّل سيبويه "للمسند والمسند إليه" بالجمل الفعلية والاسمية في حين يكون "المبتدأ والمبني عليه" شكلا مجرّدا للجمل الاسمية المعرّاة من العوامل اللّفظية، إذ المبتدأ كلّ اسم ابتدئ ليبني عليه الكلام.

- أنّ المبتدأ لا بدّ له من أن يكون المبني عليه شيئًا هو هو أو يكون في مكان أو زمان.

إنّ مختلف الملاحظات المذكورة تبرز خصائص "المبتدإ و المبني عليه" وترسم حدودهما. وقد اهتمّ سيبويه بهذه الثنائية في علاقتها بالثنائيات المجرّدة الأخرى كـ"المسند والمسند إليه" أو ما يكون بمنزلة "الابتداء والمبني عليه" وهو ما سنعمل على توضيحه في الفقرة الموالية.

3- ما يكون بمنزلة الابتداء والمبني عليه

استعمل سيبويه مفهوم "ما يكون بمنزلة الابتداء والمبني عليه" للدّلالة على أنّ الجمل المجسّمة لهذا المفهوم تقتضي تعلّق المعمول الثاني بالأوّل واحتياج الأوّل إليه احتياج المبتدأ إلى ما بعده (الكتاب I- 23).

وقد اعتبر السّيرافي العلاقة بين "المبتدأ والمبني عليه" و"ما يكون بمنزلته" علاقة أصل بفرع. إذ جعل سيبويه حاجة المبتدإ إلى الخبر من الأصول - حين جعلها مقيسا عليها - فيما جعل الثنائيات النّحوية المجرّدة التي تكون بمنزلة الابتداء والمبني عليه فروعا عليه.

وإذا كانت العلاقة بين المبتدإ والمبني عليه وما يكون بمنزلته علاقة أصل بفرع فمن البديهي أن تكون الفروع مختلفة عن الأصول وإن كانت تعود إليها.

لقد اهتمّ سيبويه بما يكون بمنزلة المبتدإ والمبني عليه في مواضع عديدة ولا سيّما في الأبواب التي عقدها للأفعال النّاقصة والحروف المشبّهة بالفعل ولعلّ أهمّها :

- هذا باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد (سيبويه، الكتاب I – 45).

- هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده (سيبويه، الكتاب II- 131).

وقد جعل تحت الباب الأوّل مجموعة كان وأخواتها ومثّل لها بالعناصر التّالية : (كان) و (صار) و (مادام) و (ليس) وعبّر عن العناصر الأخرى : "بما كان نحوهنّ من الفعل ممّا لا يستغني عن الخبر" (المرجع السابق I –45)، من ذلك (أمسى) و (أصبح) (ن. المرجع نفسه ، I - 46).

ولا يهمّنا في هذا الموضع معرفة ما إذا كانت مجموعة كان مفتوحة أو محصورة من خلال حديثه "عمّا كان نحوهنّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر" - وإن كان دارسون قبلنا قد اهتمّوا بذلك (ن. كندو ، 2003). ولكنّ المهمّ عندنا أنّ سيبويه قد اعتبر مجموعة كان لا تحتاج إلى الاسم فحسب وإنّما تحتاج إلى الخبر كذلك إذ "لا يجوز الاقتصار فيها على الفاعل كما لا يجوز في ظننت الاقتصار على المفعول الأوّل لأنّ حالك في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج إليه ثمّة" (ن. الكتاب I- 45).

إنّ أهمّ ما يلاحظ من خلال الشاهد المذكور أعلاه أنّ سيبويه يشبّه حاجة اسم كان إلى خبرها بحاجة المفعول الأوّل إلى المفعول الثّاني في مجموعة ظنّ وأخواتها. فإذا كانت مجموعة كان وأخواتها مكافئة لمجموعة ظنّ وأخواتها فما جدوى تقسيم الجمل وفق هذه الثّنائية ؟

لقد عمل سيبويه على إبراز الفروق القائمة بين (كان) و (ظنّ) رغم مماثلة (كان) للأفعال التّامة في كثير من المواضع، من ذلك أنّ حال التقديم والتأخير في (كان) كحاله في (ضرب). تقول : "كان عبد الله أخاك (...) وإن شئت قلت : كان أخاك عبد الله، فقدّمت وأخّرت كما فعلت ذلك في ضرب لأنّه فعل مثله" (ن. الكتاب I- 45).

ورغم اعتبار سيبويه كان فعلا مماثلا لضرب فقد ميّز بينهما بأن جعل اسم الفاعل والمفعول فيه لشئ واحد (نفسه I - 45).

كما ميّز بين مجموعة كان وأخواتها ومجموعة ظنّ وأخواتها حين حدّث عن جواز الاكتفاء بظنّ وبفاعلها عن المفعولين في باب الأفعال

التي تستعمل وتلغى" (نفسه I- 118) إذ تقول : ظننت وحسبت وتسكت ولا يجوز هذا في كان وأخواتها إلاّ متى صارت كان أو إحدى أخواتها من الأفعال التّامة كقولك : "قد كان عبد الله. أي قد خُلق عبد الله وقد كان الأمر أي وقع الأمر وقد دام فلان أي ثبت" (نفسه I- 46).

إنّ مقابلة سيبويه بين مفهومي "العمل" و "الإلغاء" أثناء رسمه خصائص مجموعة ظنّ وأخواتها، يبرز ما بلغه الدّرس النّحوي معه من نضج وتمكّن يلغي كثيرا من المواقف التي ترى أنّ مفهوم العمل في النّظرية النّحوية العربية نسخ لمبادئ منطقية وفلسفيّة[1]. إذ فسّر مفهوم "العمل النّحوي" بالنّظر إلى مفهوم "الإلغاء" وقابل بين المفهومين باعتبار أنّ العمل والإلغاء –عنده- كلاهما من عمل المتكلّم. فليس حديثه عن العوامل مجانا بل العوامل في الكتاب علامات تولّد ما يحتاج إليه المتكلّم للتعبير عن مقاصده. وهو ما سيتدعّم أكثر في الباب الذي عقده للحروف المشبّهة بالفعل.

جعل سيبويه تحت الباب الثاني "**باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده**" (الكتاب II - 131) مجموعة إنّ وأخواتها. وتُعدّ هذه المجموعة من العوامل اللّفظية لكونها تختلف عن الابتداء في الخصائص العاملية إذ هي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده. وقد شبّه سيبويه عمل المجموعة بعمل الفعل بالنّظر إلى ما تحدثه من علاقات إعرابيّة بين المحلاّت داخل الجملة. فهي تطلب ما يطلبه الفعل من محلاّت. واستدل على ذلك بما انتهى إليه الخليل من أنّ إنّ وأخواتها تعمل "الرّفع والنّصب كما عملت كان الرّفع والنّصب" (نفسه II- 131). وقد وضّح السّيرافي علاقة المشابهة بين إنّ وأخواتها والأفعال بالنّظر إلى المعمولات المتأثّرة بعمل تلك العوامل. من ذلك أنّ منصوب إنّ وأخواتها يشبه المفعول به المتقدّم على فاعله المرفوع (ن. الكتاب، ج II ، هامش 3، 360).

---

1 (ن. إبراهيم أنيس : من أسرار اللّغة ص 276 وعبد الرحمان أيّوب : دراسات نقدية في النحو العربي ص 127)

ورغم كون مجموعة إنّ قد وردت في الكتاب مشابهة للأفعال وأنّ المشبه بشئ آخر يأخذ سمات الآخر المشبّه به فإنّ هذه المشابهة لم ترق إلى مستوى المماثلة باعتبار أنّ إنّ لا تقبل تقديم محلّ المرفوع على محلّ المنصوب وإن كانت الأفعال تقبل ذلك. فأنت بإمكانك القول : كان أخاك زيدٌ إلاّ أنّه ليس لك أن تقول : كأنّ أخوك عبد الله و أنت تريد : كأنّ عبد الله أخوك. (نفسه II ، 131). وقد أرجع سيبويه ذلك إلى ما به تختلف مجموعة إنّ عن الأفعال من ذلك أنّها:

- ❖ لا تُصرّف تصرّف الأفعال
- ❖ ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في كان (نفسه).

نخلص من هاتين الملاحظتين إلى تأكيد سيبويه على خصوصية مجموعة "إنّ". إذ المشابهة بينها وبين الأفعال إنّما تكمن في العمل والتعلّق. فهي تطلب ما تطلبه الأفعال ولكنّها تختلف عنها من حيث انتماؤها إلى صنف الحروف العاملة لا إلى صنف الأفعال ولذلك هي لا تُصرّف تصرّفها.

ثمّ إنّ اعتباره عدم جواز إضمار المرفوع في إنّ يؤكّد كون إنّ وما تعمل فيه بمنزلة "الابتداء والمبني عليه" لأنّ إنّ تدخل على الجملة توكيدا لها. فقولك : " إنّ زيدا منطلقٌ" معناه : "زيدٌ منطلقٌ" وإنّ دخلت توكيدا (ن. الكتاب II- 144، IV، 233). فإذا حذفت المرفوع واكتفيت بقولك : "إنّ زيداً" فقد خالفت أصول التخاطب. ووجه المخالفة ماثل في أنّك تريد بقولك : "إنّ زيداً منطلقٌ" أن تؤكّد انطلاق زيد وتعمل على تثبيت ذلك في نفس مخاطبك. فإذا أضمرت المرفوع حذفت العنصر الذي أعملت له التوكيد في البداية والتوكيد –في نظر سيبويه- يقتضي "الإظهار لا الإضمار" (ن. الكتاب I، 312- 313).

إنّ تعليلنا عدم جواز إضمار المرفوع في مجموعة إنّ وأخواتها بالنّظر إلى العلاقة بين المتكلّم والمخاطب يعود إلى تصوّر سيبويه ذاته لمفهوم

الإسناد والعمل النّحوي باعتباره من المفاهيم الرّاجعة إليه. إذ يرى أنّ الإسناد مشروط بالاستعمال وأنّ الاهتمام به يقتضي - كما ذكرنا من قبل- الإلمام بالمواقف النّفسية للمتكلّمين.

المهمّ عندنا في هذا الموضع أنّ مجموعة إنّ وأخواتها ومجموعة كان وأخواتها والمجموعات المشابهة لهما تشترك في مفهوم العمل الذي يقوم على القول بقيام علاقة أو علاقات بين العوامل ومعمولاتها شأنها في ذلك شأن "المسند والمسند إليه" و "الفعل والفاعل" و"المبتدأ والمبني عليه" فهي تشارك مختلف تلك الأشكال المجرّدة في كونها علامات تولّد ما يحتاج إليه المتكلّم للتعبير عن مقاصده وتختلف عنها باعتبارها تتنزل منزلة "الاسم المبتدأ والمبني عليه" ولا تحلّ محلّه.

خاتمة الفصل

أهمّ ما يلاحظ في هذا الفصل أنّ :

2- المفاهيم تنتظم وفق سلّمية تراتبية، فالمخبر عنه والمخبر به ثنائية موغلة في التجريد تتحكّم في مختلف الأبنية المنجزة وتتحقّق بواسطة الأسماء والأفعال ضمن تلك الأبنية.

3- المفاهيم متفاوتة في مستوى التجريد، إذ توجد مفاهيم أقلّ تجريدا من "المخبر عنه والمخبر به" وأثرى منه دلالة وهي مفاهيم "المسند والمسند إليه" و "الابتداء والمبني عليه" و "الفعل والفاعل" و "ما يكون بمنزلة الابتداء والمبني عليه". وتُعدُّ الثنائيات المذكورة أقلّ تجريدا من "المخبر عنه والمخبر به" لكونها غير قادرة على استيعاب مختلف الأبنية الدّلالية المنجزة. فالمسند والمسند إليه طرفان في علاقة نحوية مجرّدة يُمثّل لها بالجمل الاسمية والجمل الفعلية. و"المبتدأ والمبني عليه" وظيفتان نحويتان دالّتان على الجمل الاسمية المعرّاة من العوامل اللّفظية. أمّا الفعل والفاعل فوظيفتان دالّتان على الجمل الفعلية. وأمّا "ما يكون بمنزلة الابتداء والمبني عليه" فقد استعمله صاحب الكتاب للدّلالة على الجمل الاسمية المسبوقة بعوامل لفظية.

3- ما يكون بمنزلة الابتداء والمبني عليه يعتبر بدوره أقلّ تجريدا من الابتداء والمبني عليه وبالتالي من المسند والمسند إليه.

وقد عنى سيبويه بـ"ما يكون بمنزلة الابتداء والمبني عليه" كان وأخواتها وإنّ وأخواتها إذ هما من العوامل اللّفظية التي تدخل على الجمل الاسميّة فتعمل فيها عمل الفعل التّام في الجمل الفعليّة.

ورغم كون كان وأخواتها وما شابهها وإنّ وأخواتها تعمل فيما بعدها عمل الفعل التّام في ما بعده فليست مكافئة له في هذه السلّمية لكون الفعل التّام يستوعب مختلف ضروب الجمل الفعلية في حين تمثل كان وأخواتها مجموعة الجمل الاسمية المصدّرة بنواسخ فعلية وتمثّل إنّ وأخواتها مجموعة الجمل الاسمية المبدوءة بنواسخ حرفية. ولمزيد توضيح سلّمية هذه المفاهيم نستعين بالرّسم الموالي:

أ- مستوى المفاهيم :

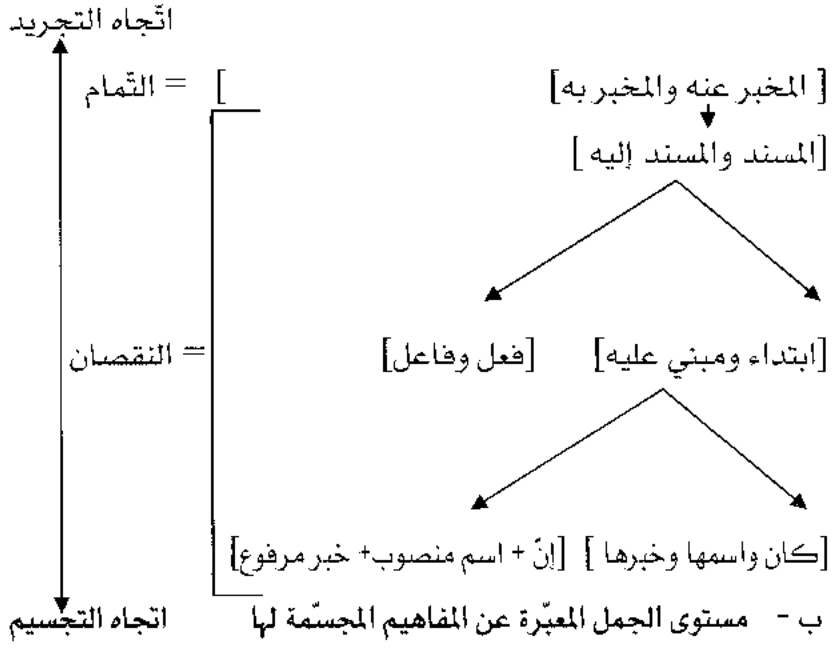

وبما أنّ "المخبر عنه والمخبر به" أكثر تجريدا من الثنائيات النحوية المشابهة له فهو أفقر منها دلاليا ولذلك وسمناه بالتّمام إذ هو الصورة التّي تنتظم وفقها الأشياء في الذّهن في حين تكون الثنائيات النّحوية الأخرى في مراتب تجريدية متفاوتة دون أن تبلغ مرتبته ومن ثمّ وسمناها بالنقصان. فهي لا تستوعب مختلف الأبنية اللّغوية المنجزة وإنّما يعبّر كل واحد منها عن بنية نحوية ما أو عن عدد من الأبنية. وبناء عليه فإنّ المرور من "المخبر عنه والمخبر به" إلى الثنائيات النّحوية المشابهة له مرور من مرتبة تجريدية موسومة بالتّمام إلى مرتبة أخرى ناقصة.

4- الجمل المنجزة تجسيم للمفاهيم المجرّدة وكلّما عوضنا المفاهيم المجرّدة بالألفاظ المعبّرة عنها توغلنا أكثر في التجسيم وابتعدنا عن التجريد.

5- العلاقة الإعرابية داخل الجمل هي علاقات بين المحلاّت الإعرابية وليست بين الألفاظ. وهو ما جعل دارسين قبلنا يؤكّدون على طبيعة الجمل إذ هي مجموعة من المحلاّت الإعرابيّة. وأنّ العمل الإعرابي الذي به كانت الجملة لا يقع في حقيقته بين الألفاظ وإنّما بين المحلاّت (ن. محمد صلاح الدين الشريف ، 2002، 754- 763)

6- تفاوت المفاهيم وانخراطها في سلّم تراتبي لا يجعلها منفصلة بل يوجد بينها نوع من الاسترسال به نفسّر تواصلها. فالثنائية الأكثر تجريدا تسترسل في الثنائيات الأقلّ منها تجريدا وهكذا دواليك، إذ يصبح الاسترسال بهذا الاعتبار خاصيّة من خصائص النّظام القائم على هذه المفاهيم.

الفصـــل الثانـــي

العوامل النحوية وأثرها في بنـاء الجملـة عند سيبـــويه.

- تمهيد

انتهينا في الفصل الأول من هذا الباب إلى تحديد أهم المفاهيم النحوية المشابهة "للمخبر عنه والمخبر" وعملنا على تحديد الفروق بينها. وقد بيّنا أن تلك المفاهيم إنما هي ثنائيات مجرّدة يسترسل بعضها في البعض الآخر ويقع تجسيمها بواسطة الجمل. وسنعمل في هذا الفصل على دراسة مفهوم الجملة باعتباره من المفاهيم التي عددناها ضرورية في عملنا لسببين على الأقلّ :

أ- أن الجملة مشروطة بالإسناد والإسناد أهمّ شيء يتحقّق به الخبر.

ب- أن الجملة تمثّل الصورة التحليلية المألوفة التي يتحقّق بمقتضاها "المخبر عنه والمخبر به".

فليس الغرض من تناولنا للمفهوم في هذا الفصل بسط القول فيه من جميع الجوانب، وإنّما سيكون كلامنا عنه بقدر ما رأيناه فيه من التعلّق بموضوعنا. وأهمّ ما يمكن أن يصله بموضوعنا مسألة أثر العوامل في الجمل وما ينجرّ عنها من دور في تحديد نوع الخبر.

1- العمل النحوي ودور العامل في تحقيق كيان البنية العاملية

1.1. لقد اهتمّ سيبويه بمفهوم العمل باعتباره أصلا من أصول النّحو فعرض مبادئه العامة في الباب الثّاني من المقدمة بشكل مختصر وعمل على تفصيلها في بقيّة أبواب الكتاب حتى صار مفهوم العمل من التسميات الرّاجعة إلى مفهوم الإسناد عنده.

ويقوم مفهوم العمل على القول بقيام علاقة أو عدد من العلاقات بين العامل ومعموله أو معمولاته[1]. وقد بيّن صاحب الكتاب أن عدد

1 نذكّر بهذه المناسبة بأنّ أغلب النّظريات النّحوية واللّسانية تتّفق في التّمييز بين العوامل على أساس قوّتها. وقد بدت قوّة العامل في التّصوّرات التي عرضنا لها في القسم الأوّل من عملنا وفي غيرها من التصوّرات ماثلة في مدى قدرته على طلب معمولاته. ولذلك صنّف "تنيار" مثلا الأفعال باعتبارها عوامل في البنية (SVO) على عدد المشاركات التي تقتضيها وبالتالي الأدوار الدّلالية التي توزّعها. وقد بدا هذا التصنيف متداولا في الدّراسات النّحوية والمنطقية واستمرّ التّمثيل به في المدرسة التّوليدية التّحويلية سواء في مناويل شومسكي أو في غيرها من المناويل.

العلاقات يتحدّد بحسب طبيعة العامل وقدرته على طلب معمولاته. فقد ذكر في باب "الحروف الخمسة التّي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده" مثلا ، أنّ "إنّ عملت عملين الرّفع والنّصب كما عملت كان الرّفع والنّصب" (الكتاب، II ،131 و 148). وهو ما يجعل التشكّل العاملي بين المحلاّت الإعرابية في البنية العاملية مشروطا بوجود العامل المؤثّر والمعمول المتأثّر.

فإذا انطلقنا من هذا التصوّر وحاولنا تحليل جملة من مثل :

إنّ زيداً منطلقٌ

انتهينا إلى أنّ العامل المؤثّر فيها النّاسخ الحرفي "إنّ" وأنّ المعمولين المتأثّرين هما "زيداً" و "منطلق" وأنّ البنية العاملية للجملة هي ما ينشأ بين العامل ومعمولاته من علاقات تأثير وتأثّر.

ولمّا كانت البنية العاملية تقوم على عدد من العلاقات بين العامل ومعمولاته كان بالإمكان معرفة حدود تلك البنية سيَّما وأنّ لكلّ عمل نحوي بداية ونهاية. إذ تبدأ البنية بالعامل وتنتهي بآخر معمول متعلّق بذاك العامل.

وبما أنّ بنية الجملة تقتضي تركيب عنصر عامل إلى عناصر أخرى معمولة فقد اعتمد سيبويه في تحديده لتلك البنية على فكرة العمل النّحوي وبيّن أنّ كلّ جزء من أجزاء الكلام إمّا أن يكون عاملا وإمّا أن يكون معمولا لعامل.

وقد تجذّرت هذه الفكرة عنده حتّى سيطرت على منهجه في دراسة الكلام. وهو أمر يمكن التأكّد منه بمجرّد النّظر في تصنيف الجمل عنده، إذ هو لا يصنّفها بحسب نوعها وإنّما يصنّفها استنادا إلى مفهوم العامل المتسلّط عليها. وذلك ما سنعمل على توضيحه في العنصر الثّاني المتعلّق بهندسة الجملة في الكتاب.

2.1. دور العامل في تحقيق كيان البنية العاملية :

ذكرنا في الفقرة المتقدّمة على هذا العنصر أنّ البنية من حيث العمل مشروطة بوجود العامل المؤثّر والمعمول المتأثّر. ولكنّنا ننبّه في هذه

الفقرة إلى أنّنا لا نضع مجال العامل مكافئا لمجال المعمولات، بحيث لا يصحّ في تقديرنا تمثيل بنية العمل في الكتاب على الشكل الشّجري التّالي :

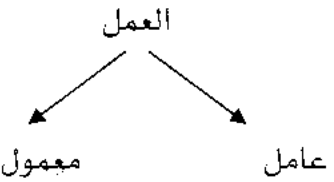

لأنّ المعمولات واقعة في حيّز العامل وليستْ مقابلة له. وممّا يدلّ على وجودها في حيّز العامل وقوعها تحت سيطرته وتقييدها لمعناه. فقد ذكر سيبويه أنّ انتصاب "زيداً" في قولك: "ضربَ عبد الله زيدًا" يعود إلى كونه مفعولا قد "تعدّى إليه فعل الفاعل" (الكتاب،I،34). فإذا اكتفيت بقولك "ضرب عبد الله "لم يستبن أنّ المفعول زيدٌ أو عمر ولا يدلّ على صنف" (نفسه).

فإذا كان ذلك وكانت المعمولات قيودًا على عاملها فمن البديهي أن تكون في حيّز عاملها ولا تكون في حيّز أجنبيّ عنه خاصّة أنّ سيبويه قد بيّن أنّ للعامل مدى لا يجاوزه وأنّ هذا المدى ينتهي عند المعمول اللاّزم الذي ينتهي إليه العمل. من ذلك قوله في باب "الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى ثلاثة مفعولين : "واعلم أنّ هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولين فلم يكن بعد ذلك متعدّى" (الكتاب، I، 41).

وبما أنّ البنية العاملية مرتهنة بحركة العامل تجاه معمولاته - لكون العامل يطلب معمولاته وينتهي إليها بالعمل والمعمولات معمولات لعاملها- فإنّ العامل يلعب دورًا أساسيا في تحقيق كيان البنية العاملية باعتبار أنّ أصول العمل التّي تعود إليها البنية فتقيها من الفوضى، صادرة عن العامل النّحوي. من ذلك أنّ العامل لا يعمل عملين في معمول واحد لأنّه : "لا يُعمل في اسم واحد نصبٌ ورفعٌ" (نفسه،I،74).

وممّا يدلّ على دور العامل في تحقيق كيان البنية العاملية تعليل سيبويه ارتفاع "المبتدإ والمبني عليه" وارتباطهما في الجملة الاسمية المعرّاة من العوامل اللّفظية بـ "الابتداء". فقد ذهب إلى أنّ المبتدأ والمبني عليه رفع" (نفسه، II،126) وأنّ المبني على المبتدإ قد ارتفع بالمبتدإ : "كما ارتفع المبتدأ بالابتداء" (ن. السّابق،II،127). وعليه فإنّ شكلنة البنية العاملية للجملة الاسمية القائمة على مبتدإ ومبني عليه تكون في رأي سيبويه على النّحو التّالي :

ج [(مبتدأ) (مبني عليه)]

إنّ غياب عامل الابتداء في هذا الرّسم يؤكّد معنويته إذ يعتبره سيبويه مجرّد وقوع الاسم في موضع المبتدإ (ن. الكتاب ، I ، 23) وبه يفسّر اجتماع مكوّنات الجملة الاسمية في بنية عاملية موحّدة ومنظّمة على أساس :

- عمل "الابتداء" في "المبتدإ" بما يجعل الابتداء عاملا معنويّا يحقّق معنى ولا يتحقّق باللّفظ والمبتدإ معمولا لذاك العامل.

- عمل "المبتدإ" في "المبني عليه" بما يجعل المبتدأ عاملا و "المبني عليه" معمولا له (ن. السّابق، II ، 160).

وعلى هذا الأساس يجعل سيبويه هذا النّوع من الجمل مكافئا للجمل القائمة على عوامل لفظية، باعتبار أنّ أوّل جزئيها عامل في الجزء الثّاني[1]. إلاّ أنّ العامل في الجملة الاسمية يمتاز عنده بكونه معمول عامل – يتمثّل في وقوع الاسم في موضع المبتدإ (ن. الكتاب،III،11). وهو ما يجعل بنية الجملة المتحقّقة بالعامل المعنوي أكثر تركّبا من الأبنية

---

1 ذهب سيبويه إلى أنّ الفعل هو العامل الرّافع للفاعل وأنّ نائب الفاعل يرتفع كما يرتفع الفاعل لأنّك "لم تشغل الفعل بغيره وفرّغته له كما فعلت ذلك بالفاعل" (ن. الكتاب ، I ، 33).

العاملية الأخرى، وهي مسألة تتعلّق بخصائص الأبنية نعود إلى دراستها في العنصر الموالي.

المهمّ عندنا في هذا الموضع أنّ للعامل دورًا أساسيا في تحقيق كيان البنية العاملية وأنّ هذا الدّور يمكن أن يتأكّد أكثر حين يصبح إلغاء عمل العامل إعمالا له في أبنية لغوية جديدة يلعب -أي العامل- دورًا أساسيا في تحقيقها بعد أن لم تكن.

ومن مظاهر إلغاء عمل العامل قول القائل : "عبدُ الله أظنُّ ذاهبٌ" و"هذا إخالُ أخوك" (نفسه، I ، 120). ويرى سيبويه أنّ التأخير أقوى عند الإلغاء لأنّ المتكلّم: "إنّما يجيء بالشكّ بعدما يمضي كلامه على اليقين أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثمّ يدركه الشكّ كما تقول : عبدُ الله صاحب ذاك بلغني (...) وإنّما جعل ذلك فيما بلغه بعدما مضى كلامه على اليقين" (نفسه).

إنّ تأخير العامل ومجيئه بعد استغناء الكلام يجعله مستقلاّ تركيبيا عن عمل العامل السّابق وهو أمر يفضي إلى الابتداء وإلى قيام بنية عاملية جديدة[1] خاصّة أنّ الحدّ في الفعل أن يكون : "مبتدأ إذا عمل" (نفسه).

2- هندسة الجملة في الكتاب

1.2. غرضنا من دراسة هندسة الجملة – بالإضافة إلى ما ذكرناه في مقدّمة الباب- الوقوف على أشكالها النّظرية المجرّدة وتوضيح ما يوجد بينها من تواصل وإبراز علاقة تلك الأشكال ببنية الخبر لأنّ النّاظر في مضامين أبواب الكتاب يلاحظ أنّ هندسة الجملة هندسةٌ لبنية الخبر ابتدائيا كان أو مؤكّدا وهو أمر نعمل على توضيحه في موضعه من الفصل.

---

1 من المواضع التّي استحسن فيها سيبويه قيام بنية عاملية جديدة العامل فيها الابتداء، "باب ما يكون محمولا على إنّ فيشاركه فيه الاسم الذي وليها ويكون محمولا على الابتداء". كقولك : إنّ زيدًا ظريفٌ وعمرو وإنّ زيدًا منطلقٌ وسعيد" فعمرو وسعيد يرتفعان على الابتداء وقد استغنى الكلام".(ن. الكتاب، II، 144).

ومن الملاحظ أنّ سيبويه لم يستعمل مصطلح "جملة" وإنّما استعمل "الكلام" بمعنى الجملة. فقد كان يميّز بين ما يكون كلاما وما لا يكون كذلك بمقارنته بين التّراكيب التّي تنتج كلاما مقبولا والتراكيب التّي لا تنتج ذلك. يقول : "ويبين لك أنّها ليست بأسماء (الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين) أنّك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك. ألا ترى أنّك لو قلت : إنّ يضرب يأتينا وأشباه هذا لم يكن كلاما" (الكتاب I ،14).

وقد أكّد على خصائص الكلام - لما لذلك من علاقة بالإعراب عن المعنى - بدراسة مكوّناته. ذلك أنّ : " بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأنّ الأسماء هي الأولى، وهي أشدّ تمكّنا (...) ألا ترى أنّ الفعل لا بدّ له من الاسم وإلاّ لم يكن كلاما والاسم قد يستغني عن الفعل تقول : " الله إلاهنا وعبد الله أخونا" (نفسه، I، 20).

ومهما يكن من أمر فإنّ بلوغ الأهداف المرسومة متوقّف على هندسة الجملة كما كانت هندسة الجملة متوقّمة بدورها على فكرة العامل النّحوي. وهي فكرة تضعف – في تقديرنا- القسمة إلى جمل فعلية وأخرى اسمية وتهيئ لنمط جديد من التصنيف اعتمده سيبويه معيارا في رسم هندسة الجملة ونعني بذلك التصنيف على أساس العامل. فقد ذكر في الباب الثالث من المقدّمة أنّ الاسم : "أوّل أحواله الابتداء، وإنّما يدخل النّاصب والرّافع سوى الابتداء والجارّ على المبتدإ " (الكتاب، I، 23- 24) ويضيف قائلا : " ألا ترى أنّ ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتّى يكون غير مبتدإ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك، إلاّ أن تدعه" (نفسه).

نستنتج ممّا تقدّم أنّ سيبويه قد تحدّث عن نوعين من العوامل هما العامل المعنوي والعوامل اللّفظية وسعى إلى التمييز بينهما على أساس ما يحدثه كلّ صنف في معمولاته. وقد بيّنا في فقرة سابقة أنّ أهمّ

خصائص "الابتداء" تحقيقه للمعنى وعدم تحقّقه باللّفظ. ونشير في السّياق نفسه إلى أنّ العوامل اللّفظية تحقّق المعنى وتتحقّق باللّفظ، باعتبار أنّ "رأى" و "كان" و "مرّ" – وغيرها من العوامل فيما ذكره سيبويه من أمثلة - إنّما هي ألفاظ على معان. وهو ما يجعل الأبنية اللّغوية المتركّبة بها أبنية معنوية شأنها في ذلك شأن الأبنية اللّغوية المتركّبة بالعامل المعنوي.

ومن لطيف ما انتهى إليه صاحب الكتاب أثناء حديثه عن العوامل تحديده للعلاقة الرّابطة بينها على أساس الإظهار والإضمار – كما ذكرنا من قبل- على النّحو التّالي :

- **إظهار عامل معنوي = إضمار عامل لفظي**
- **إضمارعامل معنوي = إظهار عامل لفظي**

فما كان مبتدأ : "قد تدخل عليه هذه الأشياء (يعني الأفعال والحروف المشبّهة بها) حتّى يكون غير مبتدإ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلاّ أن تدعه" (الكتاب،I،24). وعليه فإنّ دخول العوامل اللّفظية عمّا كان

" مبتدأ" يجعله معمولا لعامل وقد كان معمولا وعاملا في آن واحد[1].

إنّ أهمّ ما يمكن تبيّنه في ما تقدّم مراوحة سيبويه بين تصنيف العوامل وضبط أصول عملها. فإذا كان أساس التصنيف عنده التمييز

---

1 إنّ تعاقب العوامل في الأبنية النّحوية على النّحو الذي تقدّم يذكّرنا بتصوّر (Peano) فيما يتعلّق بصلة الموصول الاسمي (qui) بفعل الكينونة (est) باعتباره رابطا في البنية العاملية. فقد ذهب هذا الأخير إلى اعتبار أحدهما مقصيا للآخر في حال اجتماعهما – على النّحو الذي يقصي فيه العامل اللّفظي العامل المعنوي متى دخل عليه- ووضّح ذلك على النّحو التّالي :

- qui = + est

qui = - est

qui est = 0

وقد عدّ (Otto Jespersen) تصوّر "بيانو" مهمّا في التّمييز بين مفهومي "العقد" و "الوصل" (Jepersen, la philosophie de la grammaire, 148).

بين العامل المعنوي والعوامل اللّفظية فإن من أصول العمل أن لا يجتمع عاملان على معمول واحد ولذلك كان ظهور أحد العاملين مفضيا إلى إقصاء الآخر.

إنّ قيام العامل النّحوي على ثنائية الإضمار والإظهار يجعل الأبنية اللّغوية المتركّبة به محكومة بدورها بتلك الثنائية كما يتضح من المعادلة التالية :

- **إظهار بنية لغوية قائمة على عامل معنوي = إضمار بنية لغوية قائمة على عامل لفظي.**

- **إضمار بنية لغوية قائمة على عامل معنوي = إظهار بنية لغوية قائمة على عامل لفظي**

ويعود تعاقب الأبنية اللّغوية بالإضمار والإظهار كما بيّنّا في الباب الأوّل إلى الاستعمال لكون الإضمار والإظهار من آثار عمل المتكلّم كما كان العمل من الرّفع والنّصب والجرّ من آثاره. وقد استند سيبويه في رسمه هندسة الجملة إلى المستعمل المنجز من الكلام – فكان التّصنيف وصفا للإنجاز - إذ أعاد تصنيفه على أساس العامل النّحوي متدرّجا حسب معيار قوّة العمل.

وبما أنّ العوامل اللّفظية أقوى من العامل المعنوي لكونها أكثر فائدة[1]، فقد بدأ سيبويه بالأبنية المتركّبة بها ثمّ عرّج على الأبنية المتركّبة بالعامل المعنوي وهو ما سنعمل على توضيحه في الفقرات الموالية.

2.2. من العوامل اللّفظية إلى العامل المعنوي.

1.2.2. الأبنية اللّغوية المتركّبة بالعوامل اللّفظية

اعتمد سيبويه في تصنيفه الأبنية اللّغوية المتركّبة بالعوامل اللّفظية على مخطّط عامّ استند فيه إلى قوّة العامل وإلى خصائصه المعنوية والشّكلية. وقد مكّنه ذلك من تحديد ثلاثة أنواع من الأبنية اللّغوية هي :

---

1 استعرنا عبارة الفائدة من السّكاكي، إذ اعتبر الفعل أكثر فائدة من الاسم باعتبار دلالته على الحدث وعلى الزمان (ن. مفتاح العلوم، 86).

- ❖ الأبنية اللغوية المتركبة بالفعل
- ❖ الأبنية اللّغوية المتركّبة بالحروف المشبّهة بالفعل
- ❖ الأبنية اللّغوية المتركّبة بما يعمل عمل الفعل أو عمل الحرف.

وقد عرض مختلف هذه الأنواع بصفة مجملة في الباب الثّامن من الكتاب "باب الفاعل" (ج. I، 33) وعمل على تفصيلها في الأبواب اللاّحقة له بداية من "باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل ولم يتعدّه فعله إلى مفعول آخر" (الكتاب، I، 33-34). وسنعمل فيما يلي على دراسة مختلف هذه الأنواع بتحديد أشكالها النّظرية المجرّدة ومعرفة ما يوجد بينها من تواصل.

1.1.2.2. الأبنية اللّغوية المتركّبة بالفعل

عالج سيبويه مختلف الأبنية اللّغوية المتركّبة بالفعل على أساس ما يتّسم به الفعل من خصائص إعرابية ودلالية. وبما أنّ لكلّ فعل خصائصه فقد صار لكلّ فعل بنية تابعة له وهو دليل عليها. إلاّ أنّ هذا لا يمنع من إرجاع الأبنية المنجزة إلى شكل نظري مجرّد مشترك بينها على نحو ما تُرجع فيه الفروع إلى أصولها.

ويمكننا تحديد خصائص الفعل التّي اعتمدها سيبويه في تصنيف الأبنية اللّغوية وصياغة أشكالها النّظرية المجرّدة، في عدد من الثنائيات المتقابلة على نحو ما يوضّحه الرّسم الموالي :

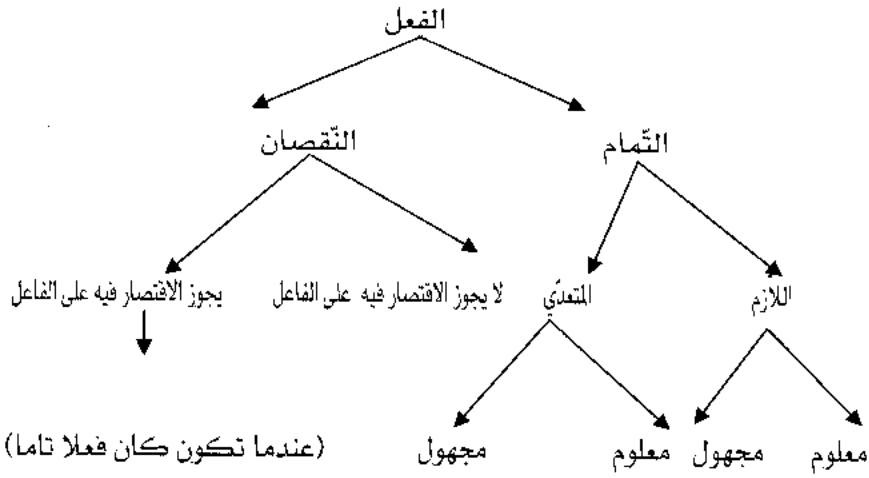

نتبيّن ممّا تقدّم مختلف الحالات التّي يرد عليها الفعل العامل في البنية اللّغوية المتركّبة به، إذ يكون :

1- تامّا لازماً مبنيّاً للمعلوم

2- تامّاً مبنيًّا للمجهول

3- تامّاً متعدّيًا مبنيًّا للمعلوم

4- تامّاً متعدّيًا مبنيًّا للمجهول

5- ناقصًا لا يجوز الاقتصار فيه على الفاعل

وقد اكتفينا بالحالات الخمس المذكورة رغم اشتمال الرّسم السّابق على حالة سادسة تتعلّق بـ"جواز اقتصار الفعل العامل فيها على المعمول الفاعل" لأنّ ذكر هذه الحالة يصبح تكرارًا للحالة الأولى وإن كان التّمام في (كان) و (أصبح) و (أمسى) لا يضمن وراثتها لمختلف خصائص الأفعال التّامة[1].

كما ننبّه إلى أنّ محافظتنا على الحالة (5) يعود إلى ما تتميّز به هذه الحالة من خصائص تجعلها مختلفة عن الحالة (3) رغم مماثلة الحالة (5) لأحد أنواع الحالة (3) في بنيتها العاملية.

واعتمادًا على هذه الحالات المعدودة يمكننا استنتاج الأصول النّظرية المجرّدة التّي تعود إليها مختلف الأبنية اللّغوية المتركّبة بالفعل[2] ففيم تتمثّل تلك الأصول وما الجامع بينها ؟

1 من الخصائص التّي تكون عليها الأفعال التّامة ولا نجدها في (كان) و (أصبح) و(أمسى) عندما تكون تامّة خاصيّة البناء للمعلوم والبناء للمجهول.

2 تجدر الإشارة في هذا السّياق إلى أنّ القنوني قد اهتمّت ببعض الأبنية اللّغوية المتركّبة بالفعل استنادا إلى "المقتضب". وبيّنت فائدة تلك الأبنية في الإخبار بالفعل والإخبار بالألف واللام والذي. وقد ركّزت الباحثة على الأبنية التي يكون الفعل فيها متعدّيا في إطار اهتمامها بكيفية حدوث النصب في الاسم المفعول (ن. قضايا المنوال والتناسق النّظري اعتمادا على مسائل الخلاف النّحوي، 202 وما بعدها).

أوجز سيبويه الأصول النّظرية المجرّدة للبنية اللّغوية المتركّبة بالفعل في أربعة أصول استنادا إلى ما يطلبه الفعل من محلات إعرابية.

1.1.1.2.2. إذ يقتضي الفعل اللاّزم محلاّ إعرابيا واحدا هو محلّ الفاعل المرفوع يلاقيه فيفرغ فيه دلالته ولا يتعدّاه إلى غيره من المحلاّت. ولذلك تكون شكلنة البنية اللّغوية المتركّبة بالفعل اللاّزم على النّحو التّالي :

[ج ف فا]

حيث ج، جملة حدودها المعقوفان و [ف] للدّلالة على محلّ الفعل المؤثّر و[فا] للدّلالة على محلّ الفاعل المتأثّر. وقد ترجم الشريف علاقة التأثير والتأثّر في البنية المجرّدة بالعلامتين [⌐ ↓] و [↑ ¬] حيث تدلّ العلامة الأولى على انتشار الفعل العامل على معموله وتدلّ العلامة الثّانية على انخزال المعمول إلى عامله فيصير شكل البنية تبعا لذلك على النّحو التالي :

(الشريف، 2002، 767)

وقد مثّل سيبويه لهذا الشّكل النّظري المجرّد بـ (1) و (2)

1 أ- [ج ذهب زيدٌ]

ب- [ج جلس عمرو]

2 أ- [ج ضُربَ زيد]

ب - [ج يُضْرب عمرو]

إذ أرجع "ضرب" الذي يقتضي محلّين إعرابيين إلى مجموعة (ذهب وجلس) وأشركه معها في الشكل النظري المجرّد على جهة وراثة

المفعول محلّ الفاعل وعلامته الإعرابية إذ : "يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنّك لم تشغل الفعل بغيره وفرّغته له كما فعلت ذلك بالفاعل" (الكتاب، I ،33).

وعلى هذا الأساس تصبح الجملتان (2 أ) و (2 ب) متفرّعتين عن بنيتين إعرابيتين نمثل لهما بـ (3).

2 أ- ضُرب زيدٌ ⟵ 3 أ – ضربَ عبُد الله زيدًا

ب- يُضرب عمرو ⟵ ب- يضربُ عبدُ الله عمرًا

إذ تعود البنيتان (3 أ) و (3 ب) إلى شكل نظري واحد هو [ج ف فا مف] ، على اعتبار أن [مف] علامة دالّة على محلّ المفعول به.

ولمّا كانت خاصيّة البناء للمجهول تعني حذف من كان منه الفعل وكان الفاعل من تمام الفعل فإنّ إلغاءه يؤدّي إلى عدم تمام الفعل وبالتالي إلى اختلال البنية اللّغوية لعدم وجود أصل تعود إليه وهي على حالتها تلك. ولذلك ينتقل "زيدٌ" و "عمرو" من محلّ المفعول في (3) إلى محلّ الفاعل في (2) فتجد البنية تبعا لذلك توازنها لوجود أصل تُرفع إليه.

ومن هنا نستنتج أنّ الأشكال النّظرية المجرّدة محكومة بنوع من **الاسترسال** يستوعب حركة الأبنية اللّغوية المنجزة. ولئن كان المبني للمجهول من أثر استرسال الشّكل [ف فا مف] في [ف فا] فإنّ تعدّي الفعل اللاّزم إلى اسم الحدثان وإلى الزمان والمكان يبيّن استرسال [ف فا] في [ف فا مف] وهو ما سنتبيّنه في الفقرة الموالية.

2.1.1.2.2. بيّن سيبويه في باب "الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول" (ج I ، 34) مفهوم التعدية بمقارنته بين البنيتين الإعرابيتين التّاليتين :

1- أ- ضرب عبدُ الله زيدًا

ب- ذهب عبدُ الله

إذ انتهى إلى أنّ (عبد الله) قد ارتفع في (1 أ) بضَرَبَ كما ارتفع في (1ب) بالفعل "ذهب" وأنّ "زيدًا" الذي به خالفت البنية (1 أ) البنية (1 ب) قد انتصب لأنّه "مفعول تعدّى إليه فعل الفاعل" (الكتاب، I ، 34). ولذلك فإنّ الفعل المتعدّي يقتضي محلاّ إعرابيا – علامته النصب- أو أكثر يُحدُّ به مدى عمل العامل وتتحدّد به فائدة الجملة.

وقد بيّن أنّ الفعل يعمل في الفاعل قبل تمام عمله في المفعول وإن تقدّم المفعول وتأخّر الفاعل كما في قول القائل : "ضَرَبَ زيدًا عبدُ الله" لأنّك : "لم تُرد أن تشغل الفعل بأوّل منه وإن كان مؤخّرا" (نفسه).

ورغم تمييزه بين خصائص "ضرب" و "ذهب" على أساس أنّ "ضرب" يتعدّى الفاعل و "ذهب" لازم لا يجاوزه فقد اعتبر الفعل الذي لا يتعدّى الفاعل يتعدّى إلى اسم الحدثان الذي أُخذ منه ويتعدّى إلى الزّمان ويتعدّى إلى ما اشتقّ من لفظه اسما للمكان وإلى المكان (I ، 34- 35). وهو ما يجعل البنية [ف فا] مسترسلة في البنية [ف فا مف] - باعتبار أنّ "ذهب" قادرٌ على استيعاب الاسم المنصوب الدّال على الحدثان أو الزمان أو المكان - كما كانت البنية [ف فا مف] منخزلة في البنية [ف فا] في حالة بناء الفعل المتعدّي إلى مفعول إلى المجهول.

3.1.1.2.2. ومن الأصول التّي اعتمدها سيبويه في إبراز خصائص الفعل العاملية ومدى طلبه معمولاته تعدّي الفعل إلى ثلاثة معمولات. وقد عقد لذلك باب "الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأوّل وإن شئت تعدّى إلى الثّاني كما تعدّى إلى الأوّل" (I ، 34).

ولعلّ ما يجلب الانتباه في الباب أنّ سيبويه يترك للمتكلّم المستعمل مشيئته في إنجاز الكلام وتحقيق الفائدة منه. فإذا اقتصر المتكلم على المفعول الأوّل انخزل الشكل المجرّد [ف فا مف1 مف 2] إلى الشكل [ف فا مف][1]. وإذا ذكر مختلف معمولات العامل فقد استند

---

1 نشير في هذا السّياق إلى أنّ انخزال الشكل [ف فا مف 1 مف 2] في الشكل [ف فا مف] يذكر بمفهوم التعلّق الحرّ « Valence libre » الذي ذكره تنيار في باب

إلى أصل نظري له خصائصه المتمثّلة في أنّ الفعل العامل يقتضي بالإضافة إلى الفاعل المرفوع معمولين منصوبين كما في قول القائل : "أعطى عبد الله زيدًا درهمًا".

ومن الملاحظ أنّ الشّكل [ف فا مف 1 مف 2] ينخزل إلى الشّكل النّظري [ف فا مف] في حالة مجيء الفعل مبنيا للمجهول كأن تقول : " أُعْطِيَ زيدٌ درهمًا" وهي حالة متعلّقة بدورها بالمتكلّم وبجهة إخراجه الكلام.

إلاّ أنّ الأفعال التّي تقتضي ثلاثة معمولات تُصنَّفُ عند سيبويه صنفين بحسب تحقيقها للفائدة فقد ذكر صاحب الكتاب في الباب السّابق إمكانية الاقتصار على مفعول واحد. ويورد إثر ذلك بابًا بعنوان : "هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر" (1، 39- 40) وذلك لأنّ الفائدة مشروطة بوجود الثّاني إذا وُجد الأوّل. فأنت لا يمكنك السّكوت على المفعول الأوّل في قولك : "حَسِبَ عبدُ الله زيدًا" أو قولك : "خالَ عبدُ الله زيدًا" فأنت في الحالين محتاج لأن تخبر عن الأوّل وقد ذكرته. فإذا أنجزت الطرف الأوّل دون الثّاني فكأنّك : " أظهرت جناح طائر وأخفيت جناحه الآخر" (الشريف، 2002، 1، 185).

وإذا كان صاحب الكتاب قد ذكر هذه الخاصيّة وفصّل القول في الأبنية التّي يمكن الاستغناء فيها عن أحد المفعولين والأبنية التّي لا يمكن السّكوت فيها على أيّ منهما لكون الثّاني يتنزّل من الأوّل منزلة الخبر من المبتدإ، فإنّ اللّسانيين الذين عالجوا مفهوم التعلّق ودرسوا العلاقة بين العوامل ومعمولاتها في البنية النّحوية قد حدّثوا عن جواز الحذف ولم يحدّثوا –فيما قرأنا على الأقلّ- عن امتناعه. بل إنّ التعلّق "الضّروري" أو "اللاّزم" الذي ذكره تنيار مثلا يكون بين الفعل العامل والمشارك من الدّرجة الأولى الذي تكون له وظيفة (sujet) ولا

التعلّق والبناء وهو يفسّر به دور المتكلّم في الأبنية النّحوية وما تفضي إليه من معان. (ن. Tesnière, 1988, 238-259)

يكون بين الفعل العامل والمشارك الثّاني أو الثّالث (الفصلين الأوّل والثّاني، الباب الثّاني، القسم الأوّل).

وقد علّل سيبويه عدم جواز الاقتصار على المفعول الأوّل بقوله : "وإنّما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنّك أردت أن تبيّن ما استقرّ عندك من حال المفعول الأوّل يقينا كان أو شكّا، وذكرت الأوّل لتُعلم الذي تضيف إليه ما استقرّ له عندك من هو. فإنّما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأوّل يقينا أو شكّا. ولم تُرد أن تجعل الأوّل فيه الشكّ أو تقييم عليه في اليقين" (الكتاب، I، 39- 40).

فالمفعول الأوّل والثّاني في هذه المجموعة أصلهما مبتدأ وخبر. وقد اعتبر سيبويه المفعول الثّاني خبرًا عن الأوّل كما تقدّم. وذهب بن السرّاج إلى تأكيد هذا التصوّر بقوله "ومنها الأفعال الدّاخلة على الابتداء والخبر (...) نحو ظننت زيدًا أخاك. وعملت زيدًا خير النّاس" (الأصول، I ، 73).

ولمّا كان أصل المفعولين مبتدأ وخبرًا، فإنّ حاجة المفعول الأوّل إلى الثّاني من قبيل حاجة المبتدإ إلى الخبر. وبما أنّك لا تقتصر على المبتدإ في الإخبار ببنية أصلية فإنّك لا تقتصر على المفعول الأوّل في الإخبار ببنية متفرّعة عنها.

4.1.1.2.2. وقد ذهب سيبويه في إطار دراسته خصائص الفعل العاملية إلى معالجة مختلف مظاهر تعلّقه بمعمولاته من خلال حديثه عمّا يتطلّبه الفعل العامل من محلاّت اسمية تتحقّق بها فائدة الكلام. وقد ذكر في هذا الإطار الفعل المتعدّي إلى ثلاثة مفاعيل ضمن باب "الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى ثلاثة مفعولين" (الكتاب، I ، 41).

واعتبر هذا الضرب من التّعدية الحدّ الأقصى الذي يمكن أن ينتهي إليه الفعل بالتوسّع. يقول سيبويه : واعلم أنّ هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرت لك فلم يكن بعد ذلك متعدّى" (نفسه). وقد مثّل لذلك ببعض الأمثلة منها "أرى اللّه بشرا زيدًا أباك" وعلّل عدم تعديتها إلى مفعول آخر بتمام الفائدة. وبما أنّ الجملة قد انتهت فقد "صارت بمنزلة ما لا يتعدّى" (نفسه).

لقد بنى سيبويه انطلاقا من مفهومي اللّزوم والتّعدية مختلف ضروب التعلّق بين الفعل العامل وما يقتضيه من محلاّت اسمية في بنية الجملة. وحدّد انطلاقا من خاصّيتي البناء للمعلوم والبناء للمجهول طبيعة العلاقة بين الأصول المجرّدة المذكورة. فقد لاحظنا بالعودة إلى هاتين الخاصّيتين أنّ أهمّ ما يميّز الأصول المجرّدة ما يجري بينها من استرسال يجعلها في حركيّة متواصلة.

2.1.2.2. الأبنية المتركّبة بالحروف المشبّهة بالفعل

صنّف سيبويه "إنّ" وما يعمل عملها ضمن العوامل اللّفظية واعتبرها شبيهة بالأفعال لأنّها : "تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده" (الكتاب، II، 131). فهي تقتضي ، كما ذكرنا في موضع سابق، ما تقتضيه الأفعال رغم أنّها : "لا تُصرّف تصرّفها" (نفسه). فقد ذكر أنّ لعلّ وأخواتها : " قد عملن فيما بعدهنّ عملين : الرّفع والنّصب، كما أنّك حين قلت : ليس هذا عمرًا وكان هذا بشرًا عملتا عملين، رفعتا ونصبتا، كما قلت : ضرب هذا زيدًا، فزيدًا ينتصب بضَرَبَ وهذا ارتفع بضرب" (نفسه، 148).

ورغم ما أثارته "إنّ" من خلاف بين البصريين والكوفيين في رافع الخبر[1]، فإنّنا نشير إلى أنّ إنّ تدخل على الخبر فيصبح مؤكّدا بعدما كان ابتدائيا. ولذلك ذهب سيبويه إلى أنّ معنى "إنّ زيدًا منطلقٌ" : "زيدٌ منطلقٌ وإنّ دخلت توكيدًا" (نفسه، II، 144). وقد عبّر الجرجاني عن هذا التصوّر بقوله : "ما من كلام كان فيه أمرٌ زائدٌ على مجرّد إثبات المعنى للشيء إلاّ كان الغرض الخاصّ من الكلام والذي يُقصد إليه ويُزجّى القول فيه" (الدّلائل، 280).

ولمّا كان المعنى الذي تفيده إنّ زائدًا على الحكم فقد وصف ميلاد التأكيد باعتباره عملا غير موجود في الكون، بكونه : "نوعًا من الشّحن للحكم لتوجيهه إلى المخاطب" (ميلاد ، 2001، 97).

---

1 يمكن العودة في ذلك الخلاف إلى الانصاف، المسألة 22، I ، ص ص 176- 185.

وقد ذكر سيبويه في إطار إرجاعه مجموعة إنّ إلى الأفعال أنّ : "إنّ بمنزلة الفعل الذي تقدّم مفعوله قبل الفاعل (الكتاب، II، 175). وبما أنّ إنّ عاملة عمل الفعل فإنّ بنيتها العاملية تماثل عندهم بنية الفعل المتعدّي إلى مفعول. فقد نصبت الاسم تشبيها بالمفعول ورفعت الخبر تشبيها بالفاعل.

ولمّا كانت مجموعة إنّ مشابهة للفعل من حيث عملها فيما بعدها فإن البنية العاملية المتحقّقة بها متفرّعة عن البنية [ف فا مف]. حيث تكون هذه البنية أصلية فيما تكون البنية العاملية المجرّدة لعمل مجموعة إنّ فرعًا عليها.

ورغم مشابهة إنّ للأفعال من حيث اقتضاؤها ما تقتضيه الأفعال فإنّنا نلاحظ أنّ ما تتميّز به الحروف العاملة عمل الفعل عن الأفعال المتعدّية أنّها تمثّل الغرض الخاصّ من الكلام لأنّها زائدة على مجرّد إثبات المعنى للشيء في حين يكون المفعول في البنية [ف فا مف] الغرض الخاصّ من الكلام باعتباره قيدًا له. فهو محلّ الفائدة ومناط القصد.

إنّ أهمّ ما يلاحظ في دراسة سيبويه للعلاقة بين الأبنية العاملية أنّ الأبنية محكومة بنوع من الاسترسال يعكس حركيتها وطاقتها التجريدية ويؤكّد مبدأ أساسيا في النّظرية النّحوية مفاده عدم اجتماع عاملين على معمول واحد. فمشابهة إنّ للفعل يجعلها عاملا لفظيا يحلّ محلّ الابتداء باعتباره عاملا معنويا فتصبح البنية النّحوية متحقّقة باللّفظ دالة على المعنى وقد كانت دالة على المعاني دون أن تكون متحقّقة بالألفاظ.

3.1.2.2. الأبنية اللّغوية المتركّبة بما يعمل عمل الفعل أو عمل الحرف

ذكر سيبويه في باب الفاعل (الكتاب، ج. I، 33) المشتقات العاملة عمل الفعل أو عمل الحرف وعمل على تفصيلها ابتداء من الباب الذي عقده لاسم الفاعل وقد أورده بعنوان : "هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من

المعنى ما أردت في يَفْعَلُ كان نكرة منوّنا" (نفسه،I،164). حيث جعل الأبنية اللّغوية المتركّبة باسم الفاعل مماثلة للبنية المتركّبة بالفعل المضارع. وذكر أنّ معنى قولك : "هذا ضاربٌ زيدًا" وعمله مثل قولك : "هذا يضرب زيدًا غدًا" (نفسه). واشترط في جريان اسم الفاعل مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى أن يكون منوّنا (نفسه).

وقد اعتبر حذف التنوين في المواضع التّي حُذفَ فيها من قبيل الاستخفاف وأنّ الحذف في هذه المواضع لا يجعل اسم الفاعل معرفة إذ : " ليس يغيّر كفّ التنوين إذا حذفته مستخفًا، شيئا من المعنى، ولا يجعله معرفة" (نفسه،I،166). فالنكرة أصلٌ في جريان اسم الفاعل مجرى يَفْعَلُ لأنّ : "هذا الموضع لا يقع فيه معرفة" (نفسه،168).

ومن الملاحظ أنّ سيبويه قد ميّز بين نوعين من الأبنية اللّغوية المتركّبة باسم الفاعل. فقد أرجع نوعًا منهما إلى البنية المتركّبة بالفعل المضارع باعتباره غير منقض وأرجع النّوع الثّاني إلى البنية المتركّبة بالفعل الماضي باعتباره منقضيا. واعتبر هذا النّوع معرفة لا نكرة.

يقول سيبويه : " فإذا أخبر أنّ الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتّة" (نفسه،171). فمعنى الحديث في قولك : "هذا ضاربُ زيدٍ" : "هذا ضَرَبَ زيدًا، وإن كان لا يعمل عمله، فحمل على المعنى" (نفسه،172).

ثمّ إنّ اهتمامه بخصائص اسم الفاعل العاملية في مقارنته بالعوامل الأخرى كالأفعال والحروف وحمله عليها قد دعاه إلى الحديث عن جريان اسم الفاعل مجرى الفعل الذي يقتضي مفعولين في اللّفظ لا في المعنى. ومثّل لذلك بالبنية : "يا سارقَ اللّيلةِ أهل الدّار" وجعلها بمثابة قول القائل : "سرقْتُ اللّيلَةَ أهلَ الدّار فتجري اللّيلَةَ على الفعل في سعة الكلام" (نفسه، 176).

وذهب إلى اعتبار اسم الفاعل مكافئا "للذّي فعل"في المعنى. حين اعتبر"هذا الضّاربُ زيْدًا"، في معنى "هذا الذّي ضرب زيدًا" وعمل عمله : "لأنّ الألف واللاّم منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التّنوين" (نفسه،I، 182).

وقد ميّز في إطار معالجته إسناد الاسم وأحوال إجرائه على الفعل بين اسم الفاعل والمصدر فاعتبر الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع متضمّنا للفاعل والمفعول لأنّك: " إذا قلت : هذا ضاربٌ فقد جئت بالفاعل وذكرته. وإذا قلت عجبت من ضَرْبٍ فإنّك لم تذكر الفاعل، فالمصدر ليس بالفاعل وإن كان فيه دليل على الفاعل، فلذلك احتجت فيه إلى فاعل ومفعول ولم تحتج حين قلت : هذا ضاربٌ زيدًا إلى فاعل ظاهر، لأنّ المضمر في ضارب هو الفاعل" (نفسه، 1، 189).

ومع أنّ المصدر يعمل عمل الفعل المضارع في اللّفظ والمعنى كما في قولك : عجبت من ضرْبٍ زيدًا، في معنى أنّه يضربُ زيدًا، فإنّ سيبويه قد أجرى المصدر مجرى اسم الفاعل فجعله فرعًا عليه حين قاس البنية اللّغوية : "عجبتُ من الضّربِ زيدًا على البنية : "عجبت من الضّارِبِ زيدًا" (نفسه، 192).

أمّا الصّفة المشبّهة فقد عقد لها بابا وسمه بـ "هذا باب الصّفة المشبّهة بالفاعل فيما عملت فيه" (نفسه، 194) وأرجعها إلى الفاعل على جهة المشابهة- وبيّن دورها العاملي حين ذكر أنّها : "لم تقو أن تعمل عمل الفاعل لأنّها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنّما شبّهت بالفاعل فيما عملت فيه" (نفسه).

وقد بيّن أنّ من خصائص العنصر الذي تعمل فيه الصّفة المشبّهة أن يكون معلوما، فهي تعمل : "فيما كان من سببها معرّفا بالألف واللاّم أو نكرة، لا تجاوز هذا، لأنّه ليس بفعل ولا اسم هو في معناه" (نفسه).

وممّا يدلّ على عمل الصّفة المشبّهة قولك : هذا حسن الوجه وهذه حسنةُ الوجه، "فالصّفة تقعُ على الاسم الأوّل ثم توصلها إلى الوجه وإلى كلّ شيء من سببه على ما ذكرت لك، كما تقول : هذا ضاربُ الرّجُلِ، وهذه ضاربةُ الرّجُلِ، إلاّ أنّ الحُسْنَ في المعنى للوجه والضّرب ههنا للأوّل" (نفسه، 195).

تبرز هذه الملاحظات كيفية اهتمام سيبويه بالأبنية النّحوية. فهي أبنية مستخرجة من أبنية إعرابية ممكنة في اللّغة. وقد بيّن ما يوجد بينها من تشابه يفضي إلى أصالة بعض الأبنية وفرعية أبنية أخرى. فالبنية المتركّبة بالصّفة المشبّهة تشابه البنية المتركّبة باسم الفاعل وهي بنية متفرّعة عنها لأنّ الصّفة لا تقوى أن تعمل عمل الفاعل. والبنية المتركبة بالمصدر تعمل عمل البنية المتركّبة بالفعل المضارع في اللّفظ والمعنى إلاّ أنّها ليست كالبنية المتركّبة باسم الفاعل من حيث احتياجها إلى الفاعل وتضمّن اسم الفاعل معنى الفاعلية. وعلى هذا الأساس حمل سيبويه البنية المتركّبة بالمصدر على البنية المتركّبة باسم الفاعل فقاسها عليها من جهة إرجاع الفروع إلى أصولها.

ورغم وصل النّحاة اسم الفاعل بالمصدر في التعريف باعتباره ما اشتقّ من مصدر وجعل لمن قام بالحدث، فإنّنا نشير إلى أنّه أقوى عامليا من المصادر رغم جريانه على الفعل المضارع مثل المصادر. فهو يشارك الفعل المضارع من حيث دلالته على الحدث والذّات القائمة به وذلك ما لا يدلّ عليه المصدر.

ونؤكّد في هذا السّياق أنّ الاختلاف بين الأبنية النّحوية لا يعكس تنافرها وإنّما توجد بينها علاقة مشابهة تجعل البنية المشبه بها بنية أصلية والبنية المشبّهة متفرعة عنها وهكذا.

ولعلّ أبرز ما يلاحظ فيما عرضنا من مشتقّات عاملة عمل الفعل المضارع أنّ الاسم وما يَعْمَلُ فيه يقعان في موضع المخبر به دلاليا فيما يكون العنصر الموصوف في البنية التّي ذكرها سيبويه – وهو هذا- مخبرا عنه. فتصبح حالات إجراء الاسم مجرى الفعل المضارع جرْدًا للصّور التّي يتشكّل وفقها المخبر به. فهو يتركّب في الأبنية المذكورة من اسم عامل وما يقتضيه من معمولات. ويصبح العامل ومعمولاته معمولا لعامل هو المخبر عنه عند سيبويه وهو الابتداء عند غيره من النّحاة وهو الابتداء والمخبر عنه عند المبرّد وابن السرّاج وغيرهما على نحو ما تقدّم (ن. الأصول في النّحو، 1، 58).

ولتوضيح صورة البنية العاملية المتركّبة باسم مشتقّ يمكن الاستعانة بالبنية اللّغوية : "هذا الضّارب زيدًا" حيث يكون "هذا" مخبرًا عنه و"الضاربُ زيدًا" مخبرا به وهو يتفرّع إلى عامل (الضارب) ومعمول (زيدًا). وهما يصيران بحكم محلّهما من البنية معمول عامل. وقد كوّن تعلّق المخبر به بالمخبر عنه الخبر فكانت فائدته الدّلالية الإخبار أي إثبات وجود الثّاني منسوبا إلى الأوّل.

وهذا التصوّر يصلح في تقديرنا لوصف مختلف الأبنية اللّغوية سواء أكانت تلك الأبنية متركّبة بالأفعال أم بالحروف العاملة عمل الأفعال أو بما يعمل عمل الأفعال كالأسماء المشتقّة والأبنية المتركّبة بما جرى مجرى الفعل وليس بفعل ولم يقو قوّته والأبنية المتركّبة بما جرى مجرى الأسماء ولم تبلغ أن تكون في القوّة كأسماء الفاعلين. فهي أبنية إعرابية تحقّق فائدة دلالية بحكم مشابهتها الأفعال والأسماء. وهي تتركّب من مخبر عنه ومخبر به سواء أكان المخبر عنه ظاهرا أم مضمرا. وقد ذكر سيبويه من تلك الأبنية الأبنية المتركّبة باسم فعل الأمر وصنّفها بحسب تعدّي اسم الفعل المأمور إلى مأمور به والمنهيّ إلى منهيّ عنه صنفين فجعل رُويدَ وهلُمَّ وحيَّهَلَ...أسماء أفعال تتعدّى المأمور ومَهْ مَهْ ، وصَهْ صَهْ، وآهٍ، وإيهٍ وما أشبه ذلك أسماء أفعال لا تتعدّى المأمور. يقول سيبويه : "وأمّا ما يتعدّى فقولك : رُوَيْدَ زيدًا ، فإنّما هو اسم قولك : أَرْوِدْ زيْدًا. ومنها هَلُمَّ زيْدًا ، إنّما هاتِ زيْدًا. ومنها قول العرب : حيَّهَلَ الثّريد (...) إئتوا الثّريد (...) وأمّا ما لا يتعدّى المأمور ولا المنهي إلى مأمور به ولا إلى منهي عنه، فنحو قولك : مَهْ مَهْ وصَهْ صَهْ وآهٍ، وإيهٍ وما أشبه ذلك" (نفسه ،1، 241- 242).

وقد علّل عدم ظهور علامة المضمر في أسماء الفعل التّي لا تتعدّى المأمور بكونها : " أسماء ، وليست على الأمثلة التّي أخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يُستقْبَلُ وفي يَوْمِكَ ولكنّ المأمور والمنهيّ مضمران في النيّة" (نفسه ، 242). فأسماء الفعل قد سُمِّي بها الأمر

والنّهي لكونها قد عملت عملها ولم تجاوز. ولذلك عدّها سيبويه : "قائمة مقام فعلهما" (نفسه، 243).

إنّ تعليل سيبويه عدم ظهور علامة المضمر في أسماء الفعل التّي لا تتعدّى المأمور وتعليله علاقة الأبنية النّحوية بعضها بالبعض الآخر على أساس المشابهة وإرجاعه مختلف تلك الأبنية إلى بنية دلالية واحدة يبرز منهجه التّعليلي في التعامل مع الظواهر اللّغوية ويؤكّد لا نهائية "المخبر عنه والمخبر به" واسترساله كما سيتدعّم في الباب الثّالث من هذا القسم.

2.2.2. الأبنية اللّغوية المتركّبة بالعامل المعنوي

ذكرنا في مواضع متقدّمة أنّ الابتداء عامل معنوي عند النّحاة وأنّه يرد عند سيبويه بمعنيين معنى العامل ومعنى المبتدإ الذي يقتضي ما بعده في الجملة الاسمية حتّى يكون الحكم وتتمّ الفائدة.

وحدّثنا عن خصائص العامل المعنوي في علاقته بالعوامل اللّفظية فانتهينا إلى أنّ الابتداء يحقّق المعنى ولا يتحقّق باللّفظ وأنّ العوامل اللّفظية تحقّق المعاني وتتحقّق بالألفاظ.

ونؤكّد في هذا السّياق أهميّة الابتداء ودوره في توليد المعاني النّحوية في البنية اللّغوية المتركّبة به انطلاقا ممّا حدّث به سيبويه عن العامل المعنوي. فقد خصّص له أبوابا بدأها بـ : "باب الابتداء" (ج II، 126) وعالج ضمنه علاقة المبتدإ بالمبني عليه في الجملة الاسمية المعرّاة من العوامل اللّفظية. وبيّن حاجة المبتدإ إلى مبني عليه كما بيّن خصائص المبني على المبتدإ الدلالية فأوجزها في ثلاث خصائص. إذ المبتدإ : "لا بدّ له من أن يكون المبني عليه شيئا هو هو أو يكون في مكان أو زمان وهذه الثلاثة يُذكر كلّ واحد منها بعدما يُبتدأُ" (نفسه، 127).

وحدّث ضمن الباب الذي عقده بعنوان : هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدإ ويسدّ مسدّه" (نفسه، 128) عن حالات تقدّم المبني على المبتدإ.

وأرجع ذلك إلى خصائص اسم الاستفهام في جمل من قبيل أين زيدٌ ؟ وكيف عبدُ الله ؟ إذ لا يكون اسم الاستفهام إلاّ مبدوءاً به قبل الاسم على جهة مشابهته لهل وألف الاستفهام وهما حرفان حقّهما الصّدارة (ن. الكتاب، I، 98- 99).

وهذا التصوّر يجعل الابتداء موضعا لاحقا لموضع الصّدارة ولذلك شبّهه بالواحد في العدد رغم وجود الصّفر. "فالمبتدأ أوّل جزء كما كان الواحدُ أوّلَ العدد" (نفسه، I، 24). وبما أنّ الغرض من الأخبار أن ينزل بها المخاطب منزلتك في المعرفة فقد اشترط سيبويه في بناء عمل الإخبار أن يبدأ المتكلّم : "بما هو معروف عنده (أي المخاطب) مثله عندك فإنّما ينتظر الخبر" (نفسه، 47- 48). ينبني على هذا أن تقدّم المبني على المبتدإ في أبنية لغوية من قبيل "فيها عبدُ الله" و "ثمّ زيدٌ" و "ههنا عمرو" يعود إلى كون الموضع الأوّل موضع عناية المتكلّم وأنّ التقديم يفسّر عند صاحب الكتاب بالعناية والاهتمام فهم : "يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمّانهم ويَعنيانهم" (نفسه، I، 34).

ومن ذلك اهتمامه بحالات إضمار المبني على المبتدإ وتعليل إضماره بكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام (نفسه، II، 129). ومن ذلك أيضا اهتمامه بحالات إضمار المبتدإ وإظهار المبني عليه وتعليله ذلك بما يكون من الذّكر أو ما يُرَى من الحال على نحو ما تقدّم في الباب الأوّل من القسم الثّاني.

نستخلص ممّا تقدّم أنّ سيبويه قد اهتمّ بالأبنية اللّغوية المتركّبة بالعامل المعنوي انطلاقا من ثنائية الإظهار والإضمار. فقد كان يتدرّج في معالجة تلك الأبنية من الأبنية القائمة على الإظهار ضمن باب الابتداء والباب الذي عقده لبيان حالات تقدّم الخبر على المبتدإ إلى الأبنية القائمة على الإضمار ضمن البابين اللّذين خصّصهما لإضمار المبني على المبتدإ في الأوّل وإضمار المبتدإ في الذي يليه. ولذلك فإنّ الأبنية اللّغوية المتركّبة بالعامل المعنوي يمكنها أن تكون على صورة من الصّور التّالية :

1- جملة إسمية : مخبر عنه + مخبر به = إظهار = إخبار

2- جملة اسمية : مخبر عنه + ϕ = إظهار+ إضمار = إخبار

3- جملة اسمية : ϕ + مخبر به = إضمار + إظهار = إخبار

فالخبر عند سيبويه يتحقّق بالإضمار والإظهار خاصّة أنّ الإضمار يخضع إلى شروط أرجعها إلى ما يكون من الذّكر أو ما يُرى من الحال.

ولمّا كان المبتدأ والخبر رفعا، فقد تمكّن من تفسير رافع الاسم المبتدإ في الجملة الاسمية بالابتداء. فصار الابتداء تبعًا لذلك مفهومًا أساسيا في النّظرية النّحوية اعتمده النّحاة في تفسير عدد من المسائل كتفسيرهم ارتفاع الاسم المبتدإ وتعليل بعضهم ارتفاع الخبر على ذاك الأساس. ونحن نعتبر أنّ ما أفضى إليه المفهوم من نقاش يدلُّ على ما بلغه الدّرس النّحوي من نضج تجسّم في مقابلة الجرجاني مثلا بين ما يسمّيه "بالابتداء المحض" والمعاني غير الواجبة التّي يعبّر عنها بالتمنّي والترجّي والاستفهام والشرط والجزاء وغيرها من المعاني (المقتصد ، I، 324). فالابتداء المحض عنده أن يكون موضع الصّدارة شاغرًا كما في البنية النّحوية "زيدٌ مريض". إذ يمكن توزيع هذه البنية على النّحو التّالي :

موضع الصّدارة	موضع الابتداء	موضع الكلام
ϕ	زيدٌ	مريضٌ

أمّا المعاني غير الواجبة فتتحقّق بالحروف التّي تدخل على الابتداء فتشحن موضع الصّدارة بعدما كان شاغرًا. ويمكن أن نمثّل لذلك بالتمنّي والترجّي كما يلي :

موضع الصّدارة	موضع الابتداء	موضع الكلام
ليت لعلّ	زيدًا	مكرَمٌ

وقد اعتبر الجرجاني وجود عنصر لغويّ يعبّر عن معنى من المعاني المذكورة يزيل الابتداء رغم أنّه : "لا يغيّر معناه" (نفسه). فهذه الحروف تزيل معنى الابتداء لأنّها: " تتضمّن معنى الفعل" (نفسه).

ونعتبر أيضا أنّ غياب الابتداء من الدّراسات اللّسانية اليونانية والغربية الحديثة سببٌ رئيسيٌ في تردّد اللّسانيين في تفسير الرّفع وأولويته ومدى اعتباره حالة إعرابية أو حالة مصنّفة خارج دائرة الإعراب في اللاّتينية واليونانية واللّغات الأوروبية كالفرنسية والأنقليزية (انظر حالة الرّفع عند يالمسلاف، الفصل الأوّل الباب الثّالث).

ورغم قرب الابتداء من المتكلّم بحيث يرسل فيه مقصوده مباشرة ولا يتوسّط بشيء كما هو الحال في الأبنية المتركّبة بالعوامل اللّفظية فإنّ البنية المتحقّقة بالعامل المعنوي أكثر تركّبا من الأبنية القائمة على عوامل لفظية فـ"الابتداء" عند سيبويه وظيفة نحوية وعامل معنوي يحدث الرّفع في الاسم الواقع في موضع الابتداء. وقد بيّنا البنية العاملية القائمة على الابتداء في موضع متقدّم من الفصل على النحو التالي :

[مبتدأ X خبر]

وذكرنا أنّ غياب الابتداء من الرّسم يعود إلى معنويته وإلى تصوّر سيبويه له. فهو يعتبره مجرّد وقوع الاسم في موضع المبتدإ (ج 1،23)

أمّا بنية الجملة الفعلية فهي بنية متحقّقة بالفعل باعتباره عاملا لفظيا. حيث ذكر النّحاة أنّ كل فعل : "لا يخلو من أن يكون عاملا وأوّل عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول الذي هو حديث عنه نحو "قام زيدٌ"

و"ضُربَ عمرو" (ابن السرّاج، الأصول في النحو،I،54). وقد بيّنا شكلنة بنية الجملة الفعلية على النحو التالي :

إذ يدلّ اتّجاه السّهم على عمل الفعل في الفاعل. حيث يكون الفعل بمقتضى ذلك عاملا فيما يكون الفاعل معمول العامل. وهو ما يجعل بنية الجملة الفعلية أبسط من بنية الجملة الاسمية المعرّاة من العوامل اللّفظية إذ المبتدأ في هذه البنية عاملٌ ومعمولٌ لعامل.

ونؤكّد في هذا السّياق موقف النّحاة بخصوص أثر المتكلّم في الأبنية النّحوية. فقد جعلوا تلك الأبنية – بقطع النّظر عن العامل المتحقّقة به - من آثار عمل المتكلّم لكونه مُحدث المعاني في الأسماء ومُحدث علاماتها[1]. فهو حاضرٌ في كلامه سواء تلفّظ بصيغة من صيغ ضمير المتكلّم أو لم يتلفّظ بذلك. وعلى هذا الأساس وصف محمد الشاوش الكلام بكونه : "دليل وجود المتكلّم" (أصول تحليل الخطاب،654). وذهب إلى تحديد درجة حضوره في الأبنية اللّغوية فانتهى إلى اعتبار المتكلّم حاضرا بصفة مباشرة في الأساليب الإنشائية من قبيل الاستفهام والطلب والنّداء...إلخ. وهو حاضر في عمل الإخبار إلاّ أنّه أقلّ وضوحًا منه في سائر الأساليب. فالإخبار عنده : " هو الصّورة العادية لتبدّي المتكلّم في عملية القول" (نفسه،655).

ومهما يكن من أمر فإنّ منزلة المتكلّم في النّظرية النّحوية لا تتأكّد بالنّظر إلى ما أحدثه وجوده من دور في تعليل المسائل التّي بدت من قبل مستعصيه على التعليل فحسب بل إلى ما أحدثه غيابه في النّظريات اللّسانية من قصور في تفسير بعض القضايا النّحوية وتعليلها.

---

1 ذهب الخطيب القزويني في تفسيره سبب وسم الإسناد بالعقلي إلى اعتبار إسناد الكلمة : "شيئا يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللّغة، فلا يصير "ضرب" خبرا عن "زيد" بواضع اللّغة بل بمن قصد إثبات الضّرب فعلاً له" (الإيضاح في علوم البلاغة، 99).

3- تمثيل سيبويه للأصول النّظرية المجرّدة بالأخبار من قبيل التعويل على الصورة البسيطة للكلام

انتهينا فيما تقدّم إلى دراسة مختلف الأصول المجرّدة التّي تعود إليها الأبنية المنجزة. ونشير في هذا السّياق إلى أنّ الأبنية النّحوية التّي ذكرها سيبويه على جهة التمثيل لتلك الأصول هي أبنية تفيد الأخبار باعتبارها تقوم على إثبات شيء لشيء إثباتا موجبا.

ونحن نعلّل عودة سيبويه إلى الخبر في تمثيله لتلك الأصول إلى كون الخبر معنى أوّليا واجبا وأنّ الألفاظ التّي تدخل على بنيته المنجزة من قبيل إنّ وكان وظنّ وأخواتها[1] وما ولا، توجّه دلالة تلك البنية فتؤسّس المعاني الثّواني.

وقد ذكر سيبويه في مواضع مختلفة أنّ الخبر معنى أوّل وأنّ المعاني الثّواني تتولّد من الألفاظ الواقعة في صدارة الجملة، حيث تؤدّي زيادة تلك الألفاظ إلى الجمل إلى زيادة المعاني الثواني إلى المعنى الأوّل. وهذا التصوّر يجعل المعاني الثّواني مشروطة بالمعنى الأوّل متوقّفة عليه.

فالمعنى الأوّل في قولك " زيدٌ منطلقٌ" إثبات يوجب الانطلاق لزيد. حيث يكون زيدٌ بموجب ذلك الحكم مثبتا له ومنطلق مثبتا. فإذا زدت إلى تلك البنية لفظا آخر زدت إلى المعنى الأوّل معنى ثانيا.

وقد حدّد سيبويه تلك الزّيادة حين اعتبر معنى قولك : إنّ زيدًا منطلق"، " زيدٌ منطلقٌ"، وإنّ دخلت توكيدا" (الكتاب، II ،144، IV، 233). فهي تخرج الخبر من صورة إلى أخرى فيصير مؤكّدا بعدما كان ابتدائيا. وإذا قلت "كان عبدُ اللّه أخاك" : "فإنّما أردت أن تخبر عن الأخوّة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى" (نفسه، I، 46). وأمّا ظننت

---

1 فرّق سيبويه بين مجموعة ظنّ والأفعال الأخرى لأنّ : "حسبت وأخواتها إنّما أدخلوها على مبتدأ ومبني عليه لتجعل الحديث شكّا أو علمًا (...) والأفعال الأخرى إنّما هي بمنزلة اسم مبتدإ و الأسماء مبنية عليها" (الكتاب، II ، 367- 368).

ونحوه فإنّما ذكرت ذلك : "لتجعل خبر المفعول الأوّل يقينا أو شكّا" (نفسه، 1، 40).

وإذا كان سيبويه قد مثّل لتلك الأصول ببنية الخبر باعتباره معنى أوّليا واجبا وأنّ الصّورة المحقّقة له ابتدائية بسيطة فإنّ الجرجاني يقدّم الخبر على سائر معاني الكلام ويصنّفه إلى "إثبات" و "نفي" حيث أرجع النّفي إلى دائرة الوجوب بعدما عدّه سيبويه خارج تلك الدّائرة. فمعاني الكلام كلّها : "معان لا تُتَصوّرُ إلاّ فيما بين شيئين، والأصل والأوّل هو "الخبر"، وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه عرفته في الجميع. ومن الثّابت في العقول والقائم في النّفوس، أنّه لا يكون خبرٌ حتّى يكون مخبر به ومخبر عنه لأنّه ينقسم إلى "إثبات" و "نفي" و "الإثبات" يقتضي "مثبتا" و "مثبتا له" والنّفي يقتضي "منفيا" و "منفيا عنه" (دلائل الإعجاز، 541).

وقد ميّز بين المعنى الأوّل المثبت أو المنفي والمعاني الثّواني الّتي تفيد الغرض من الكلام بأن جعل المعنى المثبت أو المنفي واقعا في "الفعل والفاعل" و "المبتدأ والخبر" والمعاني الثّواني واقعة خارج تلك المواضع، لأنّ : من حكم كلّ ما عدا جزئي الجملة "الفعل والفاعل" و"المبتدأ والخبر" أن يكون تخصيصا للمعنى المثبت أو المنفي" (نفسه، 544). ونردّد ما ذكره. في الباب الذي عقده للّفظ والنّظم من أنّ : " كلّ كلام كان فيه أمرٌ زائدٌ على مجرّد إثبات المعنى للشيء إلاّ كان الغرض الخاصّ من الكلام والذي يُقصد إليه ويُزجّى القول فيه" (نفسه، 282).

أمّا ابن يعيش فقد ذهب في إطار تمييزه بين الإسناد والخبر إلى إرجاع كلّ الكلام إلى الخبر من جهة المعنى (شرح المفصّل، 1، 20). وهو تصوّرٌ قد استقرّ في النّظرية النّحوية منذ كتاب سيبويه. فقد عدّ سيبويه إنّ بمعنى "أؤكّد" وليت بمعنى "أتمنّى" ويا بمعنى "أريد" إلاّ أنّهم حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام. وصار "يا" بدلا من اللّفظ

بالفعل. كأنّه قال : " يا أريد عبد الله" فحذف "أريد". وصارت يا بدلا منها (الكتاب، I ، 291).

ومهما يكن من أمر فإنّ التعويل على بنية الخبر في التمثيل للأصول المجرّدة لا يعني أنّ البنية المجرّدة تستوعب أبنية الخبر المنجزة دون سائر معاني الكلام. بل إنّ البنية المجرّدة تستوعب مختلف ضروب الكلام وتشدّها إليها.

ونؤكّد في هذا السّياق أنّ التمثيل بالخبر من قبيل البدء بالصورة البسيطة الابتدائية التّي تفضي إلى صور أكثر تركّبا وليس من قبيل اعتبار الخبر سابقا للإنشاء متقدّمًا عليه. ولذلك نفسّر مفهوم أصالة الخبر عند الجرجاني بمفهوم "الابتداء المحض" الذي يكون الخبر الابتدائي فيه مقدّما على الخبر المؤكّد وأصلا له. وسنبيّن في الباب الثّالث من هذا القسم أنّ البنية الدلالية المجرّدة لا تقف عند ضروب الكلام المختلفة باعتبارها صورا تجسّم تلك البنية تحليليا وإنّما تنخزل في المفردات والحروف وتستوعب العلاقات بين الجمل على نحو ما تقدّم في الشرط والجزاء.

خاتمة الفصـــل

حاولنا في هذا الفصل الإلمام بأنواع العوامل ودورها في تحقيق كيان البنية العاملية وبيّنا علاقة العوامل اللّفظية بالعامل المعنوي. وقد استندنا في تحديد هندسة الجملة وتفسير علاقة الأصول المجرّدة بعضها بالبعض الآخر إلى مفهوم العامل. فانتهينا إلى أنّ أصول الكلام محكومة بنوع من الحركية تفسّر ما يوجد بينها من استرسال ومرونة تسمح بتغطية مختلف الأبنية المنجزة.

وقد بيّنا من خلال عرضنا تلك الأصول أنّ سيبويه كان يمثّل لها بأبنية خبرية منجزة وقد علّلنا ذلك بما يوجد عنده من أنّ بنية الخبر بنية

بسيطة تمثّل المعنى الأوّل المثبت وأنّ المعاني الثّواني تبنى عليه فتحوّره حين تصبح دلالة البنية مرتهنة بما يكون في صدرها.

وإذا كان اهتمامنا ببنية الجملة وهندستها مدعاة إلى دراسة البنية الإعرابية فإنّنا نعمل في الفصل الموالي على تأكيد خصائص البنية الدلالية التداولية بناء على كيفية دراسة سيبويه للإسناد ونعني بجهة دراسته للإسناد وصله المفهوم بالاستعمال واهتمامه بأحكام إجرائه في التخاطب.

الفصل الثالث

صلة الإسناد بالإجراء والاستعمال

- تمهيـــد

انتهينا في الفصل الأوّل من الباب الأوّل إلى تقرير صلة الإسنـاد بالاستعمال من خلال اهتمامنا بالإضمار والإظهار باعتبارهما بنية نحوية تركيبية وجدت في الكلام من باب مراعاة الاعتبارات المقامية المناسبة. ونعمل في هذا الفصل على تأكيد صلة الإسناد بالاستعمال والتداول من خلال اهتمامنا ببعض المواضع التي حدّث فيها سيبويه عن المخاطب وذكر فيها أصناف المدعوين.

ومن المواضع التي اهتم فيها بالمخاطب باب النّداء أو ما جرى مجراه والأبواب التي فسّر من خلالها جواز الكلام وقبحه بمرتبة المتكلّم والمخاطب والغائب من البنية اللّغوية وإظهار ضمير المخاطب المخصوص في رويد وحذفه وعلاقة ذلك بمقام التخاطب.

ومن الملاحظ أنّ سيبويه قد عالج عددًا هامًّا من الظّواهر اللّغوية مستندًا في تفسيرها إلى الإجراء والتداول فبدا الإسناد في الكتاب موصولا بالمتكلّم في علاقته بمخاطبه ولم يكن راجعًا إلى النّحوي الذي يجرّد القواعد ويضع القوانين. فالتقعيد متعلّق بوصف المنجز من الكلام مترتّب عليه ولم يكن موصولا بالنّظام النّحوي.

ويعدّ اهتمامه بالمخاطب قرينة من ضمن القرائن التي تجعل الإسناد في تعالق مع الاستعمال كما سيتّضح في فقرات هذا الفصل.

1- صفات المخاطب المنادى وضعيات مقامية توجّه الكلام وتجعل الإسناد مشروطا بالتداول :

ذهب سيبويه في باب النّداء إلى الاهتمام بالمخاطب المدعو وجعل عملية التخاطب مقتضية له بالضرورة سواء أكان الكلام متعلّقا به أم بشخص آخر غير موجود. وقد أكّد على هذا الدّور في عملية التخاطب

بالرّغم من أنّ المدعوّ "إنّما دُعِيَ لأجل ما بعده" (الكتاب، II، 219). وعدّ النّداء وسيلة المتكلّم في شدّ المخاطب وإنشاء مضمون الخطاب فهو "أوّل كلّ كلام لك به تعطف المكلّم عليك" (نفسه، 208).

وذكر ضمن "باب الحروف التّي ينبّه بها المدعو" أنّ الاسم غير المندوب ينبّه بخمسة أشياء هي : " يا، و أيا، وهيا، وأيْ، وبالألف" (نفسه، 229). وجعل إضمارها وإظهارها متوقّفا على ما يرى من الحال. إذ يكون إضمار النّداء مشروطا "بإقبال المخاطب عليك" (نفسه، 208). فالإقبال يقوم مقام اللّفظ ويعلّل إضماره. وفي مقابل ذلك فإنّ إقبال المخاطب وإظهار النّداء يفضي إلى التوكيد. فقد حدّث سيبويه عن جواز استعمال هذه الخمسة وهو يعني بها الحروف التي ينبّه بها المدعو : " إذا كان صاحبك قريبا منك قبلا عليك توكيدًا" (نفسه، 230).

وبما أنّ الكلام يقتضي مخاطبا يعلّل وجوده ويكسبه أهميّته ويبرّر مظاهر تصرّف المتكلّم فيه بالإضمار والإظهار والتقديم والتأخير، فإنّ سيبويه قد أكّد على وجوده وذهب إلى وصف المخاطب بصفات مختلفة تعكس أصناف المخاطبين وقد رتبها على النحو التّالي :

1- الشيء المتراخي عنهم

2- الإنسان المعرض عنهم الذي يُرون أنّه لا يقبل عليهم إلاّ بالاجتهاد

3- النّائم المستثقل

4- المقبل (نفسه)

وتمثّل هذه الأصناف وضعيات تخاطبية يتدرّج فيها سيبويه من العامّ إلى الخاصّ من "الشيء المدبر" إلى "المقبل ويعلّل بواسطتها الحاجة إلى حروف النّداء. كما يجعل الكلام مقترنا بهذه الأصناف لا يمكن أن يحيد عنها مهما كان نوعه. فلم يعد الكلام دليلا على المتكلّم فحسب بل إنّ للمخاطب دورا أساسيا فيه باعتباره مأمورا ومنهيا أو مخبرًا. ولئن بدا الكلام من عمل المتكلّم فإنّ مضمونه وما يقوم عليه من إضمار

وإظهار وتقديم وتأخير... يعكس حضور المخاطب، مهما كان صنفه في الكلام إلى جانب المتكلّم. وقد أكّد سيبويه الدور الذي يضطلع به المخاطب في الكلام في مواطن كثيرة من الكتاب. من ذلك قوله : "وإنّما أضمروا ما كان يقع استخفافا ولأنّ المخاطب يعلم ما يعني فجرى بمنزلة المثل كما تقول لا عليك وقد عرف المخاطب ما يعني أنّه لا بأس عليك" (نفسه، II، 244). وقوله : " واعلم أنّ المضمر لا يكون موصوفا من قبل أنّك إنّما تضمر حين ترى أنّ المحدّث قد عرف من تعني" (نفسه، II، 11).

ولمّا كان الكلام عملا يأتيه المتكلّم ويوجّه مضمونه المخاطب فإنّ إنجازه وما يقتضيه من إسناد وإضافة يتعلّق بالإجراء والتداول. حيث يكون الجواب – وهو أمر صادر عن المخاطب- على قدر المسألة، ويكون النّفي على قدر الإثبات من ذلك أنّ فَعَلَ نفيها لم يفْعَلْ إذا أخبرت أنّه لم يَقَع. وإذا قال : " قد فعل فإنّ نفيه لمّا يفْعل. وإذا قال : لقد فعل فإنّ نفيه ما فعل. لأنّه كأنّه قال والله لقد فعل فقال : والله ما فعل. وإذا قال هو يفعل، أي، هو في حال فعل فإنّ نفيه ما يفعل. وإذا قال هو يفعل ولم يكن الفعل واقعا فنفيه لا يفعل (...) وإذا قال : سوف يفعل فإنّ نفيه لن يفعل" (الكتاب، II، 117)[1].

ولمّا كان النفي على قدر الإثبات فإنّ للأمر والنّهي شروطا تعود إلى علاقة المتكلّم بالمخاطب. فهما : "عملان يقومان على تزجية المخاطب إلى أمر لإنفاذه وأدائه في الكون الخارجي" (ميلاد، 132، 2001). ومن هذه الشروط أن يكون المتكلّم الآمر والنّاهي في موضع يسمح له أن يكون كذلك ويكون المخاطب في موضع المأمور والمنهيّ حتى يستقيم الأمر والنّهي.

---

1 نشير في هذا السّياق إلى أنّ ميلاد قد اهتمّ بهذه الثّنائيات ووسمها بالموازنات ضمن حديثه عن درجات الاعتقاد في الإثبات والنّفي وانتهى إلى استخلاص عدد من الملاحظات تؤكّد صلة الإسناد بالإجراء والاستعمال وأهمّها في هذا الموضع الملاحظة السّابعة بخصوص "قد" و"لمّا" وغيرهما من الحروف التي تكون دليلة على حال المخاطب خصوصا والمقام عموما" (ن. الإنشاء في العربية، 81).

ومن الملاحظ أنّ تبيّن هذا الشرط في الكتاب يحصل بمجرّد النّظر إلى "الدّعاء" باعتباره عملا لغويا من قبيل الأمر والنهي. فقد ذكر سيبويه أنّ الدّعاء "بمنزلة الأمر والنّهي، وإنّما قيل : "دعاء" لأنّه استعظم أن يقال أمر أو نهي"(الكتاب، I، 142).

إنّ وجود المخاطب في مرتبة تتجاوز المتكلّم قد جعلت الأمر والنهي عند سيبويه دعاء. وهذا التصوّر يقتضي أن يكون الآمر والنّاهي في موضع يسمح له بأن يكون كذلك كما كان المأمور في الدّعاء مدعوًا.

2- تفسير سيبويه جواز الكلام وقبحه بمرتبة المتكلّم والمخاطب والغائب من البنية اللّغوية يجعل الإسناد في تعالق مع الاستعمال :

اهتمّ سيبويه في الباب الذي عقده لإضمار المفعولين اللّذين تعدّى إليهما فعل الفاعل برتبة المتكلّم والمخاطب والغائب في البنية اللّغوية وميّز بين الأبنية الجائزة والأبنية المستقبحة أو القبيحة على أساس تلك الرتبة. فقد قرن جواز البنية ببداية المتكلّم بالضمير المحيل عليه قبل المخاطب أو الغائب من ذلك قولك : " أعطانيه وأعطانيك ، فهذا هكذا إذا بدأ المتكلّم بنفسه. فإذا بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال : أعطاكني أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال : أعطاهوني فهو قبيح لا تكلّم به العرب ولكنّ النحويين قاسوه (الكتاب، II، 363، 364).

يتّضح ممّا تقدّم أنّ المجيء بالمخاطب أو الغائب قبل المتكلّم يناقض الغرض من الكلام ويخرج البنية من الجواز إلى القبح. وقد علّل سيبويه قبح البنيتين " أعطاكني" و "أعطاهوني" بالمجيء بالأبعد قبل الأقرب. فقد قبح هذا الكلام عند العرب : "كراهية أن يبدأ المتكلّم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب" (نفسه، 364).

وفي مقابل ذلك فقد عدّ تقدّم ضمير المخاطب أو الغائب جائزا مدرجا في سنن الكلام إذا كان الضمير الدّال على المتكلّم ضمير نصب

منفصلا كما في قولك : "أعطاك إيّاي وأعطاه إيّايّ" (نفسه) واعتبر ذلك من كلام العرب.

أمّا إذا كان المفعولان اللّذان تعدّى إليهما فعل الفاعل مخاطبا وغائبًا، فإنّ المخاطب يتقدّم في الرّتبة على الغائب ويصبح تقدّمه دليل جواز البنية. وهو أولى أن يُبدأ به : "من قبل أنّ المخاطب اقرب إلى المتكلّم من الغائب. فكما كان المتكلّم أولى بأن يبدأ بنفسه قبل المخاطب كان المخاطب الذي هو أقرب من الغائب أولى بأن يُبدأ به من الغائب" (نفسه).

وقد أكّد سيبويه قبح المجيء بالغائب قبل المخاطب بعدم جواز البنية التي يكون الأبعد فيها قبل الأقرب فإذا بدأت بالغائب فقلت : "أعطاهوك، فهو من القبح وهو لا يجوز بمنزلة الغائب والمخاطب إذا بُدِئ بهما قبل المتكلّم" (نفسه). فيصبح البدء بالمخاطب بهذا الاعتبار فرارًا من القبح وعدولا بالبنية العاملية من عدم الجواز إلى الجواز.

ومن الملاحظ أنّه قد أجاز تقدّم ضمير الغائب على المخاطب على النّحو الذي أجاز به تقدّم المخاطب والغائب على المتكلّم. فقد عدّ ضمير النّصب المنفصل وسيلة المتكلّم في التصرّف في رتبة الضمائر بالتقديم والتأخير من ذلك أنّك : " إذا بدأت بالغائب قلت : " قد أعطاه إيّاك" (نفسه). وهي بنية لغوية جازية في كلام العرب متداولة بينهم. أمّا البنيتان "قد أعطاهوك" و "أعطاهوني" فإنّما هو : شيءٌ قاسوه (يعني النحويين) لم تكلّم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لو تكلّم به كان هيّنًا" (نفسه).

وإذا كان ترتيب الضّمائر يصحّ متى كانت متعلّقة بالمتكلّم والمخاطب والغائب فإنّ مجيء المفعولين اللّذين تعدّى إليهما فعل الفاعل غائبين يبطل الترتيب بدليل قول سيبويه : " فإذا ذكرت مفعولين كلاهما غائب فقلت أعطاهوها وأعطاهاه، جاز، وهو عربيّ. ولا عليك بأيّهما بدأت، من قبل أنّهما كلاهما غائب" (نفسه، 365).

نستنتج ممّا تقدّم أنّ سيبويه يربط بين الكلام والاستعمال ويجعل الاستعمال مقياسا للتمييز بين البنية النّحوية الجائزة والأبنية غير الجائزة ، فالجائز من الكلام ما تكلمت به العرب وثبت في الإجراء والتداول. أمّا غير الجائز فما خرج عن الاستعمال واستُكره لفساده وقبحه.

3- اقتران إظهار الكاف في رويد وإضمارها بعلاقة المتكلّم بالمخاطب :

ذكرنا في الفصل السّابق أنّ رويد اسم فعل وأنّ موضعها من الكلام الأمر والنّهي. فهي تتعدّى المأمور إلى مأمور به والمنهيّ إلى منهي عنه (الكتاب، I، 241). ونشير في هذا السّياق إلى إظهار ضمير المخاطب فيها، وهي في موضع افعل، وإضماره. فقد ذكر سيبويه أنّ "الكاف" تكون ظاهرة وتكون مضمرة في رويد وقرن ظهورها بمعنيين هما التخصيص والتوكيد ووصل إضمارها أو حذفها بعلم المخاطب.

ومن المواضع التي تكون فيها الكاف مضمرة بعد رويد قولك : رويد زيدًا في معنى "أرْوِدْ زيدًا" (نفسه، 243) وقد علّق على إضمار الكاف في هذا الموضع بقوله : "وإنّما حذفها في الأوّل استغناء بعلم المخاطب أنّه لا يعني غيره" (نفسه، 244). فجعل علم المخاطب شرطا لإجراء الحذف وهو أمرٌ يؤكّد صلة الحذف بالاستعمال والتداول.

وقد قابل سيبويه الحذف بالإظهار فاعتبر الإظهار مقصودًا لمعنيين هما التخصيص والتوكيد.

أمّا التخصيص فيتولّد عن وقوع رويد للواحد والجميع والذكر والأنثى. ولمّا كانت تتصرّف هذا التصرّف فإنّ "الكاف" في قولك رويدك زيدًا : "قد لحقت لتبيّن المخاطب المخصوص" (نفسه، 244) وقد أكّد سيبويه تخصيصها المخاطب بقوله : "فإنّما أدخل الكاف حين خاف التباس من يعني بمن لا يعني" (نفسه).

وأمّا التوكيد فيكون بالإظهار مع أنّ الموضع لا يقتضي الالتباس. وقد عبّر سيبويه عن ذلك بقوله : "وقد تقول أيضًا رويدك لمن يُخاف أن يلتبس بسواه، توكيدًا" (نفسه).

وقد حمل الكاف في إفادتها معنى التوكيد على "يا فلان" في قولك : أنت تفعل ذلك يا فلان. وأنت تعني بذلك من كان مقبلا عليك منصتا لك.

إنّ كاف المخاطب وما تقتضيه من إضمار وإظهار تصوّر علاقة المتكلّم بالمخاطب وتجعل الإسناد في علاقة بالاستعمال. فالإضمار خاصيّة تختصّ بالاستعمال دون ما يضعه النّحاة من الأشكال والبنى النظرية المجرّدة لأنّ تلك البُنى تكون على صورة تامّة لا يمكن أن يركبها النّقص. ولذلك شبّه محمّد الشاوش تمامها بـ "أدوات القيس" وأرجع مجال الحذف إلى الصّيغ المستعملة المنجزة (أصول تحليل الخطاب، 1210).

خاتمة الفصل

خلصنا في هذا الفصل إلى تأكيد علاقة الإسناد بالاستعمال انطلاقا من اهتمامنا ببعض المسائل التي أولى فيها سيبويه عناية بالمخاطب وحدّث عنه باعتباره طرفا في التخاطب أو باعتبار ما يحيل عليه في الكلام. وقد أفضى اهتمامنا بتلك المسائل إلى بعض النتائج يمكن أن نصوغها في النّقاط التّالية :

1- تعكس صفات المخاطب المنادى وضعيات مقامية توجّه الكلام وتجعل الإسناد موصولا بالتداول.

2- يكون إضمار المنادى المخاطب متوقفا على إقباله عليك وإصغائه إليك.

3- يفضي إظهار النّداء وإقبال المنادى إلى التوكيد وهو موقف كلامي يأتيه المتكلّم باستعمال الأبنية اللّغوية.

4- يقتضي الكلام طرفا ثانيا يبرّر مظاهر تصرّف المتكلّم في الأبنية النّحوية كالإضمار والإظهار والتقديم والتأخير والإيجاز والاختصار...

5- تخضع الضمائر المحيلة على المتكلّم والمخاطب والغائب إلى ترتيب معيّن في البنية اللّغوية يقوم على أساس القرب والبعد من المتكلّم منشئ الكلام[1]. فإذا كان الترتيب مراعيا لهذين المفهومين كانت البنية جائزة وإذا خرج عنها صارت البنية قبيحة مستكرهة.

ومن الملاحظ أنّ هذه النتائج تؤكّد صلة الإسناد بالاستعمال وتجعل البنية النّحوية في كتاب سيبويه خاصّة وفي النّظرية النّحوية عامّة بنية متداولة بين المتكلّمين والمخاطبين، يراعي فيها المتكلّم قدرات المخاطب، وليست بنية سكونية جامدة. وهذا التصوّر يفضي في تقديرنا إلى اعتبار النّحو العربي نحوا دلاليا تخاطبيا.

خلاصة الباب الثّاني

حاولنا في مختلف فصول هذا الباب أنّ نتبيّن أهميّة "المخبر عنه والمخبر به" في التراث النّحوي انطلاقا من اهتمامنا بأصل من أصول النّحو النظرية الذي يُعدّ في تقديرنا امتدادًا له ونعني بذلك مفهوم الإسناد. فالنّظام النّحوي الذي وضعه النّحاة يستمدّ تماسكه من حركيته التي علّلوا بواسطتها علاقة المفاهيم النّحوية بعضها بالبعض الآخر.

ولاحظنا في الفصل الأوّل من الباب أنّ الاسترسال هو الخاصيّة التي تنتظم وفقها المفاهيم النّحوية المتشابهة وأكّدنا هذه الخاصية في الفصل

---

1 نشير في هذا السّياق بأنّ يالمسلاف قد اعتمد مفهومي "القرب" و "البعد" في معالجته مفهوم التوجيه، وميّز بين الرّفع والنّصب على أساس القرب من الفعل العامل والبعد عنه. إلاّ أنّ سيبويه قد اعتمد المفهومين – (القرب /البعد) - للتمييز بين البنية النّحوية الجائزة والأبنية غير الجائزة وأرجع القرب والبعد إلى المتكلّم باعتباره عاملا حقيقيا لا لشيء آخر.

الثّاني من خلال معالجتنا للأصول النّظرية المجرّدة في البنية العاملية. ولم نفعل ذلك إلاّ لإبراز خصائص النّظام النّحوي والوقوف على ما بلغه النّحاة من درجة في التفسير والتجريد انطلاقا من اهتمامهم بحركية تلك الأصول.

ويتوضّح لنا من خلال معالجتنا الإسناد في الكتاب أنّه يوجد تلازم بين التجريد والاستعمال. فقد استند سيبويه إلى الإجراء والتداول لتقنين الكلام وتقعيده وهو ما جعل الجملة عنده خلاصة تجربة إبلاغية تساعد المتكلّم على تحقيق معانيه المقصودة وتمكّن النّحوي من تجريدها وتحديد خصائصها النظرية المجرّدة.

البـاب الثّالـــث

صـور تحقّق المخبر عنه والمخبر به في النّظرية النّحوية العربيّة وموضع الفائدة من الكـلام

الفصـل الأوّل :

صور تحقّق "المخبر عنه والمخبر به" في بنية الجملة واسترساله في مختلف أنواعها

الفصـل الثّاني :

استرسال "المخبر عنه والمخبر به" في النّصوص بمجاوزته البنية العاملية الواحدة إلى ما يحدث بين الأبنية العاملية من علاقات دلالية

الفصـل الثّالث :

افتراض انخزال "المخبر عنه والمخبر به" في المركّبات والمفردات واسترساله فيها

- تمهيد

يتكوّن هذا الباب من ثلاثة فصول يمكن إدراجها في خطّ مسترسل نبيّن من خلاله دور "المخبر عنه والمخبر به" في الرّبط بين مختلف الوحدات اللّغوية بداية من البنية العاملية إلى ما ينشأ بين الأبنية من علاقات إعرابية دلالية. وإذا كانت البنية العاملية الصورة التحليلية المألوفة التّي تجسّم تلك الثنائية وكانت العلاقات الدّلالية التّي تشدّ الأبنية العاملية من مظاهر توسّع "المخبر عنه والمخبر به" فإنّنا نفترض أنّ لتلك الثنائية صورة تأليفية تسمح بتجسيمها والتعبير عنها.

ولذلك فإنّنا نولي في هذه الفصول العناية بالجانب الاجرائي التطبيقي الذي نبرز من خلاله صور "المخبر عنه والمخبر به" التحليلية والتأليفية ونباشر فيه عددا من الإشكاليات المطروحة في النّظرية النّحوية العربية دون أن نغفل موضع الفائدة من الكلام ولا سيّما في الفصل المتعلّق بـ"صور تحقّق "المخبر عنه والمخبر به" في بنية الجملة واسترسالهما في مختلف أنواعها. فنحن نقدّر أنّ أهمّ القضايا الإعرابية الدّلالية مختزلة في ثنائية إعرابية مجرّدة هي "المخبر عنه والمخبر به" وأنّ هذه الثنائية يمكنها أن تتجسّم في صور مختلفة تعبّر عمّا يريده المتكلّم باعتباره عاملا حقيقيا.

الفصل الأوّل

صور تحقّق المخبر عنه والمخبر به في بنية الجملة واسترسالهما في مختلف أنواعها

- تمهيد

يندرج هذا الفصل من عملنا في إطار تبيّن الصّور المختلفة التّي يتحقّق من خلالها "المخبر عنه والمخبر به". فقد ذكرنا في مواضع متقدّمة من هذا البحث أنّ "المخبر عنه والمخبر به" ثنائية مجرّدة موسومة بالتّمام تتردّد في الأبنية الإعرابية المختلفة فتمرّ من التّمام إلى النقصان.

ولعلّ تردّدها في مختلف الأبنية الإعرابية هو الذي جعل العلاقة بين تلك الأبنية **متواصلة مسترسلة لا منقطعة منفصلة**. ومن ثمّ فإنّ دراسة تلك الثنائية دراسة تولي البنية العاملية المنزلة الأولى في التفسير والتمثيل كما سيتّضح في ثنايا هذا الفصل. فصور تحقّق "المخبر عنه والمخبر به" تريك قدرة هذه الثنائية على استيعاب البنية العاملية الأصلية وما يتفرّع عنها من أبنية كتلك التّي تنبني على التقديم والتأخير والحذف وغيرها من الأبنية.

وقد اخترنا الدخول إلى هذا الفصل من مناقشة علاقة "الابتداء والمبني عليه" بـ"المخبر عنه والمخبر به" لبيان تفاوتهما في سلّم التجريد النّحوي – رغم أنّ ثنائية الابتداء والمبني عليه يمكنها أن تكافئ ثنائية المخبر عنه والمخبر به في بنية الخبر الابتدائي المتحقّق بالجملة الاسمية المعرّاة من العوامل اللّفظية – وتأكيد فقر ثنائية "المخبر عنه والمخبر به" الدّلالي الذي يسمح لها باستيعاب مختلف الثنائيات القريبة منها والشبيهة بها.

1- علاقة المخبر عنه والمخبر به بالابتداء والمبني عليه

1.1. مكافأة الابتداء والمبني عليه للمخبر عنه والمخبر به في الخبر الابتدائي المتمثّل في إثبات شيء لشيء إثباتا موجبا لا يضمن تكافؤهما في سلّم التجريد النّحوي

ذكرنا في موضع سابق أنّ الابتداء والمبني عليه وظيفتان نحويتان تشغلان الموضع الأوّل والثّاني في الجملة الاسمية المعرّاة من العوامل اللّفظية. وذكرنا أيضا أنّ المبني على المبتدإ قد ورد عند سيبويه على ثلاث صور وسمناها بالخصائص وهي:

أ- أن يكون المبني عليه شيئا هو هو

ب- أن يكون في مكان

ج - أن يكون في زمان

وقد بيّن صاحب الكتاب أنّ هذه الثلاثة يُذكر كلّ واحد منها بعد ما يُبتدأ (II، 127).

نشير في هذا السّياق إلى أنّ (أ) و (ب) و (ج) صور لبنية الخبر الابتدائي الذي يكون قائما على إثبات شيء لشيء إثباتا موجبا وليست صورًا لمختلف أبنية الأخبار. فما ذكره سيبويه في باب الابتداء تمثيل لبنية الخبر الابتدائي الإعرابية وضبط لخصائصها العاملية، حيث يكون المبني على المبتدإ معمولا للمبتدإ كما كان المبتدأ معمولا للابتداء. ولذلك فإنّ الوظائف النّحوية توافق البنية العاملية (عا X مع) في الخبر الابتدائي إذ يكون المبتدأ عاملا والمبني عليه معمولا له.

وبما أنّ الخبر بنية دلالية يجعل فيها المتكلّم علم المخاطب مساويا لعلمه فإنّ هذه البنية المتركّبة من مخبر عنه يكون في رأس الجملة ومخبر به يكون ثانيا بعده تكافئ البنية العاملية والوظائف النّحوية في الخبر الابتدائي حيث يكون عبد الله في البنية المنجزة "عبد الله منطلق" مبتدأ وعاملا ومخبرًا عنه ويكون "الانطلاق" مبنيا عليه ومعمولا ومخبرا به.

على أنّ توافق المفاهيم المذكورة في الخبر الابتدائي لا يعني تماثلها. فقد بيّنا في مواضع متقدّمة أنّ من أبرز خصائص شكل المخبر عنه والمخبر به فقره الدّلالي وإيغاله في التجريد بما يجعله موسوما بالتّمام وأنّ من خصائص الابتداء والمبني عليه النّقصان، والنّاقص لا يكافئ التّام في سلّم التجريد. فإذا حدث وطابق الابتداء والمبني عليه أو المفاهيم

المشابهة لهما "المخبر عنه والمخبر به" في بعض الأبنية النّحوية المنجزة فذلك من قبيل استرسال التّام في النّاقص وانتقاله من طبقة تجريدية إلى أخرى.

2.1. اقتران المخبر به بالاستفهام والأمر والنّهي والدّعاء من مظاهر مجاوزة البنية الدّلالية البنية العاملية

ذكر سيبويه ضمن الأبواب التّي عقدها للاستفهام والأمر والنّهي والدّعاء صور تحقّق المخبر عنه والمخبر به من خلال حديثه عن الوجه الذي يتّبعه المتكلّم في صياغة كلامه.

فقد جعل ضمن دراسته للاستفهام بابًا من الاستفهام : " يكون الاسم فيه رفعا لأنّك تبتدئه لتنبّه المخاطب ثمّ تستفهم بعد ذلك" (نفسه I ،127). فتكون البنية الدّلالية من خلال هذا الباب متركّبة من اسم مرفوع مخبر عنه ومن جملة استفهامية تقع في الموضع الذي يليه فتكون بمثابة المخبر به.

وقد مثّل لهذا النّمط من التّركيب بأبنية نحويّة من قبيل : "زيدٌ كم مرّة رأيته" و "عبد الله هل لقيته" و "عمرو هلاّ لقيته". وبيّن أنّ الجملة الاستفهامية تتنزّل من الاسم المرفوع منزلة الخبر حين ذكر أنّ : "ما بعد المبتدإ من هذا الكلام في موضع خبره" (نفسه) وأنّ الاستفهام : "قد وُضِع في موضع المبنيّ عليه" (نفسه،I،238). ويمكن أن نمثّل للبنية الدّلالية المتكوّنة من اسم مرفوع وجملة استفهام متعلّقة به على النّحو التّالي :

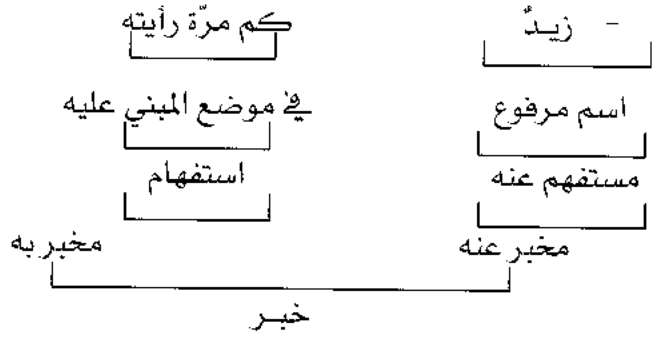

وقد وصفنا المخبر عنه بالمستفهم عنه في الشّكل السّابق لأنّ سيبويه قد علّل إدخال الاستفهام على الاسم المرفوع بكون الاسم المخبر عنه : "مستفهما عنه في المعنى" (نفسه).

ومن الملاحظ أنّ تقديم المستفهم عنه على الاستفهام يُعدّ حالة من حالات تصريف الكلام التّي يلجأ إليها المتكلّم حتّى يجعل جزءًا من كلامه بارزا ليكون موضع عنايته وموضع اهتمام المخاطب.

وقد لفتت هذه الحالة المحدثين في اهتمامهم بالبنية التخاطبية القائمة على ثنائية السّؤال والجواب. حيث قرن "مارتن" (R. Martin) الأخبار بما يقابلها من أسئلة واعتبر "المتحدّث عنه" مستفهما عنه تدلّ عليه البنية النّحوية القائمة على الاستفهام (ن. مارتن، 213،1983).

ومهما يكن من أمر فإنّ سيبويه قد قاس البنية المتركّبة من مستفهم عنه واستفهام على بنية الابتداء والمبني عليه. كما قاس بنية الشرط والجزاء على تلك البنية. فيكون المستفهم عنه مخبرا عنه ويكون تركيب الاستفهام الواقع في موضع المبني عليه مخبرا به.

وإذا كان القياس يؤكّد أصالة الجملة الاسمية وأولويتها فإنّ مجيء المخبر به جملة استفهامية يجعل البنية الدّلالية مستوعبة للبنية العاملية ومجاوزة لها.

وبما أنّ الكلام يكون على وجوه ممكنة عديدة فقد أكّد سيبويه استيعاب البنية الدّلالية التّداولية البنية العاملية في بعض الوجوه الأخرى كالأمر والنّهي والدّعاء. حيث ذهب في معرض حديثه عن الأمر والنّهي إلى جواز بناء الفعل على الاسم، فقد يكون في الأمر والنّهي : "أن يبني الفعل على الاسم ، وذلك قولك: عبْد اللّه اضْرِبْهُ، ابتدأت عبْد للّه فرفعته بالابتداء ونبّهت المخاطب له لتعرّفه باسمه ثمّ بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر" (نفسه، 1، 138).

وأضاف إلى ذلك : "أمّا زيدٌ فاقْتُله". فجعل الفعل مبنيا على الاسم متعلّقا به تعلّق المبني على المبتدإ بالمبتدإ في الجملة الاسمية.

إنّ ما عقده سيبويه من مشابهة بين علاقة الفعل بالاسم في البنية الدّلالية التي يكون المخبر به فيها أمرًا أو نهيًا وعلاقة المبني عليه بالمبتدإ يجعل الأمر والنّهي في موضع رفع دلاليا ويؤكّد كون الإخبار عن شيء ما رفعًا مطلقا بنجز في صور مختلفة.

فإذا كان الفعل مبنيا على اسم مرفوع كانت البنية الدّلالية مستوعبة لبنية عاملية واحدة. أمّا إذا كان المخبر عنه منصوبًا كما في قولك : "زيدًا اضْربْه" و"عمرًا امرُرْ به" و "خالدًا اضْربْ أباه" فإنّ البنية الدّلالية يمكنها أن تستوعب أكثر من بنية عاملية كما أشرنا في موضع سابق لأنّ المخبر عنه قد انتصب بفعل مضمر يدلّ عليه المظهر. ولمّا كانت النّماذج المذكورة متجاوزة لبنية الجملة فإنّنا نعود إليها في الفصل الموالي بشيء من التفصيل.

وممّا يعدّ بنية عاملية واحدة في الأمر قول سيبويه "كلَّ رجُلٍ صالحٍ اضْرَبْ" (I،136). حيث يكون المخبر عنه "كلَّ رجلٍ صالحٍ" منصوبًا وهو في موضع رفع دلاليا ويكون الأمر مبنيا عليه. فتصبح البنية المذكورة من قبيل البنية " عبدُ اللّه اضْربْه" إلاّ أنّ المخبر عنه في هذه البنية قد ارتفع بالابتداء وهو في البنية السّابقة قد انتصب بالفعل العامل وهو مرفوع دلاليا. وهذا التصوّر يجعلنا نتفادى بنية المسند إليه والمسند المقيّدة ونؤكّد شمولية المخبر عنه والمخبر به.

وقد ذكر سيبويه أنّ اختيار المتكلّم الدّعاء باعتباره وجها من وجوه الكلام لا يختلف عن اختياره الأمر والنّهي من حيث الإجراء. فالدّعاء : "بمنزلة الأمر والنّهي، وإنّما قيل "دعاء" لأنّه استعظم أن يقال : أمرٌ ونهيٌ" (نفسه، I،142).

وممّا يدلّ على قوّة التلازم بين الأمر والنّهي والدّعاء أنّ الدّعاء : "يجوز فيه من الرّفع ما جاز في الأمر والنّهي و يقبح فيه ما يقبح في الأمر والنّهي" (نفسه). وعلى هذا الأساس جعل سيبويه بنية الدّعاء الدّلالية على شاكلة بنية الأمر والنّهي. حيث يكون "زيدٌ" والكافرُ في قولك : " أمّا زيدٌ فسلامٌ عليه" و"أمّا الكافرُ فلعنة اللّه عليه" مرفوعين بـ"الابتداء"

مخبرًا عنهما ويكون ما بعدهما في موضع المبني عليه لأنّك : "ابتدأت ولا بدّ من خبر" (نفسه، I، 135).

ويعدّ اختيار المتكلّم بعض هذه الوجوه في الأمر والنّهي والدّعاء من قبيل تقديمه المستفهم عنه على الاستفهام وإنْ كان الاسم المتقدّم على الأمر والنّهي والدّعاء يقبل الرّفع والنّصب وفي الاستفهام لا يكون إلاّ الرّفع، فيصير قولك : " زيدًا هل رأيت" ممتنعا لأنّ : "حرف الاستفهام لا يُفصل به بين العامل والمعمول (...) وإنّما يدخُلُ على الخبر" (نفسه، I، 128).

أمّا قولك : "أمّا زيدًا فجدْعًا له" فكلامٌ أرجعه سيبويه إلى بنيتين عامليتين وجعله المتكلّم في بنية دلالية واحدة حين قدّر أنّ المخاطب يعلم المضمر. فتكون "الفاء" حاجزًا يميّز المخبر عنه من المخبر به في البنية الدّلالية المنجزة وتشرك بينهما في التّركيب كما سيتّضح في العنصر الموالي.

وكما حدّث سيبويه عن صور تحقّق المخبر به في الجملة المعراة من العوامل اللّفظية فقد حدّث عن الصّور التّي يكون عليها المخبر عنه في ذاك النّوع من الجمل. إذ خصّص للمخبر عنه أبوابا بيّن فيها استيعابه لما يكون مركّبا في الجملة الاسمية وذلك عند تأكيد المتكلّم على موضع الابتداء وجعله موضع الفائدة في البنية المنجزة.

وممّا عدّه مخبرا عنه في هذا الباب : "باب أنْ التّي تكون والفعل بمنزلة مصدر" (III ، 153). فقد عدّ البنية اللّغوية "أنْ تأتيني خيرٌ لك" بمثابة : "الإيتانُ خيرٌ لك" وعدّ قوله تعالى : "أنْ تصوموا خيرٌ لكم"بمعنى : "الصّوم خيرٌ لكم". حيث يكون المخبر عنه في البنية الأولى " أنْ تأتيني" وهو مركّب من (أنْ + فعل) ويكون في البنية الثانية " أنْ تصوموا" وهو مركّب من (أنْ + فعل) أيضا وهو في الحالين واقع في موضع الاسم المبتدإ لأنّ الخبر ارتفع به.

وأضاف في باب : "الحروف التّي تنزل بمنزلة الأمر والنّهي لأنّ فيها معنى الأمر والنّهي" (III، 100) أنّ "الذي يأتيني" في البنية "الذي يأتيني فله درهمان" : بمنزلة عبد اللّه" (نفسه، 102). حيث تكافئ البنية : "الذي يأتيني فله درهمان" البنية "عبد اللّه له درهمان" فيكون الموصول وصلته بمنزلة اسم واحد" (نفسه، 5- 6). ويتنزّل الاسم المتركّب من موصول وصلة منزلة الاسم المبتدإ في البنية العاملية وهو مخبر عنه دلاليا يمثّل الغرض من الكلام لأنّ المتكلّم قد خصّه بعنايته فجعله بارزا ليكون موضع اهتمام المخاطب.

2- المخبر عنه والمخبر به في الجملة الفعلية التّي لا يتقدّم فيها الاسم المنصوب على الفعل تقديما على نيّة التأخير، وموضع الفائدة من الكلام

بيّنا فيما تقدّم أنّ البنية الإعرابية بنية دلالية وأنّ المخبر عنه والمخبر به يوافقان "الابتداء والمبني عليه" في الخبر الابتدائي ويجاوزانه متى تحقّقا في مركّبات وجمل. ونعمل في هذا العنصر على تمييز المخبر عنه من المخبر به وتحديد موضع الفائدة من الكلام في الجملة الفعلية التّي لا يتقدّم فيها الاسم المنصوب على الفعل تقديما على نيّة التأخير، لأنّ هذا النّوع من الجمل يكون الاسم المنصوب فيه محلّ الفائدة ومناط القصد ويكون ما بعده مبنيا عليه وقد عرضنا نماذج منه في المواضع التّي يكون المخبر عنه فيها منصوبًا.

ويمثّل الفعل والفاعل العامل والمعمول في الجملة الفعلية التّي يكون فعلها لازمًا كقولك :"خرج عبدُ اللّه" "وينطلق بكرٌ". وتُعدُّ البنية العاملية للجملة الفعلية بنية دلالية متركّبة من مخبر عنه ومخبر به حيث يكون "خرج" مخبرًا عنه و"عبُد اللّه" مخبرا به على اعتبار أنّ خرج وزانه وزان "الخارج" أو "الذي خرج" فيكوّن بذلك المعلومة الأساسية التّي يريد المتكلّم بيانها. كما يكوّن الفعل المضارع في البنية "ينطلق بكرٌ"

موضع الفائدة من الكلام وهو مخبر عنه كـ"خرجَ" إلاّ أنّه يختلف عنه في مشابهته الاسم من حيث إعرابه[1].

أمّا إذا تعدّى الفعل اللاّزم إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه وإلى الزّمان وإلى ما اشتقّ من لفظه اسما للمكان وإلى المكان فإنّ الفعل والفاعل يمثّلان المخبر عنه وهما في ذلك كالجزء الواحد فيما يكون المفعول المطلق في البنية "ذهب عبد الله **الذّهاب الشديد**" والعنصر الدّال على الزّمان في البنية ذهبتُ **أمس**" والعنصر الدّال على المكان في البنية "قعدت **المكان الذي رأيت**" مخبرا به. ويمثّل المخبر به في الأبنية المذكورة الغرض الخاصّ من الكلام لأنّ هذه الثلاثة يذكر كلّ واحد منها بعد انعقاد الكلام. وقد ذكر الجرجاني أنّ كلّ كلامٍ كان فيه أمرٌ زائدٌ على مجرّد إثبات المعنى للشيء. "إلاّ كان الغرض الخاصّ من الكلام الذي يُقصدُ إليه ويُزجّى القول فيه" (دلائل الإعجاز، 280)[2].

وعلى هذا الأساس فإنّ الأسماء الواقعة خارج النواة العاملية كالمفاعيل وأشباه المفاعيل تمثّل المعلومة الأساسية لأنّها زائدة على

---

1 نشير في هذا الموضع إلى أنّ سيبويه قد خصّص للأفعال المضارعة للأسماء بابا بيّن فيه وجه دخول الرّفع في هذه الأفعال بقوله : "اعلم أنّها كانت في موضع اسم مبتدإ أو موضع اسم بني على مبتدإ أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدإ ولا مبني على مبتدإ أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنّها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع آلزمتها الرّفع، وهي سبب دخول الرّفع فيها"(الكتاب، III، 9- 10).

2 نشير في هذا السّياق إلى أنّ مفهوم "الغرض" الذي اقترحه الجرجاني في الدّلائل هو المفهوم الذي استعمله المبحوث (2001) وغيره من الدّارسين مقابلا لمفهوم (Focus) عند المحدثين. وإذا كنّا نستخلص من تصوّر الجرجاني والسّكاكي وغيرهما من النّحاة والبلاغيين أنّ "الغرض" لا يختصّ بموضع بعينه في البنية العاملية فإنّنا نوجز أراء المحدثين بخصوص "الغرض" أو "البؤرة" في تصوّرين : تصوّر يعتبر البؤرة "المعلومة الجديدة" أي المعلومة التّي لا تدخل في القاسم الإخباري المشترك بين المتكلّم والمخاطب وهو تصوّر يعتبر "البؤرة" بموجب ذلك طرفا في ثنائية (Topic/Focus) وتصوّر يقرّ بقابليّة كون أي عنصر من عناصر البنية اللّغوية مكوّنا مبأرا إذ يمكن أن يكون الـ(Topic) مكوّنا مبأرا كما يمكنه أن يكون معطى أو معلومة قديمة. وقد أكد (Rochemont) هذا التصوّر حيّن بيّن أنّ أيّ عنصر من عناصر البنية اللّغوية يمكنه أن يكون مكوّنا مبأرا مهما كان الموضع الإعرابي الذي يحتله (M.S. Rochemont, Focus in générative Grammar, 64-65, 71-77) .

مجرّد إثبات المعنى للشيء إذ تأتي لتخصيص الفعل لأنّ الاقتصار على النواة الإسنادية لا يفيد إلاّ مطلق نسبة الفعل إلى فاعله.

أمّا إذا كان الفعل مقتضيا أكثر من قيد كما هو الحال في الفعل الذي يقتضي مفعولين أو الفعل الذي يقتضي ثلاثة مفاعيل، فإنّ المفعول الأخير يكون مخبرا به لأنّه يحقّق الفائدة التّي يجهلها المخاطب. فالمخاطب يدرك في البنية المنجزة "مدّ زيدٌ يد المساعدة للفقراء" أنّ زيدًا يمدّ يد المساعدة ولكنّه لا يعرف الذين يساعدهم فيكون المركّب الحرفي "للفقراء" مخبرا به ومعلومة أساسية يضيفها المتكلّم إلى المخاطب ليجعل علم مخاطبه مساويا لعلمه.

وبما أنّ المخبر عنه والمخبر به علاقة بين الأوّل والثّاني في البنية الدّلالية وأنّ الابتداء ظاهرة تركيبية تجعل أي عنصر من عناصر الجملة مخبرا عنه، فإنّ ما ذكره سيبويه من أبنية في "باب" الحروف التّي تضمر فيها أنْ"(الكتاب، ج III، 5) يستجيب لعلاقة المخبر عنه بالمخبر به دلاليا. حيث يكون المخبر عنه في البنية "جئتك لتفْعَلَ" "جئتك" والمخبر به "لتفْعَلَ". وقد ذكر سيبويه أنّ (تفْعَلَ) قد انتصَبَ بأنْ المُضمَرَة كما انتصبَ (أصدّقَ) بأنْ المضمرة في البنية : " هلاّ أخّرْتني فأصدّقَ[1] . وذهب إلى أنّ: " أنْ وتَفْعَلَ بمنزلة اسم واحد كما أنّ الذي وصلته بمنزلة اسم واحد" (نفسه، III ، 6). فجعل "أخشى أن تفْعَلَ بمنزلة "أخْشى فِعلَكَ".

وذكر أيضا في باب حتّى، أنّها تعمل الرّفع والنّصب بحسب جهة الفعل الواقع قبلها. فإذا كان الفعل المخبر عنه واجبًا فهي ترفع. أمّا إذا

---

1 نشير في هذا السّياق إلى أنّ عامل النّصب في الفعل المضارع بعد فاء السببيّة قد بدا من المسائل الخلافية عند النحاة. فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الأمر والنّهي والنّفي والاستفهام والتّمني والعرض ينتصب بالخلاف وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بإضمار أنْ لأنّ: "الأصل في الفاء أن يكون حرف عطف والأصل في حروف العطف أن لا تعمل" (الإنصاف II ، 558).

وكما اختلفوا في ناصب الفعل المضارع بعد فاء السببية فقد اختلفوا في ناصبه بعد لام التعليل وبعد واو المعية وقد نقل الأنباري مختلف الحجج التّي احتجّ بها كلّ فريق في الإنصاف وبيّن وجاهة علل البصريين وفساد تعليل الكوفيين (ن. الإنصاف، II ، 555- 580).

كان : "الفعل غير واجب لم يكن إلاّ النّصب" (نفسه، III، 24) ، لأنّه إذا لم يكن واجبًا رجعت حتّى إلى أنْ وكيْ وصارت مدرجة ضمن البنية العاملية الأولى ولم تصر من حروف الابتداء المفضية إلى الاستئناف وإلى قيام بنية عاملية جديدة.

على أنّ ما تجدر الإشارة إليه أنّه مهما كان نصيب "حتّى" من الرّفع والنّصب فإنّها وما بعدها تخبر عمّا قبلها دلاليا. إلاّ أنّها في النّصب تظلّ في فضاء الجملة باعتبارها معمول عامل قد اقتضاها في تلك الجملة وفي الرّفع تفضي إلى الاستئناف كما ذكرنا فتتجاوز البنية الدّلالية البنية العاملية إلى ما يحدث بين الأبنية العاملية من علاقات معنوية تؤكّد حركيّة المخبر عنه والمخبر به وتُريك بعض مظاهر تحقّقه.

3- "المخبر عنه والمخبر به" في بعض الأبنية المتركّبة بالعوامل التّي تدخل على المبتدإ والخبر

ذكرنا فيما تقدّم توزيع البنية العاملية للجملة الفعلية دلاليا وأفردنا العوامل الدّاخلة على المبتدإ والخبر، كمجموعة ظنّ ومجموعة كان ومجموعة إنّ وما يعمل عملها، بعنصر خاصّ لكون موضع الفائدة من الكلام في الأبنية المتركّبة بها مختلف عن موضع الفائدة في البنية العاملية [ف فا مف] والأبنية المشابهة لها.

فإذا خلصنا إلى أنّ المخبر به يمثّل موضع الفائدة من الكلام في البنية [ف فا مف] باعتباره قيدا على المخبر عنه وزائدًا على مجرّد إثبات المعنى للشيء فإنّ المخبر عنه يصبح موضع الفائدة في الأبنية المتركّبة بإنّ وهو يتضمّن عنصرا من العناصر المحقّقة للفائدة في الأبنية المتركّبة بمجموعتي "ظنّ" و "كان" لأنّ النّحاة يعلّقون كان بالخبر لأنّها تدخل على الجملة الاسمية : "لإفادة الوقت الخاصّ في الخبر" (شرح المفصّل، II، 105). فإذا قلت : "كان زيدٌ فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله

عندك، فإنّما ينتظر الخبر. فإذا قلت : حليما. فقد أعلمته مثلما علمت" (الكتاب، I، 47- 48)[1].

وعلى هذا الأساس ذهب سيبويه أثناء معالجته لمجموعة كان إلى أنّه : "لا يجوز الاقتصار فيها على الفاعل كما لم يجز في ظننت الاقتصار على المفعول الأوّل لأنّ حالك في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج إليه ثمّة" (نفسه، 45).

ولعلّ قياسه "كان" على "ظنّ" من حيث الفائدة يجعل بنية كان العاملية [ف فا مف] . فهي بمثابة الفعل المتعدّي إلى مفعول. فقد دخلت على المبتدإ : " فرفعت المبتدأ، كما يرفع سائر الأفعال الأسماء. وذلك أنّ الشّرط في الفاعل أن يُسند الفعل مقدّما عليه. وقد حصل ذلك في اسم كان. ونصبت الخبر على التشبيه بالمفعول نحو ضرب زيدٌ عمرًا، وليس بمنزلة المفعول على الحقيقة" (المقتصد في شرح الإيضاح، I ، 398).

ولمّا كانت البنية النّحوية : "كان عبدُ الله أخاك" بمثابة البنية "ضرب زيدٌ عمرًا" عند النّحاة وكان المفعول به مخبرا به في البنية "ضرب زيدٌ عمرًا" لما ذكرنا، فإنّ توزيع بنية كان دلاليا يجعل (أخاك) مخبرًا به فيما يكون التركيب (كان زيدٌ) مخبرا عنه ويجعل (مريضا) في البنية النّحوية "ظننت زيدًا مريضًا" مخبرًا به فيما يكون قولك (ظننت زيدًا) مخبرا عنه يحتاج إلى مبنى عليه حتّى تتحقّق الفائدة وهي أن يكون الكلام في موضع شكّ بعدما مضى من اليقين.

وبما أنّ لكلّ جملة غرضًا إليه يقصد المتكلّم وأنّ الأبنية النّحوية تجري على المشابهة فإنّ الغرض من الأبنية المتركّبة بإنّ وأخواتها يتلوّن

---

1 أكّد النّحاة على شدّة التلازم بين اسم كان وخبرها واعتبروا ذكر اسمها -- على مذهب سيبويه- يمثّل بداية الأخبار وذكر خبرها بمثابة الفائدة التي يضيفها المخبر إلى المخبر لأنك إذا قلت : " كان عبدُ الله فقد ذكرت له اسمًا يعرفه، فهو يتوقّع الفائدة فيما تخبر به عنه" (شرح المفصّل ، II ، 91).

بحسب دلالة الحرف العامل. من ذلك أنّ غرض المتكلّم من الأبنية التركّبة بإنّ تأكيد محتوى الخبر فيصير مؤكّدا بعدما كان ابتدائيا. فإذا قلت : إنّ زيدًا منطلقٌ فمعناه "زيدٌ منطلقٌ" وإنّ دخلت توكيدًا" (الكتاب ، II ، 144).

وقد وصل النّحاة "إنّ" بالاسم وشدّدوا على تلك الصلة من خلال منعهم إضمار ذاك الاسم وإنْ كان بالإمكان إضمار خبرها كما في قولك : " إنّ مالاً وإنّ ولدًا وإنّ عددًا ، أي إنّ لهم مالاً فالذي أضمرت "لهم" (نفسه، 141). ووصلوها ببنية الفعل العاملية لفرط مشابهتها له لفظا ومعنى. فهي تقتضي الاسم كما أنّ الفعل يقتضي الاسم. والفعل يكون له مرفوع ومنصوب وقد جُعِل لها مرفوع ومنصوب[1]. وقدّم فيها المنصوب على المرفوع لأنّ : عمل "إنّ" فرعٌ وتقديم المنصوب على المرفوع فرعٌ فألزموا الفرع الفرع" (الإنصاف، I، 178).

وقد اعتبر الجرجاني تقديم المنصوب أولى : " ليكون أبعد من مشابهة الفعل إذ الأصل فيه أن يكون الفاعل بجنبه، فإذا أخّر المرفوع هنا حصل مخالفة هذه الحروف للفعل وانحطاطها عن رتبته" (المقتصد في شرح الإيضاح، I، 444).

وعلى هذا الأساس عدّ البنية (إنّ زيدًا ذاهبٌ) بمثابة البنية (ضرب زيدًا عمرو) حيث تعود الجملتان إلى بنية عاملية واحدة هي بنية اف فا مف) باعتبارها أصلا تتفرّع عنه بنية اف مف فا) التّي تُرفع إليها الأبنية النّحوية المتركّبة بمجموعة إنّ والأبنية النّحوية التّي يتقدّم فيها المفعول

---

1 نشير في هذا السّياق إلى أنّ رافع الخبر بعد إنّ المؤكّدة قد عدّ من المسائل الخلافية عند النّحاة. فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ :إنّ" لا ترفع الخبر وعدّها البصريون رافعة له. وقد نقل الأنباري اختلاف النّحاة في الموضوع وخصّص لذلك مسألة عالج فيها مختلف أنواع الحجج التّي احتج بها كلّ فريق (ن. الإنصاف، المسألة 22، I ، 176). وذهب الجرجاني إلى تأكيد عملها في الخبر لأنّه : "ليس في كلام العرب شيء يعمل النّصب في الأسماء ولا يعمل الرّفع. ومن المحال ترك القياس ومخالفة الأصول بغير فائدة" (المقتصد في شرح الإيضاح، I، 445)

على فاعله متّى قدّر المتكلّم أنّ المخاطب يعرف أنّ "زيدًا قد ضُرِب" ولكنّه متردّد في "منْ أوقع به الضّربَ". فيكون الموضع الثّاني أهمّ من الأوّل لكونه يوفّر المعلومة التّي يريد المتكلّم تقريرها في نفس مخاطبه.

ولمّا كانت البنية (إنّ زيدًا ذاهبٌ) بمثابة (ضرب زيدًا عمرو) وكان توزيع البنية الثّانية دلاليا قد اقتضى أن يكون (عمرو) مخبرًا به لكونه يوفّر المعلومة التّي يريد المتكلّم تقريرها في نفس مخاطبه فإنّ توزيع البنية (إنّ زيدًا ذاهبٌ) يقتضي اعتبار العنصر الأخير مخبرا به و (إنّ زيدًا) مخبرا عنه لفرط تعلّق إنّ بالاسم وتأكيدها الذّهاب له لا لشخص آخر. وهو ما يجعل المخبر عنه مستوعبا موضعي الصّدارة والابتداء كما يتّضح من الرّسم الموالي:

موضع الصّدارة	موضع الابتداء	موضع الكلام
إنّ	زيدًا	ذاهبٌ
مخبر عنه		مخبر به
خبر مؤكّد		

وقد أجرى سيبويه " لا النّافية للجنس" مجرى "إنّ" ضمن "باب النّفي بلا" (II ، 274) حين عدّها من الحروف العاملة عمل الفعل. فهي : "تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إنّ لما بعدها" (نفسه). ولكنّه بيّن ما به تتميّز "لا" عن "مجموعة إنّ" حين عدّها وما تعمل فيه بمنزلة اسم واحدٍ. فترْكُ التنوين فيما تعمل فيه لازمٌ : " لأنّها جُعِلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحدٍ نحو خمسة عَشَرَ. وذلك لأنّها لا تشبه سائر ما ينصب ممّا ليس باسم، وهو الفعل وما أجري مجراه، لأنّها لا تعمل إلاّ في نكرة، ولا وما تعمل فيه في موضع ابتداء" (نفسه).

وعلى هذا الأساس أفرد سيبويه لـ"لا النافية" بابا خاصّا واستدلّ على أنّها لا تمثّل موضع الصّدارة كما هو الحال في "إنّ" وإنّما ترد وما عملت

فيه في موضع الابتداء كما كان التركيب (من رجُلٍ) في قولك : "هل من رجلٍ بمنزلة اسم مرفوع مبتدإ" (نفسه، 275).

ويكون المبني عليه في زمان أو في مكان. فتكون البنية المتركّبة من لا النافية للجنس متركّبة من موضعين موضع الابتداء وموضع الكلام كما يتّضح من الرّسم الموالي:

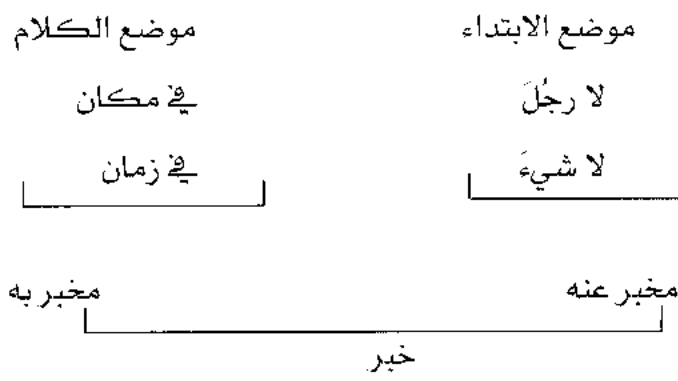

وقد استدلّ على أنّ (لا رجُلَ) في موضع اسم مبتدإ بقول العرب من أهل الحجاز : لا رَجُلَ أفضلُ منك" (نفسه 275- 276) فجعلوا (أفضلُ منك) خبرًا مرفوعا و (لا رجُلَ) وقع في موضع رفع دلاليا. وقد أكّد هذا التصوّر بما استدلّ به الخليل من اعتبار (لا رجلَ) في موضع اسم مرفوع حين قال : "يدُلُّكَ على أنّ لا رجُلَ في موضع اسم مبتدإ مرفوع قولك : لا رَجُلَ أفضلُ منك، كأنّك قلت : " زيدٌ أفضَلُ منك" (نفسه، 293). فجعل بنية (لا النّافية) متركّبة من موضعين كما كانت بنية الخبر الابتدائي (زيدٌ أفضلُ منك) متركّبة من موضعين ووصل لا رجلَ بموضع الاسم المبتدإ. فتكون لا النافية للجنس مشبّهة بالفعل من حيث العمل واقعة في موضع الاسم المبتدإ الذي يقتضي مبنيا عليه من حيث التركّب.

وقد ذهب صاحب الكتاب أثناء دراسته لبنية "لا النافية" إلى تحديد وجوه إجرائها :

- فهي وما تعمل فيه بمنزلة اسم واحدٍ، وقد أدّى ذلك إلى امتناع الفصل بينها وبين المنفي، كما لا تفصل بين منْ وبين ما تعمل فيه، وذلك لأنّه : "لا يجوز لك أن تقول : لا فيها رجُلَ" (نفسه، 276).

- وهي تقتضي ما بعدها فيكون المبني عليه المخبر به في مكان أو زمان : "ولكنّك تضمره وإنْ شئت أظهرته" (نفسه، 275).

- وإذا وصفت المنفيّ بلا : " فإنْ شئت نوّنت صفة المنفي وهو الأكثر في الكلام، وإنْ شئت لم تنوّن. وذلك قولك : لا غلامَ ظريفًا لك، ولا غلامَ ظريفَ لك" (نفسه، 288- 289). إذ سكون المخبر عنه حيث وجد التنوين الموصوف دون الصّفة ويكون حيث انعدم التنوين الموصوف والصفة كما يلي في (1) و (2).

(1) لاغُلامَ ظريفًا لك

مخبر عنه مخبر به

خبر

(2) لا غُلامَ ظريفَ لك

مخبر عنه مخبر به

خبر

وقد عبّر سيبويه عن هاتين البنيتين بقوله : "فأمّا الذين نوّنوا فإنّهم جعلوا الاسم ولا بمنزلة اسم واحدٍ، وأمّا الذين قالوا : لا غلامَ ظريفَ لك، فإنّهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحدٍ" (نفسه).

أمّا إذا كانت بنية "لا النّافية" متركّبة من موصوف وصفتين كما في قولك : "لا غلامَ ظريفًا عاقلاً لك" فقد أرجع سيبويه الوصف الأوّل (ظريفًا) إلى اختيار المتكلّم وألزم التنوين الثّاني (عاقلاً) من قبل أنّه : " لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة اسم واحدٍ" (نفسه).

إنّ أهمّ ما يمكن تأكيده من خلال اهتمامنا"بلا النّافية للجنس" أنّ "المخبر عنه" يكون مرفوعًا وغير مرفوعٍ ولكنّه يعدُّ – وحاله هذه- في موضع رفعٍ دلاليا. فالرّجُلُ منصوبٌ "بلا النّافية" في البنية (لا رجُلَ) وهو مجرور بـ"مِنْ" في البنية (هل منْ رجُل) وكلاهما مخبر عنه لأنهما قد وردا في البنيتين في موضع اسم مبتدإ وقد ذكرنا فيما تقدّم أنّ موضع المبتدإ موضع رفع وأنّ وقوع أي عنصر في ذاك الموضع يؤهّله لوراثة خصائص الاسم المبتدإ.

خاتمة الفصـــل

انتهينا في هذا الفصل إلى ضبط صور إجراء المخبر عنه والمخبر به في الجملة باعتبارها بنية تحليلية يسترسل بين نوعيها المخبر عنه والمخبر به. وأرجأنا ما زاد من صوره عن بنية الجملة إلى موضعه من الباب. وقد بيّنا أنّ الأبنية التحليلية المنجزة تعمل على أساس مشابهة بعضها للبعض الآخر وأنّها تتضمّن غرضا إليه يقصد المتكلّم. وذكرنا أنّ تحديده يقتضي معرفة بعلاقة المتكلّم بالمخاطب. وخلصنا إلى تأكيد سلّميه المفاهيم النّحوية من خلال دراسة صلة المخبر عنه والمخبر به بالمفاهيم المشابهة لهما. فهما بنية دلالية تكافئ الابتداء والمبني عليه في الخبر الابتدائي والفعل الفاعل في الجملة الفعلية التّي يكون فعلها لازما غير متعدّ إلى اسم الحدثان الذي اشتقّ منه ولا إلى الزّمان ولا إلى ما اشتقّ من لفظه اسما للمكان وإلى المكان. وتتجاوزهما في مختلف ضروب الكلام الأخرى. إذ يكون المخبر عنه مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ويكون مفردة أو مركّبا ويكون المخبر به شيئا هو هو أو يكون في مكان أو في زمان ويكون استفهاما أو أمرًا أو نهيًا أو دعاء فيشمل حقل الواجب وغير الواجب ويسترسل فيهما بحثا عن تمامه وإنْ كنّا نقدّر أنّ تمامه يكمن في مختلف النّسخ النّاقصة.

الفصـل الثّانـي

استرسال ثنائية "المخبر عنه والمخبر به" في النّصوص بمجاوزتها البنية العاملية الواحدة إلى ما يحدث بين الأبنية العاملية من علاقات دلالية

- تمهيـد

سبق أن أشرنا في الفصل الأوّل من هذا الباب إلى أنّ البنية الدّلالية قد تجاوزت البنية العاملية بمجاوزة "المخبر عنه والمخبر به" الابتداء والمبني عليه والفعل والفاعل. وأشرنا أيضا إلى أنّ مكافأة الوظائف النّحوية المذكورة للمخبر عنه والمخبر به لا يعني تكافؤهما في سلّم التجريد النّحوي. وعلى هذا الأساس اعتبرنا حركيّة المخبر عنه والمخبر به بين الأبنية النّحوية المنجزة من قبيل استرساله في المفاهيم المشابهة له وانتقاله من طبقة تجريدية إلى أخرى.

ونعمل في هذا الفصل على تأكيد تلك الحركية بدراسة المواضع التّي تجاوز فيها المخبر عنه والمخبر به الجملة باعتبارها بنية تحليلية إلى ما ينشأ بين الجمل من علاقات توافق ما أصبح يُطلق عليه في الدّراسات الحديثة "**النصّ**".

ومن المفيد الإشارة إلى أنّ اعتبار المحدثين الجملة من أهمّ المنطلقات النّظرية في الدّراسة اللّغوية قد جعل دراستهم للمتحدّث عنه والمتحدّث به مشروطة بالجملة لا تكاد تجاوزها. ولعلّ ما انتهينا إليه من ملاحظات في القسم الأوّل بشأن معالجة النّصوص على أساس المخبر عنه والمخبر به، لا يعكس اعتدادهم بها. فقد انطلق Danes (1976) من النّصوص لبيان تسلسل المتحدّث عنه والمتحدّث به في الجمل المكوّنة له دون الاهتمام بما ينشأ بين تلك الجمل من علاقات. وصنّف ديك (Van Dijk ، 1977) النصّ تصنيفا عامّا فاعتبر المتحدّث عنه موضوع الخطاب وباقي النصّ متحدّثا به عنه (Paroles à propos ، 5-8) وعرض "مارتن" للنصّ في إطار تمييزه بين المتحدّث عنه الضّعيف (thème faible) والمتحدّث عنه القويّ (thème fort) ضمن منواله الدّلالي المنطقي (Pour une logique

du sens ،227) وأكّد "سارفتي" (Géorges Elia Sarfati) التوجّه العامّ الذي يكاد يقصي تحليل النّصوص على أساس ما ينشأ بين الجمل من علاقات حين سلك مسلك (Danes) باستعماله مفهوم "خطيّة المتحدّث عنه" الذي يرد في معنى المتحدّث عنه الضعيف عند مارتن (Eléments d'analyses du discours، 30،2001). ومن الملاحظ أنّ مختلف المحاولات المعالجة للنصّ على جهة تحديد طبيعة العلاقة بين المتحدّث عنه والمتحدّث به لم تتخلّص من التصوّر العامّ الذي سيطر على الدّراسات الغربية ومفاده اعتبارهم الجملة أقصى درجات التركيب وبالتالي الحدّ الأقصى الذي تنتهي إليه الدّراسة اللّغوية. فتعاملهم مع النصوص يتلخّص في اهتمامهم بالجمل المكوّنة لها اهتماما يراعي استقلالها الصّناعي رغم أنّ أهمّ ما يميّز النصّ ما يشدّ جمله بعضها إلى بعض وما يترتّب عن ذلك من إضمار وإظهار.

وقد بدا لنا أنّ النّحاة العرب قد اهتمّوا بالنصّ حين تجاوزوا البنية العاملية للجملة إلى ما يربط بين الجمل من علاقات – رغم عدم تردّد مصطلح "النصّ" في مصنّفاتهم بالمعنى المتداول اليوم – فدرسوا عددا من الظواهر التركيبية المستقلّة صناعيا والمترابطة دلاليا كالتنازع والاشتغال واهتمّوا بعلاقة السؤال بالجواب وجعلوا الفائدة من الكلام متوقّفة عليهما. كما اهتمّوا ببنية النّداء وما ينبني عليها من أبنية واجبة وغير واجبة ودرسوا تأكيد البنية العاملية ببنية عاملية أخرى تفيد القسم. حيث تكون البنية الأولى متوقّفة على البنية التّي تليها كما كان الشرط متوقّفا على الجزاء في البنية [إنْ تفعَل تفعلْ] على نحو ما تقدّم.

وبما أنّ الأبنية المستقلّة صناعيا مترابطة دلاليا فإنّنا نعتبرها فضاءً تحليليا أكبر يسترسل فيه المخبر عنه والمخبر به بحيث تكون البنية الأولى مخبرا عنها والثانية مخبرا بها عن الأولى كما سيتّضح في المواضع اللاّحقة من الفصل.

1- علاقة الاسم المشغول عنه بالبنية العاملية التّي تليه علاقة بين مخبر عنه ومخبر به تؤكّد ترابط الجمل المستقلّة تركيبيا، دلاليا

ذكرنا في الفصل السّابق أنّ الأبنية النّحوية التّي يكون الموضع الأوّل فيها مشغولا باسم منصوب وتكون البنية اللاّحقة له متضمّنة ضميرا عائدًا عليه من قبيل "زيدًا اضْربْه" هي أبنية مستقلّة صناعيا. وقد ذكر سيبويه أنّ معنى قولك : "زيدًا ضربته" "ضربت زيدًا ضربته" (الكتاب I، 81) حيث يكون الاسم المنصوب معمول عامل مضمر في البنية الأولى. وتكون البنية الثانية تأكيدًا لمضمون البنية الأولى. فهي تتنزّل من تلك البنية منزلة التوكيد من المؤكّد وإن كان التوكيد يشرك المؤكّد في الموضع الإعرابي وهي لا تشرك البنية الأولى في الموضع دلاليا. وهي كالمفعول المطلق من الفعل اللاّزم الذي يتعدّى إليه. إذ القيام في قولك : "قامَ زيدٌ قيامًا" يكون للفعل تشديدًا وتوكيدًا (الإيضاح في علل النّحو، 61) إلاّ أنّ البنية العاملية المظهرة تمتاز عن المفعول المطلق في كونها لا تؤكّد البنية القائمة على الإضمار فحسب بل تكون دليلا على المضمر في تلك البنية. فهم : "لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره فالاسم ههنا مبني على هذا المضمر" (الكتاب، I، 81).

ومن الملاحظ أنّ ناصب الاسم المشغول عنه قد بدا من المسائل الخلافية عند النّحاة إذ أرجع الكوفيون انتصابه إلى الفعل الواقع على الهاء ويعنون بذلك "ضربته" في قولك : "زيدًا ضربته". واحتجوا لذلك بأنْ قالوا : إنّما قلنا إنّه منصوبٌ بالفعل الواقع على الهاء، وذلك لأنّ المكْنِيَّ – الذي هو الهاء العائد- هو الأوّل في المعنى فينبغي أن يكون منصوبًا به، كما قالوا : أكرمت أباك زيْدًا" (الأنباري، الإنصاف، I، 82). إلاّ أنّ الأنباري قد بيّن فساد الدّليل لأنّ انتصاب زيدٍ في قولهم : " أكرمتُ أباك زيدًا" على البدل : " وجاز أن يكون بدلاً لأنّه تأخّر عن المبدل منه، إذ لا يجوز أن يكون البدل إلاّ متأخّرا عن المبدل منه، وأمّا ههنا فقد تقدّم

زيدٌ على الهاء ، فلا يجوز أن يكون بدلاً منها لأنّه لا يجوز أن يتقدّم البدل على المبدل منه" (نفسه، 82- 83).

وعلى هذا الأساس فإنّ الاسم المشغول عنه بنية مستقلّة تركيبيا عن البنية التّي تليها ومترابطة دلاليا معها لتَضمُّنِ الثّانية ما يفسّر الإضمار في الأولى وتشديدها على معناها. حيث تكون العلاقة بينهما علاقة بين موضعين إعرابيين يحقّق كلّ واحد منهما غرضاً وغاية. إذ يشغل الاسم المشغول عنه الموضع الأوّل فيكون مخبرًا عنه دلاليا فيما تشغل البنية العاملية التّي تليه موضع المخبر به على النّحو التّالي :

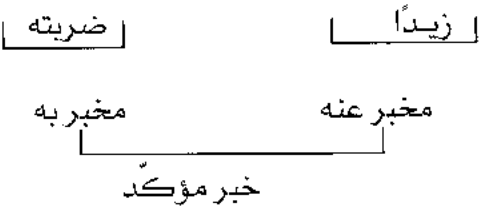

وقد أجرى سيبويه الأبنية غير الواجبة مجرى الأبنية الواجبة حين جعل الأمر والنّهي: "زيدًا اضربه" و "عمرًا أُمرر به" و "خالدًا اضرب أباه" بمثابة "زيدًا ضربته" إذ اعتبرها متركّبة من بنيتين عامليتين تكون الأولى موسومة بالإضمار وتكون الثّانية مفسّرة لها.

وبما أنّ "زيدًا اضربه" بمنزلة "زيدًا ضربته" فإنّ معنى البنيتين "زيدًا اضْربه" "اضرب زيدًا اضربه" على جهة تقرير الضّرب في نفس المأمور. فيكون تمثيلنا لهذه الأبنية دلاليّا كتمثيلنا للبنيتين "زيدًا ضربته". حيث يكون زيدٌ "مخبرًا عنه" وما بعده مبنيّا عليه كما يتبيّن من الرّسم الموالي :

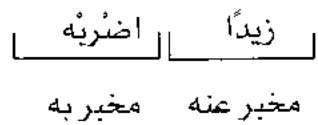

وقد أكّد سيبويه ترابط البنيتين العامليتين أثناء اهتمامه بالاسم المشغول عنه حين جعل البنية "زيدٌ فاضْربْه" ممتنعة لأنّه لا يستقيم حمله على الابتداء "ألا ترى أنّك لو قلت : "زيدٌ فمنطلقٌ" لم يستقم، فهو دليل على أنّه لا يجوز أن يكون مبتدأ" (الكتاب، I ،138). وهو لذلك معمول عامل يدلّ عليه الفعل المظهر في البنية التي تليه.

إذا كانت البنية "زيدٌ فاضربه" بعيدة عن الرّفع ممتنعة فإنّ قولك : "زيدٌ مررت به" بعيدٌ عن النّصب لأنّ : المُضمر قد خرج من الفعل وأضيف الفعل إليه بالباء ولم يُوصَل إليه الفعلُ في اللّفظ، فصار كقولك : زيدٌ لقيت أخاه – وإن شئت قلت : زيدًا مررت به تريد أنْ تفسّر به مضمرًا، كأنك قلت إذا مثّلت ذلك : جعلت زيدًا على طريقي مررت به ولكنّك لا تظهر هذا الأول كما ذكرت لك" (نفسه، I، 83).

إنّ أهمّ ما يلاحظ فيما تقدّم أن سيبويه يبرز وجوه استعمال الأبنية النّحوية ويحدّد شروط إجرائها بناء على علاقة الفعل المظهر بالمضمر. فإذا كان الفعل المظهر دالاً على المضمر كانت العلاقة بين الاسم المشغول عنه وما بعده علاقة بين بنيتين عامليتين مستقلّتين تركيبيا مترابطتين دلاليا. أمّا إذا لم يدلّ المظهر على المضمر وخرج المضمر من الفعل فإنّنا نكون إزاء بنية عاملية واحدة محكومة بالابتداء والمبني عليه. فتوفّر الدليل في المظهر على المضمر وعدم خروج المضمر من الفعل معناه مجاوزة المخبر عنه والمخبر به البنية العاملية إلى ما يحدث بين الأبنية من علاقات دلالية.

وقد ذهب سيبويه في تفسيره وجوه استعمال الأبنية النّحوية التّي يكون فيها الاسم المشغول عنه مخبرًا عنه دلاليا إلى اعتبار أبنية من قبيل : "زيدًا ليضربه عمرو" ، و "بشْرًا ليقْتُلْ أباه بكرٌ" بمنزلة "زيدًا اضْربْه" لأنّه : "أمر للغائب بمنزلة افعل للمخاطب" (نفسه، I، 138).

فالاسم المشغول عنه في الأبنية المحكومة بظاهرة الاشتغال مخبر عنه يجلب إليه المتكلّم انتباه المخاطب ويرفعه إليه دلاليا. ثمّ يُخبر عن ذلك

الاسم بمخبر به يتمكّن المخاطب انطلاقا منه من فهم الصيغة النّاقصة، لكون المظهر دليلا على المضمر، فتحصل له الفائدة بعد أن لم تكن.

2- علاقة الجواب بالسّؤال أو السّؤال بالجواب أبنية تنبني إحداها على الأخرى انبناء الجزم على الشرط فتكون مترابطة دلاليا رغم استقلالها التركيبي

عرضنا فيما تقدّم علاقة الاسم المشغول عنه بالبنية العاملية التي تليه فانتهينا إلى وجود علاقة دلالية رابطة بينهما تفسّر تجاوز النّحاة حدود الجملة واهتمامهم بما ينشأ بين الجمل من علاقات. ونؤكّد في هذا العنصر هذا التصوّر بدراستنا لعلاقة الجواب بالسؤال أو السؤال بالجواب وبيان انشداد الثّاني أي الأوّل وتوقف الأوّل على الثّاني دلاليا توقّف الشرط على الجزم.

وقد استعملنا عبارة (أو) ضمن العنوان الذي وضعناه للعنصر فقلنا : "علاقة الجواب بالسؤال أو السؤال بالجواب" لما لاحظنا في غير هذا الموضع[1] من أنّ النّحاة قد بنوا الجواب على السؤال فجعلوا الأجوبة أجوبة عن أسئلة وبنوا الأسئلة على الأجوبة بحيث يصحّ أن تكون الاستفهامات عندهم "جوابات للأخبار" بعبارة محمّد الشاوش كما كانت الأخبار عندهم : "جوابات للاستفهام" (المقتضب IV، 357).

ومن المواضع التّي حدّث فيها النّحاة عن مجيء السّؤال محمولا على الجواب واعتبارهم الاستفهام ناتجا عن خبر باب ما تلحقه الزّيادة في الاستفهام وذلك عند قول الرّجل : "ضربتُ زيدًا. فتقول منكرًا لقوله : أزيد نيهْ ؟" (الكتاب، II، 419)[2]. فإن قال : "رأيتُ عبد الله أو مررت بعبد الله (...) تقول : منْ عبد الله ؟" (نفسه، 407). وحدّث المبرّد عن

---

1 راجع في ذلك، البعزاوي "حدثا الاستخبار والإخبار بين سيبويه وأوركيوني" ، مجلة موارد، عدد 10، 2005.

2 ذهب ميلاد في معرض حديثه عن علاقة الاستفهام بالجواب، إلى اعتبار قولك : "أزيد نيه؟" ظاهرة عجيبة لم يحافظ الاستعمال عليها (الانشاء في العربية، 113)

حمل السؤال على الجواب واستدلّ على ذلك بقوله : "اعلم أنّ رجلا لو قال لك: "رأيت زيدًا" فلم تدر أيّ الزّيود هو، لكان الجواب أن تبتدىء فتقول : القرشي أم الثّقفي أم الطويل أم القصير" (المقتضب، II، 310).

أمّا المواضع التّي حدّثوا فيها عن ملازمة الجواب للسؤال واعتبارهم الأجوبة تابعة للأسئلة مبنية عليها قولهم : "إنّما وضعت الأخبار جوابات للاستفهام" (نفسه، IV، 357). وقد أكّد السيرافي هذا التصوّر حين اعتبر أنّ كلّ إخبار : "يصُحُّ أن يكون جواب مسألة" (الكتاب II، 275 هامش 2).

وعلى هذا الأساس فإنّ الأسئلة والأجوبة موسومة بالحركية عند النّحاة حيث يمكن أن تكون الأسئلة في موضع الابتداء وتكون الأجوبة مبنية عليها كما تكون الأجوبة في موضع الابتداء وتبنى عليها الأسئلة.

وبما أنّ الأجوبة ملازمة للأسئلة كما كانت الأسئلة مبنية على أجوبة عندهم، فإنّه يمكننا تفسير ذاك التلازم بالنّظر إلى علاقة المتكلّم بالمخاطب وإلى ما يفضي إليه السؤال وما يقتضيه الجواب. فإذا ابتدأت بالسؤال (إذا كان الاستفهام حقيقيا) فقد وجب على المخاطب الجواب حتّى يجعل علمه مساويا لعلمك. وإذا ابتدأت بالجواب فقد وجب على المخاطب أن يحمل على الجواب بالسؤال حتّى يرفع اللّبس أو يحقّق معنى من المعاني المعبّرة عن موقفه من الجواب كالإنكار مثلا. حيث يكون الأوّل مقتضيا لما بعده دلاليا فتكون العلاقة بين الأبنية العاملية من قبيل العلاقة بين الابتداء والمبني عليه في البنية العاملية الواحدة والشرط والجزاء في البنية [إنْ تفعلَ تفعلْ]. إلاّ أنّ علاقة السؤال والجواب تمتاز عنهما في أنّ كلّ واحد منهما يجوز السّكوت عليه لو وضعته بمفرده.

ولمّا كانت العلاقة بين الأسئلة والأجوبة قائمة على التّلازم وكانت الأسئلة تبنى على الأجوبة والأجوبة تبنى على الأسئلة فإنّ المبدوء به مخبر

عنه وهو في موضع رفعٍ دلاليا وما بعده مبنيٌ عليه مخبر به عنه كما يتّضح من الرّسمين (1) و(2)

1- السؤال — الجواب

أوّل — ثانٍ

مخبر عنه — مخبر به

2- الجواب — السؤال

أوّل — ثانٍ

مخبر عنه — مخبر به

فالسؤال مستقلٌ تركيبيا عن الجواب متّصل به دلاليا كما كان الجواب مستقلاً عن السّؤال متّصلاً به دلاليا إذ المتكلّم : "يجري كلامه على قدر مسألتك عنده لو سألته" (الكتاب، I، 431). وقد أكّد السيرافي جريان الجواب على قدر السّؤال حين عدّ : "لا رجل في الدّار جواب : هل من رجل في الدّار" (نفسه، II، 275، هامش 2). حيث يصحُّ أن يكون السؤال في المواضع الأوّل والخبر المبني عليه جوابه ويصحُّ تبعا لذلك اعتبار "المخبر عنه والمخبر به" تصنيفية تختزل أشكالا وأبنية مختلفة من حيث التركيب ومترابطة من حيث الدّلالة.

3- النّداء والقسم الصّريح لا بدّ لهما من مذكور بعدهما حتّى تتحقّق الفائدة :

1.3. اقتضاء النّداء لما بعده واجبا كان أم غير واجب من قبيل اقتضاء الشرط للجزاء

نتناول في هذا العنصر علاقة النّداء بما بعده في البنية التخاطبية التّي أدرج ضمنها سيبويه النّداء. فقد عدّه ظاهرة تخاطبية يلجأ إليها المتكلّم : "ليعطف المكلّم عليه" (نفسه، II، 208). واعتبر المنادى مكلّما أو مخاطبا مختصّا من بين أمّته : "لأمرك ونهيك أو خبرك" (نفسه، I، 244).

وهذا التصوّر يفضي إلى اعتبار النّداء وظيفة تنبيهية ترد ضمانا لما بعدها.

وعلى هذا الأساس اعتبر سيبويه : " أوّل الكلام أبدًا النّداء" (نفسه، II، 208) وجعله : "الأوّل في كلّ موضع" (نفسه). فالكلام بهذا الاعتبار يتكوّن من النّداء وما بعده. حيث يكون النّداء ممهّدًا لسائر الأعمال اللّغوية متقدّما عليها. فهو لا يخلو من التنبيه والتنبيه : يقع قبل كلّ ما نبهت عليه" (المبرّد، المقتضب، II،323).

وقد أكّد سيبويه وظيفة النّداء التنبيهية حين ربط حذفه بإقبال المخاطب عليك (الكتاب،II،208) فيكون إضمار النّداء وإظهاره مشروطا بمقام القول على النّحو التّالي :

- إظهار النّداء = إضمار المقام
- إضمار النّداء = إظهار المقام

وجعل تناسب النّداء والمقام من قبيل التأكيد. فقد ذكر في "باب الحروف التّي ينبّه بها المدعو" أنّه : "يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة (يعني بها، يا، وأيا، وهيا، وأيْ، والألف). إذا كان صاحبك قريبا منك مقبلا عليك توكيدًا" (نفسه، II،230).

وقد اهتمّ النّحاة بعلاقة النّداء بما بعده واعتبروا الغرض في المنادى له لا في النّداء ذاته. إذ النّداء مع كثرته : "ليس مقصودًا بالذّات، بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي على ما يجيء بعده من الكلام المنادى له" (شرح الكافية، I، 293). وقد استخلص محمّد الشاوش الأصول الخطابية التّي تتولّد من عمل النّداء وأوجزها في النّقاط التالية :

- النّداء مقصود لتحقيق مقصود أهمّ منه
- ملازمة النّداء للمنادى له (النّداء وجوابه)
- المنادى له (إي جواب النّداء) أكثر أهمية من النّداء
- للوظائف اللّغوية مراتب (أصول تحليل الخطاب، II، 686).

ومن الملاحظ أنّ مختلف الأصول المذكورة تتضمّن علاقة الأوّل بالثّاني وتحدّد منزلة الثّاني مقارنة بالأوّل. فتصبح علاقة النّداء بما بعده من قبيل علاقة الشرط بالجزاء إذ يظلّ النّداء متعلّقا بالمنادى له كما كان الشرط مفتقرا إلى الجزاء مقتضيا له.

وقد عدّ النّحاة المنادى منصوبًا واعتبروه مفعولا به لفعل مقدّر وأصله عند سيبويه وابن هشام " يا أدعو زيدًا". فقد ذكر ابن هشام أنّ نصب المنادى لم يكن بالياء ولا بأخواتها بل بـ "أدعو محذوفا لزوما" (مغني اللّبيب، II، 373). وذهب سيبويه إلى تعليل وجوب إضمار "أدعو" بكثرة الاستعمال (الكتاب، II، 208). وهو ما يجعل النّداء جملة مختزلة تعود إلى البنية العاملية (ف فا مف) حيث تكون علاقة النّداء بما بعده متجاوزة حدود البنية العاملية الواحدة إلى ما يحدث بين الأبنية من علاقات.

وبما أنّ النّداء أوّل كل كلام وأنّ المنادى مختصّ من بين أمّته لأمرك ونهيك أو خبرك فإنّه يمكننا إرجاع النّداء في علاقته بما بعده إلى الصور التالية :

- نداء + أمر
- نداء + نهي
- نداء + خبر

حيث تكون العلاقة بينهما علاقة بين الأوّل والثّاني إذ يكون النّداء الأوّل وما بعده مبنيّ عليه. فهو في احتياجه لما بعده كاحتياج المبتدإ وقد ذكرته إلى المبني عليه حتّى تتحقّق الفائدة من الكلام. إلاّ أنّ المبتدأ يختلف عن النّداء في كون المبتدإ يمكنه أن يكون موضع الاهتمام والمعلومة الأساسية أمّا النّداء فمطلوب لتحقيق غرضٍ آخر أهمّ منه.

ورغم كون النّداء في علاقته بما بعده يتجاوز البنية العاملية إلى ما يحدث بين الأبنية من علاقات فإنّ دلالته لا تخرج عن ضوابط النّحو

وأحكامه. فكلّ توسّع في الاستعمال يجد له في النّحو أحكاما تتّسع لاحتوائه وضبطه. ولذلك فإنّه يمكننا تعليل العلاقة بين الأبنية العاملية على أساس مشابهتها لما يحدث داخل البنية العاملية الواحدة من علاقات. خاصّة وأنّ النّحاة قد استعملوا جهازا مفاهيميا فسّروا به الظواهر اللّغوية المتشابهة من قبيل يجري مجرى، بمنزلة، في موضع...فمجيء الأمر والنّهي أو الخبر بعد النّداء من قبيل المذكور الذي لا بدّ منه بعد المبتدإ. حيث يشترك المبتدأ وما بعده والنّداء وما بعده في كونهما يمثّلان بنية دلالية مجرّدة تتألّف من "مخبر عنه ومخبر به" إلاّ أنّ المخبر عنه مخاطب لزوما في بنية [النّداء وما بعده] ولا يكون كذلك بالضرورة في بنية [المبتدإ والمبني عليه].

2.3. حملهم القسم وجوابه على البنية [إنْ تفعل تفعلْ]

حدّثنا في العنصر السّابق عن علاقة النّداء بما بعده واعتبرناها بمنزلة الشرط والجزاء وقسناها على المبتدإ والمبني عليه. ونؤكّد في هذا العنصر إرجاع ما يحدث بين البنية العاملية من علاقات إلى بنية دلالية واحدة من خلال دراستنا للقسم وما يجيء بعده.

وقد ذكرنا ضمن العنوان الذي خصّصناه للعنصر أنّ النّحاة قد حملوا علاقة القسم بجوابه على علاقة الشرط بجوابه استنادا إلى التمييز الذّي أقامه ابن جنّي بين الكلام والقول . فقد ميّز بين "حكاية القسم" و "صريح القسم" وجعل "حكاية القسم" كلاما يحسن السّكوت عليه و "صريح القسم" قولا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج الشرط إلى ما بعده حتّى يكون الكلام وتتمّ الفائدة. فـ"إنْ قلت شارطًا : "إنْ قام زيدٌ" فزدت عليه "إنْ" رجع بالزّيادة إلى النقصان فصار قولا لا كلاما، ألا تراه ناقصا ومنتظرًا للتّمام بجواب الشرط (...) ولو أردت صريح القسم لكان قولا من حيث كان ناقصا لاحتياجه إلى جوابه: (الخصائص،I،19).

أمّا سيبويه فقد عرّف القسم من جهة الفائدة التّي يحقّقها إذ هو : "توكيد لكلامك" (الكتاب III، 107) وذهب إلى أنّ التوكيد بالقسم يحصل بالأفعال كما يحصل بالأسماء وجعل لذلك بابا أورده بعنوان : "هذا باب الأفعال في القسم" (نفسه)، ذكر فيه أنّ : "من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين يجري الفعل بعدها مجراه بعد قولك : والله، وذلك قولك : أقسم لأفعلنَّ، وأشهد لأفعلنَّ، وأقسمتُ بالله عليك لتفعَلَنَّ" (نفسه). فجعل بنية القسم [والله لأفعلنَّ] بنية أصلية موضوعة لأداء معنى القسم، تتفرّع عنها أبنية القسم الجارية مجراها في العمل من قبيل [أقسم لأفعلنَّ] و [أشهد لأفعلنَّ].

ومن الملاحظ أنّه قد أجرى القسم مجرى النّداء من حيث الإضمار والإظهار. فقد ذكر أنّ "لتفعلنَّ" تكون مبتدأة ليس قبلها ما يُحْلَفُ به. وعلّل ذلك بما ذكره الخليل من أنّها إنّما : "جاءت (أي مبتدأة) على نيّة اليمين وإنْ لم يُتكلّم بالمحلوف به" (نفسه، III، 106). كما أجراه مجرى النّداء حين جعله غير مقصود لذاته كما كان النّداء غير مقصود لذاته وأنّ الفائدة لا تحصل إذا اقتصر المتكلّم على أحدهما. وقد وصل محمد الشاوش بين الأسلوبين بقوله : "فإمّا النّداء فهو لتحقيق المخاطب لينتقل المتكلّم بعد ذلك إلى المطلوب بالكلام، وأمّا القسم فهو ليس مقصودا لذاته أيضا إذ أنّه منصرف إلى أكيد الكلام الذي بعده" (أصول تحليل الخطاب، II، 744). وعدّ ميلاد علاقة القسم وما بعده من قبيل علاقة الفرع بالأصل فاعتبر الكلام أصلا لحسن السكوت عليه والقسم فرعًا عليه مؤكّدا له (ن. الإنشاء في العربية، ص 100). وقد أجرى علاقة القسم بما بعده هذا المجرى استنادًا إلى ما ذكره سيبويه في "باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها" من أنّ : " المحلوف به مؤكّد به الحديث كما تؤكّده بالحق" (الكتاب III، 497).

ومهما يكن نصيب القسم من الكلام فإنّنا نعتبر العلاقة بين القسم وما بعده علاقة بين بنيتين عامليتين تنخزلان في بنية دلالية واحدة يكون القسم في الموضع الاسمي الأوّل مخبرا عنه والمقسم عليه مبنيا عليه

مخبرا به عن الأوّل كما كان الجواب مخبرا به عن الشرط في الجملة الشرطية. كما نعتبر أنّ مجاوزة النّحاة حدود البنية العاملية الواحدة إلى ما يحدث بين الأبنية العاملية من علاقات يعود إلى كيفية تعاملهم مع الظواهر اللّغوية. فهم يعوّلون على الاستعمال والتخاطب في دراسة ضروب التعلّق المختلفة وهو ما مكّنهم من التنبّه إلى الأغراض الحاصلة من القسم والنّداء والشرط وغيرها وتعليلها بحمل بعضها على البعض الآخر كحَمْل القسم الصّريح وما بعده على الشرط والجزاء وقياسهم الشرط والجزاء على بنية المبتدإ والمبني عليه. فأصبحت مفاهيم الأصل والفرع والأسبقية عللا ملازمة للتفكير النّحوي في مجال الإعراب والعمل خاصّة.

خاتمة الفصل

تبيّنا في هذا الفصل أهمّ المواضع التّي حدّث فيها النّحاة عمّا يحدث بين الأبنية المستقلّة صناعيا من تواصل دلالي. وبيّنا كيفية تعاملهم مع هذه الأبنية وتعليلهم وجوه إجرائها. وقد بدا لنا تفسيرهم لعلاقة الأبنية العاملية المترابطة دلاليا موصولا بما يحدث داخل البنية العاملية الواحدة من ترابط حيث تكون البنية الدّلالية المتركّبة من "مخبر عنه ومخبر به" تجريدًا للأبنية العاملية المستقلّة صناعيا ودلاليا وما يحدث بين الأبنية المستقلّة صناعيا من ترابط دلالي.

وقد مكّننا التمثيل للبنية الدّلالية بالبنية العاملية الواحدة وبما يحدث بين الأبنية العاملية من ترابط دلالي من تعليل حركيّة المخبر عنه والمخبر به وتأكيد لا نهائيته. فهو يسترسل في صور تحليلية مختلفة ونحن نقترض استرساله وجريانه في أبنية تأليفية تجسّمها المركّبات والمفردات كما سيتّضح في الفصل الموالي.

الفصـــل الثالـــث

افتراض انخزال ثنائية المخبر عنه والمخبر به في المركّبات والمفردات واسترسالها فيها

- تمهيد

عالجنا في الفصلين السّابقين عددًا من الصّور التحليلية التّي يسترسل في فضائها "المخبر عنه والمخبر به" ونتقدّم في هذا الفصل إلى تأويل جريان مكوّني هذه الثنائية في المفردات والمركّبات النّحوية. فنحن نفترض أنّ البنية العاملية مطّردة في كلّ تركيب حيث نجدها متأصّلة في الجمل وجارية في المركّبات والمفردات جريان الفروع على أصولها. إلاّ أنّها في الجملة تكون ظاهرة وفي المفردات تكون مضمرة يقع تبيّنها انطلاقا من الخصائص المعجمية للمفردة اللّغوية أو من علاقة الحرف بما بعده أو من الخصائص الإعرابية التصريفية بالنسبة إلى المركّبات النّحوية.

ولمّا كانت الجملة بنية تحليلية يسترسل في فضائها "المخبر عنه والمخبر به" من حيث جريانهما في الجمل الاسمية والجمل الفعلية وتحقّقهما بالإضمار والإظهار في تلك الأبنية فإنّ المفردات والمركّبات النّحوية أبنية تأليفية تؤكّد حركيّة "المخبر عنه والمخبر به" ولا نهائيتهما.

وسنعمل فيما يلي على إبراز خصائص البنية التأليفية حتّى تتّضح تشكّلات "المخبر عنه والمخبر به" الدّلالية ونقدّم في الأثناء عددًا من القضايا النّحوية الدّلالية نرى أنّ النّحاة قدّموا فيها معلومات جديرة بالاهتمام، منها ما يتعلّق بكيفية مرور الاسم من النقصان إلى التّمام من خلال إضافة الثّاني إلى الأوّل أو وصله به ومنها ما يجري مجراه في اقتضاء الأوّل لما بعده واحتياجه إليه كاحتياج المنعوت للنعت والاسم المشتق لما بعده حتّى تستوي الفائدة. ومنها ما يتعلّق بالحروف عاملة كانت أو مهملة. فالاحتياج إلى التركيب يبدأ من علاقة الحرف والحركة ويسترسل في المفردات والمركّبات حتّى تصبح مكتفية بذاتها

مؤهّلة للدّخول في علاقات إعرابية إسنادية تنقلها من القول الناقص إلى الكلام التّام[1].

1- استرسال المخبر عنه والمخبر به في المركّبات النّحوية وحاجة الأوّل إلى الثّاني فيها من قبيل حاجة العامل إلى المعمول

نعمل في هذا العنصر على دراسة بنية بعض المركّبات النّحوية الاسمية والحرفية وتأويل حاجة المكوّن الأوّل فيها إلى ما بعده على حاجة العامل إلى معموله. وقد اخترنا في هذا الإطار الاهتمام ببعض المركّبات الاسمية والحرفية للتمثيل واختيار ما افترضناه في التمهيد من أنّ المخبر عنه والمخبر به ثنائية نحوية لا نهائية مسترسلة في المفردات والمركّبات النّحوية استرسالها في الجمل والنّصوص.

ونعلّل في هذا السّياق اختيارنا المركّبات الاسمية والحرفية دون المركّبات الفعلية والمركّبات الإسنادية لأنّنا نعتبر الإسناد ظاهرا في هذه المركّبات وإنْ كان المركّب الإسنادي متفرّعا عن إسناد ظاهر أشمل منه يجعله جزءا من بنية عاملية لا بنية عاملية قائمة بذاتها.

1.1. استرسال "المخبر عنه والمخبر به" في المركّبات الاسمية

اختلف النّحاة في تصنيف الأسماء فصنّفوها تصنيفات عديدة بالنّظر إلى المقاييس المعتمدة في التصنيف. فمنهم من صنّفها على أساس الإعراب والبناء ومنهم من اعتمد مقولة الجنس مقياسا تصنيفيا واعتمد

---

1 ميّز ابن جنّي في الخصائص بين القول والكلام وعدّ القول تامّا وناقصا. وذهب إلى اعتبار القول التّام كلاما والناقص ما كان من قبيل المفردات والمركّبات التّي تحتاج إلى غيرها حتّى تصير كلامًا. فالكلام : "كلّ لفظ مستقلّ بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي يسمّيه النّحويون الجمل، نحو زيدٌ أخوك، وقام محمّد، وضُرب سعيد، وفي الدّار أبوك، وصه، ومه، وروید (...) فكلّ لفظ استقلّ بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلامٌ. وأمّا القول فأصله أنّه لفظ مذل به اللّسان، تامّا كان أو ناقصا. فالتّام هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها ، من نحو صه وإيه. والنّاقص ما كان بضدّ ذلك، نحو زيد، ومحمّد، وإنّ، وكان أخوك، إذا كانت الزّمانية لا الحديثة. فكلّ كلام قول وليس كلّ قول كلامًا (I، 17)

آخرون مقولة العدد فحدّثوا عن المفرد والمثنّى والجمع. وقد خلصوا إلى اعتبار تلك المقاييس من خواصّ الاسم وبها يقع تمييزه من غيره من أقسام الكلام.

ورغم أنّ سيبويه لم يعرّف الاسم في الباب الذي خصّصه لأقسام الكلام واكتفى بالتمثيل له بقوله : "فالاسم : رجلٌ، وفرسٌ، وحائطٌ" (الكتاب،ج.، 12)، فإنّنا نجد في متن الكتاب تصنيفا للاسم يراعي خصائصه التصريفية والنّحوية الدّلالية. فقد حدّث عن خصائص الاسم التصريفية بدراسته لمقولات الجنس والعدد والتعريف والتنكير واهتمّ بخصائصه النّحوية من حيث تفريقه بين المعرب والمبني واعتباره الإعراب خاصيّة أصيلة في الأسماء كما كان البناء خاصية أصيلة في الأفعال. وقد شدّ انتباهنا اهتمامه بخصائص الاسم الدّلالية من حيث تصنيفه الاسم إلى "الاسم الذي يحسن السكوت عليه" و"الاسم الذي لا يَحْسُنُ عليه عندهم السّكوت حتّى يصفوه وحتّى يصير وصفه عندهم كأنّه به يتمّ" (نفسه،II ، 106).

وعليه فإنّ الاسم يكون عنده "تامّا" و "غيرتامّ" وأنّ غير التامّ أو النّاقص يحتاج إلى الوصف حتّى يصير تامّا. وقد عبّر السيرافي عن حاجة الأسماء النّاقصة إلى ما بعدها بقوله : " فالأسماء النّاقصة محتاجة إلى إيضاح وإيضاحها يصحّح معناها ويفهم موضوعها" (شرح الكتاب،I، 140). وعرّف الاسم النّاقص بكونه : " مالا يدلّ بنفسه على معناه" (نفسه) وجعل تمامه متوقّفا على تركّب ما بعده إليه حتّى يحلّ بما بعده : " محلّ الاسم الواحد" (نفسه).

ولمّا كان الاسم النّاقص لا يقوم بنفسه في البيان عن معناه وكان محتاجا إلى ما بعده، صارت الأسماء "جارية في مركّبات – جريانها مفردة إذا كانت تامّة – رغم أنّ أصل موضوعها الدّلالة على المسمّيات.

ومن الملاحظ أنّ جريان الأسماء النّاقصة في مركّبات جزئية واحتياجها إلى ما بعدها للدّلالة على المعنى يجعلها شبيهة بالبنية العاملية.

حيث يكون المكوّن الأوّل مقتضيا لما بعده في المركّبات النّحوية اقتضاء العامل لمعموله فإذا كانت فائدة الإسناد متوقّفة على علاقة العامل بالمعمول فإنّ التّمام باعتباره فائدة الاسم متوقّف في الأسماء النّاقصة على انضمام الثّاني إلى الأوّل حتّى يصيرا بمنزلة اسم واحد. فالمركّبات الجزئية أو المفردات هي ممّا يتضمّن الإسناد غير أنّ تضمّنها له ليس أصليا بل بالشبّه كما ذكرنا وهو ما سنوضّحه في الفقرات الموالية.

1.1.1. المخبر به في المركّب الموصولي حشو ينتقل به الاسم من النّقصان إلى التّمام

اهتمّ النّحاة بالاسم الموصول وعدّوه من الأسماء النّاقصة لكونه لا يقوم بنفسه في البيان عن معناه واعتبروا معناها متوقّفا على صلاتها لأنّ معنى الموصولة : " أنّها تتمّ بصلاتٍ تُضمُّ إليها" (المقتصد ،I،314). وقد جعل سيبويه : الذي" أصل الأسماء الموصولة وحمل عليه "من" و "ما" و"أي" في باب" الأسماء التّي يجازى بها وتكون بمنزلة الذي" (الكتاب ،III،69). وعدّ صلة الموصول حشوًا به يتمّ الاسم بعدما كان ناقصًا. فإذا قلت : " يا أيّها" فقد ذكرت اسمًا ناقصًا : "لا يحسن عليه عندهم السّكوت حتّى يصفوه وحتّى يصير وصفه عندهم كأنّه به يتمّ الاسم (...) وكذلك "من" و "ما" إنّما يُذكران لحشوهما ولوصفهما ولم يُرد بهما خلوين شيء، فلزمه الوصف كما لزمه الحشو، وليس لهما بغير حشو ولا وصف معنى، فمن ثمّ كان الوصف والحشو واحدًا" (نفسه، II،106).

ومن الملاحظ أنّ سيبويه قد جمع بين الحشو والوصف وسوّى بينهما من حيث الفائدة التّي تحصل منهما. فهما يذكران بعد الموصول والموصوف حتّى يكمل الاسم في صورة تركيبية تكون العلاقة فيها بين المكوّن الأوّل والثّاني شبيهة بالعلاقة بين العامل والمعمول من حيث اقتضاء الأوّل لما بعده واحتياجه إليه دلاليا. إذ تفضي إضافة الحشو إلى

الاسم الموصول إلى عملية تركيبية جزئية توسم بالمركّب الموصولي مثلما تفضي إضافة الصّفة إلى الموصوف إلى المركّب النعتي. ويتنزّل المركّبان منزلة الاسم الواحد التامّ الذي يشغل محلاّ إعرابيا واحدا عامليا.

ونحن نعتبر بناء على هذه المشابهة "الحشو" و "الوصف" مخبرًا بهما عن الاسم الموصول والاسم الموصوف لأنّ فائدة الحشو في علاقته بالاسم وفائدة الوصف في علاقته بالموصوف كفائدة المخبر به في علاقته بالمخبر عنه في البنية الدّلالية. إذ تكون العلاقة بين الاسم الموصول والحشو أو الموصوف والصفة علاقة بين مخبر عنه ومخبر به من حيث الفائدة. فكما أنّ الفائدة في الخبر لا تحصل إلا باقتران المخبر عنه بالمخبر به واحتياج أحدهما إلى الآخر فإنّ الفائدة من التركيب الاسمي لا تحصل إلاّ بانضمام الثّاني إلى الأوّل فيصير تامّا مهيّأ لتكوين محل إعرابي بعدما كان ناقصًا.

ويمكننا أن نجد عند النّحاة ما يدعم هذا الرّأي، فقد حدّثوا عن علاقة الفعل بالفاعل فاعتبروا الفاعل من تمام الفعل وعدّوه كالجزء منه (ن. المقتصد، I، 327 وشرح المفصّل،6 - 7) واعتبروا الموصوف وصفته بمنزلة اسم مفردٍ (نفسه 314) كما عدّوا الذّي مع صلته "بمنزلة اسم واحدٍ" (الكتاب،III،333). وأجروا مفهوم الاحتياج الذي علّلوا به سبب الانعقاد بين المسند والمسند إليه على المركّبات النّحوية وعلّلوا به ضمّ المكوّن الثّاني (كالوصف والحشو والمضاف إليه) إلى الأوّل في تلك المركّبات.

وممّا يؤكّد هذا المذهب ربط النّحاة صور إجراء الموصول والصلة والموصوف والصّفة على صور إجراء البنية العاملية. فكما لا يصحّ أن يتقدّم المعمول على عامله عندهم (ن. المقتصد،I،407) لا يصحّ إجراء الصلة قبل الاسم الموصول وإجراء الوصف قبل الموصوف. وكما لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي فلا يُفصل "بين الموصول والصلة،

ولا بين بعض الصّلة وبعض بتابع للموصول، كالوصف، والبدل، والعطفين، والتأكيد (...) إذ هذه الأشياء لا تجيء إلاّ بعد تمام الكلمة" (شرح الكافية، III، 151).

ولعلّ تصنيفهم الأسماء من حيث التّمام والنّقصان مستمدّ من تمييزهم بين الكلام الذي يحسن السّكوت عليه والكلام الذي لا يحسن السّكوت عليه وهو القول عندهم.

إذ الاقتصار على الاسم النّاقص غير جائز كما كان السّكوت على المنصوب الثّاني في أفعال الظنّ وعلى الخبر في الجمل الاسمية غير جائز. فلو قلت : "ضربتُ زيدًا، فسكتّ كان أحسن كلامٍ. ولو قلت : ظننت زيدًا أو خلتُ زيدًا، ولم تذكر المنصوب الثّاني، لم يجز. كما أنّك إذا ذكرت المبتدأ دون الخبر كان كذلك (...) فهذا هو الفصل بينهما" (المقتصد I، 398).

ومع أنّ فائدة الحشو والوصف واحدة من حيث احتياج الأسماء إليهما حتّى تنتقل من النقصان إلى التمام فإنّ سيبويه قد فرّق بين الحشو والوصف من حيث الإجراء والاستعمال. فجعل الوصف المخبر به عن الموصوف متعلّقا به تابعا له إعرابيا وتصريفيا وقيد الحشو بمجيء الاسم المخبر عنه قبله معرفة[1]. فالوصف كقولك : "مررت بمن صالحٍ، فصالحٍ وصفٌ. وإن أردت الحشو قلت : مررت بمنْ صالحٌ، فيصير صالحٌ خبرًا لشيء مضمر، كأنّك قلت : مررت بمن هو صالحٌ. والحشو لا يكون أبدًا لـ"من" و "ما" إلا وهما معرفة. وذلك من قبل أنّ الحشو إذا صار فيهما أشبهتا الذي، فكما أنّ الذي لا يكون إلاّ معرفة لا يكون "ما"

---

1 نشير في هذا السّياق إلى أنّ النّحاة قد اهتمّوا بعلاقة الصّفة الجارية على الموصوف وضبطوا شروط إجرائها فقد عدّ أبو علي الفارسي الصّفة مثل الموصوف في التعريف والتنكير ونفى وصف المعرفة بالنّكرة ووصف النكرة بالمعرفة لأنّ : الصّفة ينبغي أن تكون الموصوف في المعنى، والنّكرة تدلّ على العموم والشّياع والمعرفة مخصوصة، فمن حيث لم يُجز أن يكون الجميع واحدًا والواحد جميعًا لم يَجُزْ أن يوصف كلّ واحد منهما إلا بما يلائمه وما هو وفقهُ" (المقتصد، II ، 900)

و"من" إذا كان الذي بعدهما حشوًا، وهو الصلة، إلاّ معرفة" (الكتاب II، 107).

وقد ذهب سيبويه إلى تدقيق المقصود من المركّبات الاسمية وبيان الفروق الدّلالية بينها حين ميّز بين ما يفيد التوضيح تصحيحا للمعنى وما يفيد التخصيص وما يتعدّى التوضيح إلى التوكيد. فالمركّب الموصولي يفيد التوضيح لأنّ الذي لا يفيد شيئا بمفرده فهو : "ليس منتهى الاسم وإنّما منتهى الاسم الوصل" (نفسه III، 333). أمّا "نفسه" في قولك : رأيته إيّاه نفسه : "فوصف بمنزلة هو وإيّاه بدلٌ، وإنّما ذكرتهما توكيدًا، كقولك جلّ ذكره : "فسجد الملائكة كلّهم أجمعون" إلاّ أنّ إيّاه بدلٌ والنّفس وصفٌ كأنّك قلت : رأيت الرّجل زيدًا نفسه (...) لأنّك جئت بها توكيدًا وتوضيحًا فصارت كالصّفة" (نفسه، 1، 387 - 388).

نخلُصُ ممّا تقدّم إلى أنّ الموصول الاسمي وصلته عملية تركيبية جزئية كما كان الموصوف والوصف عملية تركيب نحوي يستجيب فيها الوصف إلى شروط إعرابية تصريفية حتّى يكون مخصّصا للموصوف جاريا معه في محلّ إعرابي واحدٍ. وأنّ احتياج الاسم للحشو أو الوصف من قبيل احتياج العامل للمعمول في البنية العاملية والمخبر عنه للمخبر به في البنية الدّلالية.

ولمّا كان الاسم الموصول والاسم الموصوف مخبرا عنهما وكان الحشو والوصف مخبرًا بهما فإنّ المركّبات الاسمية تصبح بدورها فضاء من الفضاءات اللّغوية المختلفة التّي يسترسل فيها المخبر عنه والمخبر به. إلاّ أنّ هذا الفضاء يختلف عن الفضاءات الأخرى لكونها تحليلية وكونه تأليفيا لأنّ إضافة المكوّن الثّاني إلى الأوّل في هذه المركّبات يأتي لتدعيم محلّ الاسم الواحد وتوضيحه.

2.1.1. جريان المضاف إليه على المضاف جريان الشريك على الشريك ونزوله من المضاف منزلة التنوين في الاسم

اهتمّ النّحاة بالأسماء من حيث الإضافة واعتبروا الاسم الأوّل عاملا في الذي يليه ووسموا الأوّل بالمضاف والثّاني بالمضاف إليه على اعتبار أنّ

الإضافة تدلّ على الزّيادة. واعتبروا المضاف والمضاف إليه بمنزلة الاسم الواحد حيث يتنزّل المضاف إليه عندهم من المضاف منزلة التنوين من الاسم. وقد وصفنا جريان المضاف إليه على المضاف بجريان الشريك على الشريك بناء على ما يضطلع به المضاف إليه في علاقته بالمضاف. فإذا كان الوصف والتوكيد والحشو مفاهيم جارية على توضيح ما قبلها أو تخصيصه أو توكيده فإنّ المضاف إليه في الإضافة المعنوية خاصّة يجري على التخصيص والتوضيح. ولذلك اعتبر سيبويه احتياج المضاف إلى المضاف إليه كاحتياج الاسم الموصول إلى صلته فالمضاف إليه من الاسم الأوّل : "بمنزلة الوصل من الذّي إذا قلت : الذي قال وبمنزلة التنوين في الاسم" (الكتاب، II، 240). وذهب ابن يعيش إلى أنّ المضاف لا يفيد في الإضافة اللاّزمة : "إلاّ بذكر المضاف إليه" (شرح المفصّل، II، 131) وهذا المعنى يوجب أن يكون المضاف إليه بمنزلة الصلة من الموصول (نفسه).

ومن الملاحظ أنّ المضاف والمضاف إليه عملية تركيبية جزئية كما كان الموصوف والصفة إلاّ أنّ الوصف يختلف عن المضاف إليه من حيث خصائصه التصريفية والإعرابية فهو يتبع الموصوف ويجري مجراه أمّا المضاف إليه فيكون مجرورًا.

ولئن ميّز النّحاة بين المركّبات الاسمية من حيث خصائصها الدّلالية والإعرابية والتّصريفية حين جعلوا الوصف مفيدًا للتخصيص والمضاف إليه علامة التعريف كما كان التنوين علامة التنكير فقد أرجعوا علاقة المكوّن الأوّل بالمكوّن الذي يليه في تلك المركّبات إلى علاقة العامل بالمعمول في البنية العاملية.

وإذا كنّا قد بيّنا صلة المركّب الموصولي والمركّب النعتي بالبنية العاملية في العنصر المتقدّم فإنّنا نشير إلى أنّ المركّب الإضافي جار مجراهما من حيث تضمّنه معنى العمل. فإذا كان المعنى المتحقّق بالإسناد مقتضيا تعلّق المعمول بالعامل واحتياج العامل إلى معموله فإنّ

الفائدة الحاصلة من الإضافة متوقّفة على ضمّ المضاف إليه إلى المضاف. فقد ذكر أبو العباس المبرّد في باب الإضافة المعنوية لزوم الإضافة للظّرف بقوله : إنّما لزمت هذه الظروف الإضافة (وهو يعني بها فوق وتحت وأمام وقدّام وخلف ووراء وتجاه وحذاء وحذة) لعدم إفادتها مفردة ألا ترى أنّك إذا قلت : جلست خلفا فالمخاطب يعلم أنّ كلّ مكان لا بدّ أن يكون خلفًا لشيء فإذا أضفته عرف وحصل منه فائدة" (ن. شرح المفصّل، II، 127).

وقد جعل الكوفيون المضاف إليه من المضاف بمنزلة الفعل من الاسم في تعليلهم لزوم الإضافة. فقد قالوا : "إنّما لزمت الإضافة لأنّها تكون أخبارًا عن الاسم كما يكون الفعل خبرًا عن الاسم إذا قلت : "زيد يذهب ويركب" (نفسه).

ولمّا جعلوا المضاف إليه من المضاف بمثابة الفعل من الاسم من حيث كونه خبرًا عنه فإنّ المضاف إليه يصير عندهم خبرا عن المضاف ويسدّ عند ابن يعيش : " مسدّ الفعل ويدلّ عليه" (نفسه).

وعلى هذا الأساس فإنّنا نرجع المركّب الإضافي إلى البنية الدّلالية الّتي أرجعنا إليها الجملة باعتبارها بنية عاملية حيث يكون المضاف مخبرا عنه والمضاف إليه مخبرا به خاصّة وأنّ ابن السّراج قد اعتبر الظرف الزّماني والمكاني كالصّفة المحتاجة إلى مظروفها ليتمّ الاسم" (الأصول، I، 240).

وقد أوّل المنصف عاشور الإضافة المباشرة بنوعيها المعنوية واللّفظية على أساس الإسناد والنسبة بين طرفيها. فعدّ التركيب "فوق الجبل" مكافئا للجملة "اعتلى الجبل" أو الجملة "صعد الجبل". وعدّ يوم الأحد بمثابة "يوم مسمّى بالأحد" أو "اليوم سُمّيَ بالأحد". ومثّل للإضافة اللّفظية بنماذج من قبيل "قراءة زيد" و "قارئ الكتاب" واعتبر الأوّل مكافئا لـ "أنْ قرأ زيدٌ" والثّاني مكافئا لـ " من قرأ الكتاب" وانتهى إلى تشبيه الإضافة بالجملة المختزلة (ن.2004، 618 - 619).

فإذا كانت مختلف الملاحظات المذكورة تؤكّد مشابهة المركّب الإضافي للبنية العاملية واشتراكه معها في البنية الدّلالية فإنّنا نشير إلى أنّ المركّب الإضافي يمثّل صورة تأليفية يسترسل في فضائها المخبر عنه والمخبر به كما كانت البنية العاملية صورة تحليلية لمكوّني الشّكل.

وبما أنّ المخبر عنه والمخبر به بنية دلالية جارية في صور تحليلية وأخرى تأليفية فإنّ عودتها بانتظام في النصوص والجمل والمركّبات يجعلها خيطا رابطا بين مختلف المستويات المذكورة ويؤكّد حركيتها كما ستيدعّم في الفقرات الموالية.

2.1. استرسال "المخبر عنه والمخبر به" في المركّبات الحرفية

افترضنا فيما تقدّم جريان المخبر عنه والمخبر به في المركّبات الاسمية وانتهينا إلى الاستدلال على صحّة الافتراض، ونفترض في هذا العنصر جريان مكوّني الشكل في المركّبات الحرفية لأنّنا نقدّر أنّ هذا النّوع من المركّبات يتضمّن بدوره نواة عاملية معنوية بالنّظر إلى ما حدّث به النّحاة عن الحروف الواقعة في موضع المكوّن الأوّل من المركّب كحروف المعاني والموصولات الحرفية وغيرها من الحروف.

وسنعمل على اختبار ما افترضناه في المركّبات الحرفية بالجرّ. وهي مركّبات تتكوّن من جزأين يسمّى الأوّل جارًّا والثّاني مجرورًا بالأوّل. وقد علّل الزمخشري سبب وجود المركّب الذي يكون رأسه حرفا بدلالة الحرف على معنى في غيره ومن ثمّ "لم ينفكّ من اسم أو فعل يصحبه" (شرح المفصّل، ج 8، 2). ووصف سيبويه المركّب الحرفي بالجرّ ضمن باب الجرّ وميّزه من المركّب الاسمي بالإضافة الذي يشترك معه في كون الثّاني يكون مجرورًا بالأوّل. فبيّن أنّ الجرّ في المضاف إليه تحدثه الأسماء والظروف والحروف. وفصل الحروف من الأسماء والظروف العاملة حين وصفها بأنّها شيء ليس باسم ولا ظرف ومثّل لعملها فيما بعدها بـ : "مررت بعبد الله، وهذا لعبد الله وما أنت كزيدٍ (...) ومنْ وفي ومذ وعن وربّ وما أشبه ذلك. وكذلك أخذته عن زيد وإلى زيد" (الكتاب، I، 419 - 420).

وقد حدّث النّحاة عن الفائدة التّي يسندها الحرف في التّركيب بداية من حدّه فقد عدّوه دالاً على معنى في غيره ووصفوه بكونه "موجدًا لمعناه في لفظ غيره"وجعلوه مبهما كالاسم (الهيشري، الإبهام : معناه وتفسيره، حوليات الجامعة التونسية، عدد 36،1995). وشبّهه الرّضى بكونه : "كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدلّ على أنّ في ذلك الشيء فائدة، فإذا انفرد عن ذلك الشيء بقي غير دالّ على معنى أصلا" (شرح الكافية،I، 37).

وقد أشار السّيوطي إلى أنّ دلالته على معناه في غيره لا يعني خلوّه من المعنى. فهذا : " لا يقول به عاقل إذ لا يختلف الجميع في أنّ في تدلّ على "الاحتواء" وهل تدلّ على الاستفهام. و "منْ" تفيد ابتداء الغاية وإلى تفيد انتهاء الغاية" (الأشباه والنّظائر، II، 72).

وعلى هذا الأساس فإنّ الجار يعمل في المجرور معنويا بإسناد فائدة ويعمل فيه نحويا بخفضه. فتكون علاقته بما بعده شبيهة بعلاقة العامل بالمعمول. فالفاعل يرتفع بالفعل والمضاف إليه يجرّ بالجارّ فيخصّصه بمعناه الإفرادي. وقد ذكر الرّضي أنّ الظرف والجار والمجرور لا يجيء بعد هما ضمير منصوب بهما لكونهما : "قائمين مقام الفعل اللاّزم" (شرح الكافية، 3، 35). وهذا التصوّر يجعل الجارّ والمجرور قائمين مقام الفعل اللاّزم وفاعله لا يجاوزانه.

إلاّ أنّنا نلاحظ أن اعتباره المركّب الحرفي بالجرّ مكافئا للفعل اللاّزم لا يعني أنّ المجرور يتنزّل من الجار دائما منزلة الفاعل من الفعل لأنّ الجار يكون في تصوّر النحويين قائما مقام الجملة لا مقام العامل في الجملة. فقد ذكر ابن يعيش أنّ حروف المعاني "جمع جيء بها نيابة عن الجمل ومفيدة معناها من الإيجاز والاختصار" (شرح المفصّل، 7 - 8).

وعليه فإنّ الجار والمجرور يكونان بمثابة المسند والمسند إليه ويكون الحرف متضمّنا المسند والمسند إليه كما سيتّضح في الفقرة المتعلّقة بجريان المخبر عنه والمخبر به في أصغر الوحدات النّحوية.

ولمّا كانت العلاقة بين الجار والمجرور شبيهة بالعلاقة الإسنادية من حيث انخزال الثّاني إلى الأوّل وحصول الفائدة بهما فإنّه يمكن تأويل تعلّق المجرور بالجار على أساس واحد هو المعنى المتحقّق بالإسناد. ففي المركّب الحرفي بالجرّ فائدة معنوية تتحقّق بإسناد الجارّ إلى المجرور وإضافته إليه. فإذا قلت "به داءٌ" فالمعنى التصق به داء وإذا قلت مررت به، فالمعنى أنّك ألصقت المرور بمكان يقرب منه (ن. شرح الكافية، 4، 258). وإذا قلت : زيد في القسم فالمعنى زيدٌ موجود في القسم أو يوجد به.

فالمركّب الحرفي بالجرّ يحقّق فائدة معنوية دلالية في نظر النّحاة. فهو يقتضي ما بعده اقتضاء الاسم النّاقص ما بعده حتّى يصير تامّا. وقد اعتمد النّحاة مفهوم العلّة لتفسير خصائص العناصر اللّغوية وإرجاع بعضها إلى البعض الآخر حملا على الأصل أو على المشابهة أو حملا على النقيض وما إلى ذلك من العلل. فالمركّبات الحرفية شبيهة بالمركّبات الاسمية وتتنزّل من الأبنية الإسنادية العاملة منزلة الفرع من الأصل. فإذا كان الاسم المضاف يعمل الجرّ في المضاف إليه فإنّ الجارّ يعمل الجرّ في المضاف إليه فيصير به مجرورًا كما كان الفاعل مرفوعا بالفعل في البنية العاملية. وإذا كان مرور الاسم من النقصان إلى التّمام متوقّفا على ما بعده في المركّبات الاسمية وكان الفاعل من تمام الفعل في البنية العاملية فإنّ حصول الفائدة من الحرف متوقّف على الاسم الواقع بعده لأنّ معناه في غيره.

ولمّا كان المضاف إليه يتنزّل من المضاف منزلة التنوين وكان الحشو في المركّب الموصولي المكوّن الذي به يكمل الاسم فإنّ المجرور به يكمل الحرف ويصير مؤهّلا لملء محلّ إعرابي في بنية الجملة كما في قولك : "زيد في القسم" حيث يكون المركّب الحرفي بالجرّ خبرًا عن زيد لأنّه قد صار كاملا بعد أن كان ناقصًا. ويكون عمل الجارّ في المجرور شبيها بعمل الفعل اللاّزم في الفاعل دون الفعل المتعدّي لأنّ الجارّ

يتطلّب معمولا واحدًا مجرورا به كما كان الفعل اللاّزم متطلّبا معمولا واحدًا مرفوعًا لا يتعدّاه إلى غيره من المعمولات شأن الفعل المتعدّي.

فالمركّب الحرفي بالجرّ يتضمّن قياسا على مشابهته للبنية المتحقّقة بالفعل اللاّزم وفاعله معنى المخبر عنه والمخبر به وهما يجريان فيه كما كانا جاريين في غيره من العناصر اللّغوية تحليلية كانت أم تأليفية.

2. جريان "المخبر عنه والمخبر به" في المفردات اللّغوية لتضمّنها معناهما اشتقاقيا ودلاليا

غرضنا من هذا العنصر متابعة أهمّ خصائص المخبر عنه والمخبر به ونعني بذلك حركيته الدّالة على استرسالة في مختلف العناصر اللّغوية. وإذا كنّا قد اختبرنا حركية الشكل في الأبنية والمركّبات النّحوية فإنّنا نعمل في هذا العنصر على اختبار تلك الحركية في المفردات اللّغوية.

ورغم كون النّحاة يجمعون تحت مفهوم المفردة ما كان من قبيل الفعل والاسم والحرف فإنّنا نقصد من المفردة اللّغوية في هذا الباب الأسماء والحروف دون الأفعال لأنّ النّحاة يعتبرون الأفعال جملا ويعدّونها أبنية عاملية. ولذلك ذكرنا في موضع متقدّم أنّ سيبويه لم يعرّف الفعل وإنّما حدّث عن جريانه في التّركيب والعمل النّحوي.

فاعتبارهم الفعل مفردة لا يتعدّى مجرّد التصنيف اثناء تمييزهم بين مختلف أقسام الكلام. فإذا حدّثوا عن المعنى المتحقّق به عدّوه بنية عاملية تامّة الفائدة.

وإذا كنّا قد بيّنا تضمّن المركّبات النّحوية لبنية المخبر عنه والمخبر به الدّلالية باعتبار أنّ تركّب عنصرين يحقّق فائدة ما شبيهة بالفائدة الحاصلة من تركّب العامل بالمعمول فإنّنا نشير إلى أنّ الأسماء المشتقّة والحروف عاملة كانت أم مهملة من المفردات اللّغوية المتضمّنة لمعنى المخبر عنه والمخبر به اشتقاقيا ودلاليّا. فهي تختزل نواة إسنادية معنوية

على الأقلّ. ولذلك ذهبوا إلى مراجعة مفهوم "المفردة" فالمفرد من الأسماء والأفعال والحروف لا يعني قيامه على معنى مفرد دائما. فالإفراد يخصّ الكلمة من حيث العدد ولا يخصّها دائما من حيث المعنى.

ومن المفيد الإشارة إلى أنّ اهتمامنا بالمخبر عنه والمخبر به في المفردات اللّغوية أساسه تفسير كيفية جريان النظام النّحوي وإبراز مدى تغلغل مفهوم العمل في النّظرية النّحوية رغم إقرارهم بأنّ المقصود الأهمّ من علم النّحو : " معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب" (شرح الكافية I. 30).

1.2. تضمّن الأسماء المشتقّة معنى المخبر عنه والمخبر به لقيامها على الموصوف والصّفة

تُعدّ الأسماء من المفردات اللّغوية المركّبة معنويا. فهي تتميّز بعدد من الخصائص التصريفية الدّالة على تركّبها إذ يكون الاسم مفردًا ومثنّى وجمعا ويختلف الاسم المثنّى عن المفرد بإضافة جزء إلى المفرد يفيد معنى العدد ويميّزه عن صيغته الأولى.

ويكون مؤنّثا ومذكّرا ويكون نكرة أو معرفة حيث يحدث التنكير معنى ويحدث التعريف معنى وذلك المعنى حصل بإسنادهما إلى بقية أجزاء الاسم.

فالمعنى الذي يسنده التنوين إلى الاسم التنكير والمعنى الذي تسنده الألف واللاّم إلى الاسم التعريف لكونها موضوعة لتعيين الذّات المدلول عليها" (شرح الكافية،I،39). فهي تضيف معنى التعريف إلى المعاني الحاصلة فيه فتخرجه من الإبهام إلى التعيين (ن.الفرق بين الإبهام والتعيين عند الهيشري ضمن الإبهام : معناه وتفسيره) فتكون بمثابة العامل ويكون الاسم المعرّف الواقع بعدها معمولا لذلك العامل. إذ تعمل الألف واللاّم في الاسم فتخرجه من التنكير إلى التعريف والتخصيص.

وبالعودة إلى مختلف أنواع التصنيفات التّي صنّف على أساسها النّحاة الأسماء فإنّه يمكننا أن نؤوّل تضمّن الاسم في كل تصنيف من تلك

التصنيفات معنى المخبر عنه والمخبر به وسنؤكّد في هذا العنصر انخزال مكوّني الشكل في صورة الاسم بمعالجتنا الأسماء المشتقّة كاسم الفاعل واسم المفعول والصّفة المشبّهة وصيغة المبالغة والاسم المنسوب وغيرها من الأسماء.

وتعتبر أسماء الفاعلين والمفعولين والصّفات المشبّهة وصيغ المبالغة كلّها من الصّفات. وقد عدّ النّحاة هذا النّوع من الأسماء متّصلا بالفعل من جهة الاشتقاق. إذ يوجد بينه وبين الفعل تعلّق من جهة اللّفظ ومن جهة المعنى[1]. ولا يعني اتّصالها بالأفعال أنّها مشتقّة منها على رأي الكوفيين. فالأسماء المشتقّة : "أفعال في صورة أسماء" (عاشور، 2004،672). وقد عدّها ابن يعيش كذلك حين وصف اسم الفاعل بكونه "جاريا مجرى الفعل في اللّفظ والمعنى" (شرح المفصّل، 6،68). وجعله الزّمخشري جاريا على :يفْعَلُ من فعله" (نفسه). فهو اسم في اللّفظ وفعل في الحكم والتقدير.

ويدلّ هذا الصّنف من الأسماء كما يدلّ الفعل ، على الحدث وعلى الزّمن إذ يفيد الماضي والحال والاستقبال ويعمل عمل الفعل في الحال والاستقبال إذا كان منوّنا أو فيه الألف واللاّم (شرح المفصّل، 6،68) ولا يعمل فيما مضى لأنّه : "فرع على الفعل فلا يقوى قوّته لأنّ مراتب الفروع بعد مراتب الأصول" (المقتصد، I، 508).

ورغم أنّ مختلف الملاحظات المذكورة تبرز خصائص اسم الفاعل العاملية من حيث وجوده في التركيب ومشابهته الفعل في العمل فقد عدنا إليها في هذا الموضع بتفسير تضمّن هذه الأسماء معنى الأحداث. فاسم الفاعل كغيره من الصّفات يتضمّن ثنائية الموصوف والصّفة لأنّ الصّفات : "إذا ذكرتها مجرّدة فلا بدّ فيها من الدّلالة على الذّات مع المعنى المتعلّق بها وكذا إذا ذكرتها مع متبوعاتها، لأنّ معنى "ضارب"

---

1 يمكن العودة إلى هذا التصوّر مفصّلا ضمن الباب الرابع من رسالة شكري السّعدي : "الحدث في اللّغة العربية، بحث في الأسس الدلالية للبنية النّحوية".

ذو ضرب ولا شكّ أنّ معنى ذو "ذات" ومعنى "ضرب" معنى في تلك الذّات" (شرح الكافية، 3 413).

فالاسم الصّفة هو بتقدير موصوف وصفة ما دامت الصّفة تقتضي موصوفا ما (ن. في هذا الإطار ما ذكره ابن حمّودة بخصوص تحديد دلالة الصّفة، 269،2004). فاسم الفاعل يدلّ على الحدث ومحقّقه وكذلك الصّفة المشبّهة فمعنى "طويل" عند الرّضى دالّ على معنين : "أحدهما قائم بالآخر". وهما صفة فيها معنى الثبوت وموصوف. وتسمّى صيغة المبالغة كذلك لتضمّن صفتها معنى المبالغة مع موصوف. ويقوم الاسم المفعول على موصوف وصفة ينخزلان فيه كما انخزلا في غيره من المشتقّات. ويقترن الاسم المنسوب من حيث ازدواجه بالدّلالة الإعرابية وقد بيّن المنصف عاشور مشابهة بنيته للبنية الإعرابية العاملية (ن. 2004، 164). فهو دالّ على صفة مخصوصة لموصوف ناقص التعيين. وهو لا يختلف من هذه النّاحية المعنوية عن سائر الصّفات.

فالصّفات بهذا الاعتبار مفردة لفظا ومركّبة معنى لقيامها على موصوف وصفة شبيهين بالعامل والمعمول في البنية العاملية. فالموصوف ذات مخبر عنها والصّفة مخبر بها عن تلك الذّات. فتفرّع الصّفات إلى موصوفات وصفات يجعلها متضمّنة دلاليا المخبر عنه والمخبر به كما يتّضح من النّماذج التالية :

1- قاتلٌ = اسم فاعل

[+ ذات] [+ حدث]

(موصوف) (صفة)

مخبر عنه مخبر به

خبر من جهة المعنى عن موصوف قام بحدث القتل.

2- مقتولٌ = اسم مفعول

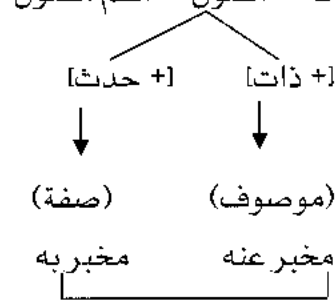

خبر من جهة المعنى عن موصوف قام بحدث القتل.

خبر من جهة المعنى عن موصوف وقع عليه حدث القتل.

3- طويل = صفة مشبّهة

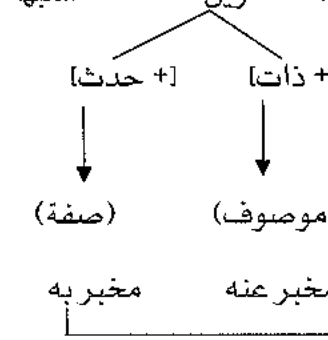

خبر من جهة المعنى يدلّ على ثبوت الصفة في الموصوف.

إنّ تضمّن الأسماء المشتقّة معنى المخبر عنه والمخبر به يعود إلى اقتران الدّلالة على الصّفة في هذه الأسماء بضرورة افتراض موصوف يكون مخبرا عنه بها. فالأسماء عامّة والأسماء الصّفات خاصّة مفردات لغوية تختزل بنية المخبر عنه والمخبر به من جهة المعنى. وهذا التصوّر نفسّر به تعاملهم مع الأسماء من جهة دلالتها اللّفظية ودلالتها الإعرابية. ونؤكّد به درجة تجريدهم للظّواهر اللّغوية وتعاملهم مع خصائصها المعجمية والتصريفية والاشتقاقية تعاملا إعرابيا يراعي مفهوم العمل الذي انبنت عليه النّظرية النّحوية.

2.2. اعتبارهم الحروف نائبة عن الجمل يجعل مضمونها النّحوي متضمّنا بنية المخبر عنه والمخبر به الدّلالية

انتهينا فيما تقدّم إلى أنّ الاسم مفردة لفظا ومركّب معنى. ونفترض في هذا السّياق تركّب الحروف بتضمّنها دليلا على الموصوف رغم أنّ معناها في غيرها. ويمكن أن نؤكّد مشروعية ما افترضناه بالنّظر إلى اعتبار النّحاة أنّ الحروف نائبة عن الجمل متضمّنة معناها. فهي تختزل الفعل باعتباره أقوى العوامل والجمل باعتبارها من أكبر الوحدات النّحوية. ولذلك عدّها المنصف عاشور : "من أشدّ العلامات نقصانا وأشدّها احتياجا إلى الغير وأقواها دلالة واختزالا" (2004، 432).

وقد بيّن الأنباري تضمّن الحروف العاملة معنى الفعل والفاعل فذكر أنّ معنى : "إنّ، وأنّ" حقّقت ومعنى كأنّ شبّهت ومعنى لكنّ استدركتُ ومعنى ليت تمنّيت ومعنى لعلّ ترجيت" (الإنصاف،I،178) وأنت في كلّ ذلك تلاحظ تضمّن هذه الحروف نواة عاملية مضمرة تؤكّد مشابهتها الأفعال واختصارها الجمل.

ولم يكن حديثهم عن الحروف مقصورًا على العاملة منها وإنّما اهتمّوا بالمهملة أيضا فاعتبروا ألف الاستفهام بدلاً من "أستفهم" و "يا" بدلا من أدعو أو أنادي وإلاّ تدلّ على أستثني و "ما" تدلّ على أنفي... فكأنّ الحروف تختزل بنية المخبر عنه والمخبر به وتختصرها وهي أصغر الوحدات النّحوية. ونردّد في هذا الإطار ما ذكره ابن يعيش عن حروف المعاني من أنّها :" جمع جيء بها نيابة عن الجمل ومفيدة معناها من الإيجاز والاختصار" (شرح المفصّل، 8،7).

فالحروف تتضمّن بدورها المخبر عنه والمخبر به في صورة تأليفية ممّا يجعل الفائدة الحاصلة منها ومن المركّبات النّحوية مشروطة بالنّواة العاملية المضمرة كما كانت متوقّفة في الجمل باعتبارها صورًا تحليلية على النّواة العاملية مضمرة كانت أ و مظهرة.

خلاصة الباب الثّالث

انتهينا في هذا الباب إلى الاستدلال على حركية المخبر عنه والمخبر به واسترسالهما في صور تأليفية وأخرى تحليلية. وقد أفضى بنا ذلك إلى

إبراز منهجهم في تفسير الظواهر اللّغوية. فقد أرجعوا المفردات اللّغوية والمركّبات النّحوية إلى بنية الجملة باعتبارها بنية عاملية ولم يقطعوا بينها. فتحقّق المعاني عندهم مشروط بنواة نحوية عاملية سواء أكانت العناصر اللّغوية تحليلية أم تأليفية. ولذلك عدّوا المفردات اللّغوية مفردة من حيث اللّفظ ومركّبة من جهة المعنى تركّبا يسمح لها باختزال الجمل واختصارها.

وقد قاسوا بناء على مشابهة الأبنية التأليفية الأبنية التحليلية بنية على أخرى فجعلوا العلاقة بين الأبنية النّحوية علاقة أصل بفرع واعتبروا البنية التحليلية أساس التركيب الذي يحقّق المعنى المتحقّق بالإسناد ظاهرًا كان أو مضمرًا. وجعلوا المركّبات النّحوية بمختلف أنواعها بمنزلتها حين قاسوا حاجة المكوّن الأوّل إلى المكوّن الذي يليه على حاجة العامل إلى المعمول.

كما بيّنوا أنّ تمام الفائدة في المفردات والمركّبات النّحوية تمكّنها من الاستقلال التركيبي وتؤهّلها لملء محلّ إعرابي في البنية العاملية فيصبح تمام البنية التحليلية عندهم متوقّفا على تمام البنية التأليفية توقّف الاسم النّاقص على المكوّن الذي يليه حتّى يكمل.

ولا شكّ أنّ النّظر في آراء النّحاة فيما يتعلّق بصلة المفردات والمركّبات بالجمل وتوقّف الجمل على المفردات والمركّبات لملء محلاّتها الإعرابية وحصول الفائدة من الكلام يؤكّد لدينا أنّهم يجمعون على عدم الفصل بين المسائل اللّغوية ويرجعون بعضها إلى البعض الآخر باعتمادهم مبدأ التعليل والتأويل.

خاتمة القسم الثّاني

اهتممنا في هذا القسم بالمخبر عنه والمخبر به في النّظرية النّحوية انطلاقا من فرضيات عمل استخلصناها من تعاملنا مع الثنائيات النّحوية المشابهة لها في الدّراسات اللّسانية القديمة والحديثة وأهمّها :

- اعتبارهم الفعل رأسا معجميا يوزّع الأدوار الدّلالية في بنية الجملة.

- اعتبارهم البنية العاملية [فا ف مف] بنية كلية تصلح لتمثيل مختلف الأبنية العاملية في الأنحاء الخاصّة أو النّووية.

- اعتبار بعضهم "**الرّأس والمخصّص**" علاقة موغلة في التجريد يصحّ إطلاقها على المفردات والمركّبات النّحوية بمختلف أنواعها بما في ذلك الجمل.

- اعتبارهم العنصر الأوّل في الرّتبة مخبرا عنه سواء أكان مرفوعًا أم غير مرفوع.

وقد جعلنا من هذه الفرضيات وما أفضت إليه من صعوبات في الدّراسات اللّسانية، كصعوبة تفسيرهم رافع الاسم المسند إليه الواقع في محلّ رفع ، منطلقنا في تقييم النّظرية النّحوية وتفسير منهج النّحاة في التّعامل مع "المخبر عنه والمخبر به" وما يثيرانه من قضايا تتعلّق بالإعراب والعمل النّحوي.

ولم نقصد من وراء ذلك المقارنة بين ما توصّلت إليه اللّسانيات في التعامل مع المفاهيم النّحوية المتشابهة وما بلغه النّحاة من درجة في تجريد هذه المفاهيم وتعليل ما يحدث بينها من صلات. وإنّما كنّا مدفوعين إلى تأكيد وجاهة النّظرية النّحوية في علاقتها بالنّظريات اللّسانية والحدّ من غلوّ بعض المواقف التّي يدّعي أصحابها الكليّة لنظرياتهم.

ونظرا لما تمثّله آراء النّحاة الصّادرة عن حالة الرّفع من دور في إبراز خصائص الأخبار فقد خصّصنا الباب الأوّل لحالة الرّفع في العربية وعلاقتها بالحالات الإعرابية الأخرى فانتهينا إلى أنّ الرّفع حالة إعرابية أولى وهي حالة نفسية دلالية مشروطة بمقاصد المتكلّم في علاقته بمخاطبه. وقد أدّى ذلك إلى اعتبار الإخبار عن شيء ما رفعا مطلقًا ينجز في صور مختلفة. وبيّنا في الأثناء خصائص المخبر عنه والمخبر به الدّلالية والتداولية فبدا لنا شكلا موغلا في التجريد وعلاقة بين أوّل وثانٍ تسيطر على مختلف الأبنية النّحوية المنجزة وتشدّها إليها.

وخصّصنا الباب الثّاني للإسناد في "الكتاب" من حيث هندسته وكيفية دراسته فاهتممنا بالأشكال النّحوية المشابهة للمخبر عنه والمخبر به وبيّنا تفاوتها في سلّم التّجريد النّحوي واسترسال الشّكل الأكثر تجريدا في الأشكال النّحوية الأقلّ منه. وبيّنا أيضا أهميّة مفهوم العامل عند سيبويه ودوره في تحقيق الأبنية العاملية. وحدّدنا نوع العلاقة بين العوامل اللّفظية والعامل المعنوي انطلاقا ممّا حدّث به سيبويه عن خصائص تلك العوامل. وانتهينا إلى تأكيد أهميّة العامل المعنوي في النّظرية النّحوية انطلاقا من الدّور الذي خصّوه به في التفسير والتعليل.

وقد عالجنا في الأثناء هندسته الأبنية النّحوية وبيّنا ما يشدّ بعضها إلى البعض الآخر من علاقات. وانتهينا إلى تأكيد علاقة الإسناد بالإجراء والاستعمال في إطار إبراز خصوصية النّظرية النّحوية وتأكيد منزلة المتكلّم والمخاطب فيها.

أمّا الباب الثّالث فقد خصّصناه لصور تحقّق المخبر عنه والمخبر به في إطار اختبارنا صفات الشّكل الدّلالية وتدعيمها وقد اتّضح لدينا من خلال تأويلنا بعض التصوّرات النّحوية أنّ المخبر عنه والمخبر به شكل نووي مسترسل في مختلف العناصر اللّغوية في صور تحليلية وأخرى تأليفية. وقد عالجنا في الأثناء موضع الفائدة من الكلام فبدا متعلّقا بمقاصد المتلكّم في علاقته بمخاطبه.

وقد يسّرت لنا العودة إلى صور تحقّق المخبر عنه والمخبر به تبيّن منهج النّحاة في التّعامل مع الظّواهر اللّغوية وتفسيرها. فقد علّلوا المعاني النّحوية على أساس المشابهة فردّوا الفروع إلى الأصول في البنية العاملية وأجروا المفردات والمركّبات النّحوية على الأبنية العاملية كما أجروا ما يحدث بين الأبنية العاملية من علاقات مجرى البنية العاملية الواحدة. فتمكّنوا تبعا لذلك من تقريب المسافات المحليّة بين الأبنية الإعرابية والدّلالية وتقليصها.

الخـــاتـمـــة العامّة

سعينا في ما تقدّم من الأبواب والفصول إلى دراسة "المخبر عنه والمخبر به" في النّظرية النّحوية. وبما أنّ هذه الثّنائية وما تفضي إليه من ثنائيات قريبة منها تحتلّ مركز الصّدارة في مشاغل الدّرس اللّساني الحديث فقد عدنا إليها في اللّسانيات بحثا عن فرضيات عمل نعالج بها المسألة في التّراث النّحوي فإذا بنا نلاحظ تعدّد المداخل وتباين المقاربات اللّسانية المعالجة للمفاهيم النّحوية المتشابهة فصار ما كان من قبيل المقدّمات النّظرية قسما قائما بذاته أتبعناه بقسم ثان خصّصناه للمخبر عنه والمخبر به وما يطرحه من قضايا في التراث النّحوي.

وقد حرصنا في غضون هذه الدّراسة كلّما تناولنا فصلا من الفصول أو بابا من الأبواب أن نستخلص بعد الوصف والتّحليل جملة من الملاحظات توجز أهمّ النتائج الجزئية الحاصلة نذكر أهمّها :

1- يمثّل "المخبر عنه والمخبر به" بالنّظر إلى ما نستنتجه من أراء النّحاة كيانا مجرّدا شأنه في ذلك شأن المفاهيم النّحوية المشابهة له. ويتّسم هذا الكيان بعدد من الخصائص تؤهّله لاختزال جملة من المعاني النّحوية التّي تمتدّ من الحرف باعتباره أصغر الواحدات النّحوية إلى الجمل وما ينشأ بينها من علاقات نحوية.

2- إنّ اشتراك الثنائيات النّحوية المشابهة للمخبر عنه والمخبر به في معنى التّجريد لا يعني تكافؤها فيه. فالمخبر عنه والمخبر به أكثر منها تجريدًا وأفقر منها دلالة وهي أقلّ منه تجريدًا وأثرى دلالة.

3- إنّ فقر المخبر عنه والمخبر به دلاليا يجعلهما ثنائية موسومةً بالتّمام موغلة في التجريد. فهي علاقة بين أوّل وثان تسيطر على مختلف الأبنية النّحوية المنجزة وتشدّها إليها. فيكون المخبر عنه بهذا الاعتبار عنصرا لغويا - بقطع النّظر عن القسم الكلامي الذي ينتمي إليه- يصوّر منوالا وصفيا تفسيريا اعتمده النّحاة للسيطرة على مختلف الظواهر والمعطيات اللّغوية.

4- تمثّل عملية الإخبار عن شيء ما رفعًا مطلقًا ينجز في صور مختلفة فيكون المخبر عنه بذلك مرفوعًا وغير مرفوع وهو مع ذلك في محلّ رفع دلاليا.

5- إنّ "المخبر عنه والمخبر به" ثنائية دلالية يلجأ إليها المتكلّم لإيجاد المعاني فهو العامل الحقيقي وألفاظه تتحوّل إلى عوامل ومعمولات على سبيل المجاز لا الحقيقة.

6- تنتظم الأشياء في النّفس على أساس ثنائية المخبر عنه والمخبر به ويقع التعبير عنها على اساس تلك الثنائية فيكون مرورها من الملكة إلى الإنجاز مرورا من الإضمار إلى الإظهار ومن التّمام إلى النّقصان.

7- يُعدُّ الإضمار والإظهار عند سيبويه مفهومين نموذجين يحدّدان طبيعة العلاقة بين العوامل النّحوية وما تحقّقه من أبنية لغوية. فإظهار عامل معنوي معناه إضمار عامل لفظي وإظهار عامل لفظي معناه إضمار عامل معنوي ويترتّب على تعاقب العوامل النّحوية على أساس الإضمار والإظهار أنّ الأبنية اللّغوية المتركّبة بها تتعاقب بدورها على ذاك الأساس. إذ يفضي إظهار بنية لغوية قائمة على عامل معنوي إلى إضمار بنية لغوية قائمة على عامل لفظي وهكذا.

8- يختلف "الابتداء" عن العوامل اللّفظية بكونه يحقّق المعنى ولا يتحقّق باللّفظ. أمّا العوامل اللّفظية فهي ألفاظ على معان. وهو ما يجعل البنية النّحوية عندهم بنية معنوية لا مجرّد سلسلة لفظية. بمعنى أنّه إن وُجدت البنية النّحوية كان معناها.

9- يدخل الإضمار والإظهار عندهم في علاقة جدلية مع المقام فيكون إضمار العامل مشروطا بإظهار المقام وفي مقابل ذلك فإنّ إظهار العامل يؤدّي على إضمار المقام.

10- إنّ المفاضلة بين الجمل الاسمية والجمل الفعلية من حيث اعتبار الأولى أصلا والثّانية متفرّعة عنها لا يلغي أهمّيتها في التخاطب.

فالعلاقات الإسنادية والمحلاّت الاسمية جارية في الجمل الفعلية جريانها في الجمل الاسمية وأنّ المتكلّم يسبق كلامه في مختلف أنواع الجمل وهي دليل عليه.

11- إنّ استرسال الأشكال النّظرية المجرّدة بعضها في البعض الآخر كاسترسال الشكل (ف فا) في الشّكل (ف فا مفا) من خلال تعدّي الفعل اللاّزم إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه وإلى الزّمان وإلى ما اشتقّ من لفظه اسما للمكان وإلى المكان يجعل الأبنية النّحوية في تصوّر النّحاة أبنية دلالية متحرّكة وليست أبنية سكونية.

12- تكوّن العلل في النّظرية النّحوية العربية نظاما تفسيريا اعتمده النّحاة لمعالجة مختلف الدّلالات والمعاني النّحوية.

هذا أهمّ ما أمكن بلوغه في هذا العمل المتعلّق بالبحث في "المخبر عنه والمخبر به" في العربية وقد رمنا من خلاله قراءة جوانب من التّراث النّحوي استنادًا إلى فرضيات عمل استقيناها من الدّراسات اللّسانية القديمة والحديثة قصد تحديد منزلة هذه النّظرية من النّظريات اللّسانية وتأكيد ما بلغته من تماسك لا في مستوى الوصف والتقعيد فحسب وإنّما في القدرة على التعليل والتفسير أيضا.

ثبت لأهمّ المصطلحات الأعجمية المستعملة في البحث[1]

-A-

- ablatif : - مفعول يفيد انتهاء الغاية
- actant (s) : - معمول/معمولات
- accusatif : - منصوب
- adjectif : - صفة
- adjoint : - متمّم
- affirmation : - إيجاب
- agent : - قائم بالفعل
- antilocalistes : - رافضو المحلاّت الإعرابية
- article : - أداة تعيين

-B-

-C-

- cadre : - إطار
- cadre absolu : - إطار مطلق
- cadres de discours : - أطر الخطاب
- cadre sémantique : - إطار دلالي
- calcul : - حساب
- calcul des prédicats : - حساب المحمولات
- calcul des propositions : - حسابات القضايا

---

1 نقترح في هذا البحث ثبتا للمصطلحات الأعجمية فحسب لأنّنا نعتقد مثلما يعتقد غيرنا من الباحثين أنّ من المشاكل التّي تعترض القارئ العربي وفرة الترجمات العربية المقترحة التّي تزيد المفهوم المترجم غموضا وبعدا.

- cas : - حالة
- cas grammatical : - حالة إعرابية
- cas oblique : - حالة مائلة
- catégorie : - مقولة
- catégorie des cas : - مقولة الحالات الإعرابية
- coïncidence : - توافق
- commentaire : - محمول/مبني عليه
- compétence : - ملكة
- composant nucléaire : - مكوّن نووي
- composant non nucléaire : - مكوّن غير نووي
- conjonction : - رابط
- connu : - معلوم
- copule : - رابطة
- continuum : - استرسال

-D-

- datif : - مفعول الغاية
- direction : - توجيه
- discours déclaratif : - قول جازم
- diadique : - ثنائي التعلّق
- dynamisme communicationnel : - حركية تواصلية
- domination : - سيطرة
- donné : - معطى

-E-

- éloignement : - بعد
- épistémologie : - إيبستمولوجيا
- états de l'âme : - أحوال النّفس
- explicite : - ظاهر

-F-

- fait : - حدث
- focus : - غرض/بؤرة
- Foncteurs du calcul propositionel - روابط الحساب القضوي
- fonction : - وظيفة
- forme : - شكل
- forme logique : - شكل منطقي
- forme vide : - شكل شاغر

- G -

- génitif : - مجرور
- grammaire : - نحو
- grammaire noyau : - نحو نووي
- grammaire particulière : - نحو خاص
- grammaire universelle : - نحو كلّي/كوني

- H -

- hiérarchie des connexions : - هرمية الترابطات
- hypothèse : - فرضية

- I -

- implicite : - ضمني

- instrumental : - مفعول يفيد الوسيلة

- J -

- jonction : - وصل

- K -

- L -

- lekton : - مدلول

- localistes : - محلّيون

- locatif : - مفعول فيه للمكان

- M -

- modèle : - منوال

- monadique : - أحادي التعلّق

- mouvement : - حركة

- N -

- nécessaire : - ضروري

- négation : - سلب

- neutre : - محايد

- nœud verbal : - عقدة فعلية

- nom : - اسم

- nominal : - اسمي

- nominatif : - مرفوع

- nom commun : - اسم عام
- nom composé : - اسم مركّب
- nom simple : - اسم بسيط
- non connu : - غير معلوم
- non donné : - غير معطى
- noyau : - نواة

- O -

- P -

- patient : - مسند إليه الفعل
- phrase : - جملة
- point de départ communicatif : - نقطة بداية التواصل
- possible : - ممكن
- postulat : - مسلّمة
- prédicat : - مسند /محمول
- prédicat logique : - مسند منطقي/محمول منطقي
- prédication : - إسناد
- prédominance : - سيطرة
- projection lexicale : - إسقاط معجمي
- pronominal : - ضميري
- propos : - محمول/متعلّق به
- proposition : - قضية

- Q -

- R -

- rapprochement : - قرب

- rhème : - متحدّث به

- repos : - استراحة/سكون

- S -

- structure : - بنية

- structure profonde : - بنية عميقة

- structure de surface : - بنية سطحية

- stoïcisme : - رواقية

- sujet : - مسند إليه/موضوع

- sujet grammatical : - مسند إليه نحوي

- sujet logique : - مسند إليه منطقي

- sujet psychologique : - مسند إليه نفسي

- sujet sémantique : - مسند إليه دلالي

- système : - نظام

- système fondamental : - نظام أساسي

- système-type : - نظام مثالي

- T -

- thème : - متحدّث عنه

- thème faible : - متحدّث عنه ضعيف

- thème fort : - متحدّث عنه قوي

- thèse relativiste : - أطروحة نسبية
- topique : - موضوع
- topique intégré : - موضوع مدمج
- tautologie : - قضية حاصلة/تحصيل حاصل
- trace : - أثر
- translation : - انتقال تركيبي
- translatif : - أداة ناقلة
- tryadique : - ثلاثي التعلّق

- U -

- V -

- valence : - تعلّق
- valence libre : - تعلّق حرّ
- verbe : - فعل
- verbal : - فعلي
- vocatif : - منادي

- W -

- X -

- Y -

- Z -

- zone d'ambiguité : - منطقة ملتبسة
- zone mixte : - منطقة مشتركة

فهـرس الأعلام المذكورين في البحث

I – الأعلام باللّغة العربية :

الألف

ابن جني 127 - 179 - 228 - 257 - 261 - 262 - 264 - 269 - 371 - 378

ابن حزم الأندلسي 52

ابن حموده 46 - 48 - 66 - 392 -

ابن الخشّاب

ابن رشد 33 - 45 - 50 - 54 -

ابن السرّاج 67 - 250 - 252 - 309 - 315 - 320 - 385 -

ابن سينا 67 - 368 -

ابن هشام الأنصاري 370 -

ابن يعيش 228 - 246 - 249 - 250 - 251 - 322 - 384 - 387 - 391 - 394 -

الأستراباذي 127 - 230 - 235 - 246 - 250 - 252 - 263 - 385 -

الأنباري 239 - 247 - 253 - 254 - 268 - 351 - 363 - 394 -

الأخفش 250 - 252 -

إبراهيم أنيس 287 -

أيوب عبد الرّحمان 287

الباء

البدوي عبد الرحمان 39 - 64 - 65 -

البعزاوي محمد الصحبي 94 - 161 - 366 -

برهييه إميل 73 -

البكّاء محمّد كاظم 275 -

البكّوش الطيب

الجيم

الجرجاني عبد القاهر 51 - 146 - 167 - 175 - 194 - 197 - 229 - 237 - 246 - 249 - 250 - 251 - 310 - 318 - 319 - 322 - 323 - 350 - 354 -

الدّال

دغفوس سيف الدين 90 - 93.

الزاي

الزّجاجي أبو القاسم 47 - 48 - 49 - 67 - 179 - 228 - 237 - 238 - 249 - 253 - 254 255 - 256 -

الزمخشري 170 - 251 - 386 -

السّين

ستيس وولتر 65 -

السّعدي شكري 391 -

سعيّد جلال الدين 69 - 72 - 77 -

السّكاكي أبو يعقوب 302 - 350 -

السّاوي زين الدين 54 -

سيبويه 15 - 49 - 74 - 76 - 120 - 121 - 126 - 165 - 167 - 179 - 190 - 229 - 230 - 231 - 232 - 233 - 234 - 238 - 239 - 245 - 246 - 247 - 248 - 250 - 253 - 254 - 255 - 256 - 261 - 264 - 265 - 266 - 267 - 268 - 269 - 275 - 276 - 279 - 280 - 281 - 282 - 283 - 284 - 285 - 286 - 287 - 288 - 290 - 295 - 296 - 297 - 298 - 299 - 300 - 301 - 302 - 303 - 305 - 306 - 307 - 322 - 323 - 324 - 326 - 327 - 328 - 330 - 331 - 332 - 333 - 334 - 335 - 345 - 348 - 350 - 351 - 355 - 357 - 363 - 364 - 368 - 369 - 370 - 372 - 379 - 380 - 382 - 383 - 386 - 389 - 397 - 402

السّيرافي 231 - 253 - 254 - 255 - 256 - 268 - 284 - 287 - 332 - 368 - 379 -

السيوطي 395 -

الشين

الشاوش محمد 197 - 206 - 213 - 236 - 237 - 332 - 366 - 369 -

الشريف صلاح الدين 16 - 17 - 207 - 209 - 210 - 213 - 280 - 291 - 305 - 308 -

الشيباني محمّد 90 - 93 -

العين

عاشور منصف 17 - 48 - 64 - 80 - 129 - 190 - 198 - 229 - 247 - 250 - 256 - 262 - 263 - 268 - 275 - 282 - 283 - 284 - 385 - 392 -

الغيـــن

الغزالي أبو حامد 33 -

الفاء

الفارابي ابو نصر 33 - 45 - 66 - 72 -

الفارسي أبو علي 229 - 382 -

الفرجاوي عبد الفتاح 195 –

القاف

القزويني الخطيب 52 -

القنوني منيرة 304 -

الكاف

الكسائي 246 -

كندو وليلاي 286 -

الميم

المبخوت شكري 52 - 108 - 159 - 350 -

المبرّد أبو العبّاس 74 - 236 - 257 - 264 - 315 - 366 - 385 -

المجدوب عزالدين 178 -

المهيري عبد القادر

ميلاد خالد 50 - 52 - 53 - 57 - 275 - 281 - 282 - 310 - 329 - 366 -

النون

النّجار سميرة 107 -

النّحوي ابن الطراوة 2050 -

الهاء

الهيشري الشاذلي 232 - 387 - 390 -

II – الأعلام باللّغات الأجنبية

A

Ahrens 184 -

Aristote 27 – 31 – 45 – 46 - 48 – 49 – 50 – 51 - 53 – 54 – 55 – 56 - 57 – 58 – 59 – 60 - 63 – 70 – 79 – 81 - 82 – 140 – 141

AST 182 – 187 –

B

Bally Charles

Benveniste Emile

Berthoud Anne-Claude 114 – 155 – 156 – 157 - 218 –

Bopp 177 – 227 –

Blanché Robert 45 – 63 – 64 – 65 - 68 – 69 – 71 – 91 - 189 –

Brochard Victor 63 –

Brun Jean 63 – 65 – 70 – 75 -

Brunot.F. 108 –

C

Charolles Michel 155 – 158 – 160 – 161 - 162 – 164 – 238

Chauve Alain 90 – 91 – 96 –

Chomsky Noam 115 - 129 – 130 – 141 - 142 – 154 – 169 193
- 195 – 196 – 203 – 204 - 205 – 206 – 207 – 208 - 209 – 210 - 211
- 212 - 213 – 214 – 215 – 216 - 217 – 227 – 233 – 263 - 295

D

Danes 154 – 157 – 218 – 361 – 362 -

Diogène Laerce 69 – 77 – 78 –

Döleke 182 – 189 –

Dubois jean

E

Erteschik Shir Nomi

F

Firbas Jan 114 – 154 – 155 – 157 - 158 - 165 –

Frege 68 –

Fuchs Catherine 166 –

Furukawa Naoyo 154 – 160 –

G

Galien 63 –

Gaza. T 184 –

Girard Génévième 158 –

Gucron Jacqueline 194 –

H

Halliday M.A.K 139 – 154 – 155 – 239 -

Hermogène 40 –

Hjelmslev Louis 71 – 129 – 130 – 169 - 175 – 176 – 178 – 179 - 180 – 181 – 182 – 183 - 184 – 185 – 186 – 187 - 188 – 189 – 191 – 192 - 193 - 198 – 199 – 203 - 206 - 214 – 215 – 217 - 227 – 228 – 245 – 263 - 319 – 333 – 343 –

Hockett 137 – 138 – 154 –

J

Jespersen otto 67 – 301 –

K

Kerbrat-Orrecchioni.C 161 –

Kuppvelt J.Van 154 – 238 –

L

Lahousse Karen 156 –

LaZard Gilbert 155 – 158 –

Le Goffic Pierre

Lyons Jhon 32 – 34 – 41 – 46 - 47 – 48 – 64 – 65 - 66 – 71 – 101 – 135 - 136 – 137 – 138 – 139 - 140 – 141 – 142 – 143 - 144 – 145 – 147 – 148 -

M

Martin Robert 94 107 346 – 359 -

Mélis Ludo 97 –

Micheslsen 182 – 183 –

Milner J.C. 193 – 204 –

Müller 181 –

N

Noreen 186 –

P

Planude 178 – 179 – 184 – 227 -

Platon 27 – 32 – 33 – 35 - 36 – 37 – 38 – 40 - 41 – 42 – 45 – 46 - 48 – 79 – 81 – 82 -

Pollock J.Y. 196 – 205 – 209 –

Prantl 63 –

Prévost Sophie 155 – 158 – 159 – 160 - 161 – 162 – 163 – 165 -

R

Rastier françois 93 – 94 –

Rochemont M.S. 358 –

Rumpl 183 –

Russell Bertrand 87 – 88 – 89 – 91 - 92 – 93 – 95 – 96 - 98 – 101 – 238 –

S

Sarfati georges-Elia 94 – 218 – 362 –

Socrate 36 – 40 – 63 –

Sornicola R. 155 –

T

Tésnière Lucien 101 – 105 – 106 – 107 - 108 – 110 – 111 – 112 - 114 – 115 – 116 – 117 - 118 – 119 – 120 – 122 - 123 – 125 – 126 – 127 - 128 – 130 – 210 – 295 – 307 – 308 –

THÉÉTÉTÉ 37 –

W

Whitehead

WoldarcZyk André 158 – 166 –

Wüllemer 177 – 181 – 184 – 188 - 227 –

Wundt 179 – 180 – 181

Z

Zeller 63 – 64 –

قائمة المصادر والمراجع

1- باللّغة العربيّة

- ابن جنّي أبو الفتح عثمان (392 هـ)

* سرّ صناعة الإعراب جزءان : تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم دمشق، الطبعة الأولى، 1985.

* الخصائص، 3 أجزاء، تحقيق محمّد علي النجار، مصر 1955

- ابن حمّودة (رفيق)

* الوصفية مفهومها ونظامها في النّظريات اللّسانية، دار محمّد علي الحامي للنشر، ط 1، 2004.

- ابن الخشّاب (567 هـ)

* المرتجل في شرح الجمل، تحقيق علي حيدر، دمشق 1972.

- ابن رشد (595 هـ)

* تلخيص كتاب العبارة لأرسطو، تحقيق د. محمود قاسم ، مصر 1981.

* تلخيص كتاب المقولات ، تحقيق د. محمود قاسم الهيئة المصرية العامّة للكتاب، 1980.

- ابن السرّاج (أبو بكر محمّد) (316 هـ)

* الأصول في النّحو، 3 أجزاء، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، بغداد.

- ابن سينا (أبو علي)

* كتاب النّجاة، القاهرة، 1938.

- ابن هشام (الأنصاري) (761 هـ)

* مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمّد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.

- ابن يعيش (موفق الدّين) (643 هـ)

* شرح المفصّل، 10 أجزاء، عالم الكتب، بيروت.

- الأستراباذي (رضيّ الدين) (688 هـ)

* شرح الكافية، 5 أجزاء، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، 1973.

- الأنباري (أبو البركات كمال الدّين) (577 هـ)

* الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين. مجلّدان، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، 1961.

- أنيس (إبراهيم)

* من أسرار اللّغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 7، 1985.

- أيوب (عبد الرّحمان).

* دراسات نقدية في النّحو العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1957.

- بدوي (عبد الرحمان)

* خريف الفكر اليوناني، وكالة المطبوعات الكويت، ط 5، 1979.

- البعزاوي (محمد الصحبي)

* حدثا الاستخبار والإخبار بين سيبويه وأوروكيوني، مجلّة موارد، 10، 2005.

* المتحدّث عنه (le thème) والمفاهيم المشابهة له في المنوال الدّلالي المنطقي عند "روبير مارتن" ، موارد 11، 2006.

- برهيية (إميل)

* الفلسفة الهلنستية والرومانية، تر. جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنّشر ، بيروت لبنان، ط 1، نوفمبر 1982.

- البكّاء (محمد كاظم)

* منهج كتاب سيبويه في التقويم النّحوي، دار الشؤون الثقافية العامّة، بغداد، 1989.

- البكّوش (الطيّب) و (صالح الماجري)

* في الكلمة : في النّحو العربي وفي اللّسانيات الحديثة، دار الجنوب للنشر، تونس 1993.

- الجرجاني (عبد القاهر) (471 هـ)

* الجمل، تحقيق علي حيدر، دمشق، 1972

* المقتصد في شرح الإيضاح، جزءان، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، دار الرّشيد، العراق 1982.

* دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 2، 1983.

* أسرار البلاغة، تحقيق هـ. ريتر، دار المسيرة بيروت ط 3، 1983.

- الزّجاجي (أبو القاسم) (337 هـ)

* مجالس العلماء، تحقيق عبد السّلام هارون، الكويت 1962.

* الإيضاح في علل النّحو، تحقيق مازن المبارك، دار النّفائش ، بيروت، ط 4، 1982.

- ستيس (وولتر)

* تاريخ الفلسفة اليونانية، ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة 1984.

- السّعدي (شكري)

* الحدث في اللّغة العربية : بحث في الأسس الدّلالية للبني النّحوية، بحث لنيل شهادة الدكتورا الموحّدة، مرقون بكلية الآداب والفنون والانسانيات منوبة، تونس 2006.

- سعيد (جلال الدين)

* فلسفة الرّواق : "دراسة ومنتخبات"، مركز النّشر الجامعي 1999.

- السكّاكي (أبو يعقوب) (626 هـ)،

* مفتاح العلوم، المطبعة الميمنيّة بمصر.

- السّاوي (زين الدين) :

* البصائر النّصرية في علم المنطق، تقديم وشرح رفيق العجم، دار الفكر اللّبناني، 1993.

- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان) (180 هـ)

* الكتاب، 5 أجزاء، تحقيق وشرح عبد السلام محمّد هارون، دار سحنون للنشر والتوزيع 1990.

- السيرافي (أبو سعيد) (368 هـ)

* شرح كتاب سيبويه، الجزء الأوّل حقّقه وقدّم له وعلّق عليه د.رمضان عبد التوّاب، د. محمود فهمي حجازي، د. محمد هاشم عبد الدّايم 1986.

* الجزء الثّاني ، حقّقه وعلّق عليه د. رمضان عبد التوّاب 1990، الهيئة المصرية العامّة للكتاب.

- السّيوطي (جلال الدّين)

* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 3 أجزاء، دار البحوث العلمية الكويت، 1975- 1977.

* الأشباه والنّظائر، 4 أجزاء، دار الكتاب العربي، 1984.

- الشاوش (محمد)

* أصول تحليل الخطاب في النّظرية النّحوية، نشر المؤسّسة العربية للتوزيع، تونس 2001.

- الشريف (محمد صلاح الدّين)

* تقديم عام للاتجاه البرغماتي، ضمن أهمّ المدارس اللّسانية، ص ص 95- 116، تونس، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية.

- الشرط والإنشاء النّحوي للكون، بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدّلالات، منشورات كلية الآداب منّوبة، تونس 2002.

- الشيباني (محمد) و (سيد الدين دغفوس)

* تعريب التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، المنظّمة العربية للترجمة، ط 1، 2003.

- عاشور (المنصف)

* في التّشاكل بين الأبنية الإعرابية ومعالجة الدّلالات النّحوية، ضمن ندوة الاسترسال في الظاهرة اللّغوية ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، أيام 31 أكتوبر و 1 - 2 نوفمبر 2002.

* في ظاهرة العلل والقيود المتحكّمة في المعنى النّحوي : علة السبر والتقسيم والتحليل نموذجا، حوليات الجامعة التونسية عدد 45، 2002.

* علاقة الحمل على النظير والنقيض والموضع والمعنى النّحوي، حوليات الجامعة التونسية، عدد 46، 2003.

* ملاحظات في رسالة سيبويه مقدّمة لأصول النّحو النّظرية، حوليات الجامعة التونسية، عدد 47، 2003.

* ظاهرة الاسم في التفكير النّحوي، بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان، منشورات كلية الآداب منّوبة، ط 2، تونس 2004.

* دروس في أصول النّظرية النّحوية العربية من السّمات إلى المقولات أولولبية الرّسم الموضعي، مركز النّشر الجامعي، 2005.

- الفارابي (أبو نصر)

* الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق وتقديم محسن مهدي، دار المشرق، بيروت 1968.

* كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت 1970.

* المنطق عند الفارابي، تحقيق وتقديم وتعليق، د. رفيق العجم، بيروت، دار المشرق 1985.

- الفارسي (أبو علي) (377 هـ)

* شرح الأبيات المشكّلة الإعراب المسمّى إيضاح الشّعر، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق ودار العلوم والثقافة، بيروت، ط1، 1987.

- الفرجاوي (عبد الفتاح)

* موقع نظريّة "التسلّط والرّبط" من النّظرية اللّسانية التوليدية، موارد، 10، 2005.

- فضل الله (مهدي)

* مدخل إلى علم المنطق (المنطق التقليدي)، بيروت، ط 4.

- فضل الله (هادي)

* المنطق التقليدي من وجهة نظر المنطق الرّياضي، الفكر العربي، عدد 92، 1998.

- القزويني (الخطيب) (739 هـ)

* الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق وتنقيح محمد عبد المنعم خفاجي، منشورات دار الكتاب اللبناني، ط 4، 1975.

- القنوني (منيرة)

* قضايا المنوال والتناسق النّظري اعتمادا على مسائل الخلاف النّحوي، بحث لنيل شهادة الدكتورا الموحّدة، مرقون بكلية الآداب والفنون والانسانيات بمنوبة، تونس 2004- 2005.

- كندو (وليلاي)

* العلاقة بين الأبنية النّحوية من خلال المقتضب وشرح الكافية. بحث لنيل شهادة الدكتورا الموحّدة، مرقون بكلية الآداب والفنون بمنوبة، تونس 2003.

- المبخوت (شكري)

* عمل النّفي وخصائصه الدّلالية في العربية، أطروحة دكتورا مرقونة بكلية الآداب منوبة، تونس ، 2001.

* اتّصال الأعمال اللّغوية انفصالها، ضمن ندوة الاسترسال في الظّاهرة اللّغوية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، أيام 31 أكتوبر و 1- 2 نوفمبر 2002.

- المبرّد (أبو العباس محمد) (285 هـ)،

* المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، 4 أجزاء، عالم الكتاب، بيروت 1963.

- المجدوب (عزالدين)

* المنوال النّحوي العربي، قراءة لسانية جديدة، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع بالاشتراك مع كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، ط 1، ديسمبر 1998.

* مفهوم الاسترسال في بعض البحوث التونسية، ضمن ندوة الاسترسال في الظاهرة اللّغوية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة، أيام 31 أكتوبر و 1- 2 نوفمبر 2002.

- المهيري (عبد القادر)

* نظرات في التراث اللّغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط 1، 1993.

* مساهمة في التعريف بآراء عبد القاهر الجرجاني ضمن حوليات الجامعة التونسية، عدد 11، 1974.

- ميلاد (خالد)

* الإنشاء في العربية بين التركيب والدّلالة، دراسة نحوية تداولية، نشر كلية الآداب بمنّوبة والمؤسسة العربية للتوزيع بتونس، تونس 2001.

- النجار (سميرة)

* نظريّة الانتقال المقولي عند تنيار ووجوه تطبيقها على العربية، بحث لنيل شهادة الدّراسات المعمّقة في اللّغة العربية وآدابها، مرقون بكلية الآداب بمنّوبة، 2001- 2002.

- النّحوي (ابن الطّراوة) (568 هـ)

* رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطإ في الإيضاح، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضّامن، عالم الكتب ط 2 (منقّحة) 1996.

- الهيشري (الشاذلي)

* الإبهام : معناه وتفسيره : كم نموذجا، حوليات الجامعة التونسية عدد 36، 1995.

* الضّمير : بنيته ودوره في الجملة، منشورات كلية الآداب منوبة، تونس، 2003.

- الهيشري (الشاذلي) والمنصف عاشور :

- قضايا في معالجة "الأبنية" الإعرابية والدّلالية، منشورات كلية الآداب والفنون والإنسانيات منوبة، 2005.

1- باللّغة الأجنبيـــة

- Aristote : *Catégories de l'Interprétation organon I et II traduit par J. Tricot*, Vrin, 2004.

- Benveniste (Emile) : *Problèmes de linguistique générale*, 1 Tel Gallimard, 1966.

- Berthoud (Anne-Claude) : *Paroles à Propos, Approche énonciative et interactive du Topic*, Ophrys, 1996.

- Blanché (Robert) : - *La logique et son histoire*, Armand Colin, 1996.

- *L'Axiomatique*, PUF, 1970.

- Brun (Jean) : *Le Stoïcisme*, PUF, Paris 11ème, édition, 1992.

- Charolles (Michel) et Sophie Prévost : *Adverbiaux et Topiques*, in Travaux de linguistique n° 47, décembre 2003.

- Chauve (Alain) : La logique et sa signification philosophique, Delagrave Edition, Paris, 2004.

- Chomsky (Noam) : - *Théorie du Gouvernement et du liage*, trad. Pierre Pica, Editions du Seuil, 1991.

- *Théories du langage. Théories de l'apprentissage, traduction des textes anglais par Yvonne Noizet*, Editions du Seuil, 1979.

- *Le langage et la pensée*, traduit de l'américain par Louis-Jean Calvet, Ed. Payot, 1969.

- *Règles et représentations*, traduit de l'anglais par Alain Kihm, Flammarion, 1985.

- *La nouvelle syntaxe*, traduit de l'anglais par Lélia Picabia, présentation et commentaire d'Alain Rouveret, Editions du Seuil, Paris, 1987.

- Dubois (Jean) : *Dictionnaire de linguistique et des sciences du langages*, Larousse, 1994.

- Erteschik-Shir (Nomi) : *The Dynamics of focus structure*, University Press Cambridge, First published, 1997.

- Firbas (Jan) : *Functional sentence perspective in written and spoken communication*, Cambridge University Press, 1992.

- Fuchs (Catherine), La paraphrase, PUF, 1982.

- Fuchs (Catherine) et Natalie Fournier : *Du rôle cadratif des compléments localisants initiaux selon la position du sujet nominal*, in Travaux de linguistique n° 47, 2003.

- Furukawa (Naoyo) : *Grammaire de la prédication seconde : Forme, sens et contraintes*, Louvain-La neuve, Duculot, 1996.

- Girard (Génevière) : *La Notion de sujet, une notion à définir in le Sujet en Perspective interlinguistique*, ophrys, 2003.

- Guéron (Jacqueline) : *Coréférence et structures topicalisées*.

- Halliday (M.K.A.), An Introduction to Functional Grammar, Edward Arnold (Publishers) 1985.

- Hjelmslev (Louis) : *La Catégorie des cas, Etude de grammaire générale,* wilhelm Fink verlag Münehen, 2ème éd. 1972.

- Jespersen (Otto) : La philosophie de la Grammaire, Les Editions de Minuit, 1971.

- Kuppevelt (J. Van) : *Topic and comment, R.E. Asher*, V 9, 1994.

- Lahousse (Karen) : *La complexité de la notion de Topique et L'inversion du sujet nominal*, in Travaux de Linguistique n° 47 ; 2003.

- Language Universals, in Linguistics Encyclopédia, Edited, by Kristen Malmk Jaer, London and New York.

- Lazard (Gilbert) : *Le sujet en perspective interlinguistique*, ophrys, 2003.

- Le Goffic (Pierre), *Grammaire de la phrase française*, hachette, 1993.

- Lyons (John) : - *Linguistique générale, introduction à la linguistique théorique*, Larousse, 1970.

- *Eléments de sémantique,* Larousse, 1978.

- *Sémantique linguistique,* Larousse, 1980.

- Martin (Robert) : *Pour une logique du sens*, PUF, 1983.

- Mélis (ludo) : *La prédication seconde ou intégrée*, éd. Duculot, Paris, Novembre 1988.

- Milner (J.C.) : *Introduction à une science de langage*, éd. du seuil, Paris 1989.

- Orecchioni (C.K.) : *L'Acte de question et l'acte d'assertion*, In la question 1991.

- Platon, *Œuvre complètes, traduction nouvelle et notes par Léon Robin*, bibliothèque de la pléiade nrf

- *Le Sophiste*, coll. Tel. Gallimard, 1985.

- *Gratyle où de la rectitude des mots*, in œuvres complètes.

- Pollock (J.Y) : *Langage et cognition, introduction au programme minimaliste de la grammaire générative*, PUF, 1997.

- Prévost (Sophie) : *Les Compléments Spatiaux : du Topic au Focus en passant par les cadres*, in Travaux de linguistique n° 47, 2003.

- Rastier (François) : *Sémantique interprétative*, PUF, 1987. - Rochmemont (M.S.) : *Focus in Générative Grammar*, John Benjamins B.V., 1986.

- Russell (Bertrand) : *La philosophie de l'atomisme logique (1918) Trad. De J.M. Roy*, in Ecrits de logiques philosophique, PUF, 2ème éd. 1989.

Introduction à la philosophie mathématique (1919), trad. F. Rivenc, Ed. Payot, 1991.

- Sarfati (Georges-Elia) : *Eléments d'analyse Du Discours*, Nathan Université, 1997 pour la 1ère édition.

- Sornicola (R) : *Topic, Focus, and word order*, R.E. Asher, V 9, 1994.

- Tesnière (Lucien) : *Eléments de syntaxe structurale*, Ed. Klincksieck, Paris, 2ème, éd. 1988.
- Wlodarczyk (André) : *Sur les homotopies du Topique et du Focus* in ordre et distinction dans la langue et le discours.

فهرس المواد

الإهداء 5

شكر 9

تقديم 11

مقدّمة 13

1. موضوع البحث 15

2. من دوافع البحث في المخبر عنه والمخبر به 16

3. صعوبات البحث 18

4. أقسام البحث 19

القسم الأوّل :

الثنائيات المشابهة للمخبر عنه والمخبر به في الدّراسات اللّسانية قديما وحديثا : المنطلقات والنتائج 23

الباب الأوّل :

الثنائيات المشابهة للمخبرعنه والمخبر به في الدّراسات اللّغوية اليونانية قديما : 25

- تمهيد 27

الفصل الأوّل :

أقسام الكلام عند أفلاطون وعلاقتها بثنائية(sujet/prédicat) في نظام الجملة 29

- تمهيد 31

1. أقسام الكلام وعلاقتها بالمسند إليه والمسند 32

1.1. أقسام الكلام 32

2.1. صلة أقسام الكلام بالمسند إليه والمسند 34

1.2.1. مفهوم الجملة عند أفلاطون ودوره في تحديد خصائص المسند إليه والمسند 35
1.1.2.1. خصائص المسند إليه 38
2.1.2.1.خصائص المسند 39
2. دور منطلقات أفلاطون في دراسة اللّغة في الحدّ من ثنائية المسند إليه والمسند 40
خاتمة الفصل 41

الفصل الثّاني

القضية عند أرسطو تركيبها وأقسامها وصلتها بمفهوم الخبر عند النّحاة والبلاغيين 43
- تمهيد 45
1. الألفاظ المفردة ودلالتها على المقولات الأرسطية 46
1.1. الألفاظ المفردة 46
2.1 دلالة الألفاظ المفردة على المقولات 50
2. توقّف القول على مفهوم التعلّق ومطابقته للخبر عند النّحاة والبلاغيين 51
3. تسلّط قيمتي الصدق والكذب على القضايا المتقابلة على جهة الإيجاب والسلب ودور الموضوع والمحمول في اختزالها وتكرارها 54

خاتمة الفصل 59

الفصل الثالث :

الموضوع والمحمول عند الرّواقيين علاقة بين الجسم وحركته وثنائية لغوية موسومة بالحركية والاسترسال 61
- تمهيد 63
1. أصناف القول عن الرّواقيين وخصائصها 64
1.1. الأقوال النّاقصة 65
2.1. الأقوال الكاملة 68

1.2.1. القضية في المنطق الرّواقي، حدّها وأصنافها 68
1.1.2.1. حدّ القضيّة 68
2.1.2.1. أصناف القضايا الرّواقية 70
1.2.1.2.1. القضايا البسيطة 70
2.2.1.2.1. القضايا المركّبة 71
1.2.2.1.2.1. تمهيد 71
2.2.2.1.2.1. أنواع القضايا المركّبة 72
أ - القضية الشرطية (la proposition conditionnelle) 72
ب - القضية التالية (la proposition consécutive) 74
ج - القضية العطفية (la proposition coordonnée) 74
د - القضية المنفصلة (la proposition disjonctive) 74
هـ - القضية السببية (la proposition causale) 75
و - القضية المقارنة (la proposition comparative) 75
3- شروط صدق القضايا الرّواقية 76
1.3. شروط صدق القضية الشرطية 77
2.3. شروط صدق القضية التالية 77
3.3. شروط صدق القضية السّببية 78
خاتمة الفصل 78
خلاصة الباب الأوّل 79

الباب الثّاني :

أهمّ المقاربات المنطقية واللّسانية المعالجة للقضايا المتولّدة من "المخبر عنه والمخبر به" والمفاهيم الشّبيهة بهما 83

الفصل الأوّل :

العلاقات بين القضايا ومظاهر شكلنتها عند رسال "Russell" 85
- تمهيد 87
1. مفهوم الحدث (fait) ودوره في الحكم على القضايا بالصدق والكذب 87

2. موافقة الرّوابط المنطقية للعمليات الحسابية 90
1.2. تذكير بحدّ الرّابط 90
2.2. دلالة الرّوابط المنطقية على العمليات الحسابية التي تختصرها الجداول الصدقية 91
3.2. دلالة القضايا الحاصلة (les Tautologies) على استرسال الموضوع والمحمول رغم استجابتها لنمط من القواعد دون غيره 93
3. مفهوم العلاقة في القضية الحملية عند رسال ودوره في توسيع الموضوع والمحمول المنطقيين 95

الفصل الثّاني :

قضية العلاقة بين مكوّني الإسناد في البنية النّحوية : تجاوز مفهوم التقابل بين المسند إليه والمسند وتأكيد مفهوم احتواء الثّاني للأوّل 99

- تمهيد 101

- المبحث الأوّل :

القضايا الإعرابية والبنيوية المتولّدة من دراسة تنيار (Tésnière) للعلاقة بين المسند إليه والمسند 103

- تمهيد 105

1. التعلّق « la valence » مفهوما ناتجا عن عمل العامل وأداة لتقويم التصوّر التقليدي المصنّف للأفعال حسب ثنائية "اللّزوم والتعدية" 106
1.1. ضروب التعلّق 106
1.1.1. الأفعال المتعلّقة بالضمير غير الشخصي « Les Verbes Avalents » 107
2.1.1. الأفعال أحادية التعلّق 107
3.1.1. الأفعال ثنائية التعلّق 108
4.1.1. الأفعال ثلاثية التعلّق 111
2.1. أنواع التعلّق 111
2 الانتقال التركيبي (La Translation) عند تنيار وصلته بالعلاقة العاملية بين العناصر النّحوية 115

1.2. حدّ المفهوم 115
2.2. درجتا الانتقال التركيبي 117
1.2.2. الانتقال من الدّرجة الأولى 117
1.1.2.2. الانتقال البسيط 118
2.1.2.2. الانتقال المتعدّد 121
2.2.2. الانتقال من الدّرجة الثانية 123
3. مناقشة تنيار نوع العلاقة المستقرّة في النّحو التقليدي بين المسند إليه والمسند 127
خاتمة المبحث 130

المبحث الثاني :

دور الفعل في بنية الجملة وأهميّة مفهوم السيطرة في تحديد العلاقة بين المفاهيم المشابهة للموضوع Topic عند "ليونس" (J. Lyons) 133
- تمهيد 135
1. أهميّة المسند إليه والمسند في بنية الجملة 135
2. تقديم ليونس بعض التعريفات المتعلّقة بـ "المسند إليه والمسند" أو بالمفاهيم المشابهة لهما وإبرازه محدوديتها 137
3. إلغاء مبدإ التقابل بين المسند إليه والمسند وتأكيد مبدإ الاحتواء بينهما من خلال "حساب المحمولات" 143
4. مفهوم السيطرة ودوره في تحديد العلاقة بين المسند إليه المنطقي والمسند إليه النّحوي والمتحدّث عنه والمسند إليه النفسي 145
5. أهمّ عيوب مقياس السيطرة 147
خاتمة المبحث 148

- **الفصل الثالث :**

الاسترسال الدّلالي التركيبي بديلا ابيستمولوجيا لدراسة المفاهيم المتشابهة وتحديد الصّلات بينها 151
- تمهيد 153

1. تقديم بعض التصوّرات اللّسانية بشأن المفاهيم النّحوية المتشابهة وتعليل تضاربها وعدم تجانسها 154
2. اتصال المفاهيم المتشابهة وانفصالها 159
1.2. الاسترسال الدّلالي بين الموضوع (Topique) والإطار (cadre) عند (S. Prévost) 159
1.1.2. تقاطع الموضوع والإطار في بعض الخصائص من المظاهر الدّالة على استرسال المفهومين لا على تماثلهما 161
2.1.2. إشكاليات التمييز بين الموضوع والإطار 163
2.2. الاسترسال الدّلالي التركيبي بين المتحدّث عنه والمتحدّث به .. 165
خاتمة الفصل 168
خلاصة الباب الثاني 169

- **الباب الثالث :**

كيفية تولّد الدّلالة والمعاني النّحوية في بعض التصوّرات اللّسانية الحديثة 171

- **الفصل الأوّل :**

مقولة الحالات الإعرابية عند يالمسلاف (Hjelmslev) ودور التوجيه (direction) في تفسير ما يحدث بينها من علاقات في بنية الجملة 173
- تمهيد 175
1. أهمّ المواقف المتعلّقة بمقولة الحالات الإعرابية ومواطن قصورها في نظر يالمسلاف 176
2. مقولة الحالات الإعرابية عند يالمسلاف وأهمّ القضايا المترتّبة عليها 184
1.2. المبادئ المعتمدة في تحديد مقولة الحالات الإعرابية تحديدًا سليما 184
2.2. أهمّ القضايا المترتّبة على مسألة الحالات الإعرابية 186
3. إرجاع الرّفع إلى دائرة الإعراب مهمّ في دراسة الإخبار ولكنّه قاصر عن تحديد الحالة 192

خاتمة الفصل 198

- الفصل الثاني :

الرّأس والمخصّص عند شومسكي، بنية ذهنية مجرّدة تمكّن من تحقيق مفهوم "النّحو الكوني" وتختصر مختلف ضروب الإنجاز ... 201

- تمهيد 203

1. موقع الرّأس والمخصّص من النظرية التوليدية 203

2. الرّأس والمخصّص في نظرية (س) بنية مجرّدة متحكّمة في ضروب الإنجاز المختلفة 207

3. الفعل ومسألة توزيع الأدوار الدّلالية في بنية الجملة 209

4. أهمّ مظاهر النّقد لمفهومي "النّحو الكوني" و"الإسقاط المعجمي" 212

خاتمة الفصل 213

خلاصة الباب الثالث 214

خاتمة القسم الأوّل 216

القسم الثّاني

"المخبر عنه والمخبر به" وما يطرحانه من قضايا في النّظرية النّحوية العربية 219

الباب الأوّل

حالة الرّفع في العربية وعلاقتها بالحالات الإعرابية الأخرى 221

- **تمهيد** 223

الفصل الأوّل

الرّفع في العربية ، حالة إعرابية دلالية تداولية 225

- **تمهيد** 227

1. حدّ الرّفع 228

1.1. الرّفع حالة إعرابية أولى 228

2.1. الرّفع حالة نفسية ذهنية مشروطة بمقاصد المتكلّم في علاقته بمخاطبه 229

2. العلاقة بين الرّفع في البنية الإعرابية والرّفع في البنية الدّلالية 234

خاتمة الفصل 240

- الفصل الثاني :

مسألة الأصل والفرع في المرفوعات ودورها في تأكيد عموم "المخبر عنه والمخبر به" وفقرهما الدّلالي 243

- تمهيد 245

1. القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر وتعليل ارتفاع الفاعل 245

1.1. القول في رافع المبتدإ ورافع الخبر 245

2.1. تعليل ارتفاع الفاعل 248

2. الأصل في الرّفع 250

1.2. (مواقف النّحاة بشأن أصالة الرّفع) 250

2.2. باب القول في الفعل والمصدر أيّهما مأخوذ من صاحبه 253

- الفصل الثالث :

أصالة الرّفع عند ابن جنّي ومسألة الترافع بين الجمل 259

- تمهيد 261

1. إرجاع ابن جنّي الرّفع إلى دائرة الإعراب رغم إقراره بأنّ الاسم في حال الرّفع لا إعراب فيه" 261

2. المتكلّم عامل حقيقي عند النّحاة وحاجز يحول دون اعتبار الرّفع حالة مطلقة في رأي المنصف عاشور 262

3. علاقة [إنْ تفعلْ تفعلْ] بجملة [المبتدإ والخبر] 264

خاتمة الفصل 269

خلاصة الباب الأوّل 270

الباب الثاني :

الإسناد في الكتاب هندسته وكيفية دراسته 273

- تمهيد 275

الفصل الأوّل :

أهمّ المفاهيم المشابهة للمخبر عنه "المخبر عنه والمخبر به" في الكتاب والفروق بينها 277

- **تمهيد** 279
1. المسند والمسند إليه 280
2. الاسم المبتدأ والمبني عليه 282
3. ما يكون بمنزلة الابتداء والمبني عليه 285
خاتمة الفصل 289

الفصل الثاني :

العوامل النّحوية وأثرها في بناء الجملة عند سيبويه 293
- **تمهيد** 295
1. العمل النّحوي ودور العامل في تحقيق كيان البنية العاملية 295
1.1. (العمل النّحوي) 295
2.1. دور العامل في تحقيق كيان البنية العاملية 296
2. هندسة الجملة في الكتاب 299
1.2. تمهيد 299
2.2. من العوامل اللّفظية إلى العامل المعنوي 302
1.2.2. الأبنية اللّغوية المتركّبة بالعوامل اللّفظية 302
1.1.2.2. الأبنية اللّغوية المتركّبة بالفعل 303
2.1.2.2. البنية المتركّبة بالحروف المشبّهة بالفعل 310
3.1.2.2. الأبنية اللّغوية المتركّبة بما يعمل عمل الفعل أو عمل الحرف 311
2.2.2. الأبنية اللّغوية المتركّبة بالعامل المعنوي 316
3. تمثيل سيبويه للأصول النّظرية المجرّدة بالأخبار من قبيل التعويل على الصورة البسيطة للكلام 321
خاتمة الفصل 323

الفصل الثالث :

صلة الإسناد بالإجراء والاستعمال 325

- تمهيد 327

1. صفات المخاطب المنادى وضعيات مقامية توجّه الكلام وتجعل الإسناد مشروطا بالتداول 327
2. تفسير سيبويه جواز الكلام وقبحه بمرتبة المتكلّم والمخاطب والغائب من البنية اللّغوية يجعل الإسناد في تعالق مع الاستعمال 330
3. اقتران إظهار الكاف في رويد وإضمارها بعلاقة المتكلّم بالمخاطب 332
خاتمة الفصل 333
خلاصة الباب الثّاني 334

الباب الثالث :

صور تحقّق المخبر عنه والمخبر به في النّظرية النّحوية وموضع الفائدة من الكلام 337
- **تمهيد** 339

الفصل الأوّل :

صور تحقّق "المخبر عنه والمخبر به" في بنية الجملة واسترسالها في مختلف أنواعها 341
- **تمهيد** 343
1. علاقة المخبر عنه والمخبر به بالابتداء والمبني عليه 343
1.1. مكافأة الابتداء والمبني عليه للمخبر عنه والمخبر به في الخبر الابتدائي المتمثّل في إثبات شيء لشيء إثباتا موجبا لا يضمن تكافؤها في سلّم التجريد النّحوي. 343
2.1. اقتران المخبر به بالاستفهام والأمر والنّهي والدّعاء من مظاهر مجاوزة البنية العاملية البنية الدّلالية 345
2. المخبر عنه والمخبر به في الجملة الفعلية التي لا يتقدّم فيها الاسم المنصوب على الفعل تقديما على نيّة التأخير، وموضع الفائدة من الكلام 349
3. "المخبر عنه والمخبر به" في بعض الأبنية المتركّبة بالعوامل التي تدخل على المبتدإ والخبر 352

خاتمة الفصل 358

الفصل الثاني :

استرسال ثنائية "المخبر عنه والمخبر به" في النصوص بمجاوزتها البنية العاملية الواحدة إلى ما يحدث بين الأبنية العاملية من علاقات دلالية 359

- تمهيد 361

1. علاقة الاسم المشغول عنه بالبنية العاملية التي تليه علاقة بين مخبر عنه ومخبر به تؤكّد ترابط الجمل المستقلّة تركيبيا دلاليا . 363

2. علاقة الجواب بالسؤال أو السؤال بالجواب أبنية تنبني إحداها على الأخرى انبناء الجزم على الشرط فتكون مترابطة دلاليا رغم استقلالها التركيبي 366

3. النّداء والقسم الصريح لا بدّ لهما من مذكور بعدهما حتى تتحقّق الفائدة 368

1.3. اقتضاء النداء لما بعده واجبا كان أم غير واجب من قبيل اقتضاء الشرط للجزاء 368

2.3. حملهم القسم وجوابه على البنية [إنْ تفعلْ تفعلْ] 371

خاتمة الفصل 373

الفصل الثالث :

افتراض انخزال ثنائية المخبر عنه والمخبر به في المركّبات والمفردات واسترسالها فيها 375

- تمهيد 377

1. استرسال المخبر عنه والمخبر به في المركّبات النّحوية وحاجة الأوّل إلى الثّاني فيها من قبيل حاجة العامل إلى المعمول 378

1.1. استرسال المخبر عنه والمخبر به في المركّبات الاسمية 378

1.1.1. المخبر به في المركّب الموصولي حشو ينتقل به الاسم من النّقصان إلى التّمام 380

2.1.1. جريان المضاف إليه على المضاف جريان الشريك على الشريك ونزوله من المضاف منزلة التنوين في الاسم 383
2.1. استرسال المخبر عنه والمخبر به في المركّبات الحرفية 386
2. جريان المخبر عنه والمخبر به في المفردات اللّغوية لتضمّنها معناهما اشتقاقيا ودلاليا 389
1.2. تضمّن الأسماء المشتقّة معنى المخبر عنه والمخبر به لقيامها على الموصوف والصفة 390
2.2. اعتبارهم الحروف نائبة عن الجمل يجعل مضمونها النّحوي متضمّنا بنية المخبر عنه والمخبر به الدّلالية 394
خلاصة الباب الثالث 394
خاتمة القسم الثاني 395
الخاتمة العامّة 399
ثبت لأهمّ المصطلحات الأعجمية المستعملة في البحث 405
فهرس الأعلام المذكورين في البحث 413
قائمة المصادر والمراجع 422
فهرس المواد 435

المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية

إنّه بحث يفترض يحوسب يؤوّل. يفترض النّواة العامليّة تنخزل مسترسلة في الأبنيّة النّحوية بدايتها عقد تامّ ينقل إلى علاقات متكرّرة في نسق النقصان يؤكّد المتكلّم في نطاقه هندسة الدّلالات. فمن المبتدإ والخبر والابتداء والمبنيّ عليه والمخبر عنه والمخبر به والمحدّث عنه والمحدّث به والمحكوم عليه والمحكوم به والموضوع والمحمول والبؤرة والخبر والقديم والجديد وإلى المسند إليه والمسند والاسم والفعل والحرف والحركة والرّاس والمخصّص والموصول والصّلة والجار والمجرور والمضاف والمضاف إليه والمنعوت والنّعت هكذا يتواصل العقد والوصل لتوليد المعنى.

وهو بحث قراءة في تاريخ ثنائيّة المخبر عنه والمخبر به تستوعب مطلق الأبنيّة الإعرابيّة على وجه كليّ توضّحه مبادئ ومقاييس تتحكّم في كيان المركبات يحقّق أدوارها الوظيفيّة الإعرابيّة والدّلاليّة ويحرّك علاقاتها المثاليّة في مختلف الألسن على ثوابت ومتغيّرات يجري فيها المتكلّم عاملا موّلدا لانهائيّا محطّات الفائدة في سؤاله وجوابه وأمره ونهيه وإثباته ونفيه وما يكرّره في شكل لا نهائيّ ثنائيّ في غاية التّجريد النّحوي الدّلالي يستجيب لدلائليّة غارقة في البعد والقرب من إنجاز المتكلّم وجهاز النّظام.

تلك هي أطروحة المخبر عنه والمخبر به تؤرّخ للنّواة العامليّة متنقّلة في هندسة التصوّر والاستعمال تختبرها في الأنحاء واللّغات وتحوسبها في الألسن وتمثّلها بمقتضى مبادئ النحو ومقاييسه. وهي تنظر في كليّة شكل بسيط يختزل المعنى في اسميّة تؤلف الاسميّة والفعليّة والحرفيّة في حركة السّمات في نطاق التعلّق والعمل والاحتياج الإعرابيّ الدّلالي إلى التّمام. ولا نقصان إلاّ بالتّمام...

أ. المنصف عاشور